

كتب الدراسات القرآنية

١

نكت

الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلائي (توفي سنة ٤٠٣ هـ)

دراسة وتحقيق

دكتور محمد زغلول سلام

أستاذ كرسي اللغة العربية وآدابها
بجامعة الإسكندرية

الناشر // منشأة فا بالاسكندرية

جلال حزي وشركاه

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ -

الباقلاني . ثقافته وإتجاهه، الفكري*

والباقلاني هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي أبو بكر البصرى الأصل ، البغدادى الإقامة .

ولد بعد أن قارب القرن الرابع البحرى منتصفه بالبصرة وتلقى العلم هناك ثم انتقل إلى بغداد ، ولم توضح المراجع التى بين ايدينا عام نقلته ، ولا استقراره ببغداد .

وكانت بغداد فى القرن الرابع قد اكتمل لها عقد العلم وازدهرت بأجلة العلماء الذين تزحوا اليها من حواضر العالم الإسلامى الكبرى وورثت المدينتين العظيمتين البصرة والكوفة ، فانتقل كثير من علمائها إليها .

ونعلم أن البصرة كانت مدينة عامرة بالعلم ، وأنه قد نبغ فيها جماعة من أجله العلماء فى فروع الثقافة العربية والإسلامية ، وخاصة فى علوم القرآن والحديث واللغة . وكانت قد اخرجت فى القرن الثالث الجاحظ والمبرد كما ظهر فيها مذهب المعتزلة الذى غلب على الفكر الإسلامى فى القرن الثالث ، وكان له أثره فى إتجاه أصحاب الكلام طوال القرنين الثالث والرابع .

* راجع فى ترجمته : دقيات الأعيان لابن خلكان ، وتاريخ الإسلام للذهبي وتاريخ بغداد للبغدادى ومقدمة « الإصناف » بقلم السيد محمد زاهد الكوثرى .

وتشير المراجع إلى أن الباقلاني كان ما لسيا في المذهب أشعري العقيدة وكان الباقلاني تلميذاً مخلصاً للأشعري ، أخذ عن تلميذه النابهن أبي الحسن الباهلي ، وأبي عبد الله محمد بن مجاهد الطائي (توفيا في حدود سنة ٥٣٧٠)^(١) . يقول عنها البغدادي : هما أئمترا تلامذة هم إلى اليوم شمس الزمان وأئمة العصر كالباقلاني وابن فورك وأبي اسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني . ،

ويبدو أنه كان للباقلاني اختصاص بأبي الحسن الباهلي ومنه تشرب مذهب الأشعري وورث عنه ودقة بحثه .

وسمع كذلك من أبي بكر القطيعي وأبي محمد بن ماسي .

وكان ثقة عارفاً بعلم الكلام ، وذكره القاضي عياض بين فقهاء طبقات المالكية^(٢) . قال :

« هو الملقب بسيف السنة ، ولسان الأمة ، المتكلم على لسان أهل الحديث وطريق أبي الحسن الأشعري ، وإليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته ، وكان له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة ،

وقد اتخذ الباقلاني علم النظر والكلام أداة للدفاع عن عقيدته ومذهب أهل السنة عامة ، ومعروف أن حركة الأشعرية أعقبت اتجاه الدولة إلى مذهب أهل السنة أيام المتوكل وحملتها على المعتزلة بعد محنة خلق القرآن التي لعب فيها القاضي احمد بن أبي دؤاد وابن حنبل والجاحظ وابن عبد الملك الزيات أدواراً خطيرة واضطر أصحاب السنة وفقهاؤهم إلى الأخذ بآراء المتكلمين وتوسط الأشاعرة

(١) راجع ميون التواريق لياقعي ، و «مرآة الجنان» .

(٢) في كتاب « ترتيب المدارك في فقهاء مذهب مالك » .

بين أصحاب السنة والمعتزلة في النظر في العقيدة وأصول الدين فهم يأخذون أو يميلون إلى التسليم بمقيدة أهل السنة وإن كانوا يذهبون في التدليل عليها والنظر فيها مذاهب المتكلمين والمعتزلة .

ومعروف أن أبا الحسن الأشعري كان يميل إلى الاعتزال في مطلع حياته وقد أخذ أصول فلسفة المعتزلة على يد أستاذ من كبار علمائهم هو أبو علي الجبائي ، ثم انتقل إلى معتقد أهل السنة في الثلث الأخير من حياته كقول المؤرخين .

وعرف الباقلاني بسعة الاطلاع والقدرة الفائقة على النظر والجدل ، مع قوة عارضة ، وامتلاك لناصية القول .

وعما قيل فيه :

« أنه لو أوصى رجل ، بثلك ماله أن يدفع إلى أفصح الناس لوجب أن يدفع إلى أبي بكر الأشعري . »

و « إن جميع ما كان يذكر أبو بكر الباقلاني من الخلاف بين الناس صنفه من حفظه ، وما صنّف أحد خلافاً إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين سوى الباقلاني . » وقال الخطيب : « سمعت أبا بكر الخوارزمي يقول : كل مصنف يبغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر ، فإن صدره يحوى عليه وعلم الناس . »

ويروى أنه ذهب في رسالة إلى ملك الروم بالقسطنطينية ، وجرت له معه أمور دلت على ذكائه وسرعة بديهته ، منها أنهم أرادوا أن يدخلوه من باب ضيق منخفض أمام الملك ليدخلها كما فطن لها ودخل بظهره .

وقيل إنه جرى بينه وبين أحد الرهبان والملك هناك حوار ذكي . قال لراهبهم :

كيف الأهل والأولاد ؟

فقال له الملك : أما عدت أن الراهب تنزهه عن هذا ؟

فقال الباقلاقي : تنزهونه عن هذا ولا تنزهون الله عن صاحبة والولد ؟ وقيل

إن ملك الروم سأله :

-- كيف جرت القصة لعائشة (يغمز بحديث الإفك)

فقال -- كما جرى لمريم ، فبرأ الله المرأتين ، ولم تأت عائشة بولد ؟ فأفحمه

ولم يجر جوابا .

وجمع إلى علمه وذكائه ورعا ، وتدينا ، قيل إن ورده كان كل ليلة عشرين

ترويحة - كما روى البغدادي - في الحضر والسفر .

وقال أبو حاتم القزويني : إن ما كان يضره الباقلاقي من الورع والديانة

والزهد والصيانة أضعاف ما كان يظهره ، فقيل له في ذلك ، فقال : إنما أظهر

ما أظهره غيظا لليهود والنصارى والمعتزلة والرافضة لئلا يستحقروا علماء الحق ،

وأضمر ما أضمره .

وشغل الباقلاقي بالدفاع عن العقيدة الاسلامية ضد الطاهنين والمنحرفين من

الحشوية والرافضة ، وأهل الديانات . وكان طبيعيا أن يشغل الدفاع عن القرآن

الكريم حيزا كبيرا من تفكيره وعلمه ، ولهذا خصه بكتابين عظيمين من تأليفه ،

ربما كانا أهم وأشهر ما ألف وهما : كتاب الانتصار لنقل القرآن الذي تقوم

بتحقيقه ونشره هنا ، وكتاب إعجاز القرآن الذي سبق نشره .

وكان معروفا بكثرة التأليف إلى جانب اهتمامه بالمناظرة ، فما يروى أنه كان

يكتب « كل ليلة خمسا وثلاثين ورقة من تصنيفه ، ، بعد الصلاة في الحضر أو

السفر على السواء .

ومن كتبه المعروفة :

١ — التمهيد ونشره محمود الخضيرى والدكتور محمد عبد الهادى أبوريده
وهدفه التوحيد والرد على الجهمية والفرق .

٢ — الانصاف فيما يجب اعتقاده وحقيقه ونشره السيد محمد زاهد الكوثرى
وهو كذلك فى التوحيد .

٣ — الانتصار ولم تعر عليه تاما ، ويوجد الجزء الاول منه بمكتبة قره
مصطفى بايزيد (١) ، وتقوم بتحقيق مختصره « نكت الانتصار » .

٤ — إعجاز القرآن ونشر أكثر من مرة (٢) .

وينهج الباقلانى فى تأليفه إلى التوسع فى القضايا التى يعرضها ، والتطويل فى
الحجاج والاستدلال بالبراهين العقلية والنقلية ، وقد أخذ عليه بعض علماء المسلمين
لمرافه فى هذا .

قال عنه الذهبى فى تاريخ الإسلام : « وقد إبتسك فى المذهب بعض آراء
نظرية عدها برهنة ، ويعددها غيره غير برهنة ، وهى لا تكون فى عداد مسائل
المذهب (يعنى الأشعرى) ، بل تعزى إليه مباشرة » .

كذلك مما يروى : عن الباقلانى « أنه كان كثير التطويل فى المناظرة مشهوراً
بذلك عند الجماعة ، وجرى بينه وبين أبى سعيد الهارونى مناظرة فأكثر الباقلانى
فيها الكلام ، ووسع العبارة ، وزاد فى الإسهاب ، ثم التفت إلى الحاضرين
وقال : أشهدوا على أنه إن أعاد (أى الهارونى) ماقلت لا غير لم أطالبه بالجواب .

(١) منه نسخة مصورة فى ٣٠٤ ورقة بمهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية .
(٢) ويقتل الزركشى عن كتاب آخر للباقلانى اسمه « التقريب » فى مواضع من

فقال الهاروني : أشهدوا على أنه إن أعاد كلام نفسه سلمت له ما قال .
ويقول الكوثري : « وله مقدرة خارقة للعادة في تصيد الحجج من ثنايا الكتاب
والسنة والآثار ضد مخاصميه ... لكن عاداته الرواية بالمعنى ، فلا تجده يراعى كثيرا
لفظ الرواية مكتفيا بجوهر المعنى ، كما هو عادة أغلب النظائر في حجاجهم ، ثم
لأنه كثيرا ما نراه يذكر آثارا فيها وهن على سبيل الاتئناس بها بدون أن يتخذها
أدلة مباشرة ، وقد تكون تلك الآراء في عداد ما يتمسك بها الخصوم
فيقلبها عليهم ، » .

ويقول : « .. وإن كان لا يخلو من بعض التهويل وتشغيب في مقابلة الخصوم
فيما يكاد أن يكون الخلاف فيه لفظيا ، » (١)

ونلاحظ على أسلوبه العنف في الرد على الخصوم ، وخاصة على من لا يوافقونه
في المذهب كالإمامية من الشيعة والحنفية من أهل السنة ، وجماعة المعتزلة وكانت تلك
حاله معهم في حياته . وما روى عنه أن لابن المعلم كبير الإمامية في بغداد في
عصره كان جالسا في مجلس ومعه أصحابه ، فرأى من بعد إقبال الباقلاني فقال لأصحابه
هامسا : قد جاءكم الشيطان — يعني البراعة في الجدل . فلما جلس الباقلاني —
وكان قد سمع همسم لم يتفاض عنه بل قال من توه لابن المعلم : قال الله تعالى
(ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) فإن كنت شيطانا فأنتم كفار ،
وقد أرسلت عليكم .

وقد هل عليه ابن حزم القرطبي الأندلسي حملة شديدة
ومها يكن من أمر فإنه كان علما من أعلام الأشعرية ، ثبت دعائم المذهب
وشارك في تأصيله وإنتشاره ، وقد اثر هو وزملائوه من تلاميذ الأشعري

(١) مقدمة كتاب الانصاف ص ٦ نشر الخانجي سنة ١٩٦٣ .
ونلاحظ هذه الملاحظات في كثير من المواضع بكتاب الانتصار

فيمن جاءوا بعدهم من علماء القرنين الخامس والسادس أمثال أمام الحرمين الجويني الذي انتفع بكتبه وكتب أبي إسحاق الاسفراييني وابن فورك وعبدالقاهر البغدادي ، وظهرت آثاره في كتبه . وكذلك في الغزالي أبي حامد (توفي سنة ٥٥٥ هـ) .

وربما انفرد الباقلاني في بعض الآراء باجتهاده الخاص ، فلا ينبغي ان نحملها على مذهب أبي الحسن الأشعري ، وهذا الاجتهاد والانفراد بالرأى لاضير عليه عند الأشعرية الذين لايصححون إيمان المقلد .

وكان دفاع الباقلاني وزملائه عن أهل السنة وعقيدتهم مما ثبت أقدامهم أمام عودة المعزلة وآرائهم ومبادئهم وقد عضدهم الشيعة الإمامية وتحالفوا معهم زمن الدولة البويهية في القرن الرابع .

وهكذا حق لبعض المؤرخين دعوته بسيف الاسلام وسيف السنة ولسان الأئمة . وقال أحد الشعراء في رثائه :

انظر إلى جبل تمشى الرجال به وانظر إلى القبر مايجوى من الصلف
وانظر الى صارم الإسلام معتمداً وانظر الى درة الاسلام في الصدف

وقد توفي أبو بكر يوم السبت لسبع بقين من ذى القعدة سنة ٤٠٣ هـ ودفن ببغداد .

دراسات الباقلاني لبيان القرآن وإعجازه

وجه أبو بكر الباقلاني - في النصف الأخير من القرن الرابع - عنايته إلى دراسات القرآن وبيانه وكان من علماء الأشعرية ، وخطبائهم ، يميل إلى الإعزاز ، وقد ورث الأشعرية المعتزلة بعد أن ضعفت سطوتهم ، وشارك الأشعرية في الدفاع عن العقيدة الإسلامية ، وجدال أصحاب الملل . ونشأ الخطيب الباقلاني بارعا في الجدل على القدر في علوم القرآن والسنة والكلام ، تعرض لكثير من المعارضين والمخالفين ، وقارعهم الحجج ، وجدال علماء الروم وظهر عليهم ، مما أثار إعجاب معاصريه به .

وعرف بين مترجميه بكتبه الكلامية في الرد على الطاعنين والمخالفة-ين (١) . وكثير من تصانيفه يطبعها ذلك الطابع ، وتتجلى فيها شخصيته قوية . وعلى رأسها كتاب « إعجاز القرآن » ، الذي سار ذكره في الناس ، وهو يجمع إلى روحه الكلامية ، طابعا أدبيا ، إذ لم يقتصر في الإعجاز على دراسته من الوجة الكلامية بل تعرض للناحية البيانية ، والأسلوبية .

ومن كتبه الأخرى التي تعرضت للإعجاز من تلك الناحية « كتاب الانتصار لنقل القرآن » ، و « التمهيد والارشاد » ، وأول هذه الكتب أقرها إلى دراسات القرآن والإعجاز خاصة ، والكتابان الثاني والثالث في الجدل وأصول الدين والعقيدة على مذهب الأشعرية .

وكتاب «إعجاز القرآن»، و«الانتصار لنقل القرآن»، وفي ما كتب في التمهيد، عن القرآن يكون دراسة تامة لبيان القرآن، وأثره وصلته بالبيان العربي عامة، إلى جانب النواحي الأخرى الكلامية في الإعجاز. وتوضح هذه الدراسة موقف الباقلاني من بيان القرآن، ونظمه، وصلته بالأدب العربي وصور التعبير المختلفة فيه، فهو دراسة مقارنة ومنها يتضح منهج محدود المعالم في معالجة النصوص وكشف أسرارها الجمالية، وتعليقها. لهذا سنتناول موضوع تلك الدراسة في الكتب الثلاثة بالترتيب التالي:

أولاً : كتاب التمهيد

ثانياً : كتاب الانتصار

ثالثاً : كتاب إعجاز القرآن

قد يكون هذا الترتيب غير دقيق من وجهة النظر التاريخية، وكان ينبغي الأخذ بها، ولكن أعوزتنا الأدلة، فأخذنا بالترتيب السابق لغرضين:

١ - أولهما احتمال قرب الترتيب السابق من الترتيب الزمني.

٢ - ثانيهما التسلسل في قيمة الموضوع الذي نحن بصدد «إعجاز القرآن»، تسلسلاً تصاعدياً في الترتيب السابق، فالتمهيد كتاب في العقيدة بوجه عام يدخل إعجاز القرآن فصلاً فيه والانتصار خاص بعلوم القرآن، يبحث في تاريخه، ونقله، وسوره، ولغاته، ومن بينها إعجازه، ويستغرق جزءاً هاماً فيه. أما إعجاز القرآن فهو دراسة تامة شاملة للسألة.

الباقلاني ونظرية إعجاز القرآن:

أمتازت كتابات الباقلاني ودراساته بالمنهج الكلامي المنظم فقد أهتم بوضع المقدمات التي تنبئ عن الفكرة، ثم شرح ما جاء فيها من مسائل، وناقشتها من

وجورها المختلفة ، ويذهب إلى تلخيص النتائج التي توصل إليها من مناقشاته . وهذا المنهج متبع بوضوح في الإعجاز القرآن ، ويدل ترتيبه ، وتناوله الموضوع على امتلاكه ناصية الجدل (١) ويصطنع في كلامه أسلوب الحوار ليتدرج بالسامع في فهم ما يريد ، متابعا ما قد يوجه إلى الرأي من حجج معارضة فيفندها واحدة واحدة في ترتيب ووضوح . وما يمتاز به صدق فهمه للنصوص ، وقوة شخصيته ، ولكن له معايه ، ذلك أنه يفرض آراءه فرضا - أحيانا ، ولا يقبل التسليم بسهولة وإن جافى ما رأى الواقع وحقيقة الأشياء .

وقد مكنته المنهج العقلي الدقيق في دراساته للبيان القرآني من الخروج بنتائج طريفة وهامة في الوقت نفسه ، وأمكنه تكوين رأى ، قد يخرج إلى منهج أو نظرية في النقد مكتملة دقيقة إلى حد ما ، فهو لم يعتمد في دراسته على دراسة الالفاظ ، والعبارات بقدر ما اعتمد على الأسلوب والمعاني العامة التي تصورها الالفاظ والعبارات ، مستفيدا بما كتب السابقون ، مستندا إلى فكر حر ينقد ويفحص قبل أن يقبل أو يرفض .

وتتلخص نظريته في الإعجاز في خطوات ثلاث :

١ - يعرض الفكرة في كتاب التمهيد عرضا بسيطا ، فيثبت صحة ما بين أيدينا من نص القرآن وأنه هو حقا كتاب الله المنزل على نبيه ، وأنه آية محمد صلى الله عليه ومعجزته الخالدة (٢) .

٢ - يثبت عجز العرب عن الإتيان بمثله على رغم تحديه لهم مرارا (٣) .

(١) التمهيد ١٥ .

(٢) التمهيد ١١٤ .

(٣) التمهيد ١١٩ .

٣- ينتهي من المقدمات السابقة إلى نتيجة عامة هي خلاصة نظريته في الإعجاز التي عرضها في كتبه في صور مختلفة وهي ، خروج نظم القرآن عن سائر كلام العرب ونظومهم ، (١) ، وما يحتاج به على ذلك قوله : « إن قدر ما يقتضيه التقدم والحذق في الصناعة قدر معروف لا يخرق العادة مثله ، ولا يعجز أهل الصناعة ، ولا المتقدمون فيها عنه ، مع التحدى والتفريع بالعجز والقصور لأن العادة جارية بجمع الدواعي والهمم على بلوغ منزلة الحاذق والمتقدم في الصناعة ، وما أتى به النبي ﷺ من القرآن قد خرج عن حد ما يكتسب بالحذق» (٢) ويقول إن عجز القوم عن معارضته دليل خروجه على نمط كلامهم (٣) .

وإعجاز القرآن في نظمه وبيانه منسب عنده على القرآن كله كوحدة ، وجملة لا تفصيلا ، كنص كامل له ميزاته وصفاته التي تميزه عن أقوال العرب وفنون كلامهم ، لذا نراه يعارض فكرة الإعجاز البلاغي الذي يعرض للتحليل الجزئي للعبارة ، والبحث فيها عن ضروب، البيان والبديع ، ودجاج ، القول ، ثم لا يأخذ بالقول بفصاحة الالفاظ وحدها . يقول « ليس الإعجاز في نفس الحروف ، وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها ، وليس رصفها أكثر من وجودها متقدمة أو متأخرة ، ومرتبة في الوجود وليس لها نظم سواها ، وهو كتتابع الحركات ، ووجود بعضها قبل بعض ، ووجود بعضها بعد بعض » (٤)

فيأخذ بفكرة النظم التي نادى بها الخطابي، وقال إن ترتيب الالفاظ في العبارة خاضع لترتيب معانيها في النفس .

(١) التمهيد ١٢٠ .

(٢) التمهيد ٢٠ .

(٣) نفس المصدر ٤٤ .

(٤) التمهيد ١٢٦ .

ويرى أن القرآن يختلف في هذا عن سائر الكتب السامية كالانجيل والتوراة ، ويتعلق بتوكيد إعجاز القرآن فرق ما بين أسلوبه وأساليب معارضيه من العرب الذين حاولوا تقليده ، فلم يكن محصولهم غير سفية القول وسخيف الكلام .

ثم يشير إلى وجوه الاعجاز الأخرى كالإخبار بالغيوب ، وما جاء فيه من قصص الأولين وسير الماضين مع أن النبي كان أمياً .

وبعد فهذا هو ملخص فكرة الاعجاز عنده بشكل عام وسنتبها في كتبه الثلاثة وخاصة في كتابي « الانتصار » ، و « إعجاز القرآن » .

وتمتاز دراسة الباقلائي للاعجاز في كتاب « الانتصار » ، بأنها جاءت ضمن دراسته العامة للقرآن في تاريخه وقراءاته ، ويبدأ الكتاب يبحث كلمة قرآن ، ثم ينتقل إلى أقسام القرآن فيبحث في معنى كلمة سورة ، وآية ، ويتعرض فيما يتعرض له لمقارنة الناس بين الآية وبيت الشعر ، ومقابلتهم القصيدة بالسورة ويرفض هذه المقابلة ، لأنه يرى أن لا صلة بين الآية وبيت الشعر ، أو بين القصيدة والسورة ، وهذا الرأي جزء من نظريته العامة التي لا يرى فيها ثمة تشابها بين القرآن وسائر كلام العرب ، ونظوم وكلامهم . ويتدرج في أبواب الكتاب باباً باباً حتى يصل إلى باب « ذكر مطاعنهم على القرآن » ، ويتولى فيه الرد بالتفصيل على الآيات التي طعن عليه فيها من الناحية اللغوية معتمداً فيما أورده على إثبات صحة الأسلوب القرآني بمقابلته بأساليب العرب الصحيحة البليغة في الشعر والنثر وتكلم في هذا الباب أيضاً عن الحذف والتكرار والزيادة ، والمشكل من لغات القرآن ، بما سبق الكلام فيه وخاصة في « مشكل القرآن » ، لابن قتيبة .

وفي الحذف مثلاً يجمع ما قال الأولون بين منكر ومجيز ، ولا تفوته الإشارة

إلى حكمة أسلوب القرآن في الحذف والزيادة ، والتكرار وغيرها من طرق التعبير .

وكاختلاف صيغ المعاني، وخروج الاستفهام إلى القلب، والإمثار، والتوكيد، ثم ينفي التعارض المزعوم في معاني بعض الآيات مبينا الوجه الصحيح فيها .

ويتكلم في ابتداءات السور ، فيناقش ما جاء فيها من الآراء ويرفض القول بأنها غير مفهومة ، وأنها رموز ، أو أصوات ، وهو رأى لا يتماشى مع الإعجاز البياني ، ولا مع وصفه تعالى للقرآن بأنه بلسان عربي مبين .

ويعقد باباً في الدلالة على أن القرآن معجزة للنبي يتكلم فيه عن وجوه الإعجاز الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها .

ويفرد مكاناً طيباً للكلام عن نظمه المعجز ، فيؤكد ما سبق القول به من إعجاز القرآن بنصه الكامل ، ويفند آراء من قالوا بإمكان معرفة إعجازه عن طريق تحايل آياته على ضوء علوم البلاغة ، أو بذكر فصاحة ألفاظه .

ويعقد باباً مستقلاً في الدلالة على صحة مفارقة القرآن لكلام العرب ، وهو لب نظريته في الإعجاز . وليصل إلى تحقيق هذه النظرية يبحث في كلا جانبيها ، فيتكلم عن كلام العرب (الفنى) أو البيان عامة ، ثم عن القرآن ، وينتهي إلى الخواص التي في البيان العربي ، في نظمه وتأليفه ، ولا تشمل في القران، والقرآن لهذا خارج عنها .

ويعقد باباً في «البيان» يبدوه بالكلام عن طريقه ، ووسائله ، عن البيان بالقلم واللسان ، وأنه أشرف البيان ، ثم يتعرض لتعريفات البلاغة التقليدية بصورة تذكرنا بكلام الجاحظ^(١) والرماني^(٢) والعسكري في الصناعتين . وينقض بعضها على

(١) راجع في ذلك اثر القرآن في تطور النقد .

(٢) راجع رأى الرماني «في نسك الإعجاز» في مجموعة من رسائل طبع دار المعارف .

مثال ما فعل الرماني . إذ يرى مثلاً أنه لا يجوز أن تحد البلاغة بأنها كلام مفيد ، لأن ذلك يساوى بين بأقل وسحبان وائل ، ولا يجوز أن تحد بأنها تحقيق اللفظ على المعنى ، لأن ذلك يصح في الطويل من الكلام المستحسن الغث .

ويتناول أبواب البلاغة ، فيتكلم عن الإيجاز ، والإطالة ، ويضع شرطاً في المقارنة بين فنون التعبير في هذين اللونين ، فيرى وجوب وحدة الموضوع حتى يمكن الحكم على أى الأسلوبين ، الإطناب أم الإيجاز أوفى بالعرض ، وينتهى إلى أن لكل من الأسلوبين فوائده ومناسباته .

ويعقد فصلاً في فن من تلك الفنون لم نسمع به عند من تعرضنا لهم من قبل ، وهو (البراعة) .

البراعة :

يجده بقوله « فأما وصف الكلام بأنه براعة معناه أنه حذقت طريقته، وأجيد نظمه ، وقد يوصف بذلك كل مجيد قول أو صناعة ، فيجوز أن يوصف القرآن بالبراعة على هذا المعنى ، والمراد أنه نظم يخرج عن إمكان كل الناطقين لا على معنى أنه تجويد كلام هو على معنى كلام العرب » .

ويعقد مقارنة بين فنون البيان - التعبير - في القرآن ، وفي كلام العرب ، وينتهى إلى نتيجة يقصدها ، وهى أن فنون البيان في القرآن أبلغ منها في كلام العرب أجمع ، فالاستعارة في القرآن أبلغ ، والتشبيهات في القرآن أبلغ ، والتجانس في القرآن أبلغ . . . الخ .

ونلاحظ تأثيره هنا بما سبق أن قاله الرماني في هذا الموضوع ، بل إن تعريفه للاستعارة هو عين تعريف الرماني ، وكلامه في التجانس ، لا يكاد يخرج عن نص

عبارة (١) وكلامه في المبالغة كذلك لا يخرج عن الأقسام الستة التي عرفناها في كتاب النكت ، وكذلك محاولاته في التفضيل بين فنون البلاغة في القرآن وفي كلام العرب هي موضوع كتاب الرمانى .

ويأخذ بما جاء في النكت للرمانى عن التلاؤم والتصريف ، والفواصل ، ويرى أيضا أن الفواصل في القرآن أفضل من السجع ثم يذكر قسميها اللذين ذكرهما الرمانى أعنى الفواصل المتجانسة الحروف والمتقاربة الحروف .

ويتعرض لما جاء عن مسيئة من كلام يقلد به القرآن على مثال ما فعل الخطابى (٢) . ثم يتكلم عن موسيقى الوزن في نظم القرآن . وهو متابعة لرأيه في الفواصل ، والمقارنة بينها وبين السجع (٣) ، فيرى أن لاشبهة بين أوزان القرآن وفواصله ، وبين أوزان العرب وأسجاعهم وفواصلهم ثم يعرض على بساط البحث أوزان الكلام فيقسم الكلام من حيث الوزن إلى أربعة أقسام :

١ -- النثر (وهو المرسل) .

٢ -- مقفى غير موزون .

٣ -- موزون غير مقفى ، ومنه السجع والخطب .

٤ -- والنظم المقفى للموزون وهو الشعر .

ويتعرض لنشأة تلك الفنون وتطورها عند العرب فيقول .

(١) راجع ثلاث رسائل في اعجاز القرآن - رسالة « النكت في اعجاز القرآن » للرمانى .

(٢) راجع بيان اعجاز القرآن للخطابى ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن طبع دار المعارف بمصر .

(٣) عرض ابن سبويه مسألة الفصل بين فواصل القرآن والسجع وقال أنه جعل وتكاف من الأعرابية (راجع كلامه عن الفواصل والسجع فى سر الفصاحة)

... وأن أسرعها على النفس النثر ، ويليه الموزون غير المقفى ، ويلى ذلك المقفى الموزون على روى واحد ، وهو الشعر . والعرب لم تتكلم أولاً إلا بالمشور بلا وزن ولا تقفيه لأغراضها في ذلك وتفاهمها ، ثم اتفق في أواخر كلامها مخارج حروف استهليلت ، وألفتها الأسماع كما ألفت بعض دوران النواعير ، والدواليب عن غير قصد من الحيوان والجماد إلى ذلك ، فلما كثر في كلامهم ذلك فطنوا له وتنبهوا عليه ثم اتفق أن وقع لهم أزواجاً ، وأفراداً على وجه يستغرق المعنى المقصود فغيروه من حال إلى حال فصار متألفاً التأليف الذى سموه سجعاً ، وبرز التأليف الذى سموه خطبة ، فصار السجع والخطابة ديدنهم ، ثم لأنهم فطنوا للتأليف المتفق أواخره فصار وزناً واحداً ، فاستحلوه فصار شعراً بطويله وقصيره ، ورجزه وقصيده ، فإذا كانوا قادرين على ذلك ابتداء من غير مطالبة ثم عجزوا عن الإتيان بمثل سورة مفتراة دل على أن القرآن ليس من وزن كلامهم ولا من نجاره . .

ورأى البافلانى هنا لا يقبل ببساطة ، ويحتاج إلى مناقشة لأنه قال :

١- إن الشعر ظهر عند العرب من غير قصد إليه ، فسلب منه الجانب الفنى (١) .

٢- إن الشعر متأخر عن الخطابة والنثر الفنى ، وهذه قضية كثر فيها القول (٢) أما الشعر والسجع وظهورهما فى الكلام العربى مصادفة ، فعناه أن العرب لم يشعروا كما يشعر الناس بالإحساس الفنى المتدفق فى أعماق النفس عند ما تثير

(١) يذكر البافلانى فى موضع آخر من كتاب «اعجاز القرآن» آراء مختلفة فى الشعر من هذه الناحية ، الأول أنه اتفق فى الأصل غير مقصود إليه وهو رأيه هنا ، الثانى أنهم قد تواضعوا عليه ، والثالث أن الله تعالى أوقفهم عليه « (ص ٦٥ - ٦٦) .

(٢) راجع فى هذا مثلاً كتاب الشعر الجاهلى ، أو فى الأدب الجاهل للكتبة طه حسين .

الإنسان تجربة من تجارب الحياة ، أو يعصف بوجدانه عاصف مثير أو يطرده طارق لطيف ، فيزيد في الأولى ويرعد ، وتردد في صدره أنغام صاخبة ، متزنة ، ويضطرب في الثانية وتتجاوب في صدره نغمات عذبة ، هادئة ، فيخرج الكلام في الأولى قوى الوزن يهدر هدير الموج ، تتجاوب مع وزنه ألفاظه ومعانيه ، ويترنم في الثانية ترنم الحمامة ، في وزن رقيق .

وهذه التجربة الفنية التي يعانها كل فنان ويتفاوت الناس في طرق التعبير عنها في حاجة إلى الوزن ، ليكمل التعبير ويتم ، ولأن النغم منبعث مع المعاني في النفس جنباً إلى جنب ، فلا يمكن أن تجيء الأوزان مصادفة ، أو تصدر عن الإنسان كما يصدر النغم عن السواقي والنواعير ، ولا يقصد إليها الحيوان أو الجراد . لأن للإنسان إحساسه الفني ، الذي يفعل فيدفعه إلى التعبير الفني ، كما يختلف عنهما بالوجدان الذي يتأثر بالجمال ، ويتذوقه .

أما تأخر الشعر عن الخطابة ، فلا تويده طبيعة الأشياء ، وتاريخ الأمم ، فلم يثبت مما جاء عن العرب أن الشعر كان متأخراً ، قال ابن رشيق « .. وقالوا كان الشاعر في مبتدأ الأمر أرفع منزلة من الخطيب لحاجتهم إلى الشعر في تخليد المآثر وشدة العارضة ، وحماية العشيرة » (١) . والأمم البادية أحوج إلى الشعر منها للخطابة والنثر الفني ، لأن عاطفتها في أول الأمر تكون أكثر من عقلها ، أو أكثر سيطرة من عقلها .

ويرى « لايل » ، أن الشعر لم يستو للعرب في شكل قصيدة إلا بعد أن قضوا زمناً طويلاً في قول الشعر ، وأن تلك المطولات التي أثرت عن امرئ القيس

(١) العمدة في الشعر ١ / ٥٠

وأمثاله من الجاهلين القدماء إنما كانت نتيجة مران طويل ، ودرية في صناعة الشعر (١) .
وزعم الباقلاني بأن النثر أسرع على النفس ، قول تعوزه الدقة ، لأنه قديكون
أسرع إلى الفهم والعقل ، وليس أسرع إلى العاطفة والوجدان . وعلى أية حال فهذه
الدعوى تحتاج إلى مزيد من القول نحن في حل منه في هذا المكان .

والذي أثار ما قلناه متابعة الباقلاني لأوزان الكلام تمهيداً للنظر في وزن
القرآن ، والقرآن يلتزم ضرباً ، أو ضرباً من الوزن ، وتجري فيه موسيقى
كموسيقى الشعر ، والسجع ، يتكون من أنغام خفية ناتجة من تراصف الكلمات
بعضها إلى بعض ، في تردد منتظم ، وترتيب ينتهي بفاصلة تكون مع حروف
الألفاظ أصواتاً ، هي الموسيقى الظاهرية « الصائتة » ، وموقع الفاصلة في القرآن
موقع السجعة في آخر الفقرة في السجع ، أو القافية في آخر البيت . ولها كما لها
دور في الموسيقى الخفية أو « الصامتة » ، وبهذا تم مجموعة من النغمات الصائتة
والصامتة في الآية ، ويتوقف عندها السيل الموسيقي بنوعيه ، ثم يبدأ بعد وقفة
سيل آخر ، وهكذا .

أما ما قاله الرماني في خلو السجع من الفائدة ، ومتابعة الباقلاني له فقول
لا يعتمد به لأن الفاصلة أو السجعة في القرآن تؤدي دورها تماماً كما تؤديه في غيره
من الكلام الفني الجميل ، ولا أرى سبباً في الفصل بين الفاصلة والسجعة ، كما
لا نأخذ بما رده الأشاعرة ، والرماني في ذلك ، لإتماداً على أن السجع يقدم فيه
اللفظ على المعنى ، والقرآن لا تخضع فيه المعاني للفاصلة ، بل تقع موقعها الصحيح
من الكلام . والناس مع هذا متفاوتون في القدرة الفنية ، يتفاوت لذلك قولهم
وسجعهم .

بين وزن القرآن ووزن الشعر :

ينفى الباقلا في الصلة بين وزن القرآن ووزن الشعر كما نفى الصلة بين سجع الناس وفواصله، وينفى تلك المشابهة على أية صورة ، المشابهة بين العمود والقصيد والآية وبيت الشعر ، ثم ما قيل من مجيء بعض الآيات على وزن الشعر^(١). ويقرر في هذا المقام بعض الحقائق التي تتصل بنظرية الشعر ، يحسن الوقوف عندها لأهميتها في دراسات الشعر العربي وأول هذه الحقائق ضرورة القافية وأهميتها في بناء القصيدة .

ثانيا : وزن الشعر ، وهو محدود بمحدود معينة في الأعراب المعروفة التي لا تخرج عنها قصيدة عربية وليس من هذا ما جاء في القرآن عفواً على وزن الشعر. إذ الثابت في الأذهان أن قصيدة الشعر تنفق كلها على وزن واحد وروى مشترك من مطلعها إلى ختامها .

ثالثا : بذية القصيدة ، ولا يسمى شعراً كل ما يقال ، أو يقع عفواً على السنة الناس ، أو العامة ، أو مجيء في الخطاب غير مقصود إليه ، فالشعر لا يقع إلا من شاعر .

رابعا : أقل قدر يمكن أن يسمى شعراً هو ما زاد على بيتين على وزن واحد وروى مشترك ، ولا يسمى قصيدة إلا ما تجاوز ذلك المقدار .

خامساً : وزن الرجز أسهل أوزان الشعر ، وهو كثير الوقوع في الكلام ، لذلك لم يعتبره بعضهم من أوزان الشعر .

(١) سبق لغيره من العلماء التمرض لهذا الموضوع وخاصة الجاحظ والفراء (راجع البيان والتبيين ط هارون . - ١ ص ٢٢٨ - ٢٨٩ وأثر القرآن في تطور النقد العربي ص ٩٧ .

سادساً : وبذلك يكون حد الشعر عنده هو (أن يكون الكلام موزوناً مقفى لا يقع مثله إلا من عالم به قاصد إلى وزنه وتقفيته) (١).

ومحاولته هنا دراسة وزن الشعر ونظريته بصفة عامة على الوجه الذي تبيننا بمقارنته وزن القرآن ، متممة لما جاء عن السابقين كالقراء والجاحظ ، والتحليل لنصوص القرآن التي زعموا أنها شعر ، وتفنيد لأفوال المدعين ، ووضع للحدود التي توضح السبيل وتفصل بين القرآن والشعر ، على أساس فهم لنظرية الشعر ودوره ، وهو بين هذا وذاك يتعرض لنكت ودقائق كثيرة ، لولا ضيق المقام لاوردنا منها المزيد .

ويرد على بعض المعترزة القائلين بالصرقة ، وإنكار إعجاز القرآن بنظمه وتأليفه .

كتاب إعجاز القرآن :

وهو الدراسة الناضجة لآراء الباقلاني مجتمة في نظم القرآن ، وآراؤه هنا هي آراؤه في كتابيه السابقين، ونظريته التي جاهد لها بينه ناضجة هنا في هذا الكتاب الذي رتب البحث فيه ترتيباً منطقياً علمياً بدأ بتلخيص مجمل لنظرية الإعجاز كما يراها ، ثم تناولها بالشرح والتفصيل أثناء الكتاب ، ورد على الاعتراضات، وفند حجج المعارضين والمخالفين في فصول الكتاب ، ثم انتهى في آخره — ككل بحث علمي — إلى تلخيص جامع للنتائج التي توصل إليها .

ونظريته في الإعجاز تتلخص في الوجوه الثلاثة التي سبق ذكرها (٢) وتنتهي بالنظم فيقول «... والوجه الثالث أنه بديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة

(١) راجع كتاب نقد الشعر لقدامة وتعريفه للشعر وفيه نجد الباقلاني هنا يزيد على حده بما يوفق بالفرض .

(٢) راجع ص ٢٦ - ٣٨ إعجاز القرآن .

على تصرف وجوهه وإختلاف مذاهبه، خارج عن المهود من نظم جميع كلامهم،
ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم وله أسلوب يختص به ويتميز في فصوله عن
أساليب الكلام المعتاد، (١).

ذكر النظم القرآني بوجه عام وهو تأليف الألفاظ بعضها إلى بعض ،
وذكر أسلوب القرآن أو طرق التعبير فيه ، وقال إنه مختلف في كليهما عن
الكلام المعتاد . ثم بدأ في بحث فنون القول عند العرب فقسم كلامهم (القفي) إلى
وجوه خمسة (٢) :

١ - الشعر .

٢ - الكلام الموزون غير المقفي .

٣ - الكلام المعدل المسجع .

٤ - القول المعدل الموزون غير المسجع .

٥ - المرسل .

جعل المسجع هنا قسماً من أقسام القول، لأنه ربما لاحظ نقص تقسيمه الأول
في كتاب الانتصار إذ لم يفرّد المسجع قسماً ، بل جعله ضمن الكلام الموزون غير
المقفي مع الخطب ، وقد يكون ما وقع في الأول تحريفاً أو سهواً من المختصر ، إذ
المعقول أن يجعل المسجع من باب المقفي غير الموزون ، وقد سمي الأنواع الثلاثة
الأخرى دون المرسل أو النثر نظاماً ، فالقسم الثاني من أقسامه النظم (المرسل)
وهو المقفي غير الموزون ، ولعله أراد المسجع ، ومنه الخطب والنظم الموزون
غير المقفي ، والنظم المقفي الموزون وهو الشعر .

(١) اعجاز القرآن ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٨

وتقسيمه هنا أدق على أية حال لأنه خرج بالسجع عن النثر المرسل، وعن الكلام الموزون غير المقفى، والمقفى غير الموزون، ووضعه بين المعدل الموزون غير المقفى، والمعدل الموزون غير المسجع يقصد إلى جعل الكلام المعدل المسجع يجرى مجرى الموزون على وزن ما . ولكنه غير مطرد لإطراد المقفى الموزون، أو الموزون غير المقفى، خارج كذلك عن نوع من الكلام الفنى لا يشبه السجع، ولكن قد يقع فيه منه، ولعل فيه تقع الخطب (١) والمقالات الفنية. ثم المرسل، وهو المطلق الخالى من كل وزن وقافية .

ولا ينسى كذلك أن يشير إلى الصنعة فى الأقسام الأربعة الأولى المتتالية فىسمى السجع «الكلام المعدل المسجع»، والنوع الرابع «المعدل الموزون غير المسجع». ثم يشير فى مقدمة كلامه إلى أن القرآن يتميز فى تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد، وذلك أن الطرق التى يتقيد بها الكلام البديع المنظوم تنقسم إلى . . . ، ويجعل المرسل من الكلام الذى «لا يتعمل ولا يتصنع له». ويرى أن القرآن جميعه خارج عن تلك الأقسام، وأنه فى جملة متميز بطابع خاص حاصل فيه جميعه. «فهذا إذا تأمله المتأمل تبين بخروجه عن خصوصية ترجع إلى جملة القرآن وتميز حاصل فى جميعه» (٢) :

ثم يحتج لتلك الخصوصية وإعجاز القرآن بخروجه عنها فىرى أنه مختص بأمور أو معان عشرة هى :

١ - المعنى السابق فى الإعجاز (وهو مجمل رأيه).

(١) يضم الخطب والأسجاع مما فى وضع آخر من الكتاب. (ص ٦٤) و قسم النظم الموزون غير المقفى كما جاء فى الانتصار .
(١) إعجاز القرآن ص ٣٩ .

٢ - أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة ، والتصريف
الهديع ، والمعاني اللطيفة والفوائد الغزيرة والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة
والتشابه في البراعة على هذا الطول وعلى هذا القدر، وإنما تنسب إلى حكيمهم كلمات
معدودة وألفاظ قليلة ، وإلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها ما نبينه بعد من
الاختلاف... (١).

٣ - أن عجيب نظمه وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين على ما يتصرف
إليه من الوجوه التي يتصرف فيها من ذكر قصص ومواعظ واحتجاج وحكم
وأحكام وأعداء وإنذار ووعد ووعيد وتبشير وتخويف ، وأوصاف وتعليم
أخلاق كريمة وشيم رفيعة ونجد كلام البليغ الكامل والشاعر المطلق
والخطيب المصقع يختلف حسب اختلاف هذه الأمور .

٤ - أن كلام الفصحاء يتفاوت، تفاوتاً بيناً في الفصل والوصل ، والعلو
والزول، والتقريب والتبعيد وغير ذلك مما ينقسم إليه الخطاب عند النظام ويتصرف
فيه القول عند الضم والمجع . ألا ترى أن كثيراً من الشعراء قد وصف، بالتنقص
عند التنقل من معنى إلى غيره والخروج من باب إلى سواه . . . على أن القرآن
على اختلاف ما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة والطرق المختلفة يجعل المختلف
كالمؤلف والمتباين كالمتناسب ، والمتنافر في الأفراد إلى حد الأحاد . وهذا أمر
عجيب تبين به الفصاحة وتظهر به البلاغة ويخرج به الكلام عن حد المادة
ويتجاوز العرف ،

٥ - وهو أن نظم القرآن وقع موقفاً في البلاغة يخرج عن عادة كلام

الإيس والجن فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كمجزنا

٦ - وهو أن الذى ينقسم إليه الخطاب من البسط والافتصار والجمع ، والتفريق ، والاستعارة ، والتصريح والتجوز ، والتحقيق ، ونحو ذلك من الوجوه التى توجد فى كلامهم المعتاد بينهم فى الفصاحة والإبداع والبلاغة .

٧ - وهو أن المعانى التى تتضمن فى أصل وضع الشريعة والأحكام والاحتجاجات فى أصل الدين والرد على الملحدين على تلك الألفاظ البديعة ، وموافقة بعضها بعضاً فى اللطف والبراعة مما يتعذر على البشر . فافتدار القرآن على ابتكار الألفاظ للمعاني الجديدة مع براعة التصرف دون إخلال بالبلاغة ، أو لإبهام بالغرابة أمر يختص به وحده .

٨ - وهو أن الكلام يبين فضله ورجحان فصاحته بأن تذكر منه الكلمة فى تضاعيف كلام ، أو تقذف ما بين شمر فتأخذه الأسماع ، وتتشوف إليه النفوس ، ويرى وجه رونقه بأديا غامراً سائر ما يقرب به كالدرة التى ترى فى سلك الخرز ، وكالياقوته فى واسطة العقد .

وصحيح أن لفظ القرآن عتار وفصيح لكنه لا يخرج عن ألفاظ اللغة التى يتداولها الشعر وسائر الكلام العربى ، وأن الذى توهمه الباقلانى خاصية جديدة فى لفظ القرآن ، إنما هى عامل نفسى يرجع إلى كثرة ترديد المسلمين للقرآن حتى وعته أفئدتهم واستقر فى نفوسهم فى مكان جليل ، وتركزت معانيه السامية حول ألفاظه ، حتى إذا استعار الشاعر أو الناثر اللفظ القرآنى ، استدعى اللفظ المعنى القرآنى إلى جانب معناه فى عبارة الشاعر أو الأديب . فيبرز كلامه بذلك العامل ، لا لخاصية راكزة فى اللفظ .

٩ - وهو أن الحروف التى بنى عليها كلام العرب تسعة وعشرون حرفاً

وهدد السور التي افتتح فيها بذكر الحروف ثمان وعشرون سورة ، وجملة ما ذكر من هذه الحروف في أوائل السور من حروف المعجم نصف الجملة ، وهو أربعة عشر حرفاً ليبدل بالمذكور على غيره ، وليعرفوا أن هذا الكلام منتظم من الحروف التي ينتظمون بها كلامهم ، والذي تنقسم إليه هذه الحروف على ما قسمه أهل العربية وبنوا عليه وجوهاً أقسام نحن ذا كروها .

١٠ - وهو أنه سهل سبيله ، فهو خارج عن الوحش المستكره ، والغريب المستكر ، وعن الصنعة المتكلفة ، وجعله قريباً إلى الأفهام ، يبادر معناه لفظه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه العبارة إلى النفس ، وهو مع ذلك ممتنع الطلب عسير المتناول ، . . . وقد علمت أن كلام فصحاءهم ، وشعر بلغائهم لا ينفك من تصرف في غريب مستكر ، أو وحش مستكره ، ومعاني مستبعدة ، ثم عدولهم إلى كلام مبتدل وضيق لا يوجد دونه في الرتبة ، ثم تحولهم إلى كلام معتدل بين الأمرين متصرف بين المنزلتين .

وبعد أن لحص وجوه الإعجاز البياني في تلك الأقسام العشرة ، تناولها تفصيلاً ولكنه لم يلتزم هذا النسق بل جمع من كل جزء جزءاً ، وتكلم عنها في مناسبات متفرقة .

وبما أعاد القول فيه هنا مسألة نظم القرآن وصلته بنظوم كلام العرب ، وفرق بينه وبين وزن الشعر والسجع ، ويعود مرة أخرى فيأخذ بما قال الرماني في الفرق بين الفاصلة ، أو نظام الفواصل في القرآن ، وبين السجع (١) . ويريه

(١) وكلامه هنا هو عود الى رأيه الذي قدمناه في كتاب الانتصار وبسكاه عن الفرق بين السجع والفواصل فيرد مرة أخرى لتعليل ذلك « لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن لأن اللفظ يقع فيه تابعاً للمعنى وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود فيه ، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ ، متى ارتبط المعنى بالسجع كانت أفعاده السجع كإفادته غيره ، متى ارتبط المعنى بنفسه دون السجع كان مستجلباً لتحديد الكلام دون تصحيح المعنى » ارجع الى « نكتة الرماني » باب الفواصل .

سبقهم . وجاء هو ليضيف جسديداً ، أو ليؤلف بين آراء السابقين ، بين منسج البلاغين في الإعجاز ، ومنهج الخطابي في النظم ثم يضيف هو شيئاً آخر فيتم بذلك ، الأثر القرآني في النقد ، (١) .

المنهج النقدي كما عرضه الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن :

يبدأ المنهج - من حيث الشكل - بالتحليل الدقيق لبعض الآثار الفنية الرائعة عند العرب ، وتمثل في مجموعة من خطب النبي ، والصحابة ، وفصحاء العرب ، وبلغاتهم ، فيتبعها محلاً مقارناً بينها وبين ما جاء في القرآن من البيان ، ثم يتناول أروع ما أتفق عليه من آثارهم الشعرية ، فيختار معلقة أمراء القيس ، ثم يعطف على الشعر الحديث - في عصره - فيختار أمير شعرائه - وهو الذي يمثل « طريقة العرب (٢) » ، عند نقاد عصره ، فيختار من شعره ، أروع قصائده ، ويحللها . وينتهي من تلك الدراسة النقدية الخالصة إلى مجموعة من الأصول الفنية في النقد ، ويقابلها بدراسة أخرى على ذلك النحو لنصوص من القرآن فيحلل سوراً يختارها ، ثم يبين فضل النظم القرآني ، وفنون التعبير فيه بشكل عام لا يركز على مجرد الأسلوب ، أو العبارة ، ولا يهتم بالاستعارة والتشبيه ، أو التقديم والتأخير ، أو الإيجاز أو الإطناب ، إلى آخر ضروب المجاز التي كثر قول المتقدمين فيها . وإنما يصب إهتمامه على التعبير القرآني في السورة عامة ، وإطراد المعاني فيها ، وتألفها ، ومدى دلالة النظم عليها في صورته المختلفة ، كالتألف بين الالفاظ ، والترابط في الصور البيانية ، والمعاني المعبر عنها ، والموسيقى ، الخافته

(١) نسبة إلى ظهوره في الدراسات القرآنية وعمومه في ظلها .

(٢) وهو مدف ظهر بوجه عند جماعة من النقاد في القرن الرابع عشر الميلادي ، والذمى

والصائتة ، الناجمة عن إنسياب الألفاظ في سهولة ويسر ، ومن إيقاع الفواصل إيقاعاً يساعد على فهم المعاني ، ومسايرتها قوة وليناً ، مما سنعرض له تفصيلاً .

الوحدة الفنية ، والموضوع :

من أهم ما يسترعى النظر في منهج الباقلاني لدراسة إعجاز القرآن إعتبار الوحدة الفنية ، التي تتضمن موضوعاً واحداً ، ويظهر هذا من تناوله بالتحليل سورة بتمامها ، يتدرج فيها ، ليظهر ما تنطوي عليه من خصائص في النظم لا تقتصر على مجرد روعة استعارة أو بلاغة تشبيه ، يرد في آية أو عبارة قصيرة ، وإنما إعجازه منصب عليه جملة لا تفصيلاً ، فالسورة - لا الآية - أصغر وحدة فنية ، موضوعية في القرآن يمكن الحكم عليها بإعجاز النظم ، أو بالبلاغة ، وروعة البيان ، لأنها يمكن أن تتوفر لها شروط الإعجاز السليمة . وبذلك يكون قد خرج عن منهج السابقين وآرائهم ودراساتهم ، إذ اهتموا الآية ، أو العبارة أو بيت الشعر ، أو شطره ، أساساً لبحوثهم النقدية والبلاغية ، ومن ثم لأحكامهم في بيان القرآن مما خرج بتلك البحوث عن دائرة النقد الشامل العام إلى نقد موضوعي جزئي ، وأوقعهم في أسماء ومسميات ، أطلقوا عليها أحياناً اسم بديع ، وأحياناً اسم بلاغة . ولا تتعدى العبارة ، إلى ما وراءها . وكان طبيعياً على من حصروا أنفسهم في تلك الحدود الضيقة أن يجدوا لأنفسهم متنفساً وسلوى يشغلون بها أذهانهم ، ويملاون كتبهم ، فلم يجدوا غير اختراع الأسماء وتفريع الفنون ، حتى باتت تربو وتضخم إلى أن أربت على المائة وبكثير (١) . ولم يجد هذا التكاثر على النقد الفني الصحيح شيئاً ذا بال ، بل على العكس جفف ماءه وذهب بروائه .

وقد أدرك الباقلاني خطأ القدماء ، فردد القول بأن قضية الإعجاز لا تتكشف

(١) راجع هذا مثلاً في كتاب متأخر مثل كتاب البديع لأسامة بن منقذ أو تحرير

التجوير لابن أبي الأصم .

عن طريق البديع والبلاغة وحدهما، كما حاول الرماني، وتبعه أبو هلال العسكري. بل أدار ناظريه ليبحث عن سر الإعجاز حقيقة، فابتدأ الطريق من أوله، بعد أن شك في قدرة البديع على هدايته، فوجد أن الحديث التام لا تتصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيدة، (١).

تطبيق المنهج على الشعر :

وقبل أن يصل إلى نظم القرآن، وتحليل سوره، يتناول قصيدة لامرئ القيس وأخرى للبحرئى ليرسم طريقته في النقد وتطبيق منهجه .

وأهتم بتحليل القصيدتين لأن الشعر أبلغ ما قال العرب ، إذا صادف شرط الفصاحة وأبداع إذا تضمن أسباب البلاغة ، ، ثم اختار امرأ القيس لأن « أبلغ الشعراء في اعتقادهم شيخهم امرؤ القيس وأحسن ما قال معلقته ، ، فيتناولها جملة وتفصيلا للتعرف على فنون التعبير والتصريف في القول فيها ثم ينتهي إلى نتيجة هامة هي أن الشعر مهما بلغت درجته ، وعلت مكانة صاحبه واقتداره لا يصل إلى درجة الإعجاز ، بل إن بين الشعراء من يلحق به في فنه أو يسبقه أحيانا ، ذلك أن المورد الذي يردده الشعراء واحد مباح للجميع ، والبهتهد الحاذق فيه مجال التجويد والإبداع .

ونلخص هنا بعض آرائه النقدية التي عرضها أثناء تحليله للقصيدة .

وأول ما فعل - تطبيقاً لمنهجه - تناول القصيدة جملة . لا آياتاً متفرقة مفردة،

وهو عين ما أتبعه مع قصيدة البحرئى :

أهلاً بذلك الخيال المقبل فعل الذى نهواه أم لم يفعل

وينتقل في كلتا القصيدتين من المطلع حتى النهاية ، مختلفاً بين أغراضها ،
منها إلى وجوه الجمال ومواطن الضعف والخلل ، معللاً ، مستعينا بآراء بعض
العلماء في الشعر ، والنقد ، معترضاً لتلك الآراء أحياناً بالقبول أو الرفض ،

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أثر دراسات نقاد القرن الرابع ، وخاصة
أمثال الآمدى والقاضى الجرجاني في آراء الباقلان هنا ، وخاصة ميله إلى طريقة
العرب في الشعر ، وتفضيله للبحر ونفوره من مذهب البديع ، ومذهب أبي
تمام فيه .

وفي تحليل الباقلاني لقصيدة امرئ القيس يوازن بين ما جاء من فنون التعبير ،
والتصرف في القول ، ونظم الكلام فيها وما جاء شبيهاً أو مقارباً لها في القرآن ،
منبهاً إلى تفوق القرآن دائماً . ومن أهم ما واجهه هنا الانتقال من غرض إلى
آخر ، والتصرف في ذلك الانتقال ، ليبين روعة القرآن فيه وتمتافت امرئ
القيس ، والبحر ، واختلال نظمها .

وكثيراً ما تدخل النقد الشخصي في رأى الباقلاني في تحليل معلقة امرئ القيس ،
وإن خالف ذلك الرأى آراء جماعة النقاد بل مقتضى الفهم السليم ، وربما كان
تشدده في نكيره على امرئ القيس يمت بسبب أو آخر إلى إثبات الإعجاز على
أنقاض ما يهدم من بليغ الشعر . انظر إليه كيف يخطئ الشاعر في قوله :

إذا قامتا تضوع المسك منهما

يقول : فوجه التكلف فيه قوله - - إذا قامتا تضوع المسك منهما - - ولو أراد
أن يجمد أفاد أن بهما طيباً على كل حال ، فأما في حال القيام فقط فذلك تقصير .
وهذا تحامل ظاهر من أبي بكر على الشاعر ، وعلى المعنى . إذ لا شك أن في
هذا التمييز لمسة فنية دقيقة ترتكز على كلمة - - قامتا - - لأنها مبعث الحركة والحياة

في الصورة كلها ، ولا يخفى ما في القيام من نشر للمطر ، فيفوح ويمبق الجو بأريحه ، لما تبعته الحركة من تردد في الهواء فيحمل المطر إلى الأنوف ، ولا يتسنى ذلك في القعود والسكون .

ومع هذا فانا لا ننكر بعض ما نبه إليه الباقلاني من هنات في القصيدة ، بل ونأخذ برأيه فيها ونقدر له عمقه وحسن استنباطه ، وإدراكه لمواطن الخلل التي قد لا تخفى على بصائر النقاد .

وفي تحليله لقصيدة البحترى بعض الطرائف الفنية في التقد نلخصها في النقاط التالية :

أولاً - الرؤيا الشعرية (١) ، فقد أشار إلى اختلاها عند البحترى في تشبيه الخيال بالبرق فقال : « لأنه جعل الخيال كالبرق لإشراقه في مسراه ، والخيال لا يشبه عنده بالبرق لأن البرق سريع خاطف والخيال يسرى مسرى النسيم ، ثم يرى أن في تمثيله هذا غلواً في الصنعة ، وأن سبب اختلال الصورة عدم الدقة في مراعاة النسبة في الصفة بين المشبه والمشبه به ، وهذا أدى بدوره إلى فقدان الإحساس بالجمال في النفس للبعد وعدم التوافق أو بعد الصورة الربطية (في المشبه به) عن الصورة الأصلية (في الخيال) .

ومن هذا أيضاً ما قاله في تشبيه البحترى أذنى الفرس بورق موصل إذ قال الباقلاني « إن هذا التشبيه غير واقع » (٢) .

ثانياً : الحشو ، وهو زيادة اللفظ على المعنى المطلوب وهو عيب في النظم .
ثالثاً : الابتذال في الصورة البيانية (التشبيه أو الاستعارة أو السكناية) ، ويراه في القرب ، وكثرة التردد على الألسنة .

(١) وهو لم يعبر بطبيعة الحال هذا التعبير ، إنما هو تعبير حديث لما قصد إليه .

(٢) اعجاز القراز - ١٨٢ .

رابعاً : الرونق اللفظي إذ يرى في بعض أبيات البحترى رونقاً وطلاوة ، ويرى في الأخرى قلة ماء ورونق (وهذا التعبير شائع في عصره ، وكان يقصد به إلم السهولة والسلاسة مع جمال المعنى وحسن وقعه) .

خامساً : الاختلال في المعنى ومن هذا قوله في نقد أحد الأبيات ، وإنما جرى ذكر العذال على وجه لا يتصل هذا البيت به ويلائمه ، ثم الذي ذكره من الانتظار وإن كان مليحاً في اللفظ فهو في المعنى متكلف لأن الواقف في الدار لا ينتظر أمراً وإنما يقف تحسراً وتذلاً وتحيراً .

سادساً : التضمين وهو عيب معروف عند نقاد العرب .

سابعاً : مخالفة بناء القصيدة العربية القديمة .

ثامناً : التعميد ، وعدم السلاسة في رصف الألفاظ وسبكها ، وهو عيب في الصياغة ، والنظم (١) .

تاسعاً : الاستهلال ، وصلته بالفصل والوصل (٢) .

عاشراً : الاشتراك في المعاني بينه وبين غيره من الشعراء مع تفاوت في الحسن . يقول في وصف البحترى للفرس « وأعلم أنا تركنا بقية الكلام في وصف الفرس لأنه ذكر عشرين بيتاً في ذلك ، والذي ذكرناه في هذا المعنى يدل على ما بعده ، ولا يعدو ما تركناه أن يكون متوسطاً إلى حد لا يفوت طريقة الشعراء . ولو تتبعنا أقاويل الشعراء في وصف الخيل ، علمت أنه وإن جمع فأوعى وحشر فنادى

(١) يرى أن في استعمال البحترى لكلمة عقد في البيت .

داني الضلوع يشد عقد حزامه يوم اللقواء على معم محمول

تعقيداً غير مستاغ من شاعر مثله يوجد في لفظه ويتأنيق في اختياره (ص ١٨١ اعجاز القرآن) .

(٢) ص ١٨٣ نفس المصدر .

فبينهم من سبقه في ميدانه ، وبينهم من سأواه ، ومنهم من داناها ، فالقيل واحد ، والنسيج متشا كل ، (١) .

حادى عشر : بناء العبارة وتأليفها ، واختلافها بين النظم السوى والمضطرب ، يقول في نقد قول البحرى :

والجود يعذله عليه حاتم سرفا ولا جود لمن لا يعذل
والبيت وإن كان معناه مكرراً فلفظه مضطرب بالتأخير والتقديم ، يشبه
ألفاظ المبتدئين ، (٢) .

وهكذا لا نعدو الحقيقة حين نقرر أن الباقلانى متأثر هنا بآراء معاصرية أو سابقة من نقاذ الشعر كالامدى ، والقاضى الجرحانى ، بل ربما قرأ كتاب الآمدى (الموازنة) وأفاد منه فيما يتصل بالبحرى وأبى تمام ، وفى تفضيله الأول ولومه الثانى على بعض هناته .

تطبيق المنهج على نظم القرآن ، وأسلوبه :

يحمل سورة من القرآن كما حمل قصيدتى امرى القيس والبحرى بتاميهما ، باعتبار السورة وحدة فنية موضوعية ، فيتناولها تناولا طريفاً — لعله لم يسبق إليه — فيحللها من ناحية النظم ، متعرضاً لألفاظها ، ومعانيها ، وتآلف الألفاظ ، والمعاني فى نظم رائع ، وصلة الفاصلة بالنظم . ويقوم بتقريب معانى السورة وشرح مواطن الجمال فيها ، ويكشف عما قد يخفى على القارىء العادى ، وبذلك يقوم بدور الوسيط بين النص وقارئه متمشياً مع السورة من مطلعها متقلبا مع

(١) اعجاز القرآن ١٧٣ — ١٨٤

(٢) نفس المصدر ص ١٧٦ .

مع معانيها مختلفا بين فرن التعبير فيها ، ثم يأتي أن يصدر أحكاما ، أو أن يلقى بمقاييس جافة ، وهيا كل لا حياة فيها ، ولا رواه ، لا تنفى فى النقد الصحيح ، كما فعل أصحاب البديع والبلاغة ، فنحنى مقاييسهم جانبا ، ويتمشى مع منهجه السليم القريب إلى روح النقد .

تحليل سورة النمل :

يتناول السورة جملة - وقد اعتاد غيره الوقوف عند الآيات المفردة - يفسر غريبا ، ويبين ما فيها من جمال اللفظ والمعنى فى حدود البديع ، والبلاغة ويرسم المنهج قبل بدء رحلته فيقول : « ثم افصل إلى سورة تامة فتصرف فى معرفة قصصها ، وراع ما فيها من براهينها وقصصها ، وتأمل السورة التى يذكر فيها النمل ، وانظر فى كلمة كلبة وفصل فصل ، (١) .

ويأخذ فى تحليل السورة من أولها فيقول : « بدأ بذكر السورة إلى أن بين أن القرآن من عنده إلى أن قال : (ولأنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم) ثم وصل بذلك قصة موسى عليه السلام وأنه رأى نارا فقال لاهله (امكثوا إلى أن تستناراً سأتيكم منها بشهاب قبس لعلكم تصطلون) ، وقال فى سورة طه فى هذه القصة (لعل آتيتكم منها بقبس أو أجد على النار هدى) ثم قال : (فلما جاءها نودى أن بورك من فى النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين) . فانظر إلى ما أجرى له الكلام الأول وكيف اتصل بتلك المقدمة ، وكيف وصل بها ما بعدها من الاخبار عن الربوبية وما دل به عليها من قلب الفصاحة ، وجعله دليلا يدل به عليه وممجرة تهديه إليه وانظر الكلمات المفردة القائمة بنفسها فى الحسن وفيها تتضمنه من المعانى الشريفة ثم ما شفع به هذه الآية ، وقرن به هذه الدلالة

من اليد البيضاء عن نور البرهان من غير سوء ، ثم انظر في آية آية ، وكلية كلمة هل تجدها كما وصفنا من عجيب النظم وبديع الوصف ، فكل كلمة لو أفردت كانت في الجمال غاية وفي الدلالة آية فكيف إذا قارنتها أخواتها وضامتها ذواتها ، تجري في الحسن مجراها ، وتأخذ في معناها ، ثم من قصة إلى قصة ومن باب إلى باب من غير خلل يقع في نظم الفصل إلى الفصل ، وحتى يصور لك الفصل وصلا ببديع التأليف ، وبلغ التنزيل ، .

ويبين فضل نظم القرآن على الكلام العادي فيدعو واحداً إلى التقليد فلا يصل إلى شيء ويقر بالعجز أمام لفظ القرآن ونظمه . ويستطرد في تحليل السورة فبقول ومتى تها للآدى أن يقول في وصف كتاب سليمان - عليه السلام - بعد ذكر العنوان والتسمية هذه الكلمة الشريفة العالية ، (ألا تعالوا على وأتوني مسلمين) والخلوص من ذلك إلى ماصارت إليه من التدبير واشتغلت به من المشورة ومن تعظيمها أمر المستشار ، ومن تعظيمهم أمرها وطاعتها بتلك الالفاظ البديعة والكلمات العجيبة البليغة ، ثم كلامها بعد ذلك لنعلم تمكن قولها (يا أيها الملأ أفتوني في أمرى ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) وذكر قولهم . (قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين) لا تجرد في صفتهم أنفسهم أبدع مما وصفهم به ، وقوله (الأمر إليك) تعلم براعته بنفسه ، وعجيب معناه وموضع إلتقائه في هذا الكلام ، وتمكن الفاصلة ، وملاءمتها لما قبلها ، وذلك قوله (فانظري ماذا تأمرين) ثم إلى هذا الإختصار ، وإلى البيان مع الإيجاز ، فإن الكلام قد يفسده الإختصار ويعميه التخفيف منه والإيجاز وهذا مما يريد الإختصار بسطاً لتكنه ووقوه موقه . . . ثم فكر بعد ذلك في آية آية أو كلمة كلمة من قوله : (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون) هذه الكلمات الثلاث ، كل واحدة منها كالنجم في علوه ونوره ،

وكالباقوت يتلألا بين شذوره . ثم تأمل تمكن الفاصلة ، وهي الكلبة الثالثة وحسن موقعها وعجيب حكاها ، وبارع معناها . . . وان شرحت لك ما في كل آية طال عليك الامر ، ولكنى قد بينت بما قسرت ، وقررت بما فصلت الوجه الذى ساسكت والنحو الذى قصدت ، والغرض الذى اليه رميت ، والسمة الذى اليه دعوت ، ثم فكر بعد ذلك فى شئ أدلك عليه ، وهو تناول هذا النظم فى الإعجاز فى مواقع الآيات القصيرة والطويلة والمتوسطة ،

وعلى هذا المثال يجرى تحليله لسورة حم غافر ، ونحس فيه نفس البراعة والروعة فى التناول والجسدة فى التحليل ، ومحاولة إبراز المحاسن قبل الحكم ، والتدرج من أغراضها ، والتنقل من معنى الى معنى ، ومن فصل الى وصل ، مع بيان دقة الربط بين المعانى والألفاظ ، نراه يجهد نفسه لكشف ما يربط بين ما يبدو منفصلا فى ظاهره من الآيات عن سمت السورة ، ولا يزال يكشف عن أسرار نظم القران حتى تحس وكأنك أشربت السورة ومحاسنها فى قلبك .

ونخرج من تحليل السورة بنتيجتين أولاهما أنه لا يصح الإهتمام على مجرد النظرة الفردية فى آية آية أو كلبة كلبة دون معرفة الموقع لتلك الآيات والكلمات فى السور وفى المعنى العام الذى يسلكها ، وثانيهما رسم منهج فى النقد ، يعتمد على التحليل والفهم للنص ، وتطبيق ما سبق أن ساقه الباقلانى من آراء فى نقد البيان .

ويعتمد ذلك المنهج على ضوء ما رأيناه فى تحليل السورتين على :

- ١ - تماسك السورة فى المعنى والموضوع ، وفى اللفظ ، والنظم .
- ٢ - سهولة الانتقال من معنى الى معنى . ومن قصة الى أخرى ، وروعة الخروج . مع دقة الفصل والوصل .

٣ - تساوى السور على لإختلاف موضوعاتها فى النظم والروعة الفنية ولكتبه مع ذلك يعترف بتفاوت بعضها عن بعض فى ظهور الإعجاز ووضوحه

يقول « وإن كنا نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر وفي بعض أدق » .
٤ - الدقة في التعبير عن المعاني والملاءمة بينها وبين فنون القول أو فنون
التعبير الأخرى كالاستعارة والتشبيه والإيجاز . . . وغيرها .

٥ - التآلف بين الألفاظ ، وانسجامها بحيث لا تحس نشوزاً ولا إخلالاً ،
وأنه إذا تغير وضع لفظ منها بالتقديم أو التأخير ، أو بتغييره بآخر ، لم يتم التوافق
وظهر النقص والتضيق واضحين - وهذا راجع كله إلى النظم .

٦ - دقة الاختيار للألفاظ المعبرة في مواضعها بحيث تحمل (شحنة) كاملة
من المعاني تنطلق بمجرد نطقها ، وتكون هذه الخاصية أو في بالفرض دون غيرها
من الألفاظ ومثال ذلك كلمة (ليأخذوه) في قوله تعالى : (وهمت كل أمة
برسولهم ليأخذوه) .

٧ - جلال الربوبية وتجليها في بيان القرآن في لفظ رائع ، وعبارات رصينة
تحس لإزاءها بالهيبة مثل ما في قوله تعالى : (فادعوا الله مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون ، رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده
لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء ، لمن الملك اليوم لله الواحد
القهار) يقول : « قف على هذه الدلالة وفكر فيها وراجع نفسك في مراعاة معاني
هذه الصفة العالية والكلمات السامية والحكم البالغة والمعاني الشريفة ، تعام وروودها
عن الألوهية ودلائلها على الربوبية » .

٨ - التصرف في القول في المناسبة الواحدة مع التساوي في الروعة في التعبير
في كل كما جاء بقصة موسى بالألفاظ متغيرة ومتساوية في سور كثيرة .

٩ - التصرف في الموضوعات العقلية الجافة كالتشريع والأحكام والحجاج
وأصول العقيدة بأسلوب سهل ونظم بديع ، مع اختراع بعض الألفاظ وورودها
لاول مرة فيه .

١٠ - وقوع الفاصلة دائماً في موقعها المناسب، وتمكنها منه قتم المعنى وتكسبه روعة. والتأمل لتلك الاصول العشرة ، والاصول السابقة التي تعرض لها في تحليل قصيدتي لمرىء القيس ، والبحترى ، والاصول العشرة التي وضعها بنفسه والتي يتحقق بها الإعجاز عنده تجدد أنها واحدة تقريبا ، وأن تداخل بعضها أحيانا ، أو لإنفراد بعضها وتفرعه ، وهي تكون المنهج الجديد في النقد عند أبي بكر الباقلائي .

ويتى بعد عرض المنهج ، أن نعرض لبعض آرائه في مذاهب النقد المختلفة عند القدماء ، وفريق من معاصريه ، ونخص بالذكر مذهب البديع والبلاغة .

ثورة الباقلائي على مذهب البديع والبلاغة :

ونلاحظ هذه الثورة في مواضع كثيرة من الكتاب ، وقد بدأ فقلل من أهمية بلاغة العبارة أو الآية ، وهي التي تقوم عليها دراسات البلاغة . وشكك في مقدرتها على كشف جمال المعاني ، وروعة الإعجاز وأسرار النظم ، وقلل من شأن ما ابتدعوا من مقاييس في أبواب البديع وفنون البلاغة التي راجت في عصره مقاييس للجمال الفني في العبارة . ورفض كل رأى بتحكيم مثل تلك المقاييس القاصرة في رأيه في إعجاز القرآن ، أو الحكم على جمال أسلوبه وبديع نظمه . وكان طبيعيا أن يتعرض لآراء العلماء السابقين ويناقشها ، وعلى رأس هؤلاء الرماني . ونذكر منهجه في بناء الإعجاز على مذهب بلاغي ، ونذكر أقسامه العشرة للبلاغة ، وها هو الباقلائي ينقل تلك الأقسام (١) ويمان عدم لياقتها ، وقصورها في تحقيق الإعجاز . يقول : قد حكينا أن من الناس من يريد أن يأخذ إعجاز القرآن من وجوه البلاغة التي ذكرنا أنها تسمى البديع في أول الكتاب مما مضت أمثلته في

(١) راجع كتاب اعجاز القرآن للباقلاني ٢٠٢ .

الشعر ، ومن الناس من زعم أنه يأخذ ذلك من الوجوه التي هددناها في هذا الفصل ، واعلم أن الذي بيناه قبل هذا وذهبنا إليه هو السديد وهو أن هذه الأمور تنقسم ، فمنها ما يمكن الوقوف عليه والتعمل له ، ويدرك بالتعلم ، فما كان كذلك فلا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن به ، وأما ما لا سبيل إليه بالتعلم والتعمل من البلاغات فذلك هو الذي يدل على إعجازه ، (١) .

وينكر مذهب الصنعة والتصنع ، ويأبى أن يتبع السابقين فيما عمدوا إليه من دراسة البديع قصد معرفة إعجاز القرآن . وكذلك كثير من وجوه البلاغة قد بينا أن تعلمها يمكن ، وليس تقع البلاغة بوجه واحد دون غيره فإن كان إنما يعنى هذا القائل أنه إذا أتى في كل معنى يتفق في كلامه بالطبقة العالية ، ثم كان ما يتصل به كلامه بعضه ببعض وينتهي منه إلى متصرفاته على أتم البلاغة وأبدع البراعة فهذا مما لا نأباه بل نقول به ، وإنما ننكر أن يقول قائل إن بعض الوجوه ينفرداها قد حصل فيها الإعجاز من غير أن يقارنه بما يتصل به من الكلام ويفضى إليه مثل ما يقال إن ما أفسم به وحده معجز ، وأن التشبيه معجز وأن التجنيس معجز والمطابقة بنفسها معجزة (٢) ، . . . وأما الآية التي فيها ذكر التشبيه فإن ادعى إعجازه لالفاظها ونظمها وتأليفها فإن لا ادفع ذلك ولا اصححه ، ولكن لا ادعى إعجازها لموضع التشبيه ، وصاحب المقالة التي حكيناها (٣) اضاف ذلك الى موضع التشبيه وما قرن به من الوجوه . ومن تلك الوجوه ما قد بينا ان الإعجاز يتعلق به كالبيان (٤) وذلك يختص بجنس من المبين دون جنس .

(١) إعجاز القرآن ٢٠٧ .

(٢) إعجاز القرآن ٢٠٨ .

(٣) لعله يقصد الرماني .

(٤) ربما تصدبب حسن البيان كتاب « نكت الإعجاز » . راجع « أثر القرآن في تطور

النقد العربي الطبعة الثالثة ص ٢٤٧ وما بعدها وثلاث رسائل في إعجاز القرآن الطبعة الثانية

ص ٩٨ وما بعدها .

ولعله يشير في هذه العبارة الى فنون البلاغة عند الرماني وغيره والى العلة الجمالية في بلاغة القرآن ونظمه، ويرى ان التشبيه - او غيره - لا يكفي وحده، في الآية ليعلق عليه اعجازها وذلك شأن اقسام البلاغة العشرة الأخرى . يقول « وما حكينا عن صاحب الكلام من المبالغة في اللفظة فليس ذلك بطريق الإعجاز لأن الوجوه التي ذكرها قد تتفق في كلام غيره ، وليس ذلك بمعجزة بل قد يصح ان يقع في المبالغة في المعنى والصنعة وجوه من اللفظ تفيد الإعجاز . وتضمن المعاني أيضا قد يتعلق به الإعجاز ، وليس ذلك بمعجز ؛ واما الفواصل فقد بينا انه يصح ان يتعلق بها الإعجاز . وكذلك بينا في المقاطع ، والمطالع نحو هذا ؛ وبينافي تلازم الكلام ما سبق من صحة الكلام به ، والتصريف في الاستعارة البديعة ، يصح أن يتعلق به الإعجاز ، كما يضح مثل ذلك في حقائق الكلام ، لأن البلاغة في كل واحد من البابين تجري مجرى واحداً ، وتأخذ مأخذاً مفرداً (١) .

وقال في موضع آخر : « وقد قدر مقدرون أنه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الوجوه التي نقلناها ، وأن ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه ، وليس كذلك عندنا لأن هذه الوجوه إذا وقع التشبيه عليها أمكن التوصل اليها بالتدرج والتعود والتصنع لها كالشعر الذي إذا عرف الإنسان طريقة صرح منه التعمل له وأمكته نظمه ، والوجوه التي نقول إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها فليس مما يقدر البشر على التصنع له والتوصل إليه يحال . وبين ما قلنا أن كثيراً من المحدثين قد تصنع لآبواب الصنعة حتى حشى جميع شعره منها واجتهد أن لا يفوته بيت إلا وهو يملؤه من الصنعة كما صنع أبو تمام في لاميته (٢) ومن الأدباء

(١) اعجاز القرآن / ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) نفس المصدر / ٩٤ - ٩٥ .

من عاب عليه هذه الآيات ونحوها على ما تكلف فيها من البديع وتعمل من الصنعة فقال قد أذهب ماء هذا الشعر ورويقه وفائده اشتغالا بطلب التطبيق ومائر ما جمع فيه . وقد تعصب عليه حمد بن عبيدالله بن عمار وأسرف حتى تجاوز الغرض من محاسنه . ولما قد أولع به من الصنعة ربما قد غطى على بصره حتى يبديع في القبيح وهو يريد أن يبديع في الحسنه ، ثم يرى أن أبا تمام قد أوغل في الصنعة والبديع حتى استثقل نظمه واستوخم رصفه ، وكان التكليف باردا والتصرف جامدا (١) .

وبينا هو لا يقبل هذا التصنيع ومذهب البديع في شعر أبي تمام ، يعجب بطريقة البحترى - وهي طريقة العرب - في النظم لأنه لم يكثر في البديع لكثارتها ، فاحتفظ لشعره بالجمال والرونق .

رأى الباقلاني في التعبير القرآني :

رأى الباقلاني رأيا في دور اللفظ في التعبير ، ولخصه في كتابه ، وهو يعتمد على اعتبار اللفظ جزءا من النظم يوجه المعنى ، وأداة للتعبير ، لا ينظر إليه نظرة جزئية على ضوء البديع فيحكم عليه بالفصاحة . أو الابتدال . أو بغير ذلك من الأحكام . وهو يقترب في رأيه هذا من آراء النقاد المحدثين في اللفظ . فلا يهمه من اللفظ غير « دقة أداء المعاني ، ولا يهم بعد ذلك بالرونق والمظهر . مهما تغير أو تلوّن في صيغ وأشكال مختلفة يقول : إذا كان الكلام يفيد الإبانة عن الأغراض القائمة في النفوس التي يمكن التوصل إليها بأنفسها وهي محتاجة إلى ما يعبر عنها فما كان أقرب في تصويرها وأظهر في كشفها فيفهم الغائب منها . وكان مع ذلك أحكم في الإبانة عن المراد وأشد تحقيقا في الإيضاح عن الطلب وأعجب في وصفه . وأرشق في تصرفه . وأبرع في نظمه كان أولى أو حق بأن يكون شريفا ... وقد أجمعوا

أن من أحذق المصورين من صور لك الباكي المتضاحك . والباكي الحزين والضاحك المتباكي . والضاحك المستبشر . وكما انه يحتاج إلى لطف يد في تصوير هذه الأمثلة فكذلك يحتاج إلى لطف اللسان والطبع في تصوير ما في النفس للغير .

نظرية الأدب عنده :

ويبسط لك نظرية الأدب ، دوره في الأداء الفني وقضية اللفظ والمعنى ودورها في الكشف عن الخلجات النفسية ، ثم لا يتجاهل أثر الشخصية المبدعة في التعبير ، وما يجب أن يتوفر لها من شروط الطبع ولطف اللسان ، ودقة التصوير لما في النفس للغير ، ولا يتجاهل كذلك ما للفظ من أثر في الوجدان والخيلة ، إذا ما صدر عن وجدان منفعل ، وما يحدثه عندئذ من ترابط بين العواطف والأحاسيس فتندفق المعاني بين هذه الأسباب التي تربط الشخصيتين المبدعة والقابلة ، ثم أنظر إليه كيف يجعل مقاييس الجمال في النص الأدبي التعبير ، والقدرة على الأداء ، وكشف تلك الأحاسيس الدقيقة ، والعواطف المشابكة ، وتتلون هذه القدرة وتتشكل في صور مختلفة من الفن القولي ، مما سبق الكلام فيه في منهج الباقلاني .

وما هو هنا يطبق مارآه في تحليله للقصيدتين ، وللسورتين .

الأثر النفسي للأدب :

ولا نعيد القول فنكرره هنا بأن الباقلاني أستوحى منهجه من دراسته لبيان القرآن وتعمقه ، وهو لا يبرح يجعل القرآن المقياس ، أو المثال في الأثر النفسي للأدب . يقول : « فالقرآن أعلى منازل البيان ، وأعلى مراتبه ، لما جمع من وجوه الحسن وأسبابه ، وطرقه وأبوابه من تعديل النظم وسلامته ، وحسنه وبهجته ،

وحسن موقعه في السمع ، وسهولته على اللسان ووقوعه في النفس موقع القبول ،
وتصوره تصور المشاهد ، وتشكله على جهته حتى يحل محل البرهان ، ودلالته
التأليف بما لا ينحصر حسنا وبهجة ، وسناء ورقة ، وإذا علا الكلام في نفسه
كان له من الوقع في القلوب والتمكن من النفوس ما يذهل ويبهج ، ويقلق
ويؤنس ، ويضحك ويبكي ، ويحزن ويفرح ، ويسكن ويزعج ، ويشجي ويضطرب
ويهز الأعطاف ويستميل نحوه الأسماع ، ويورث الأريحية والعزة ، وقد يبعث
على بذل المهج والأموال شجاعة وجودا ، ويرى السامع من وراء رأيه مرمى
بعيدا ، وله مسالك في النفوس ، ومداخل إلى القلوب دقيقة ، وبحسب ما يترتب
في نظمه ، ويتنزل في موقعه ، ويجرى على سمته مطلعته ، ومقطعه ، يكون عجيب
تأثيراته ، وبديع مقتضياته ، وكذلك على حسب مصادره يتصور وجود
موارده (١) .

تكلم عن البيان عامة ، عن موضوعه ، واعتاده على النظم ، وملاءمته المعنى
ثم أنتقل إلى أثر النظم في النفوس وهو غاية البيان وهدفه ، ثم انتهى إلى
الركن الثالث من أركان الأدب ، وهو ماسبق الكلام فيه ، أعنى الشخصية
المبدعة ، وأثرها في إنشاء الأدب ، ويفصل في وجوب حدوث انفعال حقيقي
عند الشاعر أو الأديب المنشوء ، ليتسنى لتعبيره الصدق ، وحرارة العاطفة عن
حقيقة تجميس في صدره أي أن يكون الفنان ، أو الأديب ، أو الشاعر منفعلا بما
يقص ، صادق الرواية عن إحساس صحيح في نفسه ، فالغزل إذا صدر عن محب
كان أرق وأحسن ، وكذلك الشجاعة من الشجاع أوقع . يقول : وإذا صدر عن
متغزل وحصل من متصنع نادى على نفسه بالمدحاة وأخبر عن خبيثته ، في

المراءة ، وكذلك قد يصدر الشعر في وصف الحرب عن الشجاعة فيعلم وجه
صدوره فيدل على كنهه ، وحقيقته ، وقد يصدر عن التشبه ويخرج عن المتصنع
فيعرف من حاله ما ظن أنه يخفيه ، ويظهر من حاله خلاف ما يبيده ، فأنت
تجد لقول المتنبي :

الخيل والليل والبيداء تعرفني والحرب والطعن والقرطاس والقلم

من الوقع في القلب ما تعلم أنه من أهل الشجاعة ؛ مالا تجده للبحترى في قوله :

وأنا الشجاع وقد بدا لك موقفي بعقرقس والمشرقية شهدي ،

ثم يكرر قوله « وإنما ذكرت لك هذه الأمور لتعلم أن الشيء في معدنه أعز
وفي مظانه أحسن وإلى أصله أنزع ، وبأسبابه أليق ، ويدل ما صدر منه على
ما نتج عنه . »

ولا ينسى أثر الأدب في النفس القابلة ، فيشير إلى ما يحدثه النص من إثارة
للعواطف المختلفة من بهجة وقلق وأنس وطمع ويأس ألخ ما تكلم عنه في
عبارته السابقة .

ويخلص إلى نظرية النقد ودوره ، كما بين نظرية الأدب فيقول « ومعرفة
الكلام أشد من المعرفة بجميع ما وصفت لك وأغمض وأدق ، والطف ، وتصوير
ما في النفس ، وتشكيل ما في القلب حتى تعلمه وكأنك مشاهده ، وإن كان قد
يقع بالإشارة ، ويحصل بالدلالة والإمارة ، كما يحصل بالنطق الصريح ، والقول
الفصيح ، فللاشارات أيضا مراتب ؛ واللسان منازل ، ورب وصف يصور لك
الموصوف كما هو لا خلاف له ؛ ورب وصف يربو عليه ويتعداه ، ورب وصف
يقصر عنه ؛ ثم إذا صدق الوصف انقسم إلى صحة وإتقان ، وحسن وإحسان ،

وللى لإجمال وشرح ، وللى استيفاء وتقريب ، وللى غير ذلك من الوجوه ، وكل مذهب وطريق له باب وسبيل .

وضع فى تلك العبارات ملخصا لمهمة الناقد ، ووضع المعالم فى طريقه ليستدل على هدى وبينه .

وبعد فقد تعرض الباقى لكل ما يمكن أن يتعرض له ناقد حديث حين يطالب بنقد نص وبيان رأيه فيه ، نقد النص نقدا موضوعيا على أساس فهم سليم له ، ثم التأثير بما يوحيه من المعانى والكشف عنها ، وبيان الرأى فيها بالاستعانة بدراسات اللغة ، ومقاييس الأسلوب الجميل ، ثم الأثر النفسى الذى يكمن وراء النص ، أو الأفعال الذى أثار قائلة ، وقدرة على التعبير ، وأداء ذلك المعنى ، ثم الأثر النفسى للنص فى السامعين أو القارئىن ... الخ ما تعرضنا له من طرائف فى الكتاب ، وما سبقه من آراء فى كتبه الأخرى .

* *

كتاب «نكت الانتصار»*

وعنايته بنص القرآن وتفسيره

يعد كتاب الانتصار لنقل القرآن من الكتب الهامة في علوم القرآن وخاصة فيما يتصل بالمصاحف ، والقراءات ، ولغات القرن ، وما يتصل بجزوله وترتيب سورته وإياته ، وأسلوبه ، وادعاءات الفرق فيه .

وهو وإن كان يدور حول نقل القرآن وتدوينه في المصحف العثماني الإمام وتواتره وصحته بصورته التي وصلت إلينا في ذلك المصحف ، إلا أن الأسلوب الجدل والحجاج يغلبان عليه لانطباع مؤلفه على ذلك كما أشرنا .

وربما أضجر القارىء كثرة البراهين والأدلة وهو على هذه الصورة المختصرة التي وصلتنا ، وقد حاول ملخصه أبو عبدالله الصابوني قدر استطاعته أن يتخلص منها وأن لا يبقى منها إلا على الضروري منها الذي لا ينقص من معنى أو على حد قوله :

« عدول فيه - على أسلوبه في سائر كتبه - في استقصاء الأدلة وكثرة البحث عن الحجة ، فصار المنتهى يضجر من مطالعته ، فضلا عن المبتدى ، والسابق يضل دون شأوه فكيف بالمصلي ، (١) .

ويبدأ الكتاب ببحث تسمية القرآن ، والسورة ، والآية ، ثم في نقل القرآن

* ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون .

(١) راجع المقدمة .

ونظمه في مصحف وقيام الحجة به . ويؤكد أن جميع القرآن الذي أنزله الله تعالى وأمر بأبائاته ، ولم ينسخه ولا رفع تلاوته هو الذي بين اللوحين ، الذي حواه مصحف عثمان رضى الله عنه ، لم ينقص منه شيء ولا يزيد فيه شيء ، نقله الخلف عن السلف ، وهو معجزة الرسول عليه السلام دال على نبوته .

وأول حجة تقطع بصحة المصحف وسلامته تقوم على ثلاثة أوجه :

اعجازه البياني الذي يتحدى البشر وقدراتهم ، وما تضمنه من الأخبار عن الغيوب وما يحدث وما يكون ، وما تضمنه من قصص الأولين التي لا يعرفها إلا من أكثر ملاقاته الأمام ودراسة الكتب مع العلم بأن النبي ﷺ لم يكن يتلو كتابا .

ويرد اعتراضات المعترضين من الملاحدة ، والرافضة ، وبعض المعتزلة بما يتصل بعدم تمام نصه ، أو دخول بعض ما ليس منه والزيادة فيه ، أو وجود اللحن والتضاد فيه بحجج عقلية وعقيلية .

ويفصل القول بعد ذلك في الأبواب التالية فيما ادعى من الزيادة أو النقصان من الآيات والسور كالقول في بسم الله الرحمن الرحيم ، وهل هي آية في كل سورة أم في سورة الفاتحة أم الكتاب وحدها ، وفي سورة النمل . والقول في لإثبات سور ، الناس ، ود الفلق ، ودعاء ، القنوت ، في بعض المصاحف وحذفها من بعضها الآخر كما في مصحف أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود قبل جمع عثمان الناس على مصحفه الأمام .

ويعرض الآراء التي كانت شائعة في عصره على لسان بعض الشيعة والرافضة وجماعة من المعترضين ، ويجره الرد عليهم إلى البحث في النسخ والمسنوخ وترتيب السور نفسها في المصحف . وخلاصة رده في هذا الموضوع أن حلة القرآن وحفظه لم يحيطوا احاطة كاملة بكل المسنوخ والنسخ لأنه لم يقع كله في وقت ، بل في

أوقات متباعدة . وربما حفظ أحدهم آية ثم سحت بعد لغيابه . وخاصة عندما تمت المراجعة الأخيرة للقران قبيل وفاة النبي ﷺ .

كذلك ربما اختلط على الناس في نسخ المصحف الاصل بالشرح المدون على هوامش السور في المراحل الأولى من جمعه فظنوا التفسير أصلا في النص .

وكان لطريقة الكتابة دورها فيما وقع من اللبس في قراءة بعض الالفاظ بما اختلف فيه الناس . لأن الخط العربي لم يكن تاما فتشابهت الحروف والكلمات (١) فقرأ بعضهم بقراءة ، وقرأ الآخرون قراءة مختلفة مع اتفاقهما جميعا في الرسم .

ويجره هذا البحث في القراءات وأصل قول النبي ﷺ « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . وما معنى هذا القول؟ وينتهي إلى أن القول لا يعني أن كل آية وكل سورة يمكن أن تقرأ بسبعة وجوه فهذا محال ، إنما المراد أنه توجد لبعض الكلمات قراءات مختلفة وكلها صحيح .

ويعرض كذلك من مشكلات الكتابة أو الرسم ما ادعى فيه من اللحن أو الخطأ فهو راجع في مواضع كثيرة إلى خطأ النساخ أو التجاهل أحيانا إلى الاختصار بحذف بعض الحروف ، أو عدم استطاعتهم ضبط الحرف مع القراءة لعدم وجود الشكل فيلجأون إلى حروف المد كالواو أو الألف أو الياء . على أن بعض هذه المشكلات النحوية يمكن تخريج وجه لها من قواعد النحو واللغة .

وأما ما يدعى فيه من التضاد والإحالة في المعاني فقد تصدى جماعة قبله له من أمثال ابن قتيبة في «مشكل القرآن» . وقد عرض الباقلاني لكثير مما ذكر ابن قتيبة وبين وجوه الاعتراض ، وما وقع في نفوس المعترضين من اللبس لعدم الإحاطة

(١) راجع كتاب التصحيف للمسكوي والتدبير على التصحيف

أو لسوء الفهم . وربما كان هذا الباب من أطول أبواب الكتاب .

ويعرض لاعجاز القرآن البياني في عدة أبواب (٢) :

باب الكلام في الدلالة على أن القرآن معجزة النبي ﷺ .

وباب الكلام على صحة مفارقة القرآن لسائر كلام العرب .

وباب البلاغة .

وباب الكلام على البيان .

وباب الرد على من زعم أن القرآن العزيز شعر .

وباب الكلام على المعتزلة القائلين بأن العرب صرفوا عن معارضته مع قدرتهم

على الاتيان بمتاهة (٣) .

وبعد الانتهاء من هذه الأصول يعرض لمسائل فرعية متصلة بالموضوع كالذى روى من حديث الغرائيق، وجواز النسيان على النبي ﷺ والكلام في إبطال القراءة على المعنى دون اللفظ ، والقول في إبطال جواز القراءة بالفارسية أو غيرها من اللغات . والقول في جمع أبي بكر رضى الله عنه المصحف وفي أى شيء كتبه ، وأن ما فعله صواب ، ثم جمع عثمان له والوجه في ذلك وقصة خلافه مع ابن مسعود حول جمع المصحف وسبب إختيار عثمان لزيد بن ثابت دونه في جمعه وإعتاده حرف زيد دون أبي وابن مسعود .

ولغة القرآن وهل هى لغة قريش؟ دون سائر أحياء العرب وقبائلهم ، ثم ذكر الخلافات في القراءات بين أهل الشام والمدينة والعراق ، وما يتعلق في ذلك بما قيل

(١) عرضنا بجمل رأى الباقلاني في هذا الموضوع في الفصل السابق .

(٢) وأول من نادى بهذا الرأى من المعتزلة النظام ابراهيم بن سيار وتبعه فيه جماعة .

وقد عارضه الجاحظ وكثيرون وذهبوا الى رأى الجماعة وهو القول باعجازه البياني .

عن الحجاج ابن يوسف وإعادة نسخة المصحف على أيدي جماعة من كبار القراء
أمثال عاصم الجعدي ورفاهه .

وفي حكم قراءة الأئمة السبعة القراء ورجوعاً لاختلافاتهم، وهل خالف جميعهم
أو بعضهم حرف الجماعة أم لا ، وما وجه اختلاف المصاحف .

ويتمى بهذا الكتاب . ونلاحظ عليه عدم الاهتمام دائماً بتسلسل الأبواب
تسلسلاً موضوعياً ، فبعض الأبواب ترد في غير موضعها ، وبعضها يكرر القول
فيه أكثر من مرة وهكذا ، لكنه في النهاية كتاب سديد قيم بقدر ما للرجل من علم
وسعة لإطلاع وقوة حجة ، وهو متمم لكتاب « إعجاز القرآن » .

وقد أدرك المتأخرون قيمة الكتاب فاعتمدوا عليه في مؤلفاتهم في علوم القرآن
وبلاغته ، ينقل عنه السيوط كثيراً في كتبه وخاصة في « الإتيان » .

وينقل عنه الزركشي في البرهان (١) :

والنسخة التي بين أيدينا من كتاب « نكت الانتصار » يرجع تاريخها على الأرجح
إلى القرن السابع أو الثامن الهجري كما يوحى بذلك نوع الورق وطريقة الخط ،
وقد قام بنسخها وترتيبها الشيخ عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني واعتمد على
المختصر الذي أملاه الشيخ أبو عبد الله الصيرفي لكتاب « الإتيان لنقل القرآن »
للباقلائي .

ولفظ الكتاب من كلام الباقلائي نفسه ، فيما عدا الخطبة وبعض

(١) هو البرهات في علوم القرآن للامام بدر الدين الزركشي طبع في أجزاء بتحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم وطبع عيسى الحلبي بالغاورة سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

الالفاظ التي إقتضاها ربط السياق فهي من كلام الصيرفي . وعلى حد قوله في المقدمة :

« فرأيت أن أجمع نكته على سبيل الإختصار ، وأسمى الكتاب نكت الانتصار) . ولا أدعى أن إختصار ما إختصرته عن فساد ، ولا أن إختياري يحكم بصحة الانتقاد ، غير أني لطفت حجم الكتاب ، وتوخيت طرق الصواب . »

والأصل محفوظ بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم ٨٢٨ ب في ١٤٤ ورقة . ومنه صورة بمعهد المخطوطات العربية (رقم ٢٨٤ تفسير) .

وخط النسخة قديم كما أشرت قليل النقط منعدم الشكل ، وبه كثير من الأخطاء الإملائية واللغوية مما حملنا كثيراً من المعاناة في قراءتها وتقويمها . كذلك نرى المؤلف قليل السند الأراء والأحاديث ، ويروى أغلبها بالمعنى لا يلتزم اللفظ ، ويروى شواهد الشعر دون ذكر الشاعر وإن كان أكثرها من المتداول في كتب التفسير وعلوم القرآن واللغة والبلاغة . وحاوينا إرجاع كل نص الى صاحبه قدر المستطاع ، وأعفلنا ما كثر تداوله حتى عاد مشهوراً لا يحتاج الى تعريف أو مالم نعتزله على أصل أو قائل .

ونرجو أن نكون وفقنا فيما هدفتنا اليه من إخراج هذا النص الهام في الدراسات القرآنية ، والله المستعان على كل حال وبه التوفيق ومنه السداد ؟

نكت
الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلاني (توفي سنة ٤٠٣ هـ)

1913

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ نَعْمَ الْمَعِينُ

الحمد لله الذي جعل القرآن سراجا لا يضل مقلّبه أنواره ،
ومهاجا لا يزال ملتصق آثاره . وصلى الله على محمد النبي
وأصحابه وأنصاره ، وسلم تسليما .

لما بعد فاني لما وقعت على كتاب الانتصار للقاضي الامام أبي بكر محمد
بن اليب الأشعري ، رضى الله عنه وقوف تأمل لفصوله ، واطلاع على
أنحاء ، رأيت كتابا عظمت فوائده وجلت ، وخصت علومه وعمت ،
غيره - رحمه الله - عول فيه على أسلوبه في سائر كتبه في استقصاء
الألة ، وكثرة البحث عن الحجّة ، فصار المنتهى يضجر من مطالعته فضلا
عزالمبتدى ، والسابق بكل دون شأوه فكيف بالمصلى . فرأيت أن أجمع
نته على سبيل الاختصار ، وأسمى الكتاب « نكت الانتصار » . ولا
أرى أن اختصار ما اختصرته عن فساد ، ولا أن اختياري يحكم بصحة
انتقاد ، غير أني لطفت حجم الكتاب وتوخيت طرق الصواب . فان
دبت بذلك وجه الله تعالى ربحت تجارتى ، واهتديت ، وان أردت غيره
رد خسرت بضاعتي وضللت . وما توفيق إلا بالله عليه توكلت .

باب

« تسمية القرآن قرآنا ، والسورة سورة ، والاية آية »

أما تسمية القرآن قرآنا فإنه من قرأت قراءة وقرانا ، يكون مصدرا
واسما. قال الله تعالى وإن علينا جمعه وقرآنه،^(١) فهو هاهنا مصدر.
وقال تعالى : (وإذا قرأت القرآن جعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ
لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا)^(٢) . فهو هاهنا اسم
ومرادهم بقولهم : قرأت قرآنا ، أى قرأت قراءة فيقيمون لاسم
مقام المصدر، كما قال الله تعالى: (وألله أنبتكم من الأرض نباتا)^(٣) .
وقيل انما سُميَ قرآنا لأنه جمع وضم السور . وقال عمرو بن
كُثُوم :

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرِ

هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا^(٤)

أى أنها لم تضم في رحما جنينا .

(١) - سورة القيامة آية رقم ١٧ .

(٢) « الأسراء » رقم ٤٥ .

(٣) « نوح » رقم ١٧ .

(٤) البيت من معلقته ورواه أبو عبيدة كذلك . والميغال الطويلة ، والأدماء البيض
والبكر التي ولدت ولدا واحدا . وتكون التي لم تلد . والبيت من شواهد أبي عبيدة في مجا
القرآن على أن قرأ بمعنى ضم .

٥ وقيل إنما سمي قرآنا لأن حفظه يجمعونه ويحفظونه ، من قولهم :
قرأت الناقة اذا حملت الجنين . وقيل إنما سمي بذلك لأنه يلقي من القسم من
قولهم : ما قرأت هذه الناقة سلاقط . أى لم ترم به .

وسمى فرقانا لأنه يفرق بين الحق والباطل . وقيل فى معنى قوله تعالى :
(وَيَجْعَلُ لَكُمُ فِرْقَانًا) (١) أى مخرجا .

وأما تسمية السورة سورة فقليل إن ذلك يفيد الإبانة لها من غيرها
من السور . قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورةً ترى كمثل ملكٍ دونها يتذبذبُ
يريد انقطاعا عن الناس ويمنونه منهم . وقيل ان معنى سورة قطعة وطائفة ،
من قولهم : لفلان سورة من جمال ، أى طائفة . وقيل فائدته أنها معظمة
وشريفة ، من قولهم : لفلان سورة فى الناس أى رفعة وشرف . ومنه
سور المدينة لعلوه وارتفاعه .

والآية تسمى آية عند من أداه اجتهاده الى أنه موضع الفضل ، وغير
مستحب عند من لم يؤده الاجتهاد الى ذلك . وقيل ان الآية إنما سميت
آية لانفصالها من الآية الأخرى وأنها فى القرآن بمثابة البيت من القصيدة ،
غير أنها لانتميز تميز البيت ، وإنما تنفصل الآية من الأخرى بقصد المتكلم
بالقرآن ، الى فصل ذلك القدر منه من ما بعده ، واذا لم يقصد ذلك لم

تكن آية . ولا بد أن يكون الله تعالى أراد قطع الكلام عن ما بعده ، فيكون موضع الآية عنده وفي معلومه ؛ أو لا يكون قصد ذلك ، فلا يكون موضع ذلك عنده ، غير أنه لم يكلف عباده معرفة ذلك ، ولا أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بمعرفته .

فأما تسمية الآية آية على طريق أهل اللغة ، فإنها تفيد أنها علامة . وكذا آية القرآن على هذا علامة على موضع الفصل . وكذلك آيات الرسل عليهم السلام علامات لهم ، وكذلك قوله تعالى : (ان آية ملكه) أى علامة ملكه . والجمع آى وآيات .

باب

ذكر جملة ما نذهب اليه في نقل القرآن ونظمه، وقيام الحجج به،

جميع القرآن الذي أنزله الله تعالى وأمر بأثباته ، ولم ينسخه ولا رفع تلاوته هو هذا الذي بين اللوحين ، الذي حواه مصحف عثمان رضى الله عنه ، لم ينقص منه شيء ولا زيد فيه شيء . نقله الخلف عن السلف . وهو معجزة الرسول عليه السلام ، دال على نبوته من ثلاثة أوجه :

أحدها ما فيه من عجيب النظم ، وبديع الرصف ، وأنه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله ، ولا تأليف سورة منه ؛ أو آية بقدر سورة .

والوجه الآخر ما تضمنه من الأخبار عن العيوب ، وما يحدث ويكون . والوجه الثالث ما تضمنه من قصص الأولين ، وأخبار الماضين التي لا يعرفها إلا من أكثر ملاقة الأمم ، ودراسة الكتب ، مع العلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقرأ كتابا ولا يخاطب أهل السير . وقد قال الملحدون إن القرآن مدخول ، وأنه غير ثابت ولا مضبوط ، وأن فيه لحنا وتناقضا .

وزعم قوم من الرافضة أنه مُبدّلٌ وَغَيَّرَ . وقال بعضهم : نُقص منه ولم يُزد فيه . وقال قوم إنه مجردٌ مُصحيح ، وتأليفه وترتيبُه فاسدٌ ، ولو وضع كل شيء منه موضعه لزال الخلاف فيه وتبينت معانيه .

وقال خلق من المعتزلة وشذوذهم من ضعفه القراء لا يعرف لهم ناصرٌ : إنَّ عثمانَ رضى الله عنه جمع الناس على بعض الأحرف ومنع من

باقيا ، لما حدث من الخلاف . وقال قوم منهم لأنه لم يحظر ماخالف مصحفه ، ولكنة استنزل الناس عنه عن طيب خاطر القلوب .

وقال قوم من الفقهاء والمتكلمين : يسوغ لأعمال الرأى في إثبات القرآن وأوجهه إذا كانت صوابا في اللغة ، وإن لم تقم حجة بان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بتلك المواضع . وهذا مما أنكره أهل الحق وأبوه أيضا . فهذه جملة يجب الوقوف عليها .

فأما ادعاؤهم لتخليط الخلاف والسلاف في نقل القرآن وتضييعه فليس الأمر على ما ادعوه ، وذلك أن الصدر الأول ومن بعدهم من المسلمين يعظمون شأن القرآن ، ويتقربون الى الله تعالى بتعليمه ، لاشيء أحق بالحياطة عندهم منه والحفظ له ، فكيف تكون هذه صفتهم ولا يحفظون كتاب الله تعالى ولا يضبطونه ، ويشغلون عنه حتى تأكله الغم والداجن وهم قد مكثوا نيفا وعشرين سنة ينزل فيهم القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، وينزلونه عنه مع ما يخصهم به عليه السلام على تحفظه ، نحو ما روى على بن أب طالب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ القرآن طاهراً أدخله الله الجنة مع عشرة من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار » . وروى أنس بن مالك عنه صلى الله عليه أنه قال : « عرضت على أجور أمي حتى النداة يخرجهما الرجل من المسجد ، وعرضت على ذنوبهم فلم أر فيها أعظم من رجل يعلم آية أو سورة من كتاب الله عز وجل ثم نسيها » . في أمثال ذلك من

الأحاديث ، فكيف يصح أن نقول على جميع الأمة بتضييع القرآن ، وهم قد سمعوا من النبي ﷺ أمثال ما ذكرناه . وذكر أنه ﷺ قال :

«إن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة كالرجل الشاحب فيقول هل تعرفني؟ فيقول ما أعرفك ، فيقول أنا صاحبك القرآن ، الذي أظمانك في الهواجر ، وأسهرت ليلتك . إن كل تاجر من وراء تجارته ، وإن اليوم من وراء كل تجارة قال: فيمغطى السملل^(١) بيمينه والجلد يبساره ويوضع على رأسه تاج الوقار ، ويكسى والداة حلتين لا تقوم لهما أهل الدنيا ، فيقولان بم كسينا؟ فيقال لهما بأخذ ولدكما القرآن . ثم يقال له اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها ، فهو في صعود مادام يقرأ حدراً^(٢) كان أو ترتيلاً ، والمراد بذكر القرآن في هذا الخبر وفيما يروى من قوله عليه السلام : «البقرة وآل عمران» يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان يظلان صاحبهما يوم القيامة ، ونحو ذلك ، أن ثواب القرآن يأتي كذلك . وكذلك ثواب القرآن هو الذي يتصور ، لأن ثواب القرآن فعل مخلوق . وليس كذلك القرآن . ويمكن أن يعث الله عز وجل ملكا يتصور للمؤمن الحامل لكتاب الله تعالى في تلك الصورة ويسميه قرآنا ، لأن تسكينه وتسييره من ثواب القرآن ، وكذلك يخلق الله عز وجل جسمين عظيمين يوم القيامة لقرآء

(١) هكذا الأصل وكان الأسد كلمة هي الثبات لتتفق مع السياق .

(٢) قراءة الحدر الاسترسال دون ترتيل أو تجميع .

البقرة وآل عمران ، ويسميان قرآنا على معنى أن الذى بشرا به عن قراءته القرآن ، فلا معنى لرد مثل هذه الأحاديث . وإذا كان ذلك كذلك بطل ما يدعون به من اضطراب نقل القرآن .

ويدل على ذلك أيضا أن جميع الساف والخلف ، وهم خلق لا يجوز على مثلهم التراسل والتطابق ، ينقلون أن القرآن الذى فى مصاحفنا هو جميع القرآن الذى نزل على النبى صلى الله عليه وسلم ، فان قيل : لم يُروَ عن أحد خلافه فى أن هذا مصحف عثمان رضى الله عنه الذى جمعه . وقد اختلف فى أن هذا المصحف جميع ما جاء به الرسول عليه السلام . يقال لهم : لانسلم لكم أنه لم يختلف ان هذا جميع مصحف عثمان ، بل فى الناس من يدعى تغيير الحجاج له ، وهو مبطل لقولكم ، ولو كان لا يخالف فى ذلك لجاز حدوث التخالف بعد اليوم . وليس المعتبر فى العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته عدم المخالفة فيه وانما المعتبر بحجته عن قوم ثبت بهم الحجة وينقطع العذر .

فان قيل فلو صرنا الى أنا أيضا لاندرى أن هذا مصحف عثمان على وجهه وتأليفه ، ما الذى يمنع من ذلك ؟ . قيل هذا جحد الضرورات ، وهو بمنزلة جحد وجود عثمان وخلافته وقتله . وذلك غاية الجهل ، ولا يجوز على الأمة مع مشاربتها على نصرة الدين وجهادها فى تأييده أن تكتم شيئا مُنسخ من القرآن تلاوته ، هذا محال فى صفتهم ، يدل على ذلك وجودنا جميع الأمة فى زمان أبى بكر رضى الله عنه وورث جمعه القرآن

وفي أيام عثمان رضى الله عنه وجمعه الناس على الأحرف التي أثبتتها، وأخذ الناس بها متفقين على ما أثبتته من القرآن والقراءات . ولا يجوز أيضا أن يطعنوا على إيجاب ذلك لرواية بلغتهم من طريق لا يوجب العلم ، ولا يقطع العذر . هذا محال في صفتهم ، بل لا بد في مستقر العادة أن يقول منهم قائلون : كيف ثبت قرآنا بخبر واحد لا يوجب خبره العلم ، ويلحق ذلك بما نقله من يوجب خبره العلم ويقطع العذر . ولو ذهب شئ من القرآن ، وسقط فلم ينقل لكان ذلك الداهب لا يخلو إما أن يكون سورة أو آية أو كلمات أو كلمة . ولا بد أن يكون سقوط ذلك لأجل أن النبي عليه السلام لم يصدع به ولا بلغه ، أو بلغه فنهاوت به الأمة واطرحته ، وهذا لا يجوز إضافته الى النبي ﷺ ، ولا إلى أمته لما قدمناه من شدة احتفاظها وكثرة مواظبتها لتلاوته ونقله . ولو جاز دعوى ذلك لجاز لمسدع أن يدعى أن القرآن الذي نزل حملاه ألف بعير أو أكثر من ذلك ، وذلك محال ولا يجوز على الأمة أن تكون قد تركت نقله لأجل سهو اتفق عليها ، لأجل أن ذلك محال في مجرى المادة ، ولأجل أنه موجب لكونهم تاركين لنقل فرائض وحدود كثيرة لسبب غمهم وشملهم ، وذلك يسن البطلان ، ولا يجوز أن يكون ذهب هلاك من يحفظه وغلطهم لأنه لو كان كذلك لم يكن بد على جرى المادة أن تكون الأمة بخير بذهب ما ذهب وتلهم بذلك وتقول . وفي عدم ذلك دليل على بطلان هذا أيضا .

يدل على صحة نقل القرآن اتفاننا والشعبة على ان عليا عليه السلام

كان يقرأه ويُقرّره وأنه حَكَمَهُ أيامَ التَّحْكِيمِ من فاتحته إلى خاتمته ، وبدل على ذلك أيضا قوله عز وجل : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١) . وقوله عز وجل (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) (٢) . وقد ثبت باجماع منا ومنهم أن الله تعالى لم يرد حفظه على المكلفين العمل بموجبه . والشيعَة تزعم أن ربيع القرآن نزل في أهل البيت ، وانهم وسائر الأمة مسمون فيه ، ويزعمون ان سورة ولم يكن ، (٣) كانت في طول سورة البقرة ، ليس مع الناس منها إلا كلمة أو كلمتان وهي (لو أن لابن آدمَ وأدين من ذهبٍ لا بَتَغَى طُغْيَانًا لَنَا ، ولا يملأ جوف ابنِ آدمَ الا التُّرابُ ، ويتوبُ اللهُ على من تَابَ) . فليس لهم مع ذلك أن يدعوا أن بأيديهم مصحفا لم يسقط منه شيء . فان قالوا : ما أنكرتم أن يكون غير محفوظ عندنا ، ولا عندكم ولا عند الأمة بل هو محفوظٌ عند الإمام القائم المعصوم المأمور بإظهاره . يقال لهم : أول ما في هذا أنه لا أصل لوجود إمام معصوم . ثم يقال لهم فيجب أن يكون القرآن ما حفظ من وقت بعث النبي صلى الله عليه الى اليوم لأن عليا رضی الله عنه كان عندكم في بعثه ولم يظهر عنه ظهورا يقطع الحجة ، وهذا خلاف الإجماع . وإن ساغَ هذا ساغَ لمدَّع ان يدعى انه حفظ وجمع على أهل عصر الرسول عليه السلام في حياته فقط . فان قالوا : كل إمام في وقته لا يخلو

(١) الحجر آية ٩ .

(٢) سورة القيامة آية ١٧ .

(٣) السورة رقم ٩٨ .

من دعاة وأبواب . قيل لهم : فيجب أن يكون محفوظاً على الدعاة فقط وهم
عندهم غير معصومين بل يجوز عليهم الكذب والغلط . ثم يقال لهم : أي
فائدة في ايداع القرآن إماماً غائباً لا يقدر على ازالة جهالة ، ولا إقامة حجة؟
فان قالوا : هذا لازم لكم في وقت بعث النبي عليه السلام وكونه في الغار
بعد بيانه وصدعه بما أمر به ، ولم يكتم منه شيئاً . فلو توفي ﷺ في الغار
لم يكن بقي عليه شيء يجب بيانه . فان قالوا : ليس القرآن عندكم محفوظاً
والشرع كذلك ، وقد أدخل في تأويل وأحكام الشرع ما ليس منه ، وطعن
في ذلك اهل الزيغ . وكذلك حكم القرآن في جواز تفسيره وتأويله : قيل
لهم : تأويل كلامه بواضح الأدلة والبراهين وإن صدف عنها اهل الزيغ
والجهل فلا يضر صدوقهم كما لا يضر تكذيب من كذب به فان قالوا : ما
انكرتم ان يكون معنى قوله (وإننا له لحافظون) ^(١) يعني الرسول عليه السلام ،
وانه هو المحفوظ . قيل لهم : هذا خروج عن إجماع الامة بأسرها وعدول
عن الظاهر . وذلك جهل من مرتكبه وغباوة ،

وإن قالوا : قوله تعالى (لا تحرك به لسانك) لتعجل به إن
عليننا جمعه وقرآنه ^(٢) ان التنزيل : « إن علينا جمعه وقرأه به » .
يقال لهم : وأي فائدة في هذا الكلام ؟ وما يفيد النبي عليه السلام أن
يكون على جمعه وقرأه به ، إنما قال الله تعالى (إن علينا جمعه

(١) - سورة الحجر آية ٩ .

(٢) آية ١٧ - سورة القيامة .

وقرآنه) أي نحن نؤمن بك على قراءته، على أن المسلمين أجمعوا على أن هذا منزل على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المراد به لا غيره، ويقال لهم: فإذا كان السلف استقطوا كثيراً من القرآن فلم لم يستقطوا هذه الآية، مع شدة مداغلتهم لعلّى رضى الله عنه عنكم. هذا محال. ويدل على اشتهاار حفظ القرآن في السلف ومواظبتهم عليه. أن أصحاب التواريخ ذكروا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر بالقيام به شهر رمضان بالمدينة، وكتب به إلى البلدان في سنة أربع عشرة، ثم لم يزل كذلك أيام حياته وحياة عثمان وعلى رضى الله عنهم، والتلاوة تكثر والحفظ يتسع. فان قالوا: هذا طعن منكم على عمر لأنه أحدث سنة لم تكن على عهد رسول الله ﷺ، وقدم رأيه على رأيه. يقال لهم: ما قلتموه باطل، لأنه ما فعل إلا ما فعله النبي عليه السلام وقام به، ثم ترك ذلك مع إثاره له خوف فرض ذلك على أمته. فان قيل: فما معنى قوله عليه السلام: «ما منعني أن أخزمج إليكم إلا خشية أن يكتب عليكم»، قيل: يمكن أن يكون أخبره جبريل عليه السلام عن الله تعالى أنه إن واظب على هذه الصلاة وأدمن عليها فرضت على أمته، ويمكن أن يكون خاف إن دأوم عليها أن يظن ظاناً بعده من خليفة وإمام أنها واجبة، فيلزم الناس إياها. ويمكن أن يكون ظن أن ذلك يفرض عليهم لأنه جرت عادته أنه إذا دأوم على فعل هو والصحابة رضى الله عنهم فرض عليهم. والتأويل الأول أصح دون خوف على ظان يظن أنها فرضت، لأن قوله: «خشيت أن يكتب عليكم»، إنما يعنى أن يكتبها الله تعالى عليكم. فان قيل

ليس الأمر على ما ذكرتم في اشتهاار حفظ القرآن ، وشدّة ملازمة الناس له لأن الأخبار تظاهرت من مختلف الجهات بأن الذين جمعوا القرآن على عهد النبي عليه السلام ، كانوا أربعة أو خمسة^(١) وهذه الأخبار من رواياتكم ، منها أن الذين قالوا : جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة ، معاذ وأبي ومجمع^(٢) وسالم^(٣) . وكان ابن مسعود قرأ على رسول الله ﷺ سبعين سورة في أمثالها الخبر . يقال لهم : جميع ما قدمناه من صفات الصحابة وتمسكهم بالقرآن وتحفظهم له معلوم ضرورة بأخبار متواترة المعنى ، فلا يُترك ذلك لأخبار آحاد ، بل يجب أن يُعتدّ في أخبار الآحاد الضعف والوهن ، أو تأويلها على وجه يصح ويجمع به بينها وبين الخبر المتواتر . وإذا أحصى عدد من ذكر في الأخبار التي ذكرتوها من الحفاظ على عهد ﷺ كانوا خمسة عشر رجلا ، لأنه ذكر منهم أبي ومعاذ ، وسالم وزيد بن ثابت وابن مسعود وأبو زيد وأبو أيوب وعبادة وعلى بن أبي طالب وعثمان رضى الله عنهم أجمعين ، فمؤلام أربعة عشر رجلا . وقد روى أن عبد الله بن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم : « في كم يُقرأ

(١) روى البخارى عن قتادة قال : « سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أربعة كلهم من الأنصار : أبى بن كعب ومعاذ ابن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد » . وفي رواية أخرى يزيد بن أبا الدرداء . وقال ابن أبى داود : « جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار : معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبى بن كعب ، وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصارى » .

(٢) هو مجمع بن حارثة . ورد اسمه عن الشعبي فيما جمع القرآن قال : وقد أخذت الاسورتين أو ثلاثة .

(٣) كان من القراء من صحابة النبي رسول الله عليهم .

القرآن؟ ، فقال : في شهر . فقال : انى أطيق أكثر من ذلك . فقال :
في دون ذلك . فذكر عددا حتى انتهى إلى 'ثلاث' ثم قال صلى الله عليه وسلم :
'مَنْ قَرَأَهُ فِي دُونَ الثَّلَاثِ لَمْ يَفْهَمْهُ ، فهذا الخبر يدل على أن ابن
عمر كان يحفظه . ومثل هذا الخبر كثير من غيره من الصحابة . غير أن
القول بأن فلانا جمع القرآن كله على عهد الرسول ﷺ قول يتعذر
العلم به . لأن النبي عليه الصلاة والسلام بينهم ، والوحي ينزل ، والعلم
بتحويز قرآن ينزل عليه كل حين الى ان يموت صحيح . وكذلك لا يصح
ان يقال في عصره عليه السلام ، كملت سورة كذا ، لأن قائل ذلك لا يدري
هل ينزل ما يضاف اليها ام لا ، ولا يتيقن جميع ذلك الا بعد وفاته . وكان
الغالب على القوم الاستمرار بأفعالهم وارادة الله تعالى وحده بها فعلم ما
يظهر عليهم حفظ القرآن أو غيره .

وروى أن عقبة بن عامر كان من أحسن الناس صوتا بالقرآن ،
فاستقرأه عمر فقراً سورة « براءة » فبكى وقاله : ما ظننت أنها نزلت .
وانما قال ذلك لما وجد من نضارتها وجدتها لحسن قراءة عقبة . ولا يجوز
أن يظن بعمر رضى الله عنه أنه لم يعلم أنها نزلت مع شهرتها ، وانفاذ
النبي صلى الله عليه وسلم بها إلى مكة مع أبي بكر وعلي ، وبدأ أبا هريرة بها .
فإن قيل : فما تأويل الأشبار المروية في تحديد الحفظ بعدد؟ قيل : يجوز أن
يكون المعنى في قولهم : ما جمع القرآن على عهد رسول الله عليه السلام
إلا أربعة أو خمسة ، أى أنه لم يجمعه على جميع الوجوه والأحرف
والقراءات الا أولئك ، لأنه لا يجب على جميعهم ان يحفظوه على وجوهه

السبعة . ويجوز أن يكون لم يجمع ما نسخ منه وما لم ينسخ إلا
مهم . أعنى نسخ التلاوة . ويجوز أن يكون لم يجمعه من أظهره وجلس
إلى تلاوته غير ذلك العدد . فأما أبو بكر رضى الله عنه فقد وردت الأخبار
بقراءته أطول السور في المحراب ، والتي لا يمكن أن يقرأ بها إلا المواظب
الحافظ . وروى أنس بن مالك أن أبا بكر رضى الله عنه قرأ في صلاة
الصبح بالبصرة ، فقال عمر : كادت الشمس تطلع . فقال : لو طلعت لم تجدنا
غافلين . وكان عثمان بن أبي العاص لما دخل الاسلام يتردد إلى النبي
عليه السلام يعلمه القرآن فاذا لم يجده جاء إلى أبي بكر رضى الله عنه
فأقرأه القرآن . وهذا يقتضى أنه كان حافظا للقرآن .

وأما عمر رضى الله عنه فقد تظاهرت عنه الروايات بمثل ذلك .
روى عبد الله بن عمر قال : لقد رأيت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وإنه
جالس على المنبر والمهاجرون والأنصار حوله يعلمهم القرآن كما يعلمهم
الكاتب الولدان ولولا أن هذه حاله وصفته في حفظ القرآن لم يكن
أبو بكر رضى الله عنه بالذى يضم إليه زيد بن ثابت ويأمرهما بجمع القرآن
واعتراض ما عند الناس ، ويجعل زيدا تبعا له .

وأما عثمان رضى الله عنه فقد وردت الروايات بأنه كان يجمع القرآن
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من المشهورين بالقيام به آناه
الليل . وقالت امرأته للذين أرادوا قتله : كان يحيى الليل بجمع القرآن
في ركعة .

وأما علي رضي الله عنه فإنه كان ممن يقرأ القرآن ويؤخذ عنه ، وأحد من قرأ عليه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، وهو يعترف أنه ما رأى أحداً أقرأ منه .
فإن قيل : فقد روى عن الشعبي أنه قال : مات أبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم ولم يجمعوا القرآن ، في أمثال لهذا الخبر كان الجواب كما تقدم في ضعف هذا وتأويله إن صح ، على ما تقدم ذكره .

وقول ابن مسعود : لا أحفظ البقرة والشعراء ، وقول زيد بن ثابت لست أحفظ الأعراف . معناه أنهما إذا لم يحفظا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أخذاهُ من فيه .

باب

القول في « بسم الله الرحمن الرحيم »

و « الناس » ، و « الفلق » ، و « القنوت » ، و ترتيب السور والآي ، و عددها
والقول في أول ما نزل من القرآن ، .

فان قالوا : لو كان الأمر كما ذكرتم من تحفظهم للقرآن وظهور نقله لم
يختلف في « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهل هي آية من كل سورة أم هي آية
من سورة الحمد . وهل هي أين كانت آية من كل سورة من جملة السور أو
منفصلة عنها ، وهل كان يجهرُ بها الرسول عليه السلام أم لا ؟ . وكل
ذلك مختلف فيه . يقال لهم : ليس في جميع ما ذكرتموه دليل على فساد
ما ادعيناه لما نبينه من بعد .

أما البسملة عندنا فليست آية من فاتحة الكتاب ، ولا من فاتحة كل سورة ،
ولنما هي قرآن في سورة النمل خاصة . وقد استدل من زعم أنها قرآن منزل
باتفاق الصحابة في عصر الرسول عليه السلام وفي زمن أبي بكر وعمر وعثمان
رضي الله عنهم على القول بأن ذلك قرآن منزل ، وأن جميع ما في المصحف
من أوله إلى آخره كلام الله عز وجل . قالوا : وقد روى ابن عباس أن
جبريل عليه السلام كان إذا نزل على النبي عليه السلام « بسم الله الرحمن
الرحيم » عرف أنها سورة فدختمت واستقبل السورة الأخرى . قالوا :
ولأننا نعلم أنه قد ادعى كون « بسم الله الرحمن الرحيم » قرآناً منزلاً

جماعة من الصحابة ، وأعلنوا ذلك وظهر عنهم فلم ينكر عليهم ذلك
أحد . مع أنه لا يجوز أن يقال كل محتمد فيه مصيب ، وأن الإثم عن
مخطئ الحق فيه موضوع لأنه إدخال في القرآن ما ليس منه ،
وهو بمثابة إخراج بعضه . وقد روى عن ابن عباس أنه قال : من ترك
بسم الله الرحمن الرحيم أن يقرأ بها فقد ترك آية من كتاب الله عز وجل .
وهذا منه فاش لم ينكره عليه أحد . قالوا : ويدل على أنها آية عند الصحابة ،
وأن تاركها تارك آية ليست من جملة السورة بل مفردة عنها اتفاق جميعهم
على إثباتها في افتتاح كل سورة ، وتركهم لذلك في افتتاح سورة براءة .
قالوا : ويدل على ذلك ما ثبت من كراهة السلف لأن ثبت في المصحف
ما ليس منه من ذكر افتتاح السور ، وذكر خواتمها ، وأعشارها ، وغير ذلك
من تزيين المصحف . فلما أقروها ولم ينكروها علم أنها من القرآن ، وإلا فقد
روى عن مكحول أنه كره نقط المصاحف ، وروى عن عطاء أنه قال وهذه
بدعة لما كتبت عند كل سورة خاتمتها وهي كذا وكذا آية
ولو كانت البسملة مكتوبة على وجه الفصل لوجب إنكارها ، ولأن
السلف كذلك . لأنه ليس من جملة المنزل ، ولأن قوما من التابعين قد
أجازوا كتب التنسير وخاتمة السورة كذا وكذا فانكر عليهم
فلم يحتجوا بصواب فعلهم . وكتب عثمان بسم الله الرحمن الرحيم ،
في فواتح السور وإن لم تكن من القرآن . ثم قال : إن قال لنا قائل كيف
يسوع لكم أن تدعوا أن الحمد لم ينكر كون البسملة آية منزلة عند
افتتاح كل سورة وقد كان الحسن ينكر ذلك ويقول صدور الرسائل ،

وصح أنه كان لا يفتح الحمد لله بها ويقول : إني لما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة من بعده لم يجهروا بها علمت أنها ليست آية. يقال: ليس في هذا من الحسن إنكاراً لكونها آيةً منزلةً في فواتح السور ، وإنما كان يُنكرُ أن تكون من الحمد ، وأن يعدها آية فيها ، ولا يرى الجهر بها . ونحن لا نعتقد أنها آية من الحمد ولا نرى افتتاحها بها . وعلى هذا خلق عظيم من أهل العلم وجملة الأماثل . وقوله صدور الرسائل ، ليس فيه أنها ليست بآية ، لأنه يجوز أن تكون آية وتصدر بها الرسائل . قالوا : وما روى عن الحسن أنه قال : اجعلوا بين السورتين خطأ ، واكتبوها في أول الإمام فإنه باطل ، لأن فاعل ذلك والأمر به مخالف للسنة . قالوا : وإن قال قائلٌ : فخبرونا عن بسم الله الرحمن الرحيم أهي آية من الحمد أم لا ؟ قيل : لا نعلم ذلك كما لا نعلم أنها آية من غيرها أم لا ، وإن كنا نعلم أنها مفتوحة بها ، لأنه لا توقيف في ذلك يوجب العلم بأنها منها أو ليست منها .

فأما ما يتعلق به من زعم أنها من الحمد لأجل أن الحمد سبع آيات والبسمة مشبهة لآياتها ، فإذا أسقطت البسمة منها وجب أن تعد مكانها « أ نعمت عليهم » ، وإياك نعبد . وليس ذلك مشبها لآياتها فوجب جعل بسم الله الرحمن الرحيم آية منها . فهذا عذنا بما لاشبهة لأحد فيه لأجل الاتفاق على أنه لا يجب أن تكون آيات السور كلها متساوية ، لأن أهل البصرة قد عدوا (لذة للشاربين) آية في سورة محمد ، بسم الله ، وهي لا تشبه آياتها . وعدوا في سورة لم يكن (مخلصين للدين) آية ، وعدوا (إذا جاء نصر الله والفتح) آية ولا تشبه ما بعدها ، وعدوا

أهل الكوفة (ما منعك لاذ رأيتهم ضلوا) (١) آية، وعدوا (يخرون
 للأذقان سجداً) آية (٢)، وتنبش هذا يكثر، وهو مبطل لهذه الشبهة.
 والصحيح أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من سورة الحمد ولا من
 غيرها (*) سوى سورة النمل، لأنه قد صح وثبت أن النبي ﷺ ترك
 الجهر بها، وإن كان قد روي أنه ربما جهر بها، والائمة من
 بعده تركوا الجهر بها، والجهر بجميع سورة الحمد واجب في صلاة
 الجهر، فلو كانت آية لوجب الجهر بها كما يجب الجهر بسائر آياتها. وما
 يدل على أنها ليست بآية من الحمد أنه قد اتفق القراء على أنها ليست بآية من
 غير الحمد وإن كانت مرسومة في إفتتاحها، فيجب رد الحمد إلى ذلك. غير
 أن القائل بأنها من جملة الحمد أعذر من قال إنها منها ومن كل سورة لارتفاع
 الخلاف في أحد الموضوعين.

وقال الزاعمون بأنها فاصلة بين السور، ولا أدري أنها من الحمد أولا.
 إن قال قائل: خبرونا عن قرأ جميع القرآن فأسقط البسملة أهو خاتم
 للقران عندكم أم لا؟، قيل: أجل. وقد جعل الله تعالى ختم القرآن على
 وجهين، أحدهما مع البسملة، والآخر مع عدمها. فان قال قائل: كيف
 يكون من تركها خاتما للقران، وقد ترك حروفا كثيرة. قيل: ذلك جائز،
 كما أن خاتم القرآن على غير قراءة أهل مكة خاتم للقران وإن أسقط منه

(١) الآية رقم ٩٢ سورة طه: (قال يا هارون ما منعك اذ رأيتهم ضلوا).

(٢) آية ١٠٧ سورة الإسراء: (اذ يئى عليهم نحورن الاذقان سجداً).

(*) روى مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أتزل على آقا
 سورة، فقرا (بسم الله الرحمن الرحيم، انا أعطيناك الكوثر) . أى اعتبر سورة
 الكوثر مبتدئة بالبسملة، هى احدى آياتها (راجع الإقبال ١٣٦/١).

حروفا كثيرة في عليهمو أو عليكمو أو ما أشبه ذلك ، لأنه قد ترك ما هو متفق عليه أنه من القرآن . فإن قال قائلٌ : أفترون مع قطعكم على أن بسم الله الرحمن الرحيم فاصلة بين السور أن ثواب خاتم القرآن مع إسقاطها كثواب خاتمه مع تلاوتها ؟ قيل : لا تعلق لكثرة الثواب ولا لقلته بهذا الباب . ولو قلنا إن ثواب تاركها أقل لم يدل على أن ما قبل ثوابه ليس بخاتم للقرآن ، لأنه قد يختمه أثنان ثواب أحدهما أكثر من الآخر ، وإن كان هذا أيضا لا سبيل إلى عليه . والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أنها ليست آية إلا في سورة النمل أن النبي عليه السلام بيّن جميع القرآن بيانا واحداً ، ولم يُبيّن بعضه بيانا ظاهراً وبعضه خفياً . وهذا يدل على أن البسملة ليست آية من كل سورة ، ولا آية من الحمد ، لأنها لو كانت آية كما ذكر لبيّن ذلك النبي عليه السلام كما بيّن سائر ما أنزل عليه ، فإن قالوا : فقولوا : لأجل دليلكم هذا إن المعوذتين ليستا من القرآن لأجل أن النبي ﷺ ما بيّن ذلك ، ولأجل خلاف ابن مسعود في ذلك وجده أن تكونا من القرآن . قيل : هذا باطلٌ وزور ولا ينبغي لمسلم أن يشبهه على عبدالله بن مسعود بأخبار آحادٍ معارضةٍ بما هو أقوى منها عن رجال عيالله في إثباتها قرآنا . فأما قولهم إنهم لا يخالفون في إطلاقهم القول أن ما بين اللوحين قرآن . قيل : هذا تعلق بالعموم الذي لا صيغة له ولا معنى للتعلق به ؛ بأنه لا وجه لما أطلقوه ، وأما قولهم : لو لم نعلم هذا بقول الأمة لم نعلم بقول الرسول ﷺ . فإنه يقال لهم : ليس قوله عليه السلام بأكد من قول الله تعالى (تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا) (١) ، و (تُجْنِي إِلَيْهِ) (١) آية ٢٥ الأحقاف (تدمر كل شيء . بأمر ربها فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم) .

ثمّرات كل شيء (١)، و(الله على كل شيء قدير) (٢). وقد ثبت أن ذلك على الخصوص . فقول الله تعالى وقول الرسول ﷺ وقول الأمة كله سواء في الاحتمال .

وأما قولهم ؛ لأنه شاع في الصحابة وظهر أن بسم الله الرحمن الرحيم من القرآن ، فلم ينكر ذلك منكره فإليه قول باطل ، لأنه لم يرو عن أحد منهم إلا عبد الله بن عباس خبر واحد لا نجد أنفسنا عالمة به اضطرارا ولا نظرا واستدلالا ، على أنه لو ثبت ذلك عن ابن عباس لكان سكوت القوم عنه إما لأنه لم يظهر ذلك عنه وينتشر وإنما يجب أن يشكر ما تآدى إليهم ، أو يكونوا لم ينكروا ذلك لأنهم لم يرووه عن النبي ﷺ . وإنما قال : « سرق الشيطان من أمام المسلمين آية ، ومن ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ترك آية من كتاب الله ، فقد يترك التكثير في ذلك للشك في صحة مذهبه وعدم العلم بأنه حق أو باطل . وقد ترك كراهة المناظرة عليه ، لأنه ليس في الأمة قائل به ، ولا شبهة في بطلانه . وقد يترك التكثير عليه لاعتقاد كثير منهم أنها مسألة اجتهاد ، وأن الخلط فيها موضوع لافتتاح النبي عليه السلام بها السور .

والصحيح أن هذه الأخبار غير صحيحة عن ابن عباس (قوله) كان المسلمون لا يعرفون انفصال السور حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم ، فإنه لا يتعلق

(١) آية ٥٦ انفص .

(٢) آية ٤٥ سورة النور (يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير)

وآية ٢٠ سورة العنكبوت (ثم الله ينشئ، الشاة الآخرة . ان الله على كل شيء قدير) .

به لأمرين ، أحدهما أن قوله : « حتى نزل » ، إخبارٌ عن ظنِّه أنها نزلت
لاعتقاده أنها من القرآن ، وليس في اعتقاده ذلك توقيف . والوجه الآخر
أن يكون قوله : « حتى تنزل » ، محتملا لأن يكون تحقيقا لنزولها ، وأن
الرسول ﷺ وقف على أن الملك يزل بها على أنها كلام تفتتح به السور ،
لأنه قد ينزل الملك على الرسول بقرآن وبما ليس بقرآن . وكذلك الأجواب
عن قوله : « كان جبريل عليه السلام إذا أتى النبي ﷺ بالبسملة علم
أنها سورة .

فأما ما روى عن أم سلمة من إن النبي ﷺ كان يعد بالبسملة آية فاصلة ،
فانه خبر واحد ، ولو كانت عنده عليه السلام آية لبين ذلك بيانا ظاهرا
كما قد قدمناه ، فلما لم يكن ذلك كذلك دل على أن الخبر المروى عنها غير
صحيح ، وإن صح فإنما قالت كان بعدها آية في ذاتها باجتهادها .

وأما تعلقهم بأن ابن مسعود وغيره من الصحابة أنكروا كتب النخواتم
وعدد الآي والتفسير ، ولم ينكروا كتب البسملة ، فإنه لا حجة فيه ، لأنهم
كروها ذلك لما لم يكتبه النبي عليه السلام ، ولا أمر به وقد أمر بكتب
بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح ما أنزل عليه . ولا يجب أن يعتقد أنه ﷺ
لا يكتب في افتتاح السور المنزلة إلا قرآنا منزلا لجواز أن يؤمر بإفتتاحها
في الكتاب بما ليس بقرآن .

فإن قيل : فلم لم تكتب في أول برائة . قيل لأن النبي ﷺ أراد أن يعلم
من بعده أن كاتبى فواتح السور لم يكتبوها برأيهم واجتهادهم وإنما اتبعوا

ماسن وشرع ، وإلا فلا فرق بين سورة براءة وغيرها لو كان من طريق
الرأى . وأيضاً فإن سورة براءة نزلت بالسيف وبعض اليهود ، وفي البسملة
رأفة ورحمة وأمان فتركت لأجل ذلك .

ويدل على بطلان قول من زعم أن السلف أجمعوا على أن البسملة
آية من القرآن ما ظهر على ما ذكروا عن ابن عباس أنه قال : ترك الناس
آية من كتاب الله تعالى ، وسرق الشيطان آية ، فدل على أنه وحده المتمسك
بقراءتها ، فإن الجماعة خالفته ، وذلك يدل على فساد ما قاله أولاً ؛ على
أنه سائغ أن يقال : ثمَّ تَرَكَ الاستعاذَةَ عندَ عَرْضِهِ القرآنَ تَرَكَ
آية من كتاب الله تعالى لقوله عز وجل (فإذا قرأت القرآن فاستمعوا
بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) . ويجوز أن يكون معنى قوله : سرق
الشيطان آية من كتاب الله ، أى سرق قرآناً ثابتاً في سورة النمل . وقد كان
أنس بن مالك يتكر ما يقوله ابن عباس ويروى أن النبي ﷺ ومن بعده
من الأئمة رضى الله عنهم لم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم . فإن
قيل : أراد كانوا لا يجهرون بها . قيل : الظاهر ترك قراءتها جملةً واحدة ،
ولأنه لو أريد الجهر لدلَّ على أنها ليست من الحمد لاتفاقهم على وجوب
الجهر بجميع سورة الحمد فيما يجهر به ، ويدل على أنها ليست بآية من كل
سورة اتفاق الدهماء على أن عدد آى تبارك الذى بيده الملك ثلاثون آية .
وكذلك روى عن النبي عليه السلام ، واتفق على أنها إذا عدت مع بسم الله
الرحمن الرحيم كانت إحدى وثلاثين آية . واتفق القراء على أن سورة

الكوثر ثلاث آيات ، ولو عدت بسم الله الرحمن الرحيم لكانت أربع آيات ، فان قيل : هي في تبارك والكوثر بعض آية ، وفي الحمد آية كاملة قيل : هذا محال أن يكون كلام واحد في موضع آية وفي موضع آخر بعض آية .

وقال الله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فلو كانت آية لحفظت علينا ، ولأنه ليس فيها إعجاز ولا خبر متواتر فام يجب إثباتها قرآناً . فان قيل : إذا قلتم إنها ليست بقرآن هل تكفرون من قال إنها قرآن كما تكفرون من جعله قمانيك ، قرآناً . ؟ قيل : هذا يلزم على قول من يكفر من قال انها ليست منه ، وهذا ليس بصحيح ولا مرضى ، بل كل من أثبتتها آية من القرآن مخطئ ذاهب عن الحق ولم يجب تكفيره ، لأن النبي ﷺ أمر بكتابتها في فواتح السور ، وجهر بها تارة ، فوجب تحفظته لأجل تركه تأمل حال عاداته ﷺ في القاء القرآن ، وأنه يلقيه إلقاءً شائعاً ذاتعاً ، فكان مخطئاً في هذا الوجه متأولاً ضرباً من التأويل لا يُصيرُهُ بمثابة من أنحق بالقرآن ما علم ضرورة من أن الرسول ﷺ قال قولاً ظاهراً إنها ليست من القرآن وأشاع ذلك إشاعةً تكفر من ردّها .

وأما القنوت فانهم قالوا : إذا كان أمر القرآن كما ذكرتم من الاشتهار والانتشار وكان أبقى من أعلم الناس به وأحفظهم له فكيف جاز عليه أن لا يعلم أن القرآن ليس فيه القنوت ؟ يقال لهم : ليس القنوت من القرآن بسبيل ، لأنه لو كان من القرآن لأثبتته الرسول ﷺ حسب

ما ذكرنا ، وأظهره . ولأننا قد علمنا قصور نظمه عن القرآن ، وإنما يعلم ذلك أهل البلاغة والفصاحة ، فلعل أياً إن كان قال ذلك أو كتبه في مصحفه أو رقاع كان يكتب فيها القرآن إنما قاله وفعله سهواً ثم أثبتناه واستدرك . وأيضاً فإنه لا يروى عن أبي لفظه واحدة في أن دعاه القنوت قرآن منزل ، وإنما روى قوم أنه أثبت في مصحفه ، فلعل ذلك إن صح إنما أثبت لأنه دعاه لا استغناء عنه ، وهو سنة مؤكدة يجب المواظبة عليه ، وأثبت في آخر مصحفه أو تضاعفه لأجل ذلك لا على أنه قرآن منزل قامت به الحجة . ويدل على ضعف هذا الخبر عن أبي علمناً بأن عثمان رضی الله عنه تشدد في قبض المصاحف المخالفة لمصحفه وتحريرها ، والعادة توجب أن أئبياً أولاً من قبض مصحفه ، وأن تكون سرعة عثمان إلى مطالبة به أشد من سرعته إلى مطالبة غيره بمصحفه . ولو وجد مصحف لأبي فيه دعاه القنوت لوجب أن يعلم أنه قسّد بوضعه إفساد الدين وكذب فيه على أبي النبي أثبت في رقاعه التي كان يثبت فيها القرآن لما دعت الحاجة إلى كتبه كما يفعل الناس ، لا أنه عنده من القرآن . وغاية ما يريدونه أن يحمل عليه أمر أبي أن يقولوا إنه اشتبه عليه أمر القنوت لما رأى من فصاحته وبلاغته ، وادمان النبي ﷺ على ذكره في صلواته ، فقدّر لأجل هذا كله أنه من القرآن فأثبتته معه . فإن قالوا . فعلى هذا يجب أن يكون أبي عندكم لا يعرف وزن القرآن من غيره ، قبل : معاذ الله ، بل كان يعرف ذلك وهو من أعرف الناس به ، لكن ظن أن القنوت وإن فسر عن رتبة باقي السور

في الجزالة فإنه يجوز أن يكون قرآنا ، ويبعد أن يوثق
بمثله . وإن كان غيره أبلغ منه كما قال الناس : من القرآن ما هو أجود
وأفصح من سواه منه ، نحو قوله : (فلما استنأستوا منه خلصوا نجيباً)^(١) ،
و (وقيل يا أرض ابلعي ماءك)^(٢) الآية ، فهذا أوجز من مثل قدره من
غيره من القرآن . وزعم قوم أنه لا يمتنع أن يكون القنوت قرآناً ثم نسخ
وأزيل رسمه لما فيه من الفصاحة . وفي هذا نظر ، لأن نظمه مبين لنظم
سائر القرآن ، وخارج عن أوزان كلام العرب .

وزعم قوم أن القنوت من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا
نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتمجد بمثل شيء من كلامه ، ولو فعل
ذلك لعاد بتممته عند قوم ، وإن كان ذلك زائداً عندنا في معجزته . قال
الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله : قد رأيت أنا مصحف أنس بالبصرة
عند قوم من ولده ، فوجدته مساوياً لمصحف الجماعة ، وكان ولد أنس يروى
أنه روى أنه خط أنس وإملاءه أبي .

فإن قيل كيف يمكنكم دعوى ظهور القرآن وكونه شائعاً ذاتها في أيام
النبي صلى الله عليه وسلم والقوم يختلفون في ترتيب سورته ، فمن القوم من
جعل في أول مصحفه الحمد ، ومنهم من جعل أقرأ باسم ربك ، ومنهم من
جعل أوله « ملك يوم الدين » . وروى فيه اختلاف شديد يقال : أما
اختلاف مصاحفهم في السور فهو الظاهر المشهور وما يقدر على دفعه ، وإن

(١) آية ٨٠ سورة يوسف .

(٢) آية ٤٤ سورة هود .

كان من الناس من ينكر ذلك . لكننا نقول إنه لم يكن من النبي ﷺ توقيف على ترتيبها بل إنما ألفوا سور المصحف على الاجتهاد وضم السور إلى مثلها وما يقاربها . ومن الناس من زعم أن تأليف السور كان بتوقيف من النبي ﷺ ، وهم لا يقولون مع ذلك أن تأليفه وترتيبه في الصلاة يجب أن يكون على ترتيبه في المصحف ، والذي نختاره ما قدمناه ، وفيه سقوط ما ظنوا به القدح . وليس بواجب تأليف السور في الكتابة ولا في الصلاة ولا في القراءة والتلقين . والذي يدل على صحة ذلك أنه لو كان من النبي ﷺ توقيف على ذلك لظهر وفشا ونقل مثله . وفي العلم بعدم ذلك دليل على أنه لم يكن منه توقيف فيه . ويدل على ذلك قول عثمان رضي الله عنه في حديث طويل : « وكانت الأنفال من أول ما نزل بالمدينة ، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن ، وكانت قصتها تشبه قصتها ، فظننتها منها . » وهذا منه تصريح بعدم التوقيف ، وقد تضمن ذلك أنها سورتان ، لأنه سمي كل واحدة باسمها . وقد استدل قوم على وجود التوقيف في ترتيب السور بقول ابن مسعود وابن عمر انهما كرها أن يقرأ القرآن منكوسا ، وأن ابن مسعود قال في رجل يقرؤه منكوسا : ذلك منكوس القلب . وقال ابن عمر : لو رآه السلطان لأدبه . وهذا لا حجة فيه ، لأنهم إنما عنوا بذلك من يقرأ السورة منكوسة ولم يريدوا اختلاف السور ، وكيف يريدون ذلك ، وهم يعلون اختلاف المصاحف .

وقول ابن مسعود ذلك منكوس القلب إنما خرج على وجه الذم ، ولا ذم لمن قرأ النحل ثم نثى بالبقرة ، ولا أدب على من قرأ البقرة ثم نثى بسورة

الحجر واستدلوا على وجوب الترتيب بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: من شهد خاتمة القرآن فكانت شهادته شاهدة. وأن المسلمين أجمعوا على أن للقرآن فاتحة وخاتمة.

وهذا أيضا لا حجة فيه ، لأن خاتمة القرآن آخر ما يقرأ منه ؛ الذي يكون قارئه خاتما للقرآن به ، ولما لا ننكر مع ذلك أن تكون الحمد جعلت فاتحة ما يكتب ويقرأ ، والنسب خاتمة ، وزن لم يجب ترتيب ما بينهما من السور . وقد اتفق أصحاب المصاحف على الافتتاح بالحمد والختم بسورة الناس ، وأن لم يرتبوا ما بينهما . فان قيل : فإذا كان ترتيب السور إلى اجتهادهم ، فلم يؤلفوه على ترتيب نزوله ويبدأوا بالمكسبي قبل المدني؟ قيل له : لأن ذلك لا يتم إلا بتقص آيات السورة وفساد نظمها ، وقد صح وثبت أنه لا رأى لهم في ترتيب الآي . وكل عاقل يعرف فضل عقول الصحابة ولطيف نظرهم ، فمن ظن أنه يأتي بأهدى مما أتوا به فهو جاهل غبي . وليس لقائل أن يقول : ترتيبهم السور على تاريخ نزولها أولى ، إلا وآخر أن يقول كل ما فعلوه أصوب وأصلح ، لأن الله تعالى قدم في السورة الواحدة المنسوخ على الناسخ . ولا يخفى أن يقول تقديم الطوال أولى لما اشتملت عليه من المواظ والقصص . والذي يدل على أنه ﷺ كان يوقف على ترتيب الآي أنه ظاهر مكشوف من دينه ، أن ابن عباس قال في قوله (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) (١) قال : هذه آخر آية نزلت على رسول الله ﷺ ، وأن جبريل عليه السلام نزل عليه فقال : ضعها على

وأُس ثمانين ومائتين من البقرة . وهذا الموضع ليس هو الذى يلى نزولها .
وقال عثمان رضى الله عنه : كانت الآية والاثنتان إذا نزلت يقول
رسول الله ﷺ : ضعوا هذه فى سورة كذا . فان قيل : أليس قد قال عبدالله
ابن مسعود نزلت على رسول الله ﷺ ونحن فى غار فافرأناها ، فأنا أقرأها
قريبا مما أقرأنى فلا أدرى أختتمها بقوله : (وإذا قيل لهم اركعوا
لا يركعوا ، فبأى حديث بعده يؤمنون) (١) . وهذا نص منه على
أنه يختم تارة بكذا ، وتارة بكذا فلو كان ترتيب الآى واجبا لاستثبته من رسول
الله ﷺ . قيل له : يجوز أن يكون ابن مسعود كان يعتقد أن لها خاتمتين
إذا قرئت على وجهين ، لأنه قد صرح بذلك فيما روى عنه حيث قال :
فما أدرى بأى خاتمتها ختم . فهذا نص منه على أن لها خاتمتين عند رسول
الله ﷺ ، وأنها إن قرئت على وجه كذا فخاتمتها كذا ، وأن قرئت على
الوجه الآخر كان خاتمتها كذا ، ويكون هذا الوجه أحد الأحرف السبعة
أو أحد الوجوه من سبعة أحرف غير السبعة الثابتة . وأن يكون الله تعالى
نسخ ذلك وجعل للمرسلات خاتمة واحدة ، وعلم ذلك المسلمون ، وذهب
علمه عن ابن مسعود ، لأن نسخ ذلك كان قريبا من موت النبي ﷺ ، ولم ينقل
نسخ ذلك لأن عادة الناس خمدت بترك الاهتمام بنقل ما رفع وزال .

والأولى والأجود من هذا أن يقال إن الخبر ضعيف لم تقم به حجة ،
أو ثابت وتكون مما كان مباحا أن يكون لها خاتمتان على التخيير بغير اشتراط

وجيهين من القراءة ، ثم نسخ ذلك وذهب عن ابن مسعود أن يكون مباحا ومشروطا بأن تقرأ السورة على وجيهين ، لكل واحد منهما خاتمة مخصوصة ، فمسح أحد الوجيهين ونسخت خاتمته ، وذهب ذلك على عبدالله . فأما أن يكون عبدالله بن مسعود وحده علم أن لها خاتمتين ثابتتين وذهب ذلك على جميع الأمة فمحال .

فان قيل : أليس قد روى أن النبي ﷺ مر بأبي بكر وهو يخافت بقراءته وبعمرو وهو يجهر وبيلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ومن هذه السورة فقال : كل ذلك حسن . وهذا إقرار منه لبلال على خاتمة السورة ؟ .

يقال لهم : قد روى في حديث أشهر من حديثكم وأفسر أنه قال لبلال : إذا قرأت السورة فأنفِذها ، وهذا أمر منه لبلال ولكل قارئ سورة بأن ينفذها على وجهها ، فإن استدلوا بأن عليا رضي الله عنه قرأ سورة الأنبياء فأسقط آية ثم قرأ ما بعدها ثم رجع إليها فقرأها ثم عاد إلى الموضع الذي كان بلغ إليه ، وهذا خلط الآي ، وقول بجواز تقديم بعضها على بعض .

قيل لهم : كل الأمة ممن روى هذا الحديث ، وزعم أنه فعل هذا على وجه السهو والغفلة ، ولو كثف السامع لتلاوة آية إذا كثرت ما أن يرجع بقرأ ما بعدها على الترتيب أو أن يترك قراءة القرآن جملة واحدة حتى يذكرها لكان في ذلك أشد الحرج والضيق .

فان قيل : فهل يجوزُ فعلُ هذا في سورة الحمد ؟

فقيل : أما من قال إن قراءة سورة الحمد على ترتيبها فرضٌ في الصلاة وركن من أركانها فإنه لا يجوز ذلك ولا يقيم له عذرا . وأما من قال إن قراءتها ليس من فرائض الصلاة فإنه يجيزه . فان قيل : فكيف يسوع لكم ادعاء صحة نقل القرآن وظهوره مع أن الناس اختلفوا في عدد الآي اختلافًا شديدًا؟ . يقال لهم : إنما يجب فعل ما فرض النبي ﷺ على مته بفعله والزامهم إياه . وعد الآي لم يكن من النبي ﷺ فيه توقيف .

فان قيل : وما الدليل على ذلك قيل : علمنا بأنه ﷺ لو كان نص على عدد الآي وحدهم في ذلك حدًا لكان مع بقاء العادة على ما هي عليه بما يجب عليهم نقله وإشاعته وإذاعته ، ولما لم ينقل ولم يحفظ ذلك على أنه لم يكن منه توقيف .

وروى أن ابن مسعود قال : تمارينا في سورة من القرآن فقال بعضهمنا : خمس وثلاثون ، وقال بعضهمنا : ست وثلاثون ، فأتينا النبي ﷺ فتغير لونه وأسر إلى شيئا ، وأتينا عايبا رضى الله عنه فسألناه ما قال النبي ﷺ فقال : ان الله تعالى يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتموه . وهذا الخبر لا يقطع به أنهم كانوا في عهده ﷺ يعدون الآي ، لأنه خبر واحد . بل يجوز أن يكونوا عدوا على عصره عدا متفقا من غير أن ينص لهم على ذلك . ثم حدث الاختلاف بعد ذلك . ويجوز أن يكونوا عدوا عدا مختلفا وأقرهم على اختلافهم فيه . فان قيل : وكيف يجوز أن يخليهم الله تعالى من نص لهم على اختلافهم فيه . قيل : ذلك جائز لعلمه بما في ذلك من مصلحتهم

وجعلهم في فسحة على اجتهادهم . فإن قيل : فهل يقولون إن الآية المخالف
في عددها لا بد أن تكون عند الله تعالى على ما قاله أحد العادين ، أو لا ؟

قيل : إن من قال إن الآية عند أهل المدد هي علامة الفصل بين الكلام ،
وأن الله تعالى لم ينص عليها وإنما وكلها إلى اجتهاد العادين ، كانت بمثابة
مسائل الاجتهاد وتكون آية عند من أداه اجتهاده إلى جعلها آية ، وليست
بآية عند من لم يؤده اجتهاده إلى ذلك . وهذا لا دخل عليه . وأما من قال
إنها بمنزلة البيت من القصيدة غير أنها لا تتميز تميز البيت لأنها إنما
تكون آية بقصد المتكلم بها إلى كونها آية ، فلا بد على هذا أن يكون الله
تعالى قصد إلى قطع الكلام عما بعده ، فأفرده عنه ، فيكون ذلك موضع الآية
عنده ، غير أنه لم ينص للعباد على ذلك ولا كلفهم إياه ، ولا حد الرسول
ﷺ فيه حدا فهو بمثابة قول القائل : سلام عليكم ، أنه يصلح للتحية
والاستهزاء ، وإنما يتميز بقصد المتكلم .

فان قالوا : كيف يصح لكم القول بصحة نقل القرآن مع اختلافهم في
أول ما نزل منه ؟ .

كان الجواب عنه كما تقدم من أنهم لا ينقلون ما لم ينص لهم عليه ولم
يعرفوا وجوب نقله والذي يدل على أنهم لم ينص لهم على التنازل أولا
ولا التنازل آخرا ، والمكي والمدني شدة اختلافهم في ذلك ، وما منهم أحد
مع شدة اختلافهم يسند ذلك إلى النبي ﷺ بل إنما يجيز عن نفسه وعما
أداه إليه اجتهاده فلو نص لهم عليه انقلوه وحفظوه . وقد اختلف في
أول ما نزل فروى جابر انه (يا أيها المدثر) ، وروى أبو ميسرة

(الحمد لله إلى آخر السورة) ، وقالت عائشة رضی الله عنها (اقرأ باسم ربك الذي خلق) (١) . والأخبار المروية في هذا وإن لم يكن متضمنها من فروض الدين ، فهي محتملة للتأويل لأن عائشة رضی الله عنها وأباميسرة وجابر لم يقولوا عن النبي ﷺ أنه قال إن أول ما نزل على كذا وكذا ، ولم ينزل على شيء قبله ، ولا قال كان أول ما نزل على ، ولا نحو ذلك من الكلام الذي لا يحتمل غير ما صرح به فيه . وإذا كان ذلك كذلك احتمل أن يكون انزل عليه (اقرأ باسم ربك) في مرة من المرات التي كان يرى النور فيها ويسمع الصوت ، ويرجف لذلك ، ثم تُودى بعد ذلك فمضى إلى خديجة ودثر ثم نزل (يا أيها المدثر) . وكذلك حين أتى ميسرة يحتمل أنه قيل له في إحدى تلك المرات : قل الحمد لله رب العالمين ، بعد أن كان أنزل عليه غيرها . فلهذا شاع فيه التنازع والاختلاف ، فمن ترك من أهل عصره الخوض في أول ما نزل من القرآن لم يكن مأثوما ، فإن خاض في ذلك فلا يخرج عن أقوال السلف التي انفقوا على أن الحق في أحدها إذا حصل إجماع على ذلك .

واختلفوا أيضاً في آخر ما نزل منه ، فقال ابن عباس : سورة (إذا

(١) يعتبر القول بأن أول ما نزل من القرآن هو (اقرأ باسم ربك الذي خلق) أصح الأقوال . ذكره السيوطي في الاتقان عن الشيخين وغيرها عن عائشة رضی الله عنها في حديث طويل كما ذكر السيوطي صوراً لأخرى له عن آخرين من علماء السنة الاتقان ١/٣٩ .

جاء نصر الله (١) .

وقال البراء بن عازب : آخر سورة نزلت كاملة سورة براءة ، وآخر آية خاتمة النساء (٢) .

وقال أبو صالح وسعيد بن جبير : آخر آية نزلت (واتسقوا يوماً مُترجسُونَ فيه إلى الله (٣) .

وقال السدي : آخر آية نزلت (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ) (٤) .

وقال ابن المسيب : أحدث آية بالعرش آية المواريث (يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) وليس في شيء من هذه الآيات ما رفع إلى النبي ﷺ . وهي محتملة للتأويل يحتمل أن يكون كل قائل إنما حكم بأن آخر ما نزل ما ذكره ، لأنه آخر ما سمعه من النبي ﷺ ، وسمع بعده منه غيرها . ويحتمل أن تكون الآية التي هي آخر ما سمع السامع منه تلاها مع آيات تقدمتها وأمر هو أن يتلو ذلك برسم واحد ، فظن سامع ذلك أنه آخر ما نزل في الترتيب ، ويحتمل أن يكون نزلت عليه آية بالليل ثم منع

(١) سورة النصر رقم ١١٠ .

(٢) براءة أو التوبة رقم ٩ وخاتمة النساء قوله تعالى : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ، وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لكم ان تضلوا والله بكل شيء عليم) .

(٣) البقرة ٢٨١ .

(٤) التوبة ١٢٩ .

من أدائها ، واشتغل إلى أن أصبح فأنزلت عليه آيات أخسر لم ينزل عليه بعدها شئ فقليل له اتل عليهم هذه الآية الأخيرة ، ثم (اتل عليهم) التي نزلت قبلها ، ولا شئ يمنع من هذا .

وأما المكي والمدني فلا بد من حفظ الصحابة أو جمهورهم له والاحاطة به ، غير أنه لم يكن للنبي ﷺ في ذلك نص وتوقيف . قال ابن مسعود : كل شئ في القرآن فيه « يا أيها الناس ، مكي . وقال علقمة : كل شئ في القرآن فيه « يا أيها الذين آمنوا ، مدني .

وأما المعوذتان فكل من ادعى أن عبدالله بن مسعود أنكر أن تكونا من القرآن فقد جهل وبعد عن التحصيل ، لأن سبيل نقلها سبيل نقل القرآن ظاهراً مشهوراً ، وفيها الإيجاز الذي لا يخفاء لدى فهم عنه ، فكيف يحمل على ابن مسعود انكار كونها قرآناً مع ما ذكرنا من النقل والاعجاز ، هذا غاية النباوة من مضيفه إليه . وكيف ينكر كونها قرآناً منزلاً ولا ينكر عاينها الصحابة ، وقد أنكرت عليه أقل من هذا وكرهته من قوله حيث قال : معشر المسلمين ، أعزّل عن كتابة المصحف ، والله اقد أسلمت وإن زينداً لنفى صائب رجّل كافر . قال ابن شهاب وغيره : لقد كره مقاتله هذه الأمثال من أصحاب رسول الله ﷺ . وكيف يصح ذلك وقد كان مشهوراً باتقان القراءة متصبياً للقراءة . فلو أنكروا لم يستبعد من قرأ عليه أن يروى ذلك عنه ويذكره . فلما لم يرو عنه ولا ثقيل مع جريان العادة دل على بطلانه وفساده . فان قيل فلعلهم لم يرووا عنه هذا لشناعته وبشاعته وخروج فائه عن ذهاب الأمة . قيل : فقد كانوا

مع هذا خيارا وأبرارا ، فكان يجب انحرافهم عنه وتفنيدهم له . وفي
إِطْبَاقِ أَهْلِ السِّيَرَةِ وَالرِّوَايَةِ عَلَى أَنَّهُ لَشَيْءٌ يُرَوَى عَنْ
أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِهِ . وَهَذَا سَبِيلُ الْقَوْلِ عِنْدَنَا
فِي كُلِّ أَمْرٍ يَرَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ أَوْ عَنْ أَحَدِهِمْ يُوجِبُ تَفْسِيْقَهُ أَوْ
تَضْلِيلَهُ ، لَا يَجِبُ قَبُولُهُ وَلَا الْعَمَلُ بِهِ ، لِأَنَّهُمْ فَدَثَبَتْهُمُ الْعُدَّةُ
بِالنَّقْلِ الْمَوْجِبِ لِلْعَمَلِ الْقَاطِعِ لِلْعُذْرِ ، فَلَا يَثْبُتُ جِرْحُهُمْ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ
مَطْعُونٌ .

روى عثمة بن عامر الجهني قال : كنت أقود ناقة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في السفر فقال : يا عثمة ألا أعلمك خيرا سورتين
قرئتا ؟ ، فعلمني (قل أعوذ برب الفلق) و (قل أعوذ برب
الناس) . وهذا خبر واحد من جملة أخبار مثله متفقة المعنى وإن
اختلفت ألفاظها مخبرة بنص الرسول ﷺ على أنها قرآن منزل ، من
أفضله أيضا ، فإن قيل : لو لم يكن من عبد الله بن مسعود في
المعوذتين شيء لم يجب في وضع العادة أضافة جردها إليه دون
غيره ، ولم يجب أيضا أن يضاف إليه في المعوذتين خاصة من بين سائر
القرآن ، فيقال له : هذا صحيح ، ولا بد أن يكون كان منه ما يقتضى
ذلك ، والذي كان منه عندنا أمور منها : أنه أسقط المعوذتين
من مصحفه وتوهم من رآه ممن لم يعرف مادعا إلى ذلك أنها
أسقطتا لأنها ليستا بقرآن عنده .

وقد حكى عنه . أنه حكهما (١) ، ولم يقل الراوى المعوذتين ،
ولعله حكَّ حرفين أو كلمتين الفاتحة والخاتمة ، لأنه ينكر ذلك
ولا يراه ، ويمكن أن يكون سئل عن عوذة من العوذ رواها عن النبي
ﷺ وظنَّ السائلُ عنها أنها من القرآن فقال عبد الله إن تلك العوذة
ليست من القرآن ، وظنَّ سامع ذلك أو راوية أنه أراد المعوذتين .
ويحتمل أن يكون سمع جواب النبي ﷺ لأبي لما سألها بأن قال قل لي فقلت فلما
سمع هذا أو أخبر به اعتقد أنهما من كلام الله عز وجل ، غير أنه لا يجب
أن تسميا قرآنا لأنه عليه السلام لم يسميهما بذلك .

ويحتمل أن يكون سمع جواب النبي ﷺ لعقبة لما سأل : أقرآن هما ؟
فلم يجبه ، وأصبح فصلى الصبح بهما فاعتقد أنهما كلام الله تعالى ولم يسميهما
قرآنا لما لم يسمهما النبي ﷺ بذلك .

ويحتمل أن يكون لم ير النبي ﷺ بهما قط فظن به لأجل ذلك أنه يعتقد
أنهما ليستا من القرآن ، وليس لأحد أن يقول : ولعلَّ السبب الذي كان
منه غير ما ذكرتم لأنه لا شيء ظهر منه غير ذلك . وليس في شيء من هذا
ما يدل على أن عبد الله كان يعتقد أنهما ليستا من كلام الله تعالى ولا قرآنا
منزلا لما لم يُسميهما قرآنا .

وأما جوابه لمن قال له في المعوذتين : أهي من القرآن ، فقال بأنها ليست

(١) روى السيوطي في الاتقان أن في مصحف ابن مسعود مائة واثنان عشرة سورة
لأنه لم يكتب المعوذتين . (الاتقان ١/١١٢) .

من القرآن ، فإنه يحتمل أن يكون سأله عن المعوذتين اللتان ليستا هُما
سورة الفلق وسُورة الناس . وإنما تعلق عبد الله بن مسعود في منع تسميتهما
قرآنا برواية أبيّ عن النبي ﷺ أنه لما سأله أمن القرآن هما ؟ فقال : قل لي
فقلت ، فإنه لا تعلق في ذلك ، لأن هذا القول منه لا يتفق تسميتهما قرآنا .
ولو كان القول فيهما ذلك يخرجهما عن كونهما قرآنا لكان كل موضع قيل
له فيه قل يخرج عن كونه قرآنا مثل قوله تعالى (قل يا أهل الكتاب)
(قل يا أيها الكافرون) ، (قل اللهم مالك الملك) ، (فقُلْ)
أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً (١) . في نظائر لهذا .

فأما ما روى من حكمته إِيَّاهُما في المصحف فذلك بعيدٌ لأنه لا يخلو
أن يكون حكمهما من مصحفه أو مصاحف أصحابه الذين أخذوا عنه
أو من مصحف عثمان ، وما كتب منه ، فمجال أن يحكما من مصحفه لأنهما
لم يكونا فيه ولا أثبتا فحكهما ، وكذلك مصحف من أخذ عنه ، وإن كان
من مصحف عثمان رضي الله عنه فذلك بعيد ، لأنه كشق العَصَا وخلافٌ
شديدٌ يطُولُ فيه الخَطْبُ بينهما ، وذلك لو كان لنُقِلَ إلينا . وفي
عدم العلم بذلك دليل على بطلانه . وقد روى عبد الرحمن بن يزيد أنه كَانَ
يُحْكُمُهُمَا ويقول : لا تُخْلِطُوا به ما ليسَ منه ، يعنى المعوذتين .
فهذا تفسير الراوى ، ويحتمل أن يكون يحك الفواتح والفواصل . على أنه
لو ثبت عنه بنص لا يحتمل (الرد) أنه حكهما ، لاحتمل وجوها من التأويل وهي
التي ذكرناها في تركه لكتبتها .

(١) سورة فصلت آية ١٣ (فإن أعرصوا فقل أنذرتكم صاعقة) .

ومنها أن يكون رأها مكتوبة في غير موضعها الذي يجب أن
تكتب فيه ، وأراد بقوله : لا تخطوا به ما ليس منه التأليف الفاسد .
ويمكن أن يكون رأها كتبت مغيرة بضرب من التغيير فحكها وقال :
لا تخطوا به ما ليس منه ، يعني فساد النظم . . وغير ذلك من وجوه
التأويل التي فمنها .

بـاب

ذكر اعتراضات الرافضة وغيرهم من الملحدين وما ترويه الشيعة
عن أهل البيت رضي الله عنهم

قالوا : روى عن أبي أنه قال : كُتِبَ نَقْرُ سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، وَإِنِهَا
لَتَوَازَى سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ (١) . قُلْنَا : هَذَا شَيْءٌ لَا يَصِحُّ عَنْ
أَبِي ، وَلَوْ صَحَّ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا نَسِخَتْ تِلَاوَتَهَا وَأُزِيلَتْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فَرَطْنَا فِيهَا
وَلَا ضَمِينَهَا ، وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَضْمَعَ أَوْ يَفْرَطَ وَهُوَ الَّذِي أَدْخَلَ فِي
مَصْحَفِهِ الْقِنَوَاتِ (٢) الَّذِي لَيْسَ هُوَ قِرَانًا مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاطِهِ وَقُوَّةِ
اجْتِدَادِهِ .

وأما ما أوروده عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله
لقد قتل يوم اليمامة قوم كانوا يقرأون القرآن ، قرأنا كثيرا لا يقرأه غيرهم
فذهب من القرآن ما كان عندهم . يقال لهم : لو صح هذا عنه لاحتدل أن

(١) تروى الآية المنسوخة في رواية أخرى عن أبي بن كعب « الشيخ والشيخة فارجوها
ألبنة بما قضيا من اللذة » وفي رواية أخرى « الشيخ والشيخة فارجوها ألبنة تكلا من
الله والله عزيز حكيم » . راجع الاتقان للسيوطي ٤٠/٢ .

(٢) ويروى الفوت : بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونتق
عليك ولا نكفر بك ، ونخلع ونترك من فجعرك ، اللهم اياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ،
واليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى نقمته ، ان عذابك بالـكافرين ملحق «
الاتقان ١١٣/١ . قال ابن جريج : حكمة البسمة أنها سورتان في مصحف بعض الصحابة .

يكون أراد به أنهم كانوا يكثرون تلاوة القرآن والتجدي به ويقصد رُونَ
من ذلك على ما يتعدّر على غيرهم ممن بقى من الأمة ، وإن كان بقى منهم
السير ممن ساوى من قتل فى البامة . وكيف يصح أن يُظنّ كذّابٌ
القرآن مع من قُتل وأئمّتهم الذين كانوا يُقرئوهم باقون مثل
أبى وعبد الله وغيرهما . وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال فى موقف
أنّ الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب ، وكان فيما أنزل
الله آيتا الرجم ، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، وأن آية الرجم
فى كتاب الله حق . والشيوخ والشيوخة فارجموهما البتة جزاءً
بما قضيا من الشهوة ، نكالا من الله والله عزيز حكيم (١) . قالوا :
وهذا تصريح بنقص القرآن .

وهذا الحديث بأن يكون حجة عليهم أولى ، لأن آية الرجم لما كانت
قرآنا منزلا لم يذهب حفظها على عمر ولا على غيره ، وان كانت منسوخة
التلاوة باقية الحسّم . والدليل على أنها منسوخة أن جميع الرواة وكل
من تكلم فى التأسيس والمنسوخ ذكروا نسخها ، وذلك حجة قاطعة ،
ويدل على ذلك أيضا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الملاء من الصحابة :
لولا أن يقال زاد ابن الخطاب فى كتاب الله لأثبتها ، فلو كانت ثابتة
التلاوة لم يقل هذا .

فأما ما يروونه عن أبى موسى الأشعري من أنه قال : والله كنا نقرأ
سورة على عهد رسول الله ﷺ كنا نشبهها ببراءة تغليظا وتشديدا ففسدناها ،
غير أنى أحفظ منها حرفا أو حرفين ، لو كان لابن آدم واديان من

ذَهَبٌ لَا يَتَغَيَّرُ لَهَا نَائِلًا ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ
وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ ،^(١) ، وكل ما روى عنه من ما شابه هذا مما نجده
اختصارا فهو محمول على أحد أمرين ، إما أنه محالٌ باطل ، أو أنه كان
كذلك ونسخت تلاوته .

وأما ما روي عن أبيّ وعبد الله من قولهما : وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ قَدْ
سَقَطَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ فَمَا وُجِدَ بَعْدُ إِلَّا مَا هُوَ لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْرِي
جَمِيعَ مَا نَزَلَ مِنْ نَائِسِخٍ وَمَتَسُوخٍ (*) ، ولذلك قالوا : فما وُجِدَ بَعْدَ أَبِي
مَنْ يَجْمَعُ ذَلِكَ .

وأما ما روى عن عائشة رضي الله عنها من أنها قالت : والله لقد نزل :
رضاعة الكبير عشرة ورجم المحسن ، فكانت في ورقة تحت سريري ، فلما
قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ نَشَأْنَا بِه ، فدخل الدَّاجِنُ فَأَكَلَهُ ، وأنها قالت :
فيما كان يقرأ من القرآن فسقط ثم نُسِخَ إِلَى خَمْسِ مَعْلُومَاتٍ . وما
روى من قصة أهل بئر معونة أن الله تعالى أنزل فيهم قرآنا ، وما روى
عن النبي ﷺ أنه دعا على أهل بئر معونة ، وليس دعاؤه على بن علي عداه
بدعوى على بن علي وذكوان وعصبة عصت الله ورسوله ، قال أنس :
أنزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآن نسخ بعد : « بلغوا قومنا أننا لَقِينَا

(١) وتروى هذه الآية المنسوخة « لو أن ابن آدم سأل واديا من مال فاعطيه سأل
ثاقيا . ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب » ، وقيل انها كانت
ملاحقة بسورة (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب » . والرواية منسوبة الى أبي ،
وأخرجها الحاكم وعلقها السيوطي في الاتقان ١/٤٠٤ .
(*) هكذا في الاصل ، والجملة مضطربة .

رَبَّنَا قَرِضْ عَنَّا وَأَرْضَانَا (١) .

فجوابنا عن جميع هذا الجنس أنه كان قرآنا رفعت تلاوته ونسخت .
وأما ما روى عن عائشة رضي الله عنها فإنه ليس فيه دليل على أن الجنس
رضعات التي نسخ بها العشر رضعات قرآن لأنه قد ينسخ بوحى غير قرآن،
ولأنها قرنت تلك بنسخ آية الرّجم . وقد علم أن تلاوتها إنما نُسخت
بالسنة لا بالقرآن . وقولها : لقد كانت تحت سريري لا يدل على التهاون
وقلة الاحتياط له ، وقولها لقد كانت تُقرأ إلى أن مات رسول الله ﷺ
إنما تعني به أنه كان مما يحفظه كثير من الناس ، ولم تقل إنه كان قراءته
واجبة . وقد قال الله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير
منها أو مثلها) (٢) فنص على أنه ينسخ الآية ويزيلها ، وقد ينسخ التلاوة
ويبقى الحكم ، وينسخ الحكم وتبقى التلاوة ، وربما نسخا جميعا .

وقد قال قوم إن المراد بقوله (ما ننسخ من آية) زفها أو تثبيتها أي
فأمر بترك العمل بها إلا أتينا بمثلها أو بخير منها لكم ، بأن تأتي بعبادة مثل
التي تركت ، ويكون ثواب الآتية [أعظم] ، أو بأن يكون عمل الناسخ أخف
والثواب متساو ، فيكون ذلك خيرا لكم .

وقيل أيضا في معنى نساها أن الله تعالى كان إذا أراد نسخ آية أذهب

(١) في الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بدر معونة الذين حملوا « وقت يدعو على
فانليم قال أنس ونزل فيهم قرآن فرأناه حتى رفع أن « بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا
فرضى عنا وأرضانا » الاقان ٢/٢٤٢ .

(٢) آية ١٠٦ البقرة

حفظها عن قلوب جميع الحافظين لها ، فاذا أصبحوا عرضوا ذلك على النبي ﷺ وسألوا عنها فأخبرهم أن الله تعالى قد نسخها ورفع تلاوتها . وهذا صحيح غير مستحيل .

وقال قوم : إنما كان يذهب بحفظها عن قلوب جماعة منهم يجوز على مثلهم النسيان فاذا كان ذلك أعلموا أنها نسخت عن الجميع ، فوقع الفتور فيها فنسيها الجميع .

وقال آخرون : إنما كان بعضهم ينسى منها مواضع يجوز في جرى العادة أن تنسى فيعرض ذلك على رسول الله ﷺ لا يضطربهم فيه فيخبرهم أنها نسخت ، وأما أن ينسى الذم جميع الآية فمحال عندهم .

وقال آخرون : بل كان الله تعالى يُذهب عن قلب كل واحد منهم موضعاً غير الموضع الذي يذهب حفظه عن قلب الآخر ، فاذا اضطربوا لذلك عرضوه على النبي ﷺ فأخبرهم أنها نسخت . وكل هذه الأقاويل ممكن جائز ، وإن كان في بعضها نقض لعادة لأنه آية الرسول ﷺ ، وما على جديد الأرض أجهل ممن يظن بالنبي ﷺ أنه أهمل في القرآن أو ضيعه ، مع أن له كتباً بأفاضل معروفين بالانتصاب لذلك ، من المهاجرين والأنصار ، فمن كتب له من قريش من المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن أرقم ، وخالد بن سعيد . وذكر أهل التفسير أنه كان يملئ على خالد بن سعيد ثم يأمره بطل ما كتب وختمه ، وكان كاتباً لأبي بكر ، واستعمله عمر على بيت المال . ومنهم الزبير بن العوام ، وحنظلة ، وخاله

ابن أسد ، وجهم بن الصلت ، وغير هؤلاء ممن يطول الكتاب بعددهم فكيف يذهب على هؤلاء حفظ القسرآن وضبطه حتى لا يحصل إلا عند عائشة رضی الله عنها في رقعة تحت سريرها لولا جهل قائل ذلك وغباوته .

فأما ما رووه من أن سعيداً قال للحسن: قد أدخلت في كتابكم ألف حرف ، وأسقطت منه مثلها ، وليس ذلك بحيث يذهب ، وإنما أردت إصلاح اللحن منه ، فقال له الحسن رضی الله عنه : أيُّ الثلاثة لحنَ اللهُ تعالى إذ تكلم به أم جبريل الذي نزل به على رسول الله ﷺ ، أم رسول الله الذي بلغه ؟ . فإن هذا حديث باطل معارض بمجمع عثمان رضی الله عنه من جمعه من الصحابة على كتب المصحف ، وأمره لهم بإثبات ما اختلفوا فيه على ما يقوله النفر القرشيون ، وقوله إنه بلسانهم نزل ، وإنهم لم يختلفوا إلا في التابوت ، فقال القرشيون بالتاء وقال الباقون بالهاء ، فأمرهم عثمان رضی الله عنه أن يكتبوه بلغة قريش ولو اختلفوا في ألقى حرف لوجب في مستقر العادة ظهور ذلك وانتشاره ، لأن اللحن أعظم من الاختلاف في التابوت وأشد .

بَاب

تعلقهم بالشواذ المروية عن السلف رواية آحاد*

روى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه المترجم به فضائل القرآن ،
رواية غير ثابتة عنده ولا عند غيره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان
يقرأ (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) وأن ابن الزبير كان يقرأ
(صراط من أنعمت عليهم) ، وأن ابن عباس كان يقرأ (إن الصفا
والمروة من شعائر الله فنحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن
يطوف بهما ، وعلى الذين يطيقونه) (ليس عليكم جناح أن يتخروا هذا
من ربكم في مواسم الحج) ، (للذين يؤثنون من نساءهم تربص أربعة أشهر فما
استمتع به منهن إلى أجل فاتوهن أجورهن) ، (حتى يسلبوا على أهلها
وتستأنسوا بل ادرك عليهم) (إذا جاء فتح الله والنصر) .

وأن أيبا كان يقرأ (فإن فارقه) ، (وما أصابك من سيئة فمن نفسك)
(وأنا كتبها عليكم) (أم أرك عليهم في الآخرة) ، وأن أم المؤمنين حفصة
رضي الله عنها قرأت وكتبت في مصحفها ، والصلاة الوسطى وصلاة العصر ،
وأن ابن مسعود قرأ ، الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة ، ، وأن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه افتتح آل عمران وآل ، الله لا اله إلا هو
الحى القيوم ، وأن سعد بن أبي وقاص قرأ (وان كان رجل بورث كلاله

(*) يمكن أن يراجع في هذا الباب كتاب القراءات الشاذة لابن الخالوية طبع الرحمانية
بالقاهرة سنة ١٩٣٤ .
وراجع البرهان للزركشي - ١ ص ٢١١ وما بعدها . وص ٣٣٦ وما بعدها .

وامرأة ، وله أخ أو أخت من أمه) ، وأن ابن مسعود قرأ : (فصيham
ثلاثة أيام متتابعات) ، إلى مثل هذا مما يطول تعداده . فإن هذه أخبار
آحاد غير موثوق بصحتها ، ونحن لا نجيز أن يقرأ القرآن من طريق آحاد ،
ولا يقرأ إلا بما تواتر نقله . ولا يجوز للشعبة الاحتجاج بمثل هذه الأخبار
على الزيادة في كتاب الله عز وجل ، والنقص منه لأنها رويت عن قوم
يضلونهم ويفسقونهم ، وهم عندنا نحن في غاية العدالة والجلالة ، غير أنا
لا نقبل كل ما روى عنهم ، إلا أن يأتي من طريق صحيح .

وقد أجمع المسلمون على أن هذه القراءات لا يجوز رسمها بين الدفتين ،
ولا يقرأ بها كتاب الله تعالى . ويجوز أن تكون هذه القراءات كانت منزلة
ثم نسخت فظن كل من لقن شيئاً منها أنها لم تنسخ . ويجوز أن يكون كل
سامع منهم هذه القراءات أو واجد لها في مصاحفهم إنما كان منهم على وجه
التفسير والتذكرة لهم ، والأخبار لمن سمع القراءة أن هذا هو المراد ، نحو
قوله : والصلاة الوسطى وصلاة العصر .

باب

تعلقهم بما روى من الآي المنسوخة

وأما تعلقهم بـ (انا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة)، وما ذكر
عن مصحف عائشة رضى الله عنها (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليها ، وعلى الذين يصلون الصفوف الأول) . وعن عمر رضى الله عنه
قال : كئنا نقرأه لا نرغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم ، . وأنه قال
لعبد الرحمن بن عوف : ألم نحمد فيما أنزل البنا (أن جاهدوا كما جاهدتم أول
مرة) ، فإننا لا نَجِدُها ، فقال عبد الرحمن : سقطت فيما أسقط من
القرآن .

فهذه أيضا أخبار آحاد لا سبيل إلى العلم بثبوتها، ولو ثبتت لكان ذلك
قرآنا نسخ وأزيل ، وحظر علينا إثباته .

وقال أبو عبيدة : ما جاء من هذه الحروف التي لم يُؤخذ علمها إلا
بالاستناد والروايات التي يعرفها الخاصة من أهل العلم دون العامة، فإنما أراد
أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل مافي اللوحين . ومن رد شيئا منها
لا يكون راده كافرا، وإنما يكون في حكم المرتد من رد شيئا مما بين اللوحين
دون هذه الوجوه من القرآن بأصح إسناد منها وأشهر وأظهر [ورد] أحاديث
الشفاعة والرؤية والشهادة للعشرة بالجنة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم
لا يورث وأنه قال : لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره . وأنه

لو كان نبي^١ بعدى لكان عمر، وأن أبابكر وعمر، خير الأولين والآخرين
إلا النبيين . وألم يكن فيمن مضى سالف الدهر وفي غابره، فلم تقبلوا ذلك .
وجحدتموه وكذبتم روايته جراءة على الشريعة وتقمحا على مخالفتها . فان قالوا :
فلو لم تكن هذه الوجوه قرآناً ، لكان من أضافها إلى القرآن كافراً ، بمنزلة
من أضاف إليه « قفا نبك » . قيل لهم : لا يسوى ذلك لأن فيها رواية
آحاد . وقيل لأنها قرآن منسوخ ، وهذه سمة تفرق بينها وبين « قفا نبك » ،
وما أجمع عليه أنه ليس بقرآن ، وان استدلوا على تغير القرآن بقول النبي :
لَتَسْلُكُنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ حَذُوا لِنَعْلٍ بِلِنَعْلٍ وَالْقَدَمُ بِالْقَدَمِ
حتى إن أحدكم لو دخل جحر حنب^٢ لدخلتمتموه . قيل : يا رسول
الله ، اليهود والنصارى قال : فمن إذن ؟، وقد صح أن اليهود والنصارى
غيرت كتاب الله وزادت فيه ونقصت منه ، يقال : أول جهلكم أنكم
قطعتهم بخير واحد على أنه القرآن غير^٣ و« بدل مع ردكم لما هو أقوى
منه . كما ذكرناه من أخبار الشفاعة وغيرها . أو أيضاً فإنه لو صح لجاز أن
يكون صلى الله عليه وسلم قال : « لتسلكن سبل الذين من قبلكم إلا في
رد القرآن وعبادة العجل . وهذا صحيح . ثم يقال لهم : قد قال رسول الله
ﷺ ما ذكرتم ، وقد علمنا أن أمته لم يعبدوا أحد^٤ منكم العجل عند غيبته
ولا قالوا اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ، فلذلك أيضاً لا ننكر أن
يكونوا لم يغيروا القرآن ولا بدّلوه . فان قالوا : أراد لتسلكن^٥
في المستقبل بعد وفاتي . يقال لهم : فقوم موسى ما سألوها أن يريهم الله
جهره ولا عبدوا العجل بعد وفاته ، وإنما سألوه في حياته . فإن قالوا :

أراد إلاّ عبادة العجل وأن تروا الله جهرة . قيل لهم : وأراد إلاّ تحريف الكتاب . فإن قالوا : قد علمنا أن ما ذكرتموه من عبادة العجل وغيره لم يقع من الأمة . قيل لهم : وقد علمنا أن تحريف القرآن وغيره لم يقع من الأمة ويقال لهم : هل عنى الرسول ﷺ بقوله جميع الأمة ، أو بعضهم ؟ . فإن قالوا : عنى بذلك جميع الأمة دخل في ذلك على وغيره وولده وعمّار^١ وسننيمان^(١) . وإن قالوا : أراد بعض الأمة . قيل لهم : فما الدليل على أن ذلك البعض هو عثمان والمتفقون معه . ؟ . ويقال لهم ولمن استدل بهذا الخبر ممن قال منهم أن القرآن نُقص منه ولم يُزَد فيه : هذا الخبر يدل على أنه نقص منه وزيد فيه حتى يكون من فعل ذلك سالكين الذين من قبله . وقد ورد عنه ﷺ من طرق متواترة المعنى أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا خطأ ، فوجب أن تقبل شهادتها على ما شهدت به أنه حق وصواب ، أو باطل . ويدل على أنه ﷺ لم يرد في سلوكهم سنن الذين من قبلهم تغيير القرآن أنه أخبر عما يكون من أشرار الساعة وعن الحوادث التي تحدث ، فلو علم أن القرآن سيبدل ويغير لأخبرهم بذلك وأعلمهم أنه من جملة ما يحدثونه . وكيف وقد روى ابن بجمينة قال : خطب رسول الله ﷺ فقال : « ما أتاكم عنى يوافق القرآن فهو عنى ، وما خالف القرآن فليس عنى » . فإذا كان ﷺ يأمرهم بعرض حديثه على القرآن ، فكيف يظن به أنه علم أنهم يغيرونه وروى أنه ﷺ وقف في حجة الوداع وهو مردف الفضل بن عباس على جمل آدم فقال : « يا أيها الناس خذوا العلم قبل رفعه وقبضه » . قال : وكنا نهاب مسألته بعد تنزيل الآية (يا أيها الذين آمنوا

(١) يريد الصحابيّن الجليلين عمار بن ياسر وسليمان الفارسي .

لا تسالوا عن أشياء أن تُسبَدَ لَكُمْ تُسَوِّمُكُمْ (١) ، فقد منا إليه أعرابيا ورشوناه برداء على مسألة ، فاغتم به حق رأيت حاشية البرد على حاجبه الأيمن ، وقلنا له سل رسول الله ﷺ كيف يرفع العلم ! وهذا القرآن بين ظهرائنا وقد تعلمناه وعلامناه نساءنا وذراريها وخدمنا ؟ قال : فرفع رسول الله ﷺ وجهه وقد علا وجهه حمرة من الغضب فقال : نكلكم أمك ، أو ليست هذه اليهود والنصارى بين أظهرها المصاحف وقد أصبحوا ما يتعلقون منها بحرف مما جاءت به أنبيائهم ؟ إن ذهاب العلم أن يذهبوا جملته .

وهذا الخبر وكثير مثله يُبين عن بقاء القرآن بين المسلمين ، وإنما أراد بذهاب العلم ذهاب كثير من أهله، وقتله في الناس : لا ذهاب كله وكل قائم به .

وإن استدلوا على تحريف القرآن بأن السبعة ينقل خلفهم عن سلفهم عن علي رضي الله عنه والأمة من عثرته أن القرآن حُرِّفَ وَغُيِّرَ وَمُزِمَ قَوْمٌ يوجب خبرهم العلم ، قيل لهم : لو كان هذا متواترا لعلمناه كعلمكم به ، وأيضا فكل فرقة منهم على اختلاف مذاهبهم تزعم أنها تروى ما انتحلته على مذاهب أهل البيت رواية متواترة توجب العلم ، فيجب المصير إلى جميع مذاهبهم مع إختلافها ، وكذلك يدعون أنهم ينقلون نقلا متواترا عن أهل البيت شتم السلف رضي الله عنهم وقذفهم وتلبهم بأشد العيوب . فيجب المصير

إلى ذلك لأجل تعلقهم . وهذا كله باطل ومحال ، بل تواترت الأخبار
تواتراً يوجب العلم عن السلف انهم كلهم كان راضياً عن بعض مفسدتين
لأبي بكر وعمر لا خلاف بينهم في ذلك ، ولا شبهة في صحته ، فأما ادعاؤهم
أن ابن مسعود قرأه وكفى الله المؤمنين القتال بعلي ، ، وما أشبه ذلك من
الأحاديث ، فإنه إفك وزور ، ولا يصح ، وليس طريقه طريق ما ذكرناه
من الشواذ ، لأنه لو كان من الشواذ لكان حاله عند نقلة الأخبار كحالها ،
وذلك محال ، وما روه وادعوا لإتشاره أن علياً رضى الله عنه جمع القرآن
بعد النبي ﷺ ، وجاء به يحمله هو وقيس لا يقلانه ، فوضعه ثم تلا عليهم
آيات بكتهم بها في نكد ميم بين يديه وهو قوله فهل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ، (١) الآية . فقال له عمر عند ذلك : أرفع مصحفك ،
لا حاجه بنا إليه . وأن رجلاً روى عن جعفر الصادق أنه قرأه فلما خسر
تبينت الانس لو كانوا يعلمون الغيب ، ، وأن العشرة كانوا يقرأون ويرفعنا
لك ذكرك وأيدناك بصرك ، إلى أمثال هذا وأضعافه ، فإنه باطل وزور ،
لعلمنا أن علياً رضى الله عنه كان داخلاً في الجماعة التي انفقت على كتب
المصحف ، ولم ينقل عنه حرف في الطعن على المصحف ولا ذكر .

فان قالوا : قد نقلت الشيعة ذلك عن عليؑ نقلاً متواتراً أنه غير .
يقال لهم : هذا لأنه لو غير لذكر الموضوع الذي غيره ولأنكره ليكون
أظهر لحجته . وكيف يصح عنه ذلك وقد روى عنه أنه نام يوم الجمل فقال :

من يأخذ هذا المصحف فيأتي به إلى هؤلاء القوم فيدعوم إلى ما فيه وهو
مُقفَل ، فلم يجب أحد ، فقام إليه رجل يقال له مسلم عليه قباء أبيض جديد
فقال: أنا، فنظر إليه ثم أعرض عنه ، ثم قال: من يأخذ هذا المصحف ويدعو
القوم إلى ما فيه وهو مقفل ، فلم يجبه أحد فقام مسلم فقَالَ: أنا ،
فأعطاه إياه فدعاهم فضربه رجل بالسيف فقطع يده ، فأخذه بيده الأخرى
فقطعها ثم احتضنه حتى قتل .

فإن قالوا: فبإثباتنا لم يغير ذلك ولم ينكره لأجل التثنية. فيسل لهم:
ومن كان أقوى منه جانباً وهو في بني هاشم مع عظم قدره وشجاعته وإمتناع
جانبه. هذا غاية المحال والباطل لا سيما مع روايتكم عنه أنه قال في
أبي بكر وعمر: ألا إنَّهَما منعا نى حقى وهم يعلمون أن محلاًها منسى
محلى القطب من الرضى ، ألا أن فى الحق أن يأتذه وفى الحق أن
يمنه ، فأصبر أو مت حنفاً متأسفاً فصيرت على أمر من العظم ، وأفسرى
للقلب من حد الشغار .. فى كلام له طويل . وغير هذا مما يروونه مما نزهه
الله تعالى عنه ورفع قدره عن التلفظ به ، وكل هذا نقص للتثنية وبعد
فأى تقيه بعد أن شهر سيفه وقاتل بصغين ونصب الحرب بينه وبين مخالفيه
فما هو دون تغيير القرآن وتحريفه هذا ما يعلم بطلانه ويُفطخ على إستحاله .
فإن قالوا: إثنائنا نعلم دين أهل البيت ميمّن ترولاً هم وتبراً
من عاداتهم ولا نقول بالنقص عليهم . ولو كنا فى إبطال القول بالنقص
مبطلين لم ينعنا ذلك من معرفة دينهم وما هم عليه ، لأن الولى والعدو
يعرف ذلك .

باب

ذكر اعتراضهم على القرآن العزيز بقول الرسول صلى الله عليه وسلم
« انزل القرآن على سبعة أحرف »

قالوا: كيف يجوز لكم أن تدعوا ظهور نقل القرآن وقد قال الرسول
عليه السلام:

« انزل القرآن على سبعة أحرف كثلثها شافٍ كافٍ ، ثم إنكم
تختلفون في تأويل ذلك وتدهشون في تفسيره . فلو كان عليه السلام بين
ذلك وفسره ونص عليه لم يجوز أن يختلف فيه على قولكم . قيل لهم : نص
الرسول ﷺ على جميع ما أنزل عليه ، وبَيَّانه لا يوجب عليه أن ينص
لكافة الأمة على عين كل حرفٍ من هذه الحروف والفصل بينه وبين
غيره ، ولا يستحيل أن يكون عليه السلام قد أعلم في الجملة أن القرآن أنزل
على سبعة أحرف وأوجه نصر عليها له وخير في أن يقرىء أمته مجتمعين
ومفترقين كيف أحب وشاء ، وعلى أي وجه سهل عليه ، وعلى الأجل عنه ،
وأن يقرىء واحداً منهم بجميع السبعة الأحراف من سور كثيرة أو
في جميعه ، وبقريء واحداً منهم بواحد منها فقط ولا ينص له على أنه أحد
الأحرف السبعة ، وبقريء آخر بآيتين منها أو ثلاثة ولا يعرّفه ذلك ،
ولا يخرج ﷺ من الدنيا حتى يقرىء جميعها على هذا السبيل ، وإن لم يكن
منه نص على تفصيلها لكل أحد عنه ، ويكون الله تعالى قد علم أن إلقاء هذه
الحروف على الجملة دون التفصيل من أصلح الأمور للأمة وأدعى لها إلى

الحرص على حفظ القرآن. ونظير ذلك أن إنسانا منا لو عرف قراءة السبعة الأئمة ثم أثر أن يقرئ بعض الناس ببعض الحروف ولا يعرفه إياه إذا كان ذلك أسهل عليه وأيسر له ، ولا يمنع ترك تفصيله صلى الله عليه السبعة الأحرف للمصحابة من معرفة أنه أنزل على سبعة أحرف ، كما أن الناس اليوم يعلمون أن القراء السبعة أحرف يقرأون بها في الجملة دون التفصيل .

فان قالوا : إذا قلتم ان الرسول عليه السلام لم يبين لكل واحد ممن يقرئه جميع الأحرف التي أنزل القرآن عليها ويفصلها وجب أن لا يتيقن من دينه إثبات كل حرف ، وأن يجد المعاند سبيلا الى إدخال حروف في القرآن مما لم ينزل على النبي ﷺ . ثم يقال لهم : لا يجب ما قلتم . لأنه عليه السلام ، إن لم يبين لكل واحد تفصيل الحروف ، فلا بد أن يظهر عنه ويستفيض كل وجه وحرف ، اما بتكرار سماع ذلك منه ، أو بالنقل عنه ، لا سيما وهو يعرضه على جبريل عليها السلام في كل عام ، وعرضه في العام الذي مات فيه عرضين ، فلا بد أن يعلم الناس ما قرأ به صلى الله عليه ويزول عنهم الشك والريب .

وأما قولهم : كيف يسوغ لكم ظهور قراءته عليه السلام بهذه الحروف وأنتم تختلفون في تفسيرها ، فانه لا تعلق فيه ، لانا نعلم أنه أنزل على سبعة أحرف ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بلغها وأقرأ بها ، وأنه لم يفسر الوجوه ولا بينها ، كما أننا نعلم أن القرآن حق من عند الله وإن كنا نختلف في تفسيره .

وأما قولكم : لانكم رويتم في تفسيرها ما لا يجوز في صفة النبي ﷺ أن يفسرها به نحو قوله إنها امر ونهى وقصص ومواعظ وامثال وحلال وحرام ، وقلتم مع ذلك إنه قال : « فافروا ما تبسر من القرآن ، فصوب

قراءة كل قارىء على إختلافهم ، وهذا مما يجعل ثعنه النبي ﷺ ، فانه باطل لان إخباره بأن القرآن نزل على سبعة اوجه من القراءات جائزة كلها وحسنة لا ينافي الخبر عن انه انزل على سبعة احرف واوجه اخر منها: امر وسمى وتحليل وتحريم ، ولا تكون هذه السبعة التي صوب صلى الله عليه المختلفين فيها . ثم ان روايتكم في هذا متنافضة لاجل انكم رويتم أن القرآن أنزل على ثلاثة أحرف ، ورويتم على أربعة أحرف ، وغير ذلك (١) .

ويقال لهم : الثلاثة والأربعة داخلة في السبعة . على أنه يحتمل أن يكون أولاً أنزل على ثلاثة ثم زيد الرسول ﷺ رابعاً ، ثم زيد ثلاثة فصارت سبعة ، لولا أنه في لفظ آخر ما يمنع من هذا ، وهو أن الملك قال على حرف أو حرفين ، فقال الذي على شمالي على حرفين . فقال الملك : على حرفين أو على ثلاثة؟ ، فقال : على ثلاثة إلى أن بلغت إلى سبعة أحرف (٢) . وهذا يقتضى أن يكون قرآنا بسبعة مجتملة واحدة ، وشرع له ذلك في مجلس واحد . على أنه يحتمل أن يكون بعض تلك السبعة تقرأ على ثلاثة أوجه ، وبعضها يقرأ على أربعة أوجه سميت أحرفا كلها جائزة ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه .

فان قالوا : كيف يكون أمر القرآن ظاهراً مشهوراً وأبى وعبد الله ينكران من قرأ خلاف قراءتهما ويرفمانه إلى النبي ﷺ ، فقد قلنا النبي

(١) راجع البرهان ٢١٢/١ ، وذكر أن المساكم روى : « أنزل القرآن على ثلاثة أحرف » ، وقال أبو عبيد اللاسم بن سلام فيه . تواترت الاخبار بالسبعة الا هذا الحديث .
(٢) ويروى هذا الخبر على صورة أخرى في البرهان ٢٢١/١ ويذكر اسم المسكين وهما جبريل وميكائيل .

ﷺ كَانَ يَقْرَهُمْ مِنْ أَوْجِهِ السَّبْعَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ يَعْرِفُ جَمَلَهَا ،
وَلَمْ تَكُنْ ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ فَذَلِكَ كَانُوا يَنْكُرُونَ خِلَافَ مَا لَقْنُوهُ عَنْهُ
ﷺ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ كَانَ يُقْرَهُمْ بِوَجْهِ جَائِزٍ قَبْلَ تَنْزِيلِ السَّبْعَةِ ،
فَلَمَّا نَزَلَتْ أَقْرَأَ غَيْرَهُمْ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَنْشُتَهَرَ ، فَسَمِعُوا ذَلِكَ فَأَنْكَرُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : الْقُرْآنُ لَمْ يَنْزَلْ جَمَلَةً وَاحِدَةً وَإِنَّمَا نَزَلَ فِي نَيْفٍ
وَعَشْرِينَ سَنَةً ، وَهَذَا الْخَبْرُ قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بَدْرٍ طَوِيلٍ فَكَيْفَ
يَصِحُّ ذَلِكَ ؟ . يُقَالُ لَهُمْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ
وَلَوْ آيَةٌ أَوْ كَلِمَةٌ أُعْطِيَ الْحَبْرُ حَقَّهُ . وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ
إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ لَا الْبَسِيرُ مِنْهُ . وَسَنَبِينُ ذَلِكَ
بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَوْ حُمِلَ قَوْلُهُ : أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ
أَنَّ كُلَّ سُورَةٍ مِنْهُ تُقْرَأُ بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ لَوَجِبَ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ
كُلِّ كَلِمَةٍ تُقْرَأُ كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَيُجِوزُ أَنْ يَكُونَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ قَرَأَ شَيْئًا مِنْ
سُورِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ وَوَقَفَهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ
الْقُرْآنِ ، كَأَنَّهُ أَقْرَأَهُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : مَا جَاءَ مِنْ
كِتَابَةِ الْجَمْعِ فَهَذِهِ طَرِيقُهُ .

فَإِنْ قَالُوا : لَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ يُؤَدِّي إِلَى التَّخَاصُّمِ

والخلافِ والهرج ، فدل ذلك على بطلان الخبر جملةً واحدة. قيل لهم: وما أنكرتم أن الله تعالى علم أن إنزاله على سبعة أحرف أصلح لعباده وأدعى لهم إلى حفظه ، لأنه يعلم أن منهم من يالف التكلم بما يصعب عليه الانتقال ، ثم يُقال لهم : وعلى اعتلاككم يجب أن يترك المحكم والمُتَشَبِه . لما في ذلك من شدة اختلاف الناس وتخاضعهم . وذلك كفرٌ ممن قاله . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : أنزل القرآن على سبعة أحرف . وتظاهرت عنه الأخبار بالنص على ذلك ، أن القرآن منزلٌ على سبعة أوجهٍ وسيُنعى قراءاتٌ كلُّها صوابٌ وحسنٌ ، ويجب أن يحمل ما روى عنهم من الخلاف في المصاحف والقراءات مما خَرَّجُوا منه إلى المنافرة والإنكار وتحريقِ عثمان رضي الله عنه ما حرَّقه من المصاحف ، أن ذلك لم يكن منهم فبما وجد فيه من هذه السبعة الأوجه ، وإنما هو لما وجد فيها مما تقدم ذكره مما لم يبيح الله سبحانه القراءة به ، وهما نُسِخَ وإن ثبتت نيلوته ،

ولا يجوز لأحدٍ أن يقول أن ما أحله الله تعالى ما لم يمنع منه إمام الأمة أو يجمع المسلمون على منعه ، لأن الأمة لا يجوز أن تجمَع على خطأ ، ولا يحلُّ للإمام أن يمنع ما أحله الله وأطاعه .

باب

تفسير معنى السبعة الأحرف التي أنزل القرآن

العزير بها

فان قالوا : ما تأويل هذه السبعة الأحرف ؟ قيل : هي في الأصل على أربعة أحرف ثلاثة منها مروية عن النبي ﷺ ، والحرف الرابع مروى عن التابعين ، فأما المروى عن النبي ﷺ من ذلك فهو قوله : إن الكتاب الأول أنزل من باب واحد وكان على حرف واحد ، وأنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : نهى وأمر وحلال وحرام وممحنكم وممشابه وأمثال . فاحلوا حلاله وحرموا حرآمهم وافعلوا ما أمرنهم به وانتهوا عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بمحنكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا آمنا به كل من هتد ربنا (١) . وهذا نص منه على تفسير هذه السبعة الأحرف بما يمنع ويحظر من زيادة عليها وتفسر ما غيرها وليست هذه السبعة هي السبعة التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها . فإن قال قائل : الأمر والنهي ، والتحليل والتحريم لا تسمى في اللغة حرفا . يقال لهم : هذا اعتراض على الرسول ﷺ بما لا يصح ولا يجوز ، لأن الحرف في اللغة إنما يستعمل في

(١) راجع البرهان الزركشي ٢١٦/١ ومقدمة التفسير لابن عطية ص ٢٦٦ . درواه ابن مسعود على خلاف في بعض ألفاظه . ونقله الزركشي عن الباقلي . وضمه ابن عبد البر وابن عطية .

أحد شيئين أحدهما طرف الشيء ، ومنه حَرْفٌ الوادِي وحرفٌ الرَغيف . ويستعمل أيضا في الكلمة التي هي حُرُوفٌ كثيرة . ومن ذلك ما تكلم فلان بحروفٍ . والحرفُ الواحد لا يصحُّ التكلم به ، ولأن النبي ﷺ قال : إن للقاريء بكل حرفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ ثم قال : لأنى لا أقول اله حرفٌ ، وإنما ألف حرفٌ ولام حرفٌ وميم حرفٌ ، والحرف واحد حروف المعجم ، والوجه والطريقة تسمى في اللغة حرفا . قال الله تعالى (ومن الناس من يعبد الله عن حَرْفٍ)^(١) أى على وجه وطريقة . وقيل على حرف على شك . قال أبو عبيدة : كلُّ شاكٍّ في شيءٍ فهو على حَرْفٍ .

وإذا كان ذلك كذلك صحَّ قوله عليه السلام : إنَّ من الأمر والنهى والنحرى حرف أى وجه وطريقة .

وأما الضربُ الثاني من الثلاثة التي روى تفسيرها فهو أن أُمِّيًّا روى عن النبي ﷺ أنه قال : يا أبا ، أفرأتَ^(٢) القرآنَ ففَقِيلَ لى : على حرفٍ أو حرفين . فقال الملك الذى معى قلُّ على حرفين ، فقامتُ على حرفين ، فقيل لى على حرفين أو ثلاثة فقال الملك الذى معى على ثلاثة ، هكذا حتى بلغ سبعة ، وليس منها إلا شاف كاف . إن قلت ، غفورٌ رحيمٌ ، أو مسميعٌ عليمٌ ، أو عليمٌ حكيمٌ ، أو عزيزٌ حكيمٌ ، هو كذلك ما لم

(١) آية ١١ - سورة الحج

(٢) روى أمّرت ، راجع الزركشى في البرهان ٢٢١/١ ، وروى بجورة أخرى عن

تحم عذابا برحمة ورحمة بعذاب . هذا آخر الخبر .

وهذا نصر على هذه الأحرف منه عليه السلام منع من تفسيرها على غير ما فسرها . وهذه (١) السبعة أيضا هي غير السبعة التي هي وجوه وقرارات ، وغير السبعة التي هي حلال وحرام وأمر ونهى ، وإنما هي السبعة أوجه من أسماء الله ، لها سبعة معانٍ وسبعُ عبادات مختلفة . فإذا ثبتت هذه الرواية تُحمِلُ قولهُ : إن نلتَ موضعَ «غفورٌ رحيم» ، «سميعٌ عليم» هو كذلك على أنه كان سائغا طلقا ثم نُسخَ ومُنِعَ ، وأخذ على الناس أن لا يبدلوا أسماء الله تعالى في موضع من المواضع بغيره مما يُخَالِفُ معناه . ويجوز أن يكون كان جائزا في صدر الإسلام أن يجعل مكان «غفور رحيم» ، «عليم حكيم» ، ثم نسخ ، وأما أن يجعل مكان «غفور رحيم» ، «شديد العقاب» ، فلا يجوز . ويجوز أن يكون الذي كان أُبِيحَ أن يجعل بدل غيره من أسماء الله تعالى لأسماء لا غير (٢) ، ولا يكون البديل في جميع أسمائه ، ثم نسخ ذلك ، ومُنِعَ المُسْلِمُونَ أن يُبَدِّلُوا شَيْئاً من أسمائه .

وأما الضربُ الثالثُ المروى تفسيره عن بعض التابعين فهو أن عمرو بن العاص قرأ آية فسمع رجلا يقرأها خلافا لقراءته فقال : من أقرأك ؟ فقال : رسول الله ﷺ ، فذهب به إليه فذكر له وقرأ عليه كلاهما ، فقال رسول الله ﷺ أصبنا . إن القرآن نزل على سبعة أحرف (٣) .

(١) في الأصل هكذا

(٢) هكذا في الأصل ولعلها : سبعة أسماء لا غير .

(٣) وپروي في هذا المعنى كذلك عن عمر بن الخطاب في سورة «الفرقان» .

فقال بكير ، وذكر لي أنه قال لسعيد بن المسيب : ما سبعة أحرف ؟
فقال : كقوله ألم وتعال وأقبل . وهذا التفسير وإن لم يلزم قبوله إذ هو
كلام سعيد وتفسيره لم يرفعه إلى النبي ﷺ ، فإنه يمكن أن يكون صحيحاً ،
وأن يكون الله تعالى قد أتاح في صدر الإسلام أن يجعل مكان اسم النبي في
الآية غيره من الاسماء التي هي بمعناه ، وأتاح ذلك في سبعة أسماء فقط من
أسماء الله أو من أسماء غيره ، أو في سبع كلمات ، ثم نسخ ذلك ومنع منه .
ويحتمل أن يكون سعيد بن المسيب فسد بعض الحروف السبعة الباقى حكم
القراءة بها فقال هذه سبيل الأحرف السبعة وأكثرها في آية اختلاف في
سورة الأعراف والتقديم والتأخير والأماله وتركها بما لا يفسد معنى ولا يغيره
مثل الصوف المنفوش ، مكان العين ، (١) . فهذا وجه هذا التفسير .

وأما الضرب الرابع من ضروب السبعة الأحرف ، وهو الضرب الذى
صوب فيه النبي ﷺ القراءة بجميعها فهى التى راجع فيها قراءته ، وسهل
على أمته ، لعله تعالى بما هم عليه من الاختلاف ، لأنه لم ينزل على سبعة
فقط ، وذلك ظاهر ، ولا سبع كلمات ، لأنه أكثر من ذلك (*) فثبت أنه

(١) سورة القارعة آية رقم ٥

(*) ويرى ابن فنيبة أن الأحرف السبعة هى سبعة وهو للقراءات : الأول الاختلاف
في أعراب الكلمة أو في سرقة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير من
من معناها . مثل قوله تعالى : (فتظرة الى ميسرة) بالضم .

(٢) وأن يكون الاختلاف في الإعراب وحركات بناء الكلمة بما يغير معناها ولا يزيلها
عن صورتها نحو (وأذكر بعد أمة) وأمه

(٣) أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون أعرابها نحو قوله (حتى إذا فرغ
عن قلوبهم) وخرج .

على سبعة أوجه وسبع قراءات مختلفات جائز أن يقرأ بها على خلافها .
ويدل على ذلك قول الناس : هذا حرف أبي ، وحرف ابن مسعود .

وقد اختلف الناس في تأويل ذلك على وجوه ، فقال قوم السبعة حلال
وحرام ، وأمر ونهى ، وموعظة وقصص وأدب . وقال قوم : محكم ومتشابه
وقصص وأدب . وقال قوم آخرون : خبر واستخبار وأمر ونهى ونشبيه
وجحد . وقال قوم : سبعة أسماء تترادف على الشيء الواحد يكون
معناها واحداً وإن اختلفت صورها مثل : أقبَلُ وهَلُمَّ . وقال قوم :
أسماء وصفات الله تعالى مثل سميع ، وعليم ، وعزيز ، وحكيم ، وعد
ووعيدٌ وحلالٌ وحرامٌ ومواظٌ وأمثالٌ واحتجاجٌ . وقال قوم : حلالٌ
وحرامٌ وأمر ونهى ، وخبرٌ ما هو كائنٌ بعدُ ، وأمثال . وقال قوم :
سبع قراءات بلغات سبع في حرف واحد . وزعم أناس أن كل كلمة تختلف
القراءة بها فإنها مقروءة على سبعة أوجه ، وألا ينطقل معنى الحديث .
قالوا : وتُعرف بعضُ الوجوهِ لمجيء الخبرِ بها ، ولا يُعرفُ
بعضها إذا لم يجيء به خبر . وقال قوم : ظاهرُ الحديثِ يوجبُ
أن توجد في القرآن كلمة أو كلمتان تُقرأُ على سبعةِ أوجه ، فإذا حصل

= (٤) أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها
كالشاهد في المهن والصرف في الآية .

(٥) الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله (طلع مضود) وطلع

(٦) الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو (وجاءت سكرة الموت بالحق) ، وفي موضع آخر

(سكرة الحق بالوت) .

(٧) الاختلاف بالزيادة والنقصان . (ابن قتيلة بيان مشكل القرآن ٢٩)

ذلك ثم معنى الحديث . وقد أمخبرنا بالذري نختاره من أنه الوجه والطريقة نقرأ بها جميع القرآن ، أو معظمه ، لأن قوله : أنزل القرآن على سبعة أحرف عبارة لا تستعمل إلا في جميع القرآن أو معظمه ، لأن الناس إذا اختلفوا في بيت من القصيدة لا يقولون القصيدة تُروى على وجهين ، وإنما يُقال البيت الفلاني يُروى على وجهين .

وقد زعم قوم أن معنى قولنا عليه السلام : أنزل القرآن على سبعة أحرف أنه أنزل على سبع لغات مختلفات فهذا باطل إلا أن يُريد الوجوه المختلفة التي تستعمل في القصيدة الواحدة والدليل على ذلك أن لغة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولغة أنى بن كعب وهشام بن حكيم وابن مسعود واحدة وقرأتهم مختلفة ، وخرجوا فيها إلى المناكرة .

فأما الدليل على فساد قول من زعم أن الأحرف السبعة أنها أسماء مترادفة على شيء واحد أن من الأسماء ما له أكثر من سبعة أسماء وأقل ، ومنها ما ليس له إلا اسم واحد ، فبطل ما قالوه . ولو قرأ قارىء مكان قوله (وجاء ربك) ، وواتى ربك ، وما أشبه ذلك لكان ممنوعاً بإجماع المسلمين ، فبطل بذلك ما قالوه . ولستنا نُنكر مع ما أفسدنا به قولهم أن يكون من الأحرف السبعة أن يكون الله تعالى ذكر شيئاً أو أشياء بلغظين متقاربين ، ويكون هذا الحرف مما أنزل وطريقته مروفة ، ولكنه يكون مع ذلك من بعض الحروف السبعة .

باب

تفسير القراءات السبعة التي قيل إنها معينة بقول

النبي صلى الله عليه وسلم

« أنزل القرآن على سبعة أحرف »

إن قالوا: ثبت على ما أصدلتهموه أنها أوجه وقراءات ، فنجبرونا تلك الأوجه والقراءات يقال لهم : إن لم يدلنا نص من النبي ﷺ على أسماؤها بأسرها فانما نقول في الجملة إن القرآن منزل على سبعة أحرف في اللغة والاعراب وتغيير الأسماء والصور . وأن ذلك متفرق في كتاب الله تعالى ، ليس بموجود في حرف واحد أو سورة واحدة يقطع على اجماع ذلك فيها . ومع هذا فإننا لا ننكر أن يكون النبي ﷺ يسن لحمة القرآن في عصره وللعلماء أعيانها ووقفهم على عددها . والفرق بين كل شيء منها وبين غيره ، ثم لم ينقل ذلك إلينا فقلنا **يوجب العلم** ، إذ معرفة ذلك ليس هو من فروض ديننا ، فكان من قرأ منها بما تبسر أجزاء وكفاه . ومن هذه الأوجه في القراءة التقديم والتأخير نحو قوله عز وجل (وجاءت سكرة الموت بالحق) (١) ، والوجه الثاني أن يكون اختلافا في القراءتين بالزيادة والنقصان نحو (وما عملت) ،

(١) آية رقم ٩ سورة ق (وجاءت سكرة الموت بالحق . ذلك ما كنت منه مجيد) ،
والقراءة الأخرى هي هذه الآية (وجاءت سكرة الحق بالموت) .

و (ما عملته أيديهم) (١) ، و (ان الله لم يؤ الغنسي الحميد) (٢) ،
و (يا مالك ويا مال) ، و (أكاد أخفيها من نفسي) (٣) . و نقول
إن الر. ول ﷺ قرأ بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان في هذا نحو
ما ذكرناه .

والوجه الثالث أن يكون اختلافاً بزييل (٤) صورة اللفظ ومعناه وذلك
نحو (وطلح منضود) و (طلح منضود) فهذان إذا ثبت أنه أقرأ بهما ،
الرَسُول ﷺ وقد روى عن بعض السلف أن الطلح والطلح واحد . وزعم
بعض أهل التفسير أن الطلح زينة أهل الجنة ، وليس هو من الطلح في شيء .
وقال كثير إن الطلح هو الموت . وقال قوم الطلح شجر عظام ، ومنه
سُمي الرَّجُلُ طلحة .

الوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في الكلمة يغيّرُ معناها وانظّمها
من السماع ولا يغير صورتها في الكتاب نحو قوله (وانظُرْ إِلَى

(١) آية ٥ - سورة يس .

(٢) آية ٢٦ سورة لقمان (ان الله هو الغني الحميد) وذكر ابن قتيبة قراءة أخرى
بالنقصان (ان الله الغني الحميد) . بيان المشكل ص ٢٩

(٣) آية ١٥ سورة طه (ان الساعة آتية أكاد أخفيها ، لتجزى كل نفس بما تسعى)
وروى ابن قتيبة فيها قراءة أخرى (ان الساعة آتية أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم
عليها) . بيان المشكل ص ٢٩ .

(٤) في الأصل يزيد والصواب من مشكل ابن قتيبة ٢٩/١

المِظَامِ كَيْفَ نُنَشِرُهُمَا) والإنشاز الإنبات والزيادة ،
والإنشاز (١) الأحياء .

والوجه الخامس : اختلافٌ في بناءِ الكلمةِ وصورتها بما لا يزيلها
ولا يغيرها عن معناها نحو قوله (وهل نُجَازِي إِلَّا الكَهْمُورَ) (٢)
وَمُجَازِي ، والبِخْل (٣) والبِخْل ، ومِيسِرَةٌ (٤) ومِيسِرَةٌ .

والوجه السادس : أن تتغيَّر الصورةُ ولا يتغيَّر المعنى نحو المِهْنِ
والمُشَوِّفِ وَصَيِّحَةٍ وَزَقِيَّةٍ (٥) .

والوجه السابع : اختلافُ حركاتِ الكلمةِ وبنائها بما يغير معناها
ويزيلها عن صورتها * نحو (بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) وَبَاعَدَ (٦)
و (وَاذْكَرْ بَعْدَ أُمَّةٍ) (٧) وَأَمَّهُ نَسِيَان .

وقال قوم إنَّ تأويل السبعة هو أن الاختلاف الواقع في القرآن يجمعه

(١) وفي القراءة الأخرى نقرأها . فالخلاف في حرفي الزاي والراء ، واعتبرها
ابن قتيبة من الوجه الثالث الذي يكون فيه الاختلاف في حروف الكلمة دون اعرابها بما
يغير معناها ولا يزيل صورتها .

والآية رقم ٢٥٩ سورة البقرة

(٢) آية رقم ١٧ سورة سبأ

(٣) في قوله تعالى من سورة النساء آية ٣٧ (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِخْلِ)

(٤) في قوله تعالى من سورة البقرة آية رقم ٢٨٠ (فَنظَرْنَا إِلَى مِيسِرَةٍ)

(٥) في قوله تعالى من سورة يس آية رقم ٢٩ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً)

(٦) آية رقم ١٩ سورة سبأ (وَبَنَّا بَاعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) وقراءة باعد

(٧) آية رقم ٤٥ سورة يوسف

(*) سبعة أوجه ، فمنها وجه يكون بتغيير اللفظ نفسه والستة
بشبه اللفظ وتغيير واحد منها . والستة الباقية تكون في الجمع
والتوحيد ، والتذكير والتأنيك والتصريف والإعراب واختلاف الأدوات
واختلاف اللغات .

(*) أورد ابن تينية هذه الوجوه الستة في بيان المشكل مع بعض الخلاف .

باب الكناية

قالوا ويدل على تغيير المصحف وتحريف (١) السلف له بأن قالوا إنا وجدنا فيه الكناية ولا معنى لها ، لأنها من كلام من يحتاج إلى التورية والمداجاة ، والله يتعالى عن ذلك . وقد وجدنا في المصحف (ليتنى لم أتخذ فلاناً خليلاً) . (٢) قالوا وقد روينا عن أهل البيت أن فلانا هذا هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وقالوا (ويوم يعض الظالم على يديه) (٣) قالوا يعنى أبا بكر رضى الله عنه . (لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى) (٤) أى : أضلنى عن اتباع على . يقال لهم . هذا تفسير لا فرق بينه وبين تفسير الاسماعيلية الذين يقولون أن معنى النكاح المذكور فى القرآن هو هذا العهد الذى يأخذه المأذون له فى الدعوة . ومعنى الجماع هو تعظيم الداعى ، وغير ذلك من الحماقات التى يُستنكر من ذكرها ولا ينبغى أن يُسود المصحف بها . فإن وجب قبول تفسيركم فى الكناية وجب قبول جميع هذه التفاسير بأسرها . ثم يقال لهم : ليس الأمر فى الكناية على ما ذكرتم ، لأن العرب تستعملها على غير وجه التورية والمداجاة ، بل لأن التعريض عندها أبلغ من التصريح . ومن

(١) فى الأصل (تحريف)

(٢) آية ٢٨ سورة الفرقان .

(٣) آية ٢٧ سورة الفرقان

(٤) آية ٣٩ سورة الفرقان

أمثالهم : رَبِّ إِشَارَةٌ أَفْصَحُ مِنْ عِبَارَةٍ . وصاحبُ التعرّيفِ
أَوَّلَى أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْفَصَاحَةِ . وقد أباح اللهُ تعالى التعرّيفَ في
خِطْبَةِ النَّسَاءِ . وقد وَرَدَ التَّعْرِيفُ في القرآنِ في مواضعٍ منها
(وهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى
دَاوُدَ فَفَمَرَّعَ مِنْهُمْ)^(١) إلى آخرِ القصةِ فكُنِيَ عن ذِكْرِ الْمَلَائِكِينَ
الْمُتَسَوِّرِينَ وكانَ جائزاً أَنْ يُسَمِّيَهُمَا ، ولم يترك ذلكَ لمداجاةٍ ولا
خوفٍ . وكذلك (تَسْمَعُ وَتَسْمَعُونَ نَعِيجَةً)^(٢) كُنِيَ بِهَا عن ذِكْرِ
النَّسَاءِ ، وإنَّمَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا)
الإخبارَ عن كلِّ مَنْ أَطِيعَ في معصيةِ اللهِ تَعَالَى ، وأَرَادَ بِذِكْرِ الظَّالِمِ كُلِّ ظَالِمٍ ،
ولو جُمِلَ مَكَانَ الْكِنَايَةِ تَفْصِيلَ أَسْمَائِهِمْ لَطَالَ وَلَمْ يَبْلُغْ مِنْهُ مَبْلَغُ الْكِنَايَةِ
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى أَرَادَ بِقَوْلِهِ فُلَانًا ، قَادَةَ أَهْلِ الشُّرْكِ ،
وَرُؤَسَاءَهُمْ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : مَا جَاءَكَ الْيَوْمَ إِلَّا فُلَانٌ وَفُلَانٌ يَعْنُونَ
الْأَكَابِرَ وَالْأَمَائِلَ .

وقد ذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ هَذَا قَوْلَ عِدَّةٍ مِنْ عِبَّاسٍ إِنْ سَبَبَ
الْآيَةَ أَنَّ عَقْبَةَ بِنِ ابْنِ أَبِي مَعْبُوطٍ صَنَعَ طَعَامًا وَدَعَا إِلَيْهِ أَشْرَافَ أَهْلِ
مَكَّةَ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ فَامْتَنَعَ أَنْ يَطْعَمَهُمْ أَوْ يَشْهَدَ عَقْبَةَ شَهَادَةً
الْحَقِّ ، ففَعَلَ فَأَتَاهُ أَبُو بِنُ خَلْفِ الْجُمُعِيِّ فَقَالَ لَهُ : أَصَبَوْتَ ؟

(١) آية ٢١ سورة ص

(٢) آية ٢٣ - سورة ص

فقال : لا ، ولكن دخل عليّ رجلٌ من قريش فاستحسنتُ أن
يأخرُجَ من بيني ولم يطعمم . فقال : ما كنتُ لأرضيَ حقَّ نبيصُوقٍ
في وجهه وتفعل وتفعل ففعل عقبه ذلك فأنزل الله تعالى هذه الآيةَ
عامَّةً في الظالمين . والعدول بهسا إلى عمر رضي الله عنه من القححة
والعداوة على الله تعالى وعلى رسوله .

باب

الكلام فيما تحلوا القرآن العزيز من اللحن

قالوا: ويدلُّ على تحريف القرآن وتغييره ما تجده من اللحن
الـأحـشـر الذي لا يجوز على الله تعالى ولا على رسوله . فأما ما يـقـولـونـه
في ذلك: أنكم زعمتم أن عثمان وعائشة رضوان الله عليهما قد اعترفا
بأن في كتاب الله عز وجل لحنًا وخطأ ، وأنه من غلط الكاتب ، وأنهما
أقرا ذلك ، وأن ذلك معصية من فعليهما . فيقال لهم: الحديث عن
عثمان إنما رواه قتادة مُرْسَلًا ، ولعل من أرسله ممن لا يُقبل
خبره ولا يُتفت إليه ، ولو كان الخبر صحيحًا وسلم من الاضطراب
الذي هو ثابت فيه لم يجب القطع به والعمل عليه . والرواية المسندة من
قتادة في هذا عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن عمر
قال : قال عثمان : في القرآن لحنٌ نُقِمه العرب بالسِّنِّينِها . وهو غاية
في الاضطراب والضعف ، وابن فطيمة هذا مجهول ، خامل الذكر
لا يُقبل خبره .

فأما ما روى عن عائشة من قولها : في المصحف حروف لحن من غلط
الكاتب ، فهو أيضا غاية في الضعف والاضطراب . ولو صحَّ لكان
خبراً واحداً لا يُوجب العِلْمَ ، ولو صحَّت الرواية بذلك وتبينت
فيكون عثمان رضي الله عنه إنما أراد أن في القرآن لحنًا على لغة
بعض العرب لا يتكلمون بتلك الكلمات وإن من اعتاد الكلام بلفظة

لا يقدر على الرجوع إلى هذه الكلمات ويعتقد أنها الحسن وأنها لم تنزل
كذلك .

ويحتمل أن يكون قصد بقوله إن فيه لحناً عنده من توهم ذلك
وختفى عليه وجه إعرابه وأراد : ولتثقيمه العرب
بالنسبة بمحتجيين عليه ولتظهر به . والذي يعتمد عليه في قول
عثمان رضي الله عنه أن القصد به ما وجد في من حذف الكاتيب
واختصاره في مواضع ، وزيادته في مواضع ، وإن الكاتيب لو كتبه
على صورة اللفظ ومخرجه لكان أولى وأنبى للشبهة ، مثل كتبهم
الصلاة والزكاة (الصلوة والزكوة) بالواو وكان الأولى أن تكتب على
اللفظ مثل إبراهيم وإسماعيل وما أشبه ذلك ما حذف فيه الألف وهوائت
في اللفظ . ونحو الحاقهم في آخر الكلمة في قالوا وقاموا الفاء وهو غير بين
في اللفظ . ويبدل على صحة هذا التأويل أن حكمة قال : لما كتبت المصحف
عرضته على عثمان فوجد فيه حروفاً من اللحن فقال : لا تُفَسِّرْها فإنَّ
العرب ستثقيمها بالسنتها ، فلو كان الكاتب من ثقيف^(١) والمثلي من
هذيل لم توجد فيه هذه الحروف ، وإنما قصد بذلك رضي الله عنه أن
ثقيفاً كانت أبصر باليهجاء ، ولأن هذيلاً تُظهِرُ الهتمز
في ألقاظها والهمزة إذ أظهرت في لفظ المثلي كتبها الكاتيب
على مخرج الهمز ، ولذلك قال عثمان رضي الله عنه : لا يُمكن

(١) هو الأصل « يرب » ولا معنى ، والصحيح ما أثبتناه بدلالة السياق بعده .

مصاحيفنا ولا يكتبها إلا غيلمان قريش .

وقد قصد عثمان رضى الله عنه بذكر اللحن الحروف الأربعة التي
الغيب (١) عنها من بعد لغورها ومحامها ، فوجب - أنه إنما أراد - بذلك اللحن
الطبيخاء الذى رتب على غير مطابقة اللفظ . فإن قالوا : على هذا الجواب فقد
ضرم إلى آية قد وقع في خط المصاحف ورسمها خطأ وما غيره أولى منه ،
يقال لهم : لا يجب ما قلتموه لأن الله تعالى إنما أوجب - على القراء -
والحفظ أن لا يزيدوا فى القرآن ولا ينقصوا منه ولا يأنوا به على المعنى .
ولم يأخذ على الكتبة رسماً بعينه دون غيره لأن ذلك لا يجب إلا بالسمع
ولا دليل للسمع (٢) على ذلك . وقد ثبت أن خطوط المصاحف متغايرة
مختلفة وأن الناس أجازوا ذلك أجمع وأجازوا أن يكتب كل واحد
بما هو عادته وأشهر عنده . والسبب فى ذلك أن الخطوط إنما هى علامات
ورسوم تجرى مجرى الإشارات والعقود ، وإذا دل الرسم على
الكلمة والوجه الذى يجب التكلّم به وجبت صحته وتصويب الكاتب
له على أى صورة كان .

وأما قول عائشة رضى الله عنها فى تلك الحروف إنها غلط من الكاتب
فقد بينا أنه من أخبار الآحاد ولا حجة فيه ، ولا يجوز لذى دين أن يعتقد
أن عائشة رضى الله عنها كانت تلاحظ الصحابة ، وتخطىء كذبة
المصاحف . والأشبه فيما روى عنها وعن غيرها إن صح وسليم

(١) هكذا فى الأصل وربما كانت « عدل » أو كلمه نى معناها أولى .

(٢) فى الأصل « لا دليل على السمع على ذلك »

سَنَدُهُ أَنْ يَكُونُوا قَالُوا: إِنَّ الْوَجْهَ الظَّاهِرَ المعروفَ في هذه الحروفِ غيرُ ما جاء به المصحف وأن إستماله على ذلك الوجه غامضٌ أو غلطٌ عند كثيرٍ من الناس ، ولحنٌ عند من لا يعرف الوجهَ فيه ، فلم تُضَبِّطْ هذه الرواية عنهم ، ولم يسمِعوا تمامه ، ولم يوردوه على وجهه لسهوم . وأما أن يقطع عثمانٌ وعائشةٌ رضى الله عنهما أن في القرآن لحناً وغلطاً فذلك باطلٌ :

وأما قوله تعالى (إنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ رَجُلٌ)^(١) فإنه يجوز أن تقرأ على موافقة المصحف ويجوز أن تقرأ على مخالفته . وقد قال قوم من جملة أهل النحو إثبات الألف في الرفع والنصب والخفض من هذان هو الأصح وهو القياس ، قالوا لأن الألف في ذلك كله تتبع ما قبلها كما تتبع الواو الضمة التي قبلها والياء كسرة ما قبلها في مسلمين ومسلمون . وهذه لغة بلخارث بن كعب . وأنشدوا في ذلك :

كَزَوْدٍ مِثْلًا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةٌ

دَعَتْهُ إِلَى هَايِ^(٢) الشَّرَابِ عَقِيمِ

وقد انفقت الأمة أيضا على جواز قراءة (إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)^(٣) .

(١) ذكر أن هذه اللغة أى بناء المثني على الألف لغة بلخارث بن كعب . راجع بيان مشكل القرآن لابن تقيية ٣٦ والصاحبي لابن فارس ط مصر ١٣٢٨ ص ٢٠ ، والآية رقم ٦٣ من سورة طه .

(٢) هائي : مرتفع .

(٣) ذكر ابن تقيية أنها قراءة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، وذهبوا إلى أن رسم المصحف غلط من الكاتب كما قالت عائشة .

وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يختار أن لا يتقرأ القرآن إلا بِلُغَتِهِ قريش ، وكتب إلى ابن مسعود أن تُقَرِّىءَ الناس بِلُغَتِهِ قريش ولا تقريئهم بِلُغَتِهِ هُذَيْل .

وإنما قوله تعالى (والمؤمنون يعبدهم) إذا عاهدوا والصابرين^(١) فقيل نصب الصابرين على المدح ، وقيل نصب الصابرين لأنه عطفه على المنصوبات التي آخرها والسائلين^(٢) . وكان عاصم^(٣) يرفع الحرف إذا قرأ وينصبه إذا كتب اتباعاً للمصحف .

وأما قوله تعالى (والمقيمین الصلاة)^(٤) فقال قوم معناه يؤمنون بما أنزل اليك وإلى المقيمین الصلاة . وقيل أراد من قبلك ومن قبل المقيمین الصلاة . وكان الكسائي يقول : (يؤمنون بما أنزل إليك - ويؤمنون بالمقيمین الصلاة) .

وقال قوم : هو نصبٌ على المدح . وقال قوم : هو نصبٌ على تَطَاوُلِ الكلام . يخرجون من رفعٍ إلى نصبٍ ومن نصبٍ إلى رفعٍ .

(١) اية رقم ١٧٧ سورة البقرة .
(٢) في قوله تعالى قبلها في الآية : (وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى المساكين وابن السبيل والسائلين)
(٣) حاصم الجعدوى من مشاهير القراء ، وكان الحجاج وكاه وجماعة يتبع المصاحف وتطبيع ما خالف مصحف عثمان .
(٤) اية ١٦٢ سورة النساء

وأما قوله (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ) (١)
فقد قيل له رَدُّ على مَوْضِعِ إنَّ الذين آمنوا ، ومَوْضِعُهُ رَفَعٌ .
والكسائي يُجيز : إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان وإنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان
وينشد في ذلك : (٢)

فمن يَكُ يُمْنِي في المَسْدِيفَةِ رَحْمَتُهُ
فِي أَيِّ وَقِيَارٍ بِهِيَ لَغْرِيْبٌ

وأما قوله : (فَأَصْدَقُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ) فَإِنَّ وَجْهَ قِرَاءَتِهِ
بِالْجَزْمِ هُوَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ مِنْ فَأَصْدَقُ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ الْفَاءُ
عَمَلَتْ فِي نَصْبِ فَأَصْدَقُ وَبَقِيَتْ فِي أَكْنٍ عَلَى حِكْمِهَا . (٣)

وأما وجهُ تَجْوِيزِ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ (٤) فَإِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْفَاءِ لِتَعْمَلُ
الْمَنْصُوبُ ، وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِأَبَاةِ التَّوَاوُ (وَأَكُونُ)

(١) آية ٦٩ سورة المائدة

(٢) البيت لضابط البرجى ، من الشواهد المعروفة

راجع لسان العرب ٤٣٨/٦ والسكامل للبرد ١٨٨ ، والأصمعيات ١٦٠

(٣) آية ١٠ سورة المنافقين

(٤) ويستشهدون على ذلك بقول الشاعر :

فَأَبْلُونِي بِبَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ نَوْبًا

جزم وأستدرج وحمله على موضع أصالحكم لولم يكن قبلها لعلى ، كانه قال : فَأَبْلُونِي
ببَيْتِكُمْ أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ .

(٤) ذكر ابن تقيية في المشكل أن أبا عمرو بن العلاء كان يقرأ (فَأَصْدَقُ وَأَكُونُ)

بِالنَّصْبِ .

(لا) (١) تخالف المصحف لأن الواو انما حذفت من الكتاب اختصارا. (٢)
وذكروا أن في بعض المصاحف (فقلا له قولاً لينا) وهو لا يكون
إلا على أن تلفظ بالواو وإن حذفت من الكتاب على
وجه الاختصار. وأثبتوا الواو في كل موضع فيه يكون، لأنه لا يجوز
أن تُقرأ إلا بالنصب وأنت في هذا الموضع بحذف الواو لأجل جواز
فراءته منصوبا ومجزوما، فأثبت الكتاب على الوجه الأخير، ولم ينقل
عن أحد من السلف أنه قرأ (المقيمون الصلاة) بالرفع، ولا
الصائبين بالنصب، فلا يجوز قراءتهما بذلك البتة، بل الواجب فيها
اتباع المصحف. وماروى عن عاصم أنه كان إذا قرأ (والصابرين)
قرأه بالرفع وكتبه بالنصب لتلا يخالف المصحف، فإنه إن
ثبت عنه رواية لذلك عن السلف وجب إجازة قراءته على
الوجهين، وإن لم يرو ذلك وكان من رأيه واجتهاده فإنه خطأ
مردود، وإطباق الجماعة على كتب هذه الحروف على خلاف الوجه
الأشهر أو فعل ذلك دليل على أنه مأمور بذلك (٣)، ولولا أمرهم به
لكتبوه على الوجه الأشهر، وفعل ذلك تغليظا لمحنة الخلق واتعمل آراءها
في إخراج هذه الأحرف من الخطأ والسحن.

(١) في الأصل « وتختلف » .

(٢) ينصب أبو عمرو بن العلاء الى أن كتاب المصحف أسقط الواو كما تسقط حروف

المد واللين .

(٣) هكذا في الأصل وربما كان الأوفق للسياق « . . دليل على أنهم مأمورون بذلك »

ويمكن أن يكون فعل ذلك تعالى لِيَبَيِّنَكَ الْأُمَّةَ عَلَى حِفْظِ كِتَابِهِ وَطُرُقِ
إِعْرَابِهِ وَالْفَحْصِ عَنِ بَاقِي الْأَفْظَانِ لَمَّا أَنْزَلَ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْوَجُوهِ
الغَرِيْبَةِ وَالْأَحْرُفِ الشَّاذَّةِ (*).

(*) يقول ابن قتيبة في المشكل: « وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على
مذهب من مذاهب أهل الاعراب ، أو تكون غلطاً من الكتاب كما ذكرت عائشة رضي
الله عنها ؛ فإن كانت على مذاهب النحو والنحويين ، فليس ما هنا لحن بمحمد الله .
واما كانت على خطأ في الكتاب فليس على الله ولا على رسوله صلى الله عليه جنابة
للكتاب في الخطأ . [بيان مشكل القرآن ص ٤٠]

بَاب

ذِكْرُ مَطَاعِنِهِمْ

على القرآن من جهة اللفظ وغيرها

أما قوله تعالى (ليسوا سواءً من أهل الكتابِ أمةٌ قائمةٌ) (١) فالمراد وأمة أخرى ليست كذلك ، فحذف الجواب اختصاراً . وكذلك قوله تعالى : (ولو أن قرآناً مُبَيَّرتْ به الجِبَالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ) (٢) الآية ، فالجواب المحذوف اختصاراً لكان هذا القرآن . وأما قوله تعالى (أمَّن هو - قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ساجداً وقانماً) (٣) فالمراد كمن هو بصدِّ هذه الصَّفة ، يبين ذلك قوله تعالى (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (٤) . ومثل هذا في الشعر :

عصبتُ إليها القلبَ إنِّي لأمرؤ

سميحٌ فما أدري أرشدٌ طلابهم - (٥)

أراد أرشدٌ طلابها أم غيٌّ . وأما قوله تعالى (كما أخرجك

(١) آية ١١٣ سورة آل عمران

(٢) آية رقم ٣١ سورة الرعد

(٣) آية ٩ سورة الزمر

(٤) آية ٩ سورة الرعد

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ص ٧١ . وانظر الهذليين ، وروايته «عصاني إليها القلب»

رُبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ (١) فَاِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَبِهَ اخْرَاجَهُ مِنْ بَيْتِهِ مَعَ كِرَاهَاةٍ قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِتَنْفِيْلِهِ بِرَبِّكَ يَوْمَ بَدْرٍ السَّلْبِ لِلْمَقَاتِلَةِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِقَوْلَةِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ (٢) ، فَفَكَرَهُ قَوْمٌ ذَلِكَ كَمَا كَرِهُوا خُرُوجَهُ مِنْ بَيْتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) (٣) فَمَعْنَاهُ صُورَتُهَا وَصِفَتُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ مِثْلُكَ لَهُ كَذَا أَيْ صُورَتُهُ ، وَأَرَى مِثَالَ كَذَا أَيْ صُورَتَهُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ (مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ) (٤) أَيْ صِفَتُهُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ) (٥) فَلَمْ يَأْتِ بِالْمِثْلِ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ مَعْنَاهُ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّهُ قَالَ : مِثْلُكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ مِثْلٌ مِنْ عِبَادَةِ إِلَهَاءَ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ مُذَابَاةٍ .

(١) الْآيَةُ ٥ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(٢) الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ وَكِرَاهَاةَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ لِلْقِتَالِ ، فَتَنَلَّ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ مَا أَصَابَ ، وَجَعَلَ لِكُلِّ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا كِذَاءً ، وَلَنْ أُنِي بِأَسِيرٍ كِذَا ، فَفَكَرَهُ ذَلِكَ قَوْمٌ فَتَنَازَعُوا وَاسْتَخْتَلَفُوا وَحَاجُّوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَادَلُوهُ وَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ كِرَاهَتِهِمْ لِمَا فَعَلَتْهُ فِي الشَّامِ كِكِرَاهَتِهِمْ لَخُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ .
(رَاجِعْ بَيَانَ مِثْلِ الْقُرْآنِ ص ١٧٠/١٧١)

(٣) آيَةُ ٣٥ سُورَةِ الرَّحْمَةِ

(٤) آيَةُ ٢٨ سُورَةِ الْفَتْحِ

(٥) آيَةُ ٧٣ سُورَةِ الْحَجِّ

وهن الحذف قوله تعالى : (والنَّازِعَاتِ غَرْفًا) (١) فجواب القسم محذوف وهو لَتُبْعَتُنَّ . وكذلك قوله (ق ، والقرآن المجيد) فجواب القسم منه لَتُبْعَتُنَّ ، ومنه قوله تعالى : (إلاَّ كِبَاسِطَ كَفِّهِ لِي الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ) (٢) فحذف لدلالة الكلام عليه .

وقوله تعالى : (فائزَنَ بِهِ نِقْمًا) (٣) يعني بالوادي (والنهار إذا سجلاها) (٤) يعني الدنيا و (سَحْسَى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (٥) يعني الشمس ، (إن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ) (٦) يعني بموسى . (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) (٧) يعني القرآن . (ما مَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ) (٨) يعني الأرض . وجميع ذلك ما تقدم له ذكر ، ومثل ذلك مشهور في لغة العرب وأشعارها ، فأغنى ذلك عن ذكره .

وأما قوله تعالى (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ) ثم قال تعالى (وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشننهن وحور عِينٌ) (٩) والفاكهة واللحم والخور لا يطاف بها ، وإنما معنى ذلك

(١) سورة النازعات آية ١

(٢) آية ١٤ سورة الرعد

(٣) آية ٤ سورة العاديات

(٤) آية ٣ سورة الشمس

(٥) آية ٣٢ سورة ص

(٦) آية ١٠ سورة القصص

(٧) آية ١ سورة القدر

(٨) آية ١١ سورة النحل

(٩) الآيات ٢٥ - ٢٢ من سورة الواقعة

أنهم يؤتون مع ما يطاف عليهم به بلحيم طير وفاكهة وحوار عين.
ومنه قوله تعالى : (فاجتمعوا أمركم وشركاءكم) (١) أى
وادعوا شركاءكم . قال الشاعر :

إذا ما العساياتُ برزنَ يوماً
وزججنَ الحسوابَ والعيونَ (٢)

والعيون لا تزجج ، وإنما أراد زججن الحوارجب وكعلن
العيون . وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه .
ومنه قوله تعالى (وأشربوا فى قلوبهم العجل) (٣) أى حب العجل
(الحج أشهر منلومات) (٤) أى أوقات الحج ، و (صلوات
ومساجد) (٥) أى ومواضع صلوات . ومنه (إذا لاذقتناك
ضعفت الحياة وضعفت المات) (٦) .

ومن الحذف حذف لا فى القسم ، ومنه قوله تعالى (يُبَيِّنُ اللهُ
لكم أن تضائقوا) (٧) أى أن لا تضيقوا ، وقوله (أن تحبب

-
- (١) آية ٧١ سورة يس
(٢) البيت من الشواهد غير المنسوبة وان كثر تداوله فى كتب اللغة والبلاغة وينسب
لراعى النعمى .
(٣) آية ٩٣ سورة البقرة
(٤) آية ١٩٧ سورة البقرة
(٥) فى قوله تعالى : (هدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) آية ٤٠ سورة الحج .
(٦) آية ٧٥ سورة الإسراء
(٧) آية ١٧٦ سورة النساء

أَعْمَالِكُمْ^(١)، أَيْ لِيَلَّا تَحْبِطَ أَعْمَالِكُمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ
(جَمَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)^(٢) الْآيَةَ . فَإِنَّ الْعَرَبَ
كَانَتْ تَشْنُ الْغَارَاتِ وَتَسْفِكُ الدَّمَاءَ ، فَجَمَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَمَا حَوْلَهُ
وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ، أَيْ أَمَّنَا لَهُمْ ، لِأَنَّ الْخَائِفَ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا
لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ أَمِنَ ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . يَقُولُ : كَمَا قَدْ عَلِمْتَ أَنِّي جَعَلْتُ الْكَعْبَةَ
وَالْحَرَمَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَأَمَّنَا لَهُمْ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِمْ فَإِنِّي أَعْلَمُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ مَصَالِحِ أَهْلِهَا وَمُرَافِقِهِمْ وَوَجُوهَ دَفْعِ
الْمُضَارِّ عَنْهُمْ ، فَإِنِّي بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . فَأَيُّ كَلَامٍ يَلْتَمُّ التَّامُّ هَذَا الْكَلَامُ وَيَتَّفِقُ
اتِّفَاقَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)^(٣) فَإِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ
خَوْفُنَا بِالْعِجْزِ عَنِ الْعَدْلِ فِي الْيَتَامَى ، لِعِجْزِنَا عَنِ الْعَدْلِ بَيْنَ أَكْثَرِ مَنْ أُرْبِعَ
قَالَ : كَمَا تَخَافُونَ أَنْ لَا تَعْدِلُوا بَيْنَ الْيَتَامَى إِذَا كَلَفْتُمُوهُمْ فَخَافُوا أَيْضًا
أَنْ لَا تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا تَكَلَّفْتُمُوهُنَّ ، فَاثْنَيْنِ إِذَا خَفْتُمْ ذَلِكَ اثْنَيْنِ
أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَلَا تَجَاوِزُوا ذَلِكَ لِثَلَاثَةٍ عِجْزًا عَنِ الْعَدْلِ . ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ
خَفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ فَاثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ، وَاقْتَصِرُوا

(١) آية ٢ الحجرات (ولا يجروا له بالقول كجبر بعضكم لبعض أن تحبط

أعمالكم) .

(٢) آية ٩٧ سورة المائدة

(٣) آية ٣ سورة النساء

مها على ما ملكت أيمانكم من الإمام (ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْتَدِلُوا) أى لا تميلوا أو تجوروا .

وأما قوله (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ) (١) : إِنَّ مَعْتَادَهُ أَنْ أَفْضَلَ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِ الصَّبْرُ الْمُقْتَرَنُ بِالشُّكْرِ ، فَكَانَهُ قَالُ : إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ مُؤْمِنٍ ، وَإِنَّمَا جُمِعَتِ الْآيَاتُ لِلْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْكَافِرِينَ لِأَنَّهُمُ الْمَشْفَعُونَ بِهَا دُونَهُمْ .

وأما قوله تعالى (كَيْسَلٍ مَّغْنَمٍ أَنْعَجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ) (٢) فلم يرد تعالى الكافر سبحانه وإنما أراد الزارع ، لأن الزارع إذا ستر بذره في الأرض قيل كفره .

وأما قوله تعالى (قَوَارِيرَ أَقْوَارٍ مِنْ فِئْتَةٍ) (٣) فإنما أراد أن القوارير هي كيزان لا هرى لها في يياض الفضة وصفاء القوارير على الشبه بقوطم فلان جوهره نفيسة ، وهذا شراب من نور . وأما قوله تعالى (وَلِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ) (٤) . قال ابن عباس فيما ذكره أنه أن الذي أرسل عليهم آجر ، والآجر حجارة من طين ، وسمى حجارة

(١) من آية ٥ - سورة إبراهيم ، آية ٣١ لقمان ، وآية ١٩ سبأ ، وآية ٢٣ الشورى .

(٢) آية ٢٠ - سورة الحديد

(٣) آية ١٥ ، ١٦ - سورة الانسان

(٤) آية ٢٣ - سورة الذاريات (لنرسل عليهم حجارة من طين) وفى الأصل

(وعليهم) .

لَمَّا كَانَ فِي صَلَابَةِ الْحِجَارَةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا سَاءَ
لِلْمَوْتِ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) (١) فَإِنَّ لَهَا هُنَا بِمَعْنَى سَوَى وَسَوَى بِمَعْنَى
غَيْرٍ وَمَعْنَاهُ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ غَيْرَ الْمَوْتَةِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا
وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ : مَا يَنَالُكَ فِي هَذَا مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَرْبٍ إِلَّا مَا نَالَكَ
مِنْ قَبْلِ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ (٣) فَانِ الْعَرَبَ تَعْبِرُ عَنِ الْإِبْدِ وَالْتَّأْيِيدِ بِالْفَاعِلِ
كثِيرَةٍ . تَقُولُ : لَا أَكَلِمَكَ مَا اخْتَلَفَ الْعَصْرَانِ وَتَكَرَّرَ الْجَدِيدَانِ
وَمَا قَامَ أَحَدُهُ . وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ دَائِمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ،
فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ (مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) عَلَى طَرِيقَتِهِمْ
فِي اعْتِقَادِ دَوَامِهَا ، وَإِنْ كَانَتْمَا فَايْتَيْنِ . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى
(يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ) (٤) وَ (يَوْمَ تُطْوَى السَّمَاءُ طِيًّا
السَّجَلُ لِلْكِتَابِ) (٥) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) فَإِنَّ مَعْنَاهُ سَوَى مَا شَاءَ
رَبُّكَ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا عَلِمَ أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ غَيْرُ دَائِمَتَيْنِ قَالَ
(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) اسْتِثْنَاءً بِقَوْلِهِ (إِلَّا

(١) آية ٥٦ سورة الدخان

(٢) في الأصل العبارة مضطربة وهي : « ما ينالك في هذا الا من مرض ولا حرب »

(٣) آية ١٠٧ سورة همد

(٤) آية ٤٨ سورة ابراهيم

(٥) آية ١٠٤ سورة الانبياء

ما شاء ربك) من خلودهما بعد فناهما ، لأنه لو لم يقل ذلك لكان الأمدُ
دوامَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ ولا خلودَ بعد ذلك . وقد يقول القائل :
لأستئنَّ هذه الدار شهراً إلا ما شئت . فاذا علمنا بدليل
قَطَاعِ أنه لا ينقصُ من الشهر حملنا قوله : إلا ما شئت على الزيادة ؛
فلذلك قوله إلا ما شاء ربك من الزيادة . (عطاءً غير مجدوذ) (١)
غير مقطوع . ويحتمل أن يكون أراد تعالى إلا ما شاء ربك من كونهم في
الدنيا وكونهم في المحشر . ويحتمل أن يكون : إلا ما شاء ربك من
كون المؤمنين في النار معاقبين على إجرامهم ، تدرِكهم رحمة الله تعالى
وشفاة نبيه ﷺ .

وأما قوله تعالى (حتى إذا كُنتُمْ فِي الضَّلَالَةِ جَرِينِ بِهْمِ بَرِيحِ
طَيْبَةٍ) (٢) وقوله (ولكن الله جَبَّ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ
الْكَفْرَ وَالْمُسْوَاقَ وَالْمِصْنَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) (٣) وقوله
(وما آتَيْتُمُ مِنْ زَكَاةٍ تَرْمِدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُضْمِرُونَ) (٤) فقد أطبق أهل اللغة على أنه يحسن أن توصل خطاب
الحاضر بما يصلح للغائب وخطاب الغائب بما يصلح للحاضر في مواضع

(١) آية ١٠٨ سورة هود

(٢) آية ٢٢ سورة بونس

(٣) آية ٧ سورة الحجرات

(٤) آية ٢٩ سورة الروم

جرت بها عاداتهم (*) . قال النابغة : (١)

يادار مية بالعلياء فالسند

أقوت وطال عليها سالف الأمد

يريد أقوت وطال عليك ، وان لم يجب أن يقاس على ذلك سائر ما ذكره .

وأما قوله تعالى (وما تملك يمينك يا موسى) (٢) وقوله (أأنت قتلته للناس) (٣) و (وماذا أجبتم المرسلين) (٤) و (من يكلمكم بالليل والنهار) (٥) . وأن ذلك وارد على طريق التقرير والتوبيخ لمن ادعى على عيسى عليه السلام ما ادعته النصارى .

وأما قوله تعالى : (عم يتساءلون) فإنه وارد مورد الاستفهام والمراد به التعجب وكذلك قوله (لاي يوم أمجلت) على التعجب ثم قال (ليوم الفصل) أجلت .

وأما قوله (أتأتون الذكران من العاكمين) (٦) فإنه على سبيل

(١) مطلع فصيده الملقة . ويقوفا في الاعتذار للجهان به المنذر

(٢) آية ١٧ سورة طه

(٣) من الآية ١١٦ سورة المائدة

(٤) من الآية ٦٥ سورة القصص (ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين)

(٥) من الآية ٤٢ سورة الأنبياء (قل من يكلمكم بالليل والنهار من الرحمن)

(٦) آية ١٦٥ سورة الشعراء

(*) ويسمى هذا الباب في علم البلاغة « بالالتفات » .

التوبيخ . وأما قوله (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)^(١) ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أن أوّها هنا بمعنى الواو . قال الشاعر :

نال الخِلافةَ أو كانت له قدراً

كما أتى ربّه موسى على قدَرٍ

يريد وكانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر، يريد وكانت له قدراً .
وقد تبنى الواو بمعنى أو . ومنه قوله (فانكبحوا ما طاب لكم من
النساء منى وثلاث ورباع)^(٢) . وقيل أو بمعنى بل ، معناه : بل
يزيدون ، بل كانت له قدراً .

وقيل أراد ويزيدون في تقديركم . وأما قوله تعالى (ثم يُعيدهُ وهو
أهون عليه)^(٣) فقيل أراد وهو هيئن عليه . ومنه قول القائل : الله أكبر
بمضى كبير . قال الفاهر :

لعمرك ما أدري وأنّ لأوجلّ

على ابنائهمو المنبئة أول^(٤)

وقيل أهون عليه في تقديركم ، لأن إبتداء الشيء على غير مثال أصعب
من إعادته عندنا . ثم قال تعالى (وله المثل الأعلى) أي ليست هذه طفته .

(١) آية ١٤٧ سورة الصافات

(٢) آية ٣ سورة النساء

(٣) آية ٢٧ سورة الروم

(٤) من الشواهد المتداولة في كتب اللغة والأدب

وقيل وهو أهون عليه أى على الخلق لأن قوله تعالى لهم (كونوا فإذا هم
بَشَرٌ مِّنْ بَشَرٍ مِّنْهُمْ) أهونٌ عليهم من انتقالهم من أصلاب الرجال إلى
أرحام النساء ومن الطفولة إلى الهرم .

أما قوله تعالى (سفرغٌ لكم أيها الشقلان) ^(١) فلم يرد فراغ من
الشغل وإنما هذه عبارة عن القصد إلى الشيء . ومن ذلك قول العرب :
سافرغٌ إلى مسالتك .

وأما قوله تعالى (ويمكرون ويمكر الله) ^(٢) وقوله (الله يستهزئ
بهم) ^(٣) وقوله (فتأ أصبرهم على النار) ^(٤) و (ومن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه) ^(٥) و (وجزاء سيئة سيئة
مثلها) ^(٦) . فالمراد بذلك أن الله يجزيهم على ما كرمهم واستهزأهم فسمى
الجزاء على الشيء باسمه لتعلقه به .

وأما قوله (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً) ^(٧) قيل إن
ذلك كان أول حال بلوغه، وطلب ما كلفه ^{جاءه} من معرفة ربه
ولم يصب شيئاً ولا كلفراً قبل ذلك ولا فى حال نظره . وقيل إن الله

-
- (١) آية ٣١ سورة الرحمن
 - (٢) آية ٣٠ سورة الأنفال
 - (٣) آية ١٥ سورة البقرة
 - (٤) آية ١٧٥ سورة البقرة
 - (٥) آية ١٩٥ سورة البقرة
 - (٦) آية ٤٠ سورة الشورى
 - (٧) آية ٧٦ الأنعام

خرج على سبيل التنبيه لقومه على حدث الأفلاك . وقيل إنما خرج على حذف ألف الاستفهام مثل قول الشاعر :

ثم فنالوا نحبها قتلتُ بهراً

عدد الرَّمْلِ والحصى والتراب

أى أتحبها . وأنه خرج من ابراهيم عليه السلام مخرج التقرير .

وأما قوله تعالى : (هذا يومٌ لا تنطقون)^(١) مع قوله (يوم تأتي مكلُّ نفسٍ تجادلُ عن نفسها)^(٢) وقوله (فيومئذٍ لا يسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌ)^(٣) مع قوله (فلنسالنَّ الذينَ أُرْسِلَ إليهم ولنسالنَّ المرسلين)^(٤) ، فإن يوم القيامة يوم طحويل حسب ما وصفه الله تعالى (في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة)^(٥) فهم لا يتساءلون وقت قيامهم ولا ينطقون إذا أخرجوا من قبورهم ، وتبديل الأرض إلى حين سؤالهم فيؤذن لهم في النطق . فاذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار لم يؤذن لهم في الاعتذار (قال لا تختصموا لديّ وقدّمتم إليكم بالوعيد)^(٦)

(١) آية ٣٥ سورة المرسلات

(٢) آية ١١١ سورة النحل

(٣) آية ٣٩ سورة الرحمن

(٤) آية ٦ سورة الأعراف

(٥) آية ٤ سورة الطّارح

(٦) آية ٢٨ سورة ق

وقيل معنى قوله (هذا يوم لا تَنْسَطِقُونَ) أى لا ينطقون بشيء يقوم لهم به حجة ولا عذر والعرب تقول: ما تكلم فلان بشيء ولا اعتذر بعذر اذا تكلم بكلام لا تقوم له به حجة . ولذلك فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ، انها هو لشدة روعهم وقت القيام من القبور ، فاذا طال الوقت يتساءلون ويتلاومون .

وقوله : (اخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُونَ)^(١) ، يعنى فى وقت يوم ينطقون بعد ذلك .

ويمكن أن يكون أراد ولا يتكلمون بحجه .

وأما قوله (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيْعٍ)^(٢) فَإِنَّهُ لَا يُتَنَافَى قوله تعالى (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسَلِيْنٍ)^(٣) ، لأن فريقا من أهل النار طعامهم الضريع ، وآخرين طعامهم الغسلين ، وآخرين طعامهم الزقوم وقوم شراهم الحميم وقوم شراهم الصديد . ويجوز أن يكون الغسلين من الحميم والضريع من شجيرة الزقوم والضريع نبت يكون بالحجاز والعرب تصفه بأنه لا يسمن ولا يغنى من جوع ، فضرب الله تعالى به المثل فقال إن أهل جهنم لا يفتاتون إلا كما يفتات آكلُ الضريع والغسلين مأخوذ من فعلين من غسلت ، وهو غسالة أهل النار . وقيل هو ما يسيل من اجسام المعذبين ،

(١) آية ١٠٨ سورة المؤمنون

(٢) آية ٦ سورة القاشية

(٣) آية ٣٦ - سورة الحاقه

وأما قوله (لأنها شجرةٌ تخرُج في أصلِ الجَحِيمِ) (١) وما أشبه ذلك ، فإن الثبت في النار غير مستحيل . أو يكون المعنى أنه كنى بذكر الضريع وشجرة الزقوم عن جوعهم ، وأنهم لا يشبهون وليس هناك نبت ولا شجر .

وأما قوله (طلعتُها كأنه رؤوس الشياطين) (٢) والشجر لاطلع له ، فإن المراد بالطلع ما هنا الثمر لطلوعه وظهوره ، ولذلك سمي الطلع طلعا لظهوره كل سنة . وأما الشياطين التي مثل برءوسها فإنها حيات خفيفات الأجسام قبيحات المناظر (٣) والعرب تقول للقبیح: كأنه شيطان . وأما قوله عز وجل (وما كان الله معذبهم) مع قوله (ومالهم إلا أن يعذبهم الله) فلا تناقض فيه لأن النضر بن الحارث قال : اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء . يريد أهلكتنا جميعا ومحمدا ومن معه ، فأنزل الله تعالى (وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) ، أي وفيهم المستغفرون ، يعنى المسلمين ، ثم بين ذلك بقوله تعالى (وما كان الله ليُعذبهم) وأنت فيهم) ثم قال (ومالهم إلا أن يعذبهم الله) يعنى النضر وأمثاله (وهم

(١) آية ٦٤ سورة الصافات

(٢) آية ٦٥ سورة الصافات

(٣) راجع بيان مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٠٢ ويستشهد على ذلك بقول الشاعر:

تلاعب مثنى حضري كأنه تمنع شيطان بنى ضروع قفر

يعنى : زماما شبه تلويبه بتلوى الحية

وراجع في هذا الموضوع كتاب الحيوان للجناح ١٣٣/٤ ط مارون ١٣٦٤ •

يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ
إِلَّا الْمُتَّقُونَ (١) يعنى المسلمين .

وأما قوله تعالى (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) (٢) مع قوله
(ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) (٣) فلا تناقض فيه لأن قوله :
« دَحَاهَا ، معناه بسطها وقد خلقها قبل ذلك ربوة » (٤) وخلق السماء
بعدها ثم دحاهها بعد خلقها السماء .

وأما قوله تعالى (قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْ لَتَسْكُرُوا بِالَّذِي خَلَقَ
الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) إلى قوله (وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامَهَا فِي أَرْبَعَةِ
أَيَّامٍ) إلى قوله (فَفَضَّلْنَا هُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) مع قوله
(خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ) ثم فصل ذلك في ثمانية ،
فإنه باطل ، لأنه أدخل القليل في الكثير الذي هو مشتمل عليه ، لأن الستة
داخلة في الثمانية . وجواب آخر وهو أن قوله تعالى بخلق الأرض في
يومين وقدر فيها أقوامها في يومين وهذا كقول القائل : حوَّطت
داري في يومين وكمّلت مرافقها كلها في عشرة أيام ، لا يعنى عشرة غير
اليومين ، بل هي داخلة فيها (٥) .

(١) آية ٣٤ سورة الأنفال

(٢) آية ٣٠ سورة النازعات

(٣) آية ٩ - سورة فصلت

(٤) قال ابن قتيبة : وكانت ربوة . مجتمعة . بيان المشكل ٤٨

(٥) راجع كتاب المنقح للناضح عبد الجبار - ١٦ (اعجاز القرآن) ٣١٣/٣١٤ ع

وأما قوله (لا إكراه في الدين) الذي هو إيمانٌ بالقلب على من له عهد وذمة . ويمكن أن يكون أراد لا إكراه في الدين الذي هو إيمان القلب ، لأنه لا يفعله فاعله مكرها ، أو لا يصح الإكراه عليه . ويمكن أن يكون أراد ما وقع على الجاه^(١) بالسيف لا ينتفع به ، وإنما ينتفع بما وقع طوعا .

وأما قوله تعالى (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا)^(٢) وقد نرى من يريد بها ولا يصل إليها ، فإنا لانقول بالعموم . والمعنى تؤتى من كان في المعلوم أنه يؤتى منها ولم يرد الكل من أرادها . ويمكن أن يكون أراد نؤته منها إما قليلاً وإما كثيراً ، فكل من أرادها أوتى منها شيئاً . وأما قوله تعالى في قصة إبراهيم (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى)^(٣) الآية فليس ينقض لقوله بأنه (حلِيمٌ أَوْاهٌ مُنِيبٌ)^(٤) ، ويحتمل أن يكون أراد قلوب الشاكّين غيره ، فذكر نفسه وأرادهم ومعنى ليطمئن قلبي أراد فضل مشاهدة ، وإن لم يكن شك في أنه مقدور .

وأما قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ اذْأَدُّوا كُفْرًا لَنْ نَقْبَلَ تَوْبَتِهِمْ)^(٥) مع قوله (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ

١ وكلامه قريب من كلام الباقين ها هنا يريد ان يقول ان الآيات السابقة من سورة فصلت من قوله تعالى قل أنتم إلى قول الله : سبع سموات في يومين تنفي أنه خلق الأرض وقدر السموات في أربعة أيام ؛ يومان لخلق الأرض ويومان لتقدير السموات ثم يومان لخلق السموات فتمت جلستها ستة أيام فلا تناقض .

(١) هكذا في الأصل وربما كان « الذي جاء بالسيف »

(٢) آية ١٤٥ - سورة آل عمران

(٣) آية ٢٦٠ - سورة البقرة

(٤) آية ٧٥ - سورة هود (ان إبراهيم حلِيمٌ أَوْاهٌ مُنِيبٌ)

(٥) آية ٩٠ - سورة آل عمران

عِبَادِهِ) (١) فإنه يحتمل أن يكون أراد به التوبة الأولى من الكفر الأول،
أى أنها لا تنفعهم مع عودهم إلى ما تابوا منه . أو يكون أراد لا تقبل توبتهم
الظاهرة التى وقعت على وجه النفاق . وقيل إن الآية نزلت فى الذين قالوا:
نترصب بالنبي ﷺ ريب المنون من أهل مكة ، لأنهم قالوا: إن غلبنا
ذهبنا إليه وثبتنا ، فأخبر الله تعالى أنه لا يقبل توبتهم هذه التى لم
تَخْلُصْ .

وأما قوله: (وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) (٢) وقوله
(فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) (٣) فإنه لا ينافى قوله (لَا يَكْفُ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وَسَمْعًا) (٤) و (الَا مَا آتَاهَا) (٥) ، لأنه أراد بذلك
بعضَ الأنفُسِ دونَ بعضِ وقوله إنه لا يكلفُ الزكاةَ والإنفاقَ
معَ عَدَمِ العَالِ ، وما كلفَ اللهُ تعالى ذلكَ لأنه لا يَسْتَطَاعُ فِعْلُهُ
ولا تَرْكُهُ ، والإيْمَانُ يَسْتَطَاعُ فِعْلُهُ وتَرْكُهُ . ويحتمل أن
يكون معنى (وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) أنهم لا يستطيعون ذلك
لتركه لا للعجز عنه . وقيل المعنى أنه يثقل عليهم ويكروهونه ، كما يقسول
القاتل: كلامٌ زيدٌ لا أَسْتَطِيعُهُ ، أى إنَّه يثقلُ على . ويحتمل أن

(١) آية ٢٥ سورة النورى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات)

(٢) آية ١٠١ - سورة الكهف

(٣) آية ٤٨ - سورة الإسراء

(٤) آية ٢٨٦ سورة البقرة

(٥) آية سورة الطلاق (لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها)

يكونوا كانوا يُمنَعُونَ من الاستماع إلى النبي ﷺ وإلى أمته، وليس ذلك من تكليفهم في شيء .

وأما قوله (فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) أى لا يستطيعون معارضة القرآن ، أو جعل النبي ﷺ مجنوناً أو ساحراً . وليس ذلك السبيل الذى أمروا به .

وأما قوله تعالى (لَا يَنْفَعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ)^(١) فلا تناقض بينه وبين قوله (الْأَخْلَاءُ يُؤْمِنُونَ بِمَعْضُومِ كَلِمَاتِهِمْ)^(٢) لأنه عنى عز وجل لا خُلَّةٌ فيه تنفع ، وإن كانت هناك خُلَّةٌ تنفع . أو يكون أراد لا خُلَّةٌ فيه مُستأنفة . ويحتمل أن يكون أراد لا خُلَّةٌ بين أهل النار ، فكأنه قال : الْأَخْلَاءُ فِي الدُّنْيَا يُؤْمِنُونَ بِكَلِمَاتِهِمْ . قوله تعالى (حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ)^(٣) ونحو ذلك فلا تناقض بينه وبين قوله (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ، لأنه عنى بقوله حتى نَعْلَمَ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ فذكر نفسه وأراد غيره . ويحتمل أن يكون أراد حتى نَعْلَمَ ذَلِكَ موجوداً ثابتاً ، وإن كان عالماً به قبل كونه ويحتمل أن يكون أراد بقوله تعالى الا لِيَعْلَمَ من أتبع الرسول . وذلك نحو قول الشاعر :

لأعرفنك بعد الموتِ تَنذُرِي
وفي حَيَاتِي ما زودتني زَادِي

(١) آية ٢٥٤ -سورة البقرة

(٢) آية ٦٧ -سورة الزخرف

(٣) آية ٢١ -سورة محمد (ولنبلوكم حتى نعلم المجاهدين منكم)

أى لا تكونن كذلك ، كما تقول لأرينك هذا هنا .

وأما قوله تعالى : (وسع كرسيه السموات والأرض)
فالمراد أن له كرسيًا وسعته وعظمته قد زُرَّ السموات والأرض ، ولم
يرد أنها فيه كقوله : وسع حاتم زيد الإغضاء عن كهل أحد ويمكن أن
يكون أراد بالكرسي القُدْرَةَ والسُّلْطَانَ . والكرسي عند
العرب الأصل ، وسلطان الله تعالى أصل لكل سلطان . ويكون كُرْسِيَهُ
عِلْمَهُ الْمُحِيطَ بِهَا . قال الشاعر :

يَحْفُّ بِهَا بَيْضُ الْوُجُوهِ وَعُصْبَةٌ

كِرَاسِيٌّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

وأما قوله تعالى (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن
تلقوه) (١) فإنه لا يمنع أن يكون فيهم من تمنى الشهادة ولقاء الله
تعالى . ويحتمل أن يكون أراد اللقاء والحرب وسماء مؤنثا لما كان
من أسباب الموت . قال الشاعر :

إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلَ

وأما قوله (تُسَوِّى بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) (٢)
فلا تناف بينه وبين قوله (عَلَامُ الْغُيُوبِ) وشبهه لأن المعنى تمنوا أن
أن تسوى بهم الأرض وتمنوا أن لا يكتنوا الله حديثا فحذف واو العطف

(١) آية ١٤٣ ال عمران

(٢) آية ٤٢ - سورة النساء

وأراد بقوله (لا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) لا يتهيأ لهم كتمان شيء . ويمكن أن يكون أراد في جهال الناس من ظن أنه إذا كتم في الدنيا شيئاً انكتب له في الآخرة ، فاذا ورد القيامة وحوسب ود أنه لم يكن اعتقد في الدنيا كتمان شيء ، والكفار أرادوا صفح الله تعالى عن المؤمنين . قال بعضهم لبعض : إذا سألنا خالقنا قلنا إننا لم نكن مشركين . يدلك قوله تعالى (يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ) (١) فَإِذَا سُئِلُوا عَنْ شُرَكَائِهِمْ وَحَلَفُوا حَتَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ (والله ربنا ما كنا مشركين) وشهدت عليهم جوارحهم بالشرك فيؤدون أن الأرض استوت بهم ولم يكتموا الله حديثاً ما دانوا به من الشرك . ويمكن أن يكون يودون لو يسوى بهم الأرض من شدة الفزع ، ثم ابتداء فقال ولا يكتمون الله حديثاً) لأنه عالم به .

وأما قوله تعالى (والله ربنا ما كنا مشركين) (٢) فإنه يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَكُونُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ حَلَفُوا أَنَّهُمْ مَا عَبَدُوا مَا عْبَدُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ شِرْكَاً بَلِ لَتُنْفَرَنَّ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ شِرْكَاً . وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا حَلَفُوا بِذَلِكَ لَمَّا اشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ فَأَمَلُوا بِالْحَلْفِ الْإِسْتِنَاةَ وَقَالُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضِلَّانَا وَقَالُوا لَوْ نَرُدُّهُ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . وَقِيلَ مَعْنَى كَذَبُوا

(١) آية ١٨ الحجرات

(٢) آية ٢٣ الأنعام

على أنفسهم أوجبوا بقولهم هذا وبكفرهم العذاب كما يقال (كذب عليهم الحج) أى وجب .

وأما قوله (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) (١) فالمراد ما يؤمن أكثرهم بلسانه الانفاقا وهو مشرك بقلبه . ويحتمل أن يكون أراد ، وما يؤمن أكثرهم أى وما يصدق أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ، كجعلهم معه الآلهة والأصنام . ويحتمل أن يكون أراد من علم ارتداده بعد إيمانه .

وأما قوله تعالى (فإنهم لا يكذبونك) أى لا يقدرون على دحض حججتك وإقامة دليل على كذبك . والمعنى لا يكذبونك عند الناس بحجة .

وأما قوله تعالى (قالوا لا علم لنا) مع قوله (فكيف إذا جئتنا من كئيل أممة بشهيد) (٢) فانه أراد لا علم لنا بما يضمرونه من النفاق ، أو لا علم لنا بما حدث فيهم بعدنا . وقيل لما دهشوا من زفير جهنم قالوا لا علم لنا ، فلما آمنوا شهدوا على قومهم .

وأما قوله تعالى (ولقد خلقناكم ثم صورناكم) (٣) فانه لم يرد تعالى الترتيب ، وثم هاهنا بمعنى الواو . ومنه قول الشاعر :

سألت ربيعة من خيرها
أبا ثم أمّا وممن سادها

(١) الآية ١٠٦ - سورة يوسف

(٢) الآية ٤١ - سورة النساء

(٣) الآية ١١ - سورة الأعراف

أراد بقوله أبا وأما . ويحتمل أن يكون أراد ثم صورنا كم ثم أخبرناكم
أنا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . وكذلك الجواب عن قوله تعالى (فإلينا
مُرجعهم ثم الله شهيدٌ)^(١) و ثم هاهنا بمعنى الواو وبمعنى مع أو على
سبيل : و ثم أخبرناكم أن الله شهيدٌ .

وأما قوله تعالى (فما تزيِدُ نَسِي غير تَخْسِير)^(٢) مع اخباره بدفع
درجات الرسل ، فإنه أراد بقوله غير تَخْسِير لكم و ضلال و شر
لأحوالكم . وكذلك قوله (يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَاد)^(٣) أى أنهم حلوا
محل من يتحسرون له .

وأما قوله تعالى (وَيَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٤)
مع قوله (فَلَا يُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنَانَا)^(٥) فإنه لم يرد بالآية
الثانية نفي الوزن والموازن . وإنما أراد لا نقيم لهم جهاها ولا نخلطهم بمن
له قدر . أو يكون أراد لا نقيم لهم وزناً مستقيماً ، لأن موازينهم شائلة
لا شيء يردّها من الطاعات .

وأما قوله تعالى (ومن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) مع من قتل فيه من الخلق
مثل ابن الزبير وغيره فإن المراد بذلك الأمر بأن يؤمن من دخل

(١) آية ٤٦ سورة يونس (فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون)

(٢) آية ١٧ سورة هود

(٣) آية ٣٠ سورة يس

(٤) آية ٤٧ سورة الأنبياء

(٥) آية ١٠٥ سورة الكهف

البيت ، لا الخبرُ عن كُئُلٍ من دَخَله ، كما قال النبي ﷺ : من ألقى سِلاحَهُ فهو آمنٌ ، المرادُ به الأمرُ لا الخبرُ وكقوله تعالى (وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)^(١) ومعناه الأمر . ويحتمل أن يكون أراد ومن دخله خاضعاً متواضعاً لله ، متقرباً بدخوله نادماً على ما فرط منه كان آمناً يوم القيامة ، ولم يرد الأمن من الخلق في الدنيا . ويحتمل أن يكون د ومن دخله كان آمناً في وقت من الأوقات .

وأما قوله تعالى (فَإِنْ تَصَبَّرُوا فَالْتَأَرُ مَشْوَى لَهُمْ) مع إخباره عنهم بالضجيج والتأسف فلان المعنى فان تصبروا أو تخسروا فالنار مشوى لهم . ولم يخبر عن وجود صبرهم . أو يكون أراد فان تصبروا لهم ، ولم يخبر عن وجود صبرهم ، أو يكون أراد فان تصبروا على آلهتهم وعبادتها فالنار مشوى لهم ، وإن يرجعوا سلموا لأنه أخبر عنهم أنهم قالوا : (إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا)^(٢) فقال صواباً لهم فان تصبروا فالنار مشوى لهم .

وأما قوله تعالى (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ)^(٣) مع قوله (سنُرْسِلُهُمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ)^(٤) ، وإخباره عن آيات الرسل ، فالمراد أن

(١) آية ٢٢٨ سورة البقرة

(٢) آية ٤٢ سورة الفرقان

(٣) آية ٥٩ سورة الإسراء وتعامها (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها

الأولون) .

(٤) آية ٥٣ سورة فصلت

يرسل بالآيات المهلكات إلا أن كذب بها الأولون، وليس حكمها أن يرسل بها على أمة محمد ﷺ، ويكون أراد وما منعنا أن نرسل بالآيات التي اقترحها اليهود وغيرهم، إلا أننا حكمنا أنها أرسلنا بها وكذبت فعمجنا المقبولة. ويحتمل أن يكون إسقط إلا وجعلها زائدة (١) فكانه قال إنا نرسل بالآيات وإن كذب فيما سلف. ومنه قول الشاعر:

وكمل أخ مفسارقه أخوه
لعمرك أيبك إلا الفرقدان

أى والفرقدان، فأدخل إلا زائدة.

وأما قوله تعالى (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ) (٢) مع إخباره بأنه أتى محمدا ﷺ الفرقان، فانه جائز أن يكون آتاها جميعا الفرقان. ويحتمل أن يكون أراد بفرقان موسى آياته كفلق البحر وغيره، أو يكون أتى موسى كتابا قبل كتابه سمّاه فرقانا أو يكون أراد آتينا موسى ذكر الفرقان الذي أنزلناه عليك، ويحتمل آتينا موسى الكتاب وآتيناكم الفرقان فحذف وآتيناكم اختصاراً، واخراجا للقول على المعنى. قال الشاعر:

أتراه كان الله يجده أنفه
وعينيه إن مولاه أمنسى له وفتره

(١) يقصد في بقية الآية في قوله تعالى (إلا أن كذب بها الأولون)

(٢) آية ٥٣ البقرة

أى: وَيُغْمِى عَيْنِهِ .

فأما قوله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) (١) مع إخباره عن موتهم فى الدنيا ومع قوله (إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار) فإنه يحتمل أن يكونوا يحيون فى قبورهم ويعذبون عذاباً أخف من عذابهم فى الآخرة ، فذلك قوله (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) هو الذى توعدوا به ، كقول القائل : أدخله أضيق مجلس ، وذلك المجلس هو الذى أعد له وقيل أنهم بعرضها أى قاربوا دخولها ، وكانهم يغدون ويروحون عليها بأعمالهم . ويحتمل أن يكون المنافقون وآل فرعون فى الدرك الأسفل من النار وهو طبقات وآل فرعون فى أشده .

وأما قوله (فأتى أعدبهم عذاباً لا أعدب به أحداً من العالمين) (٢) فإنه يعنى مسخهم خنازير ، ولم يعذب بذلك أحداً غيرهم .

وأما قوله تعالى (فلنسالن الذين أرسل إليهم ولنسالن المرسلين) (٣) مع قوله (ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون) (٤) سؤال اختيار لتقدم العلم بها والكتابة لها . وأراد بقوله : ولنسالن المرسلين ، سؤال تقرير الحجية على قورمهم أو تخصيصها للرسل

(١) آية ٤٦ عفر (ويوم الساعة ادخلوا ادخلوا آل فرعون أشد العذاب)

(٢) آية ١١٢ المائدة

(٣) آية ٦ الأعراف

(٤) آية ٧٨ القصص

على الشهادة على قومهم . ويكون السؤال تعريفاً بالعجز كقولك : هل تعلم من الغيب شيئاً . ويكون السؤال توبيخاً وتفنيداً كقول الشاعر :

ألم أكُ جاركُكم . ففتركتموني
يريد التوبيخ لهم لتضييعهم جاركهم .

وأما قوله عز وجل (ولو كُنْتُمْ تُعْلِمُونَ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُمْ مِنْ الْخَيْرِ)^(١) مع إخباره بأنه أعلمه ما كان وما يكون . فإن تأويل ذلك أن لا أعلم وقت موتي فأستكثر من الطاعات . وهو وإن علم بعض الغيوب بالوحي فليس يعلمها كلها . ويحتمل أن يكون أراد أن أهل مكة لما قالوا للنبي ﷺ : ألا يخبرك ربك بالبيع الرخيص فنشتره فزريح فيه ، ويخبرك بالأرض التي تريد أن تجذب فزحل عنها إلى الخصب . فأنزل الله تعالى الآية أي لا أعلم هذا ولا يجب على الله تعالى اعلامي به .

وأما قوله تعالى في قصة ابراهيم (يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوط)^(٢) مع قوله حلیم أو اه منيب ، فإنه أراد تكلمنا وتسالنا ، ولم يرد تخاصمنا . وتناظرنا كما يقول السيد لعبده إذا ألح في مسأله : أنت تجادلني في هذا ؟ ، أي تلح في المسألة . ويحتمل أن يكون أراد تجادلنا أي تجادل رسلنا الذين أخبروه أنهم جاءوا بالعذاب . ويحتمل أن يكون أراد السؤال كقوله : ما خطبكم أيها المرسلون .

(١) آية ١٨٨ - سورة الاعراف

(٢) آية ٧٤ - سورة هود (فلما ذهب عن ابراهيم الزرع وجاءته البشري مجادلنا نبي

قوم لوط)

وأما قوله عز وجل (كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا) (١) مع قوله (لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ) (٢) و (لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ) (٣) فإنه لم يرد بالخبو السكون وإنما أراد المقاربة ، أى كلما قاربت أن تخبو زدناهم سعيراً ويحتمل أن يكون الخبؤُ زيادةً حرًّا ، ونحوه قولُ الشعير :

قلتُ اطعمميينى يا عُميرُ تمرًا
وكانَ تمرًا كهرةً وزبرًا

فجعل تفسير الكهرة والزبر تمرًا ، فكأنه قال : كلما خبت أى ازداد حرها وتضرر ما زاد عذابهم وألمهم .

وأما قوله تعالى : (فإذا هي ثعبانٌ متين) (٤) وهى أكبر الحيات مع قوله (تهتز كأنها جان) (٥) والجان أصغر الحيات . وإنما أراد في خفتها وحركتها كأنها جان وهذا من جيد التشبيه . ويحتمل أن يكون أراد في قبح صورتها والطلع منها عند رؤيتها كأنها جان .

(١) آية ٩٧ سورة الاسراء

(٢) آية ٨٦ البقرة (فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينهون)

(٣) آية ٧٥ الزخرف (لا يفتقر عنهم وم فيه ملبسون)

(٤) آية ١٠٧ سورة الأعراف : (فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين) وآية ٣٢

سورة الشعراء

(٥) آية ١٠ سورة النمل (فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مديراً ولم يقب) وآية

٣١ - سورة القصص .

وأما قوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (١) مع إخبار الله تعالى بيقينه وسكون قلبه ، فإن تلك الخيفة تسرية غير مكتسبة ، وليست من الشك في شيء . ويمكن أن يكون أراد فأوجس في نفسه في غير الوقت الذي قيل له أقبل ولا تخف ، بل ذلك هو الواجب . ويحتمل أن يكون إنما خاف افتتان قومه وأن يظنوا أن ما أتى به سحر فقال: له لا تخف إنك انت الأعلى أي إنك تكشف عن صدقك . وأما قوله تعالى (لا يموت فيها ولا يحيى) (٢) فإنما عني ان حياته لا تعدم فيستريح من العذاب وإدراك الآلام ، ولا يحيى حياة طيبة يسلم فيها من العذاب .

وأما قوله تعالى (سمعوا لهاغيظاً وزفيراً) (٣) فإن ذلك جائز أن يخلق لهم في الآخرة إدراك السماع للغيظ ، وكذلك جائز ان يخلق لهم إدراك السمع يسمعون به كل موجود ، ورؤية يرى بها كل موجود . ويحتمل أن يكون لما سمعوا زفيرها علموا تغيظها ، وسمى العلم بالتغيظ سماعاً .

وأما قوله عز وجل (فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) (٤) فإنما أراد يبدل جزاء سيئاتهم بجزاء الحسنات لأجل أنابتهم وتوبتهم .

(١) آية ٦٧ سورة طه

(٢) آية ٧٤ سورة طه (فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى) وآية ١٣ سورة الأعراف
(الذي يصلى النار الكبرى ، ثم لا يموت فيها ولا يحيى)

(٣) آية ١٣ سورة الفرقان

(٤) آية ٧٠ سورة الفرقان

وأما قوله تعالى (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْنُ يَرَاهَا) (١) أى لم يقدر أن يراها لأنه لا يطمع في ذلك ولا يرجوه . قال الأفوه الأودي :

فَإِنْ تَجَمَّعَ أَوْ تَادَّ وَأَعْمِدَةٌ
وَسَاكِنٌ بَلَّغُوا الأَمْرَ الَّذِي كَادُوا

أى الأمر الذى أرادوا .
وأما قوله تعالى : (أَكَادُهُ أَمْخَفِيهَا) فتأويله أكادُ آتى بها على التهديد والتمام ، أكاد ثم ابتداء فقال (أَمْخَفِيهَا لِيَجْزِيَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى) (٢) . قال الشاعر :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْسَنِي
تَرَكَتُ عَلَى عَشْمَانِ تَبْسُكِي حَلَانِيكُهُ

وأما قوله سبحانه (نُوْدِي أَنْ بُوْرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوَّلَهَا) (٣)
فإنما أراد أن يورك موسى المقارب للنار التى رآها وإن لم يكن فيها كقول القائل : إذا بلغت قطر بل فأنت فى بغداد وأما قوله تعالى (وَهَلْ نُنَجِّزِي إِلا الكُفُورُ) (٤) يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ وَهَلْ يُجَازِي بِمَثَلِ مَا جُوزُوا بِهِ مِنْ تَغْيِيرِ النِّعَمِ وَإِنْ زَالَ الْخِصْفُ إِلا الكُفُورُ .

(١) آية ٤٠ سورة النور (ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها)

(٢) آية ١٥ سورة طه

(٣) آية ٨ سورة النمل

(٤) آية ١٧ سورة سبأ (ذلك جزينام بما كفروا وهل يجازى الا الكفور)

وأما قوله تعالى (بل عَجِبْتُمْ وَيَسْخَرُونَ) ^(١) فإنما أراد بل جازيتهم
على تعجبهم منك ويسخرون أى وهم فى تماميهم . ويحتمل أن يكون
أمر أى قل يا محمد بل عجبت ويسخرون على وجه الخطاب لم تعجب بما
نزل بهم .

وأما قوله تعالى (فى يومٍ كانَ مقداره ألفَ سنةٍ) ^(٢) مع قوله
(كان مقداره خمسين ألف سنة) ^(٣) فإنها أحوال وتارات ، تارة
تقديرها ألف سنة وتارة تقديرها خمسون ألف سنة . أو يكون أراد أن
الملك يعرج إلى حيث يعرج من السماوات ما مقداره من سنين عدة ألف
سنة من أيام الدنيا ، لأن بيننا وبين السماء مسيرة خمسمائة عام . وقوله فى
يوم كان مقداره خمسين ألف سنة يعنى يوم القيامة ، لأن الله تعالى يحاسب
فيه الخلق ، ومقدار حسابهم لوحاسبهم غير الله تعالى خمسون ألف سنة . لأنه
قال تعالى (وهو أسرع الحاسبين) . قال ابن عباس مقداره ألف سنة ،
يعنى نزول جبريل عليه السلام من السماء إلى الأرض وصعوده إليه ، لأنه
ما بين العرش إلى الأرض أضعاف ما بين السماء إلى الأرض . ويجوز
أن يكون تعالى عنى بقوله خمسين ألف سنة ، لأن الناس تلحقهم شدة عظيمة
وهول كبير كما يقول القائل كان يومنا سنة ، وكانت ليلتنا شهرا ، لما فى ذلك
من الهول .

(١) آية ١٢ سورة الصافات

(٢) آية ٥ سورة السجدة

(٣) آية ٤ سورة المارج

وأما قوله سبحانه (وجعل فيها سراجاً وقراً منيراً) (١) فانما عني
وجعل القمر معها سراجاً ففيها بمعنى معها .

وأما قوله (إننا عرضنا الأمانة على السموات والأرض) (٢)
فليس فيه إخبار عنها أنها أحياء مكلفة وإنما فيه أن كل أحد يضعف عن
حمل الأمانة ، وإن عظم خلقه . والعرب تقول : عرضت الحمل
على البعير فلم يحمله أي ضعف البعير عنه . وقيل أراد عرضها على
أهل السموات والأرض كما قال (وأَسْأَلُ الْفَرِيقَةَ) ويمكن أن
تُحْنِي السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَيَعْرُضُ عَلَيْهَا الْقِيَامُ بِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ فِيمَا فَرَضَهُ ، والخروج من جميعه فتأني ذلك وتعترف بالعجز عنه .
لا إحالة في هذا ، والإنسان الذي حملها هو الكفور لجهله بحق
الله فيها .

وأما قوله تعالى (وقوم نوح لما كذبوا الرُّسُلَ أغْرَقْنَاهُمْ) (٣)
مع إخباره بأنه وجه الرسل إليهم فتأويله أنهم لما كذبوا نوحاً كذبوا من
تقدمه من الرسل الذين بشروا به ، ومن يأتي بعده منهم أيضاً . ويمكن أن
يكون منهم من أدرك أنبياء قبل نوح فكذبهم أو يكون لما كذبوا نوحاً
كذبوا الملائكة التي كانت تنزل عليه بتكذيبهم إياه .

(١) آية ٦١ - سورة النور

(٢) آية ٧٢ - سورة الاحزاب

(٣) آية ٢٧ - سورة الفرقان

وأما قواه سبحانه (والتنجيم إذا هوى) (١) مع رؤيتنا للنجم وغيرها، فإنه لما قرب سبحانه النبي ﷺ كثيراً انقضاض النجوم فراع ذلك قريشاً، وسألوا بعض الكهان عن ذلك فقالوا إن كانت النجوم العوامل أى البروج الاثني عشرة والطوالع السبعة تنقض فى القيامة وإن لم تكن هى فسيكون أمر عظيم، فظهر بعثة النبي ﷺ، فلما كذبت قريش أنزل الله تعالى (والتنجيم إذا هوى ما عنل صا حجبكم وما غوى) (٢) أى هو الذى دل انقضاض النجوم عليه. وأما قوله (وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم) (٣) فإنما أراد ما أتعبه ويفرض على وعليكم. وقيل إنه كانت له صلى الله عليه ذنوب يخاف منها قبل أن ينزل عليه (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) (٤) فقال وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم، أى بالذنين، وليس هذا من الشك فى ذنوبه وذنبه بسبيل.

وأما قوله تعالى (ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر) (٥) الآية، مسع فسوله (ويسنأ لومتك عن الروح، قتل الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) (٦) فهم لم يسألوا عن الروح هل هو معنى أم لا، وإنما سألوا عن مائة الروح وصورتها، وكبيرة هى أم صغيرة، فقال تعالى:

-
- (١) آية ١ - سورة النجم
(٢) آية ١ ، ٢ - سورة النجم
(٣) آية ٩ - سورة الاحقاف (فل ما كنت بدما من الرسل وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم)
(٤) آية ٢ - سورة الفتح
(٥) آية ٢٧ - سورة لقمان
(٦) آية ٨٥ - الإسراء

فَقُلْ يَا مُحَمَّدُ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، إِنَّهَا جِنْسٌ يُخْتَلَفُ تَسْلُكُ
الْأَجْنَاسِ ، وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ بَعْثِ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى لَا يُدْرَكَ بِالْحِرَاسِ .

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : خَبَّرُونِي عَنِ الْحَيَاةِ مَا هِيَ ، وَمَا صِدْقَةُ الْعَسَمِ
وَالشَّرُّورِ ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ : إِنْ هَذِهِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَلَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ
وَالْحَيْجِ) (١) فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ لِيَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنِ جِنْسِ الْأَهْلِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا
سَأَلُوهُ لَمْ وَضَعْتَ وَخَلَقْتَ فَقَالَ : قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيْجِ وَلَوْ
سَأَلُوا عَنِ جِنْسِ الْأَهْلِ وَالزَّمَانِ لِأَخْبَرَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِجَمِيعِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَوَلَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ
قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا) (٢) مَعَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (وَالَّذِي خَلَقَ
الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِمَّنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا
لَا يَعْلَمُونَ) (٣) ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : وَلَمْ يَكُ شَيْئًا مَذْكَورًا
وَلَا مُحْسُوسًا وَإِنْ كَانَ قَبْلُ طَيِّبًا إِنْ كَانَ عَنِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ
نُطْفَتَهُ إِنْ كَانَ عَنِ بَنِيهِ . وَقَوْلُ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ خَلَقَ الْإِنْسَانَ
لَا مِنْ شَيْءٍ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ أَرَادَ عُنَاوِرَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْمَاءُ وَالنَّارُ وَالْهَوَاءُ

(١) آية ١٨٩ - سورة البقرة

(٢) آية ٦٧ - مريم

(٣) آية ٣٦ - سورة ياسين

والتراب . وقد يقول القائل لمن يسمع كلامه : ما قلنت شيئاً إذالم يرُض ما قاله .

وأما قوله تعالى (إنه أقولُ رسولُ كريمٍ) (١) الآية، فلا تناف بينه وبين قوله (استغفر لهم أولاً تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) (٢) وهذه ، قالوا ، صفة غير مطاع فالجواب أن المُطَاع هو جبريل عليه السلام وهو المرادُ بالآية الأولى ، ويحتمل أن يكون قوله (مُطَاعٌ ثمّ أمين) (٣) يعني محمداً ﷺ ، أنه مطاع في المؤمنين ، ولم يعن أن الله تعالى يطيعه .

وأما قوله تعالى (قل لا أقولُ لَكُمْ عندِي خَزَائِنُ اللهُ ولا أَعْلَمُ الْغَيْبَ) (٤) فإنه لا يناقض قوله (عالمُ الْغَيْبِ فلا يُظهر على غَيْبَةٍ أحداً إلاّ من أَرْتَضَى من رُسُولٍ) (٥) الآية . لأن نوحاً ومحمداً صلى الله عليهما إنما نفيّا عن أنفسهما ادراك علم الغيوب من غير توقيف ، وإنما يعلمان ذلك إذا أطلعا عليه . ويحتمل أن يكون قوله (إلاّ من أَرْتَضَى من رُسُولٍ) (٦) قطعاً للكلام واستثناءفاً لذكر الرسول واخباراً عن حفظه وتأيدده . وقد تم الكلام عند قوله فلا يظهر على غيبه أحداً .

(١) ٤٠ الحاقة ، ١٩ التكويم

(٢) آية ٨٠ التوبة

(٣) ٢٠ التكويم

(٤) ٥٠ الأنعام

(٥) ٢٦ الجن

(٦) ٢٧ الجن

وأما قوله تعالى (وفيها ما تشتهيبه الأنفس وتلذذ الأعين) (١) وذكر ما فيها من صحاف الذهب والفضة وغير ذلك من تمام نعيمها ، فإنه غير منقوض بقوله تعالى (فيها أنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من خمر لذة للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى) (٢) ، وأما قول الملحدين ان اللبن انما يشتهي الجائع ، وإن الموضع الذى فيه ماء غير آسن يدل على حسدته ، وأن العسل لا يؤكل صرفا . فإن هذا كله جهل وغباوة ، وإن الخمر مشتتة ولذلك حرمت من بين سائر اللذات ، وذكر الأنهار إنما هو اخبار عن أن هذه الأشياء غير مقطوعة ولا ممنوعة . واللبن مما تؤثره العرب وتسلطه ، والعسل أيضا تؤثره وتجبه . وأما قولهم إن العسل لا يؤكل صرفا حتى يمزج فإنه باطل لأن كثيرا من الناس يشتهونه كذلك . ويجوز أن يكون تعالى ذكر هذه الأشربة بأسمائها ، وطعمها خلاف طعمها في الدنيا وكان القوم يعرفون الماء من العيون القليلة المياه المتغيرة ، فأخبروا أن ماء الجنة على غير ما عهدناه .

وأما قوله تعالى (من رحيق مختوم) (٣) وقوله (ختمه مسك) فإن الملاحظة قالت : لم ختمتم ؟ ألخوف اللصوص أم الغارة ؟ . وهذا

(١) ٧٩ الزخرف

(٢) ١٥ سورة محمد

(٣) ٢٥ المطففين

منهم تلاعب وغباوة . ومعنى ختامه مسك آخره مسك لا كما يبقى من الخمر اليوم . ولو كان ختامه طابعه لم يدل ذلك على العلة كما ولكن على التشریف لأولياء الله ، ولذلك يرسل الملوك الشراب مع أمنائهم إلى أعز الناس عليهم تشریفاً لهم .

وأما قوله تعالى (كان من أجهل كافورا)^(١) أو زنجيلاً^(٢) فإنه يمكن أن يكون المراد طعم الكافور وريحه وبرده خاصة وهذا محبوب . ويمكن أن يكون أراد أن طعم ذلك الشراب طعم الكافور والزنجيل كقول القائل : ان له لسانا أحد من السيف ، ولا يعنى أن نفس الكافور فيها .

وأما قوله تعالى (يُجَلِّسُونَ فِيهَا مِنْ أُسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ)^(٣) فإن الذهب من أجهل الزينة وأشرفها ، وإنما كره للرجال لموضع الشبه بالنساء . وأما ملوك العرب والعجم والروم فبه يتساورون ويتطوقون .

وأما قوله تعالى (وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُندُسٍ وَاسْتَبْرَقٍ)^(٤) وقالوا أن السندس هو البزبون والاستبرق غليظ الدياج . ولو كان السندس هو البزبون كما زعموا لكان بصفة لم يرقط مثله ، بل يكون على أجمل صفة وأشرفها ، وكذلك الاستبرق وان كان غليظ

(١) ٥ - سورة الانسان

(٢) ١٧ - سورة الانسان (ويسعون فيها كما كان مزاجها زنجيلاً)

(٣) ٣١ - سورة الكهف

(٤) ٣١ - سورة الكهف

الديباج فانه بحيث يقصر عنه وصف الواصفين . وأكثر الناس يرغبون في غليظ الديباج دون رقيقة ويفضلون الرومي على غيره من التستري إلى ما سأكله .

وأما قوله تعالى (إن الله لا يظلمُ مثقالَ ذرة) (١) وقوله (إن الله لا يظلمُ الناسَ شيئاً) (٢) وقسوله (وما رَبُّكَ - بظلامٍ للعبيد) (٣) و (لا تزرُ وازرةٌ وزراً أخرمى) (٤) مع قوله تعالى (كذَلِمَا نَضِجَتِ مُجَاشِدُهُمْ بِدَلْنَاهُمْ مُجَلُوداً غَيْرَهَا) (٥) والجلود التي هي غيرها لم تعمل ذنبا ولا اقترفت خطيئة . فتأويله أن الظلم من صفات المحذرين لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، والقديم تعالى له أن يعذب الحيوان ويأمر بذبحه وحمل الأثقال عليه ، ويتلف هو تعالى الأطفال ويعذبهم في الدنيا وكل ذلك عدل منه وحسن من فعله . وأيضا فان قوله تعالى (وبدلناهم مجلوداً غيرها) معناه أنها إذا نضجت واحترقت أعيدت حية رطبة فقيل غيرها أمي أعيدت ، كما تقول أنت يا زيد غير ما كنت أعرفك تعني تغير صفاته . ويمكن أن تكون الجلود تحرق والأرواح تالم وهي المعاقبة دون الجلود .

(١) سورة النساء ٤٠

(٢) سورة يونس ٤٤

(٣) سورة فصلت ٤٦

(٤) سورة الأنعام ١٦٤

(٥) سورة النساء ٥٦

وأما قوله تعالى (وَيَخْشَوْنَ اللَّهَ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ) (١)
مع قوله (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (٢) فإن في
الناس من قال أن الله تعالى إنما أخبر عن قول النبي ﷺ لزيد بن حارثة
(وتخشى الناس - والله أحق أن تخشاه) وأن هذا ليس هو
عتاب من الله تعالى لنبيه . وذلك ممكن . ووجه آخر وهو أنه كان أوحى
إليه ﷺ أن امرأة زيد ستكون زوجة لك ، فكم ذلك ولم يخبر به كيلا
يقول المنافقون : أنظروا كيف أمر زيدا أن يفارق زوجته ويتزوجها ،
فأنزل الله تعالى (وتخشى الناس - والله أحق أن تخشاه) لما
تجنب الإخبار بما أنزل عليه ، لتلا يظن به ما يفندح فيه ،
وأمر بالخشية وإن كان متمسكاً بها . وليس في الأمر بالشيء ما يدل
على أن المأمور به (٣) فاعل له . ويحتمل أن يكون كرهه إظهار ذلك
لتلا يقول المنافقون : زيد ابنه وقد تزوج حليته ، فأنزل
عليه (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) . أى ليس زيد ابنه
بُنوة تمنع من تزوج حليته ، ثم قال : قتل لهم ولا تخشهم
فإنه أحق أن تخشاه . وذلك ليس بركوب لإثم . ولو كان ﷺ
راغباً في امرأة ، مؤثراً أن لا تطلق وتعيد وتحل للأزواج فيتزوجها
ثم كتم ذلك ولم يظهره لما فيه من القبح لم يكن ذلك ذنباً ، لأن الرغبة

(١) ٣٩ سورة الأحزاب

(٢) ٣٧ الأحزاب

(٣) في الاصل [عليه]

في النساء والوقوع في جبالهن إذا أخرج عن الاكتساب لم يكن صاحبه ملثوماً إذا عزم على التزوج بمن يؤثره إذا حملت للزواج، فكأنه قال تعالى: قل له لا تخف كشف هذه الحالة إلى الناس فإنها مُطلّقة مُباحة.

وأما قوله سبحانه (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) فإن ابن عباس رضي الله عنه قال إنها اسمان مشتقان من الرحمة . وقيل لِنِثْمَا كَرَّرَ ذَلِكَ توكيداً للبعثي وتمكيناً له . وقيل رحمن من المبالغة مثل عطشان وغضبان ، وسبب رحمته كل شيء ، ورحيم بمعنى العاطف ، فكرر الاسمين المشتقين من صفة واحدة لمعنيين مترادفين . ورحيم اسم مشترك بينه وبين غيره .

وأما قوله تعالى: (فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ) (١) أي غشى قوم موسى مته مثل ما غشى قوم فرعون ، فسلم قوم موسى من مثل ما هلك منه قوم فرعون . وقيل غشيم قدر منه دون جميعه وقيل أصابهم منه قدر ما جعل ما تحته يبسا يمشى فيه قوم موسى . وقيل على التوكيد . وقوله (فغشاهما ما غشسى) (٢) و (أوحى إلى عبده ما أوحى) (٣) فيحتمل أن يكون وأنا محمداً فخرج على وجه التوكيد .

وأما قوله (الحمد لله) فإن فيه فائدة وهو أنه يحتمل أن يكون معناه قولوا الحمد لله ، فحذف قولوا . ومثله كثير . ويمكن أن يكون معناه

(١) ٧٨ سورة (فاتبهم فرعون بجنود فغشيم اليم ماغشيمهم)

(٢) ٥٤ سورة النجم

(٣) ١٠ سورة النجم

الخبر أن المستحق الحمد هو الله تعالى ، وأن كل من أنعم عليه بنعمة فإنه يجب عليه أن يحمده الله تعالى لأنه مولاها . وأما جميع ما يُمدح به تعالى في القرآن نحو قوله (الله لا إله إلا هو) وما أشبه ذلك فإنه حسن لأنه لا يجلب بذلك منفعة ولا يدفع مضرة ، وليس ههنا سبيل ممدوح نفسه منا . وأيضا فإننا نحن نلحقنا صفات النقص والعجز ، فلا ينبغي لنا أن نمدح أنفسنا وهو يتعالى عن ذلك . ويحتمل أن يكون علمنا كيف نفعل في مدحه وكيف نثني عليه . وأيضا فإننا نحن مصنوعون على صفاتنا ، وهو تعالى الصانع فحسن أن يمدح نفسه وبكون معنى تكريره لمدح نفسه تعالى لزيادة الفوائد .

وأما قوله عز وجل (وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم)^(١) فإنما أراد وإن من شيء ناطق إلا يسبح بحمده ، ولم يرد كلما يقع عليه اسم شيء . ويجوز أن يكون أراد وإن من شيء ناطق مؤمن مصدق إلا يسبح بحمده . وقيل أراد بالنسبيح الإخبار عن حاجة الأشياء إليه وفاقبتها إلى تدييره ، فكأنه قال : لو كان كل مخلوق يعرف خالقه يسبح بحمده لتوضع فاقته إليه .

وأما قوله سبحانه (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل)^(٢) بعقله وبسمعه لتصدع على ما هو عليه من ضلالبته . وأما ما أخبر به تعالى من

(١) ٤٤ الإسراء

(٢) ٢١ الحجر

سجود الشمس والقمر والنجم والشجر والجبال وغير ذلك ، وتسبيح هذه الأشياء ، وإنما أراد الأخبارَ عن خُضوعِها وذُلِّها وحاجتها إلى مُدَبِّرٍ مُدَبِّرُها ولولاها لم تَكُنْ . وكذلك قوله (لَمَّا يَنْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)^(١) أى فيه آثار الصنعة والحاجة فينتهى بذلك هبوطا وخضوعا وسجودا وتسبيحا ، ولم يرد سجود الجبهة ولا التسبيح بالقول ولا الهبوط الذى هو الركوع . قال جرير :

لَمَّا أَنْتَى خَبِرُ الزَّيْنِرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

والجبال لا تخشع إلا على التمثيل والإخبار عن عظم الشئ ، وأنه مما يهدُّ الجبال ، قال أمية ابن أبى الصلت :

مُسْبِحَانَ مِنْ سَبَّحَتْ طَيْرُ الْفَلَاحِ لَهُ
وَالرَّيْحُ وَالرَّعْدُ وَالْأَنْعَامُ وَالْكَفْرُ

يعنى بالكفر صوامع الرهبان . ويحتمل أن يكون ذكر سجود الشمس والقمر والنجوم والجبال وهبوط الحجارة وكل ما فى القرآن من ذلك المراد به أن المتدبر بحاله والمتفكر فيه والمتأمل لحاجته إلى فاعل إذا رأى ذلك سجد لله تعالى وسبحه وهبط عند التأمل من خشية الله . قال الشاعر :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ
وَاللَّيْلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِدِ

يعنى أن من فى الليل ومن فى النهار على ما وصف فاللفظ لليل والنهار .
والمراد غيرهما . وكذلك ذكر الله تعالى هذه الأشياء ووصفها والمراد بها
مز ينظر إليها ويتفكر فيها . وأما قوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل
إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغناك) (١) فإنما أراد حثه على تبليغ الرسالة فى شىء بعينه . قيل له وإن لم تفعل فما بلغت
رسالاته فى كل ما أمرت بإبلاغه . ويحتمل أن يكون فما بلغت رسالاته
أى أنك لا تحصل ثواب من بلغ جميع ما أمر بإبلاغه ، كما
تقول : إن لم تغلق شرفات الدار فما صنعت شيئاً . وهذا بين .
ويكون قوله : بلغ ما أنزل إليك مثل قوله (فاصدع بما
تؤمر) (٢) أى بلغه تبليغاً شائعاً ذائعاً على وجه يؤثر تأثير صدع الزجاجة
وغيرها مما ينكسر ، ثم قيل له وأن لم تفعل فما بلغت أى إن أخفيت ولم تدع
فما بلغت ما أمرت به على حسب ما أمرت به . وليس ذلك كما
ظننته الملتحدون أنه : بلغ ، فإن لم تبلغ فما بلغت .

وأما قوله عز وجل (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً
كثيراً) (٣) فإنما أراد وهو أعلم أنهم يجدون فيه تنافضاً وتنافياً
ومالا معنى له ، ولو وجدوا الثقل الهجين والخفيف الغث كما يوجد ذلك

(١) ١٦٧ المائدة

(٢) ٩٤ - سورة الحجر

(٣) ٨٢ - سورة النساء

في كلام العرب مشوره ومنظومه . ولم يرد اختلاف قراءته وتفسيره . وأهل اللغة مطبقون على أن الكذب والتناقض يسمى خـلـافا ، والاختلاف في تفسيره ليس هو الاختلاف فيه ولا في تزيله . ويمكن أن يكون أراد بقوله اختلافا كثيرا أى عاريا من دليل قائم على الصحيح ولم يرد نفي الاختلاف الذي قام الدليل على صحته صحيحة وفساد فاسده .

وأما قوله سبحانه (فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ) (١) مع قوله (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ) (٢) فالخطاب له عن كافة أهل التفسير والمراد غيره مثل قوله لئن أشركت ليحبطن عملك . وقد يجوز أن تقول للقاتل لم يعلم أنك غير شك في تصديقه : ان لم تصدقني فاسأل فلانا يريد بذلك التوكيد لا الاخبار - عن شك . ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ظن أن بعض ما أنزل إليه من العبادات وقص عليه قد كان قص على موسى وأنزل عليه ، فأراد الله تعالى أن يقطع فأمره أن يسأل أهل الكتاب ، وقد يكون ذلك من مصلحة أمته ليقوى يقين غيره . ولم يرد أنه شك أنه من عند الله ، وإنما أراد الشك هل هو منزل على غيره أم لا . ويمكن أن تكون نزلت عليه عبادة مجملة وأخبر عنه بيانها إلى وقت الحاجة وقد يُشَنّ تفصيلها في كتاب موسى فأنزل عليه (فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ) من بيان ما أنزل إليك فارجع في ذلك إلى أهل الكتاب فإنه مفصل عندهم .

(١) سورة يونس

(٢) سورة البقرة

وأما قوله (هذا بيانٌ للنَّاسِ)^(١) و (تبياناً لكل شيء)^(٢) وما أشبه هذه الآية مع قوله (وأخبرٌ متشابهات)^(٣) فإنه يحتمل أن يكون بياناً لكل شيء وبياناً للناس على قول من وقف على قوله وما يعلم تأويله إلا الله أي أنه بيانٌ لما كلفوه وألزموه لا بيانٌ لما لا نهاية له من شرائع من تقدّم وقصصهم كما قال تعالى (ومنهم من لم نقصص عليك)^(٤) . ولا أراد أنه بيان لما لا يعلم تأويله إلا الله نحو فواتح السور عند من يقف على ما ذكرناه ، والآية عندهم مخصصة نحو قوله تعالى (والله على كلِّ شيءٍ قدير) . والذي نختاره نحن ونذهب إليه أن جميع ما في القرآن يعرف تأويله لأن الله تعالى قال (وهذا لسانٌ عربيٌّ مبينٌ) وما أشبه هذه الآية ، والواو عندنا واو نسق في قوله (والزَّاخِرُونَ في العلم) فكل من قال من أهل التفسير في شيء منه أني لا أعلم تأويله فإن غيره يعلمه . وقد كشف الله تعالى عن المراد به بواضح الأدلة . فإن قيل : فما معنى على قبلكم لقوله (وأخبرٌ متشابهات) ، لأن ما علم تأويله بذلك واضح فليس بمتشابه قيل لهم : ما احتمل ظاهره وجوهاً مختلفة فهو متشابه على من صدق عن النظر فيه وعلى من ارتد عن دينه . وكلُّ مشكل من الكلام وأبيات المعاني متشابهة على من لم يعرفه .

(١) آية ١٣٨ آل عمران (هذا بيانٌ للنَّاسِ وهدي وموعظة « للمتقين)

(٢) ٨٩ النحل (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء)

(٣) آل عمران (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات وأخر متشابهات)

(٤) ٧٨ غافر (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك)

فان قالوا : قد قال كثير من أهل التفسير إن الوقف واجب على قوله الا الله قيل لهم : من قال ذلك فقد وهم وغلط لأنه لم يرو ذلك عن كتاب الله ولا عن سنة رسوله عليه السلام ، ويحتمل أن يكون الذي قال لا أعرف معنى كذا وكذا عرف معناه بعد ذلك ، وأيضا فإن ما يروى من هذا خبر واحد لا يُقنطع به ، ولم يُرو عن قائله أننى ما أعرف أنا هـَذَا ولا أحد من الأمة ولا النبي ﷺ وأهل اللغة قالوا إن يقولون فى الآية فى موضع الحسالى ، بمثابة قوله والراسخون فى العلم قائلون آمنا به لأنهم يجعلون الفعل المضارع محل الاسم . قال الحميرى (١) :

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهُ
وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي الْعَمَامَةِ

أى والبرق لامعا فى الغمامة يبكى شجوه ، ولم يرد والبرق يبكى شجوه ، لأنه لو أراد ذلك لكان قوله يلمع فى الغمامة هذيانا وفسادا وبمجزله ما قال والريح تبكى شجوها وزيد راكب أتاننا وقد اختلف الناس فى معنى وصف الخطاب بأنه محكم ومتشابه . والمحكم عندنا على ضربين أحدهما أنه محكم النظم والتأليف من غير اختلاف ولا تناقض فيه ، ويكون محكما بمعنى أنه ظاهر منبئ عن المراد بنفسه نحو قول محمد رسول الله ﷺ . وقيل المحكم ما لم ينسخ والمتشابه هو المنسوخ . وقيل هو فواتح السور ، ألم ، الر .

(١) الحميرى هنا هو يزيد بن مفرغ الحميرى ، ذكر ابن قتيبة فى تأويل المشكل أنها فى رثاء رجل (٧٤٤ بيان مشكل القرآن) وقد رويت التصيد فى هجاء عباد بن زياد ورواية ابن قتيبة فلييت (والبرق يلمع فى غمامه)

وقيل المتشابه ما اشتبه لفظه واختلف معناه . والذي نختاره أن المتشابه كل ما اشتبه المراد به ، وإنما سمي متشابها لاشتباه معناه والتباسه عند من لا يعرفه . وأصل التشابه في الكلام أن يشبه اللفظ اللفظ وان اختلف المعنى . ومنه قوله تعالى (وأتوا به متشابها)^(١) في الصور وان اختلفت الطمـــــوم والروائح . وأما فواتح السور كهبص ، والر ، ونحو ذلك فقد قال قوم أنه ما لا يعليه إلا الله حسب ما تقدم . وقال قوم إنها أسماء السور كالأسماء الأعلام للأشخاص . وقيل إنها أقسام ، وقيل حروف مأخوذة من أسماء الله تعالى وصفاته ، كل حرف منها كنى به عن اسم هو منه . وقيل كنى به عن حساب الجمل ، وكل حرف منها عدد سني بقاء أمته . وقيل إن العرب كانت تملأ في القرآن ولا تستمع إليه فبدأهم الله بهذه الحروف ليصغو إليه ويسمعوا له . وقيل جاءت على عادة العرب في ابتدائها بالحروف نحو قولها ألا إني أفعل كذا . ولم يأت بغير هذا .

فأما قول من قال إنها أسماء أعلام للسور فليس يبعد ، ويجب على هذا أن يقال إن الله تعالى أحدث أسماء هذه السور لم تكن قبلها ، وليس هذا من تغيير الأسماء اللغوية في شيء لأن تغيير الأسماء اللغوية إنما هو نقلها إلى غير ما وضعت له ، وهذه الحروف لم تكن أسماء لشيء ثم صارت أسماء فيكون ذلك تغيير اللغة ، فإن قيل : كيف تكون أسماء أعلاما وحم اسم سور كثيرة؟ قيل : أضيف إلى اسم حم ما يميزه به عن غيرها نحو حم السجدة ، وحم

(١) البقرة : ٢٥ (قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها)

عشق وقول من قال إنها أقسام أقسم الله بها ، فإنه غير بعيد . ولتقسم بهما
وجهان ، أحدهما تعظيم هذه الحروف لأنها أصول كلام الأمم ، وبها يوحّدون
الله تعالى فأقسم بها لأجل ذلك . ويكون أيضا أقسم بجميع السور التي هي
أولها لأن عادة العرب أن تذكر الشيء اليسير من الكثير كما يقول القائل:
تعلمت ألف ب ت ث يريد جميع الحروف لا هذه الأربعة فقط . قال
الشاعر :

لمّا رأيتُ أمرَها في حُطّي

لم يرد حطى فقط ، وإنما أراد أنها عادت إلى ما يكرمه كابتداء الصبي
في تعليم أبجد .

وأما قول من قال إنها مأخوذة من أسماء الله تعالى وصفاته فإنه غير
بعيد . أيضا لأن العرب تكنى ببعض حروف الاسم عن الاسم نحو قولهم :
يا حار يريدون يا حارت ويقولون : أمسك فلانا عن فل . يريدون عن فلان .
قال الشاعر :

قواطبا مكّة من ورقِ الحَمَمِ

أى الخمام . (*)

وأما قول من قال أنها وضعت لعد بقاء أمة محمد فإنه جائز إذا كان
الله تعالى قد أصلع نبيه ﷺ على ذلك .

* أورد البيهقي في الاعتقاد آراء كثيرة من العلماء في فواتح الدور ج ١٧٨/٣ ط

وأما قول من قال أنها وضعت في أوائل السور ليصفوا إلى القسر أن
ويتركوا الاعراض عنه فإنه جائز ولا بد أن يكون لها مع ذلك فائدة من
كونها قسما أو كناية عن أسماء الله تعالى ، لأنه لا يجوز أن يشغلهم الله تعالى
ويسمعهم أصواتا لا فائدة لها ولا معنى فيها وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن
كل ما أنزل الله تعالى معروفٌ معناه .

وكذلك قوله تعالى (وفاكيمةً وأباً)^(١) والابُّ المرعى ، فأنزل
الله تعالى المتشابه ليضل به كثيرا ويهدى به كثيرا ، ولغز ذلك من وجوه
المصالح .

وأما قوله تعالى (يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم)^(٢)
لا بإشارة ولا بكتاب ولا مراسلة لأن القائل يقول قلت لزيد كذا وهو يريد
أمرت من يقول له ، وأرسلته ، وكاتبته ، وأشرت إليه
قال الشاعر :

وتُخبرني العينانِ ما القلبُ كاتمٌ

وكذلك الجسواب عن قوله (يكتبون الكتاب بأيديهم)^(٣) ، أي
لا بواسطة وأمر منهم ، على وجه قول القائل كتب النبي ﷺ كتبنا إلى
النجاشي .

(١) ٣١ عيس

(٢) ١٦٧ آل عمران

(٣) ٧٩ البقرة

وأما قوله تعالى (ولا طائرٌ بطيرٌ بجناحيه)^(١) فانما أراد جنس الطيران ، لأنهم يقولون طار السمر أى غلا ، وطار فلان فى حاجتى أى أسرع . وأنشد :

قومٌ إذا الشرُّ أبدى نأجذيه لهم
طاروا إليه زرافاتٍ ومُحذاتا

فاذا ذكر الجناحين دل على جنس الطيران .

وأما قوله (ولكن تعصى القلوب التى فى الصدور)^(٢) فورده مورد قوله نفسى التى بين جنبي .

وأما قوله تعالى (فذخره عليهم السقف من فوقهم)^(٣) ، فإن القائل يقول : خر على فى دارى سقف ، وان كان السقف تحته ، وقد يخر السقف عليهم وان لم يكونوا تحته ولا فوقه وانما يخبر بذلك عن خرو السقف فقط ، فإذا قال من فوقهم ، أفاد أنهم كانوا تحته .

وأما قوله تعالى (فرأى على يمينهم ضرباً باليمين)^(٤) فذكر اليمين لأن الضرب وقع بها دون الشمال ، لأن اليمين أكثر قوة وأشد تمكنا .

(١) ٣٨ الأنعام

(٢) ٤٦ الحج

(٣) ٦٢ النحل

(٤) ٩- الصافات

وأما قوله تعالى (تلك عشرة كاملة)^(١) فهو جار على عادة العرب، وذلك أنها تَمْفَصَّلٌ وتُجْمِلُ . قال الشاعر :

تَجَمَّعْنَ مِنْ شَتَى ثَلَاثٌ وَأَرْبَعٌ
وواحدةٌ حتى كُمِلْنَ ثَمَانِيَا

ولم يستهجن هذا أحد في لغتهم ، وكذلك تلك عشرة كاملة ، وقوله (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ووجه آخر أنه لو لم يقل ذلك لظن ظان أنه على سبيل التخيير وبمثابة قوله وسبعة إذا رجعت كما قال تعالى (منى وثلاث ورباع) فجاز أن يَظُنَّ ظانٌ أن السَّبْعَةَ في الحَضْر بدلٌ من صِيَامِ الثَّلَاثَةِ ، فرفع ذلك بقوله (تلك عشرة كاملة) . ووجه آخر أن يكون قال ذلك لبيبي أنها أيام لأنه لو قال فصيام ثلاثة أيام في الحج ، ثم قال وسبعة إذا رجعت لجاز أن يريد سبعة أشهر أو سبعة أعوام ، فلما قال (تلك عشرة كاملة) دلَّ على أن السَّبْعَةَ أيام ، لا يحسن أن يقال ثلاثة أيام وسبعة أعوام تلك عشرة كاملة . وقوله كاملة أي كاملة الأجر والثواب .

وأما قوله تعالى (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)^(٢) فالعنى يَوْمِقُونَ ، لأن الظنَّ يكون بمعنى اليقين ، ومنه (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا)^(٣) ، و (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا

(١) البقرة ١٩٦ (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت تلك عشر كاملة)

(٢) آية ٤٦ البقرة

(٣) ٥٣ الكهف

فاقيرة) (١) أى توفيق ، لأنه لما ذكر رؤية المؤمنين إياه باسم النظر ثم ذكر معاينة الكافرين العذاب عبر عن رؤيتهم بأنها ظن .

وأما قوله تعالى (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ لا تبعثنم الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا) فإن معناه لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا فإنهم يستنبطونه إستنباطا سيرا ، ولا يعلمونه إلا قليلا ولا يستنبطونه ولا يعلموه وذاعوا به إلا قليلا ، فإنهم لم يدفعوه .

وأما قوله تعالى (ربُّ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ) ، و (ربُّ المَشْرِقَيْنِ و ربُّ المَغْرِبَيْنِ) ، و (ربُّ المَشَارِقِ والمَغَارِبِ) فيمكن أن يكون أراد بالشرق والمغرب اسم الجنس ، فيكون كقوله (إنَّ الإنسانَ لفرَّخٌ مُسْرِرٌ) على هذا التأويل المشرق والمغرب اليوم الذى يستوى فيه الليل والنهار فتشرق الشمس فى ذلك اليوم فى مشرق واحد وتغرب كذلك فلا تعود إلى ذلك المشرق والمغرب إلا بعد حول . وأما المشرقان والمغربان ، فإنه أراد أن الشمس تشرق فى اليوم الذى هو أطول يوم فى السنة فى مشرق ثم لا تعود إليه إلا فى قابل ، ثم تغرب فى مغرب لا تعود إليه إلى قابل وذلك أقصر يوم فى السنة . والمشرقان مشرق الشمس فى اليوم الأطول واليَوْم الأَقْصَر ، والمغربان كذلك . والمشارق والمغارب مشارق أيام السنة كلهما ومغاربها كذلك ، لأن الشمس تشرق كل يوم فى مشرق غير الذى تشرق

(١) ٢٥ القيامة

(٢) ٨٣ النساء

فيه في اليوم الثاني وحر الزمان وبرده واعتداله دليل على اختلاف مشارقتها ومغارها .

وأما قوله تعالى (إِنَّ لَيْسْتُمْ إِلَّا عَشْرًا) ، و (إِنَّ لَيْسْتُمْ إِلَّا يَوْمًا) ، و (إِنَّ لَيْسْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) فلا تناقض في ذلك لأنهم لما خرجوا من قبورهم قال بعضهم لبعض ان لبتم الا عشرا، ثم استكثروا بعضهم العشر فقال ان لبتم الا يوما ، وقد دل بذلك بقوله يتخافتون بينهم ان لبتم الا عشرا، ثم قال (نحن أعلم بما يقولون إذ يقول أمثلهم طريقة إن لبتم إِلَّا يَوْمًا) (١) ثم شكوا في النوم فقبل لهم كم لبتم في الأرض عدد سنين ، فقالوا لبثنا يوما أو بعض يوم، ثم استكثروا ذلك فقالوا ان لبتم إِلَّا قليلا، ثم استكثروا ذلك وحلفوا ما لبثوا إِلَّا ساعة . وهذا يلحق الكفار لشدة حيرتهم وما حل بهم .

وأما قوله عز وجل في آدم (خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ) (٢) ، وقوله في موضع (من سلالة من طين) (٣) وفي موضع (من صلصال كالفخار) (٤) وفي موضع (من حماء مُسْنُونٍ) (٥) ، وفي موضع (وبدأ خلق الإنسان من طين) (٦) فهو أن الله سبحانه خلق آدم من

(١) ١٠٤ - سورة طه

(٢) ٥٩ آل عمران

(٣) المؤمنون (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين)

(٤) الرحمن

(٥) الحجر (٣٣) (يبعث خلقه من صلصال من حمأ مسنون)

(٦) ٧ السجدة

ترابٍ أحمر وأبيض وأسود وغير ذلك ، ولذلك اختلفت ألوان ذريته ، ثم بُلِّ ذلك التراب فصار طينا ، ثم صار سلاطة ، يعنى لازباً إذا عُصِرَ أُمْسِيل من بين الأصابع ، ثم سخره فأتى وصار حماً مسنوماً ، فخلق من الحما ، فلما صور حسنه قيل أن تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ جَفَّ فَصَارَ صَانِعًا لَا كَالْفَخَّارِ إِذَا ضُرِبَ سَمِعَ لَهُ صَلْصَلَةٌ ، ثم نفخ فيه الروح فصار إنساناً ، فتبارك الله أحسن الخالقين .

وأما قوله (من سُلَّالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَسِينٍ) (١) فلم يكن آدم ، وإنما عني به أولاده ، فكلهم خلق من نطفة لإلا عيسى بن مريم عليه السلام .

وأما قوله في قصة موسى عليه السلام (وَأَنَا نَا أَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ) (٢) ، فإنه يعنى أول المصدقين والرتبة هاهنا الرجوع عن المسألة فقط ، لا على أنها ذنب . وقول السحرة (أَنْ كُنَّا أَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ) (٣) معناه المصدقين لموسى . وقوله في قصة محمد ﷺ (وَأَنَا أَوْلَ الْمُسْلِمِينَ) (٤) يعنى من أهل مكة .

وأما قوله تعالى (وَإِنَّ الْكَافِرِينَ لَأَمَوَّلِي لَهْمُ) (٥) أى لا تتأصروا لهم . وقوله تعالى (وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ) (٦) لانهم اتخذوا

(١) ٨ السجدة

(٢) ١٤٣ الاعراف

(٣) ٥١ الشعراء

(٤) ١٦٣ الانعام

(٥) ١١ سورة محمد

(٦) ٦٢ الانعام

موالى عبدوهم من دون الله فلما خسروا لم يفتنعوهم بشيء فقال الله تعالى
(ورمذوا إلى الله مولاهم الحق) (١). وأما قوله تعالى (والمؤمنون
والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) (٢) مع قوله (والذين آمنوا ولم
يهاجروا وما لاكم من ولايتهم من شيء) (٣) فإن الولاية الأولى
ولاية الدين والتناصر فيه والمحبة في الله، والولاية الثانية ولاية
الموارث، لأن الله تعالى حكم بقطع الموارث بين من هاجر ومن لم يهاجر،
فمن هاجر ورثه دون من لم يهاجر من أقاربه، فلما كبر الإسلام واستغنى
المهاجرون رد الله الموارث بين الأقارب هاجروا أو لم يهاجروا.
وأما قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) (٤) مع قوله (وجوه يومئذ
ناظرة إلى ربها ناظرة) (٥) معنى الآية الأولى لا تدركه الأبصار في
الدنيا، والثانية إلى ربها ناظرة في القيامة.

وأما قوله (وكان الله عليماً حكيماً) (٦) و (وكان الله سميعاً
بصيراً) (٧) فإن لفظة كان موضوعة لما سبق وتفضى فيكون ما هذه
سبيلة متفضيا معدوما ويكون باقيا لأن القائل يقول كنت جالسا في هذا

(١) ٣٠ يونس (وردوا إلى الله مولاهم الحق مثل عنهم ما كانوا يفترون)

(٢) ٧١ التوبة

(٣) ٧٢ الأتقال

(٤) الأنعام ١٠٣

(٥) القيامة ٢٣

(٦) النساء ١٧٠

(٧) النساء ١٣٤

الموضع من أول النهار ، وهو مقيم على جلوسه . وكذلك قوله (وكان الله عزيزاً حكيماً)^(١) أى لم يزل كذلك ولا يزال . وتقول : كان زيداً علماً وإن تقضى ذلك ومضى .

وأما قوله تعالى (يَتَعَلَّمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ)^(٢) مسع قوله (فلا ينظرُ إليهم)^(٣) فالأول عنى به أنه عام وأراد بالثانى ننظر التمنطف والرحمة . وأما قوله تعالى (ما منعك ألاَّ تسجد)^(٤) فإن لا زائدة والمعنى ما منعك أن تسجد .

وأما قوله تعالى (وَتَخْلُقُونَ إِفْئَكَآ)^(٥) و (وَإِذْ تَخْلُقَ مِن الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ)^(٦) و (فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)^(٧) و (وان هذا إلاَّ خلقُ الأسولين)^(٨) مع قوله تعالى (هل من خالق غيرُ الله)^(٩) فالآيات التى نفي فيها الخالقين غيره إنما هى فى نفي المخترعين المحدثين مع الله تعالى ، وليس إذا قال (هل من خالق غيرُ الله يرزقكم) يجب أن يتكبرن إنما نفي رازقاً ، لأن ذلك يوجب أن يكون لمأ قال

(١) النساء ١٦٥

(٢) الأنعام ٣

(٣) آل عمران ٧٧

(٤) الأعراف ١٢

(٥) المنكوت ١٧

(٦) المائدة ١١٠ (وإذا تخلق من الطين كهية الطير باذنى)

(٧) المؤمنون ١٤

(٨) الشعراء ١٣٧

(٩) قاطر ٣

(من إله غير الله يأتيتكم بلبيل) (١) ان يكون إنما نبي الإتيان بلبيل .
وهذا كفر (ويخلفون من إفكاً) . أى ويختلقون كذباً (ان هذا
إلا خلاق الأولين) ، أخبر تعالى عن قول الكفار أنهم آمنوا به من
كذب الأولين، (فتبارك الله أحسن الخالقين) أى أحسن المصنوعين
المُقدِّرين .

وأما قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِرَحْمَنِ وِلْدَةٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) (٢)
فأه على معنى قول العرب والله إن كان لفلان عندى حق ، فلان
كان هاهنا ليست للشك ولا للشرط على الحقيقة ومعنى قوله فإنا أول
العابدين أى أول الآبقين . وأنشد (٣) :

وأعبدُ أن تهجى تميم بدارم

أى آنف ، وقيل الغاضبين له من ذلك ، وقيل أول العابدين أى أول
الجاحدين . يقال : عبدنى فلان حتى أى جحدنى ، والأول أولى (٤) .

وأما قوله تعالى (فويل للمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)
فمعناه الذم لمن يفعل الصلاة على غير الوجه الذى أمر به من تأخيرها عن

(١) القصص ٧٢

(٢) الزخرف ٨١

(٣) الشاهد فى اللسان ٥

أولئك قوم ان هجوى هجوتهم وأعبد أن أهجو كلياً بدارم
(٤) فى اللسان : وفى التنزيل (قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ويقرأ
العابدين قال الليث العبد بالتحريك الأنف والغضب والحمة من قول ب. تحى منه ويستنكف .

وقتها . ويمكن أن يكون ذمًا للمصلين لقوله تعالى (الذين هممٌ يراؤنَ
ويمنعون الماعثون) . ويمكن أن يكون ويل للمصلين لغير الله عز
وجل من الشمس وغيرها الذين هم عن صلاتهم ساهون . والماعثون أداء
الزكاة وحقه . وق الأموال لم تكن من المصلين اخباراً عن جواب الكفار
كحرمة جهنم ، (وأما القاسطون فسكأنوا لجنهم حطباءً) (١) أى
الجانزون و (يحبُّ المفسرطين) (٢) العادلين .

هجد معناه قام وتهجد سهر - وقام - لله ، (وله الدين واصباً) (٣)
أى دائماً . (ولهم عذابٌ واصبٌ) (٤) أى دائم .

وأما قوله تعالى (إن الله لا يغفرُ أن يُشركَ به) (٥) مع قوله
(إن الله يغفرُ الذنوبَ جميعاً) (٦) فالآية الثانية ليست على العموم .
ويجوز أن يكون أراد يغفرها جميعاً بالتوبة والندم ، ويدخل فى ذلك الشرك
وغيره . ويجوز أن يكون المعنى يغفرُ الصغائرَ جميعاً إذا وقعت مجانبة
للكبائر مثل قوله سبحانه (إن تجتنبوا كبائرَ ما تنهون عنه
يُكفرُ عنكم سيئاتكم) (٧) ومعنى أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر

(١) الجن ١٥

(٢) المائدة ٤٢ (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين)

(٣) النمل ٥٢ (وله ما فى السموات والارض وله الدين واصباً)

(٤) الصافات ٩

(٥) النساء ٤٨ ، ١١٦

(٦) الزمر ٥٣

(٧) النساء ٣١

ما دون ذلك لمن يشاء ، يغفر ما دون ذلك الشرك بغير توبة تفضلا منه ،
ولا يغفر الشرك بغير توبة .

وأما قوله تعالى (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)^(١)
معناه هل أتى على الذى صار انسانا حين من الدهر لم يكن إنسانا ولا مخلوقا
ولا مذكورا . ويجوز أن يكون المعنى قد أتى على آدم حين من الدهر وهو
مصور لم يكن شيئا مذكورا مخاطبا . والعرب تقول : كم أتى نخلك من دهر
لم تكن فيه شيئا ولا إنسانا ، أى من تفكر فيه ويخطر على بال ، وإن كان
ثابتا موجودا .

وأما قوله تعالى (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ)^(٢)
فان معناه أنهم من شدة الفزع بمثابة السكران وما هم مع ذلك بسكارى ،
والعرب تقول : فلان أسكره الخوف .

وقوله (وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ لِإِلَيْكَ)^(٣) أى كأنهم ينظرون إليك وهم
لا يبصرون ، يبنى أمثلة العيون من الأصنام .

وأما قوله تعالى (وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَنْ يُنزَلَ عَلَيْهِم مِّن
قَبْلِهِ الْمُجَلِسِينَ)^(٤) وتكرير قبل مرتين فان قيل الأولى غير قبل

(١) الانسان آية ١

(٢) الحج ٢

(٣) الاعراف ١٩٨

(٤) الروم ٤٩

الثانية لأن قبل الأولى قبل نزول الغيب والثانية قبل رؤيته ويجوز أن يكون تكرر على سبيل التوكيد نحو قولهم : عجل عجل .

وأما قوله تعالى (ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا)^(١) مع انكارهم للحياة بعد الموت ، فإن معناه يحي ونموت ، لأن الواو لا توجب الترتيب ، ويكون معناه أيضا أن هذه صفات أهل الدنيا عندهم ، يموتون ويحيون أي لا ينفكون من موت وحياة ، يحي بنسل ثم يموتون ويحي قوم بعدهم .

وأما قوله (وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ)^(٢) فإن من هاهنا صلة ، والمعنى ينزل القرآن شفاء كقوله (يَغْفِرُ لَكُمْ) من ذُنُوبِكُمْ^(٣) ، وكقوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ)^(٤) أي معصوم . ويمكن أن يكون أراد لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ : إلا من جعل له شفاعة ودعاء مقبول ، فيكون بذلك عاضما .

وقوله (فَبَصُرْتُمْ الْيَوْمَ حَدِيدٌ)^(٥) مع قوله (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)^(٦) من الدل والاستكانة .

(١) المؤمنون ٣٧

(٢) الإسراء ٢٧

(٣) الاحقاف ٣١ (يا قومنا أجيئوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم)

(٤) هود ٤٣

(٥) ق ٢٢

(٦) الشورى ٤٥

وأما قوله (وجاء ربك والملك صفاً صفاً)^(١) وقوله (يَا تَيْسَمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ السَّمَاءِ)^(٢) فالجواب عند بعض العلماء أنه يأتي ويجيء بغير انتقال ولا زوال ولا كيف ، بل يُسألُ ذلك على ما جاء به القرآن . والجواب الآخر أنه يفعل فعلاً يسميه مجيئاً وأتياً . ويمكن أن يكون أراد بيان أمره بالأهوال الشديدة التي توعدهم بها مثل قوله (فَاتَّتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا)^(٣) ولا خلاف أن معناه أمره وحكمته وعقوبته ، وكذلك (فَاتَّسَى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ)^(٤) .

ومعنى في ظُلُلٍ مِنَ السَّمَاءِ ، فالظُّلُلُ هاهنا الأهوال وشدة الحساب ، ويجوز أن يكون يجعل الله ما يظلمهم به دليلاً على الحساب وهو ما يخافونه .

وأما إجابته تعالى إبراهيم لما قال (رَبِّ ارِنِّي كَيْفَ تُخَيِّرِي الْمَوْتَى)^(٥) ومنعه موسى عليه السلام لما قال (رَبِّ ارِنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ)^(٦) فلأنه أراد ذلك ولو أجابها جميعاً أو منعها جميعاً لكان ذلك جائزاً في قدرته ، على أن إبراهيم لم يسأل ما يرفع مجيئه التكلف ، وإنما

(١) الفجر ٢٢

(٢) البقرة ٢١٠

(٣) الحجر آية ٢

(٤) النحل ٢٦

(٥) البقرة ٢٦٠

(٦) الأعراف ١٤٣

سأل النظر إلى إثبات القسرة على إحياء الموتي ، وموسى سأل الرؤية بالنظر وفي ذلك زوال المحنة والتكليف وأما قوله (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) (١) فإن أكثر الأمة يقولون إن الله تعالى يحييهم في قبورهم أو في بعض من أجسادهم ، فمنهم من يقول إن هذا حالهم دائماً ، ومنهم من يقول : يكون ذلك عند المساءلة في القبر بعد فراق منكر ونكير . وكذلك قولهم في الكافرين . ومن الناس من يقول : أحياء عند ربهم أراد الإخبار عن عاقبة أمرهم وما يؤول إليه حالهم من فرحهم في الآخرة كما يقول : ما مات من ذكره باق . قالوا وعلى هذا قال رجل للنعمان بن مقرن وقد كتب كتاباً إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له فيه « وقد يرى الشاهد ما لا يرى الغائب ، يريد أن فهمه أخص ومعرفة أكثر . وأما القطع على أنه لا بد لمن يلى من الشهداء أن تقطع أوصالهم فانه لا طريق له ، بل الروايات بخلاف ذلك روى جابر بن عبد الله قال : لما أراد معاوية رضى الله عنه أن يجرى العين التي عند قبور الشهداء أمر منادياً فنادى في المدينة « من كان له قتل فليخرج إليه . قال جابر : فخرجنا إليهم فأخرجناهم رطاباً ، فأصابت المسحاة أصابع رجل منهم فدميت ، فقال الحسن البصرى وقد سمع بذلك : « لا ينكر بعد هذا منكر . »

وأما قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (١) وقد قال
المحدون إنَّ المقتول غير ميت فلو كان كما قالوا ، وهو باطل ، لكان مخرج
ذلك مخرج قوله (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (٢) ولم يرد
أنفس الاطفال والبهائم . والصحيح أن المقتول ميت ، ولا يجوز ارتفاع
الموت إلا بضد من الحياة . وأما قوله تعالى (وَيُنْزِلُ عَلَيْنَهُمُ ظُلُمًا ظَلِيلًا) (٣)
قال الظل يتخلله الرياح وغيرها فيكون مضرا فقوله ظلا ظليلا ، لأنه أبان
أنه ظل لا يتخللته شيء .

وأما قوله (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ
ظَلِمَ) (٤) فالمعنى لكن من ظلم من ظلم . وقال
قوم : إن (من) يدعوا الله على ظالمه يستلقينه سره . وقيل لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول تمام ثم تبدى . (إِلَّا مَنْ ظَلِمَ) فإن له أن
يتنصر ويمتنع من الظلم .

وأما قوله (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ
مَوْتِهِ) (٥) مع موت كثير منهم ولم يؤمن به ، فالمراد أنه إذا نزل من
السماء لم يبق أحد من أهل الكتاب إلا من آمن به وعرف صدقته فاهل

(١) آل عمران ١٨٥

(٢) المدثر ٣٨

(٣) النساء ٥٧

(٤) النساء ١٤٨

(٥) النساء ١٥٩

ها هنا عائدة على المسيح . قالت الملاحدة : وكيف أخبر الله تعالى أن اليهود قالت نحن أبناء الله وأحباؤه ، واليهود لم تقل ذلك ، ولا ذهب إليه أحد من أسلافهم ؟ . فالجواب : أن اليهود لم تقل نحن أبناء الله وأحباؤه على نحو ما قالته النصراني في المسيح أنه ابن الله ، وإنما قالوا أبناء محبة وتربى كقرب الولد من والده . ويمكن أن يكون أراد بذلك قوما من أسلافهم كانوا يقولون ذلك وانقرضوا . وقد قيل إن ذلك مقالة فنحاس ومن معه ، والله أعلم . والرب سبحانه في إخباره عنهم أصدق منهم في إخبارهم عن أنفسهم .

وأما قوله تعالى (أربعين سنةً يتيمون في الأرض) (١) مع كونهم عسكريا كثيرا ، فإن هذا خرق للعادة . فالجواب أن ذلك كان آية موسى عليه السلام خرق بها العادة فمحق لهم الآثار انتقاما منهم ، وعمى عليهم الطرق . وقال قوم : إنما أراد أنه أوجب عليهم التيمية أربعين سنةً في تلك الأرض . وقالوا المعنى (أوجب) عليهم أربعين سنة يتيمون في الأرض .

وأما قوله عز وجل (لعله يتذكر أو يخشى) (٢) وأمثال ذلك فإن معناه الإيجاب لا الشك نحو قول القائل : كل من هذا الطمس املك تشبّع . وإدخال لعل في الكلام أدعى للفعل وأجمع للهمة .

(١) المائة ٢٦

(٢) طه ٤٤

وأما قوله عز وجل (أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ) (١) مع أنه يدعى فلا يجيب فالمعنى أجيب إذا كان في المعلوم أنى أجيب ، ويحتمل أن يكون أجيب إذا كانت الإجابة مصلحةً للأسائل ، فاذا لم تُجِبْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُصْلِحَةٍ . ويمكن أن يكثون أرادَ أجيبُ دعوة الداعي من قوم دون قوم .

وأما قوله شهد الله أنه لا إله إلا هو . وشهادة الله العظيم لنفسه هي ما أظهره من عجائب صنعته وآثار قدرته . وتكون الشهادة منه تنزيهاً لنفسه عما يقول المشركون . وشهادة أهل العلم دُعاؤهم إلى النظر في آثار القُدرةِ ونفى الشريك .

وأما قوله عز وجل (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) (٢) فالمعنى إني رافعك إليّ و متوفيك ، وقال قوم أراد برفعه إليه رفع درجته وتمظيم شأنه ومعنى إلى أي موضع كرامتي . وقال أكثر الأمة أنه رفعه إلى السماء حيا وأنه لا يموت حتى ينزل ويصل خلف المهدي ويكون داعيا إلى شريعة نبينا محمد ﷺ .

وأما متوفيك قيل معناه يميتك بعد رفعك إلى . وقيل التوفى بمعنى القَبْض .

وأما قوله (وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

(١) البقرة ١٨٦

(٢) آل عمران ٥٥

ذُرِّيَّتَهُمْ) (١) الآية ، مع أنه ليس في الأمة مكلف ولا غير مكلف يعرف أخذ هذا الميثاق عليه ؟ . فالجواب : أنه يجوز أن يكون نسبنا ذلك وذهب عنه كما نسبنا كثيرا مما شاهدناه ورأيناه ، وإن كانت عادتنا اليوم لا نفسى مثل هذا ، فإنه لا ينكر أن لا تكون تلك عادة الذرية ، والعادة لقوم لا يجب أن تكون عادة لآخرين فان قيل : فانتهم تقولون إنهم استخرجوا أمثال الذرة ومن هذه حاله لا يصح كإل عقله وتمييزه . قيل لهم : هذا باطل ، بل يجوز أن تكمل دقولهم وإن كانوا أمثال الذرة . وقد قال قسوم إنهم كانوا مضطرين إلى الإقرار والمعرفة ، والأولى أن يكونوا مكسبين ، لأن الكلام خارج مخرج الاحتجاج عليهم في الآخرة بما كان من إقرارهم . فإن قيل : قال الله تعالى (واقه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) (٢) فإذا لم يعلموا وهم أطفال كانوا وهم كالذر أولى أن لا يعلموا . قيل : لا يمنع أن لا يعلموا وهم أطفال ويعلموا وهم كالذر ، وهذا غير مستحيل . وقد قال قوم من المبتدعة : ليس معنى هذه الآية كما ظنه الملاحدة ، ولا يصح حديث الاستخراج للذرية ، بل ظاهر الآية يوجب أخذ الإقرار من بنى آدم في كل حين يبلغون حد التكليف ، لأنه تعالى قال (وإذ أخذ ربك من بنى آدم) (٣) وقال من ظهورهم ولم يقل من ظهورهم ، وقال

(١) الأعراف ١٧٢

(٢) النحل ٧٨

(٣) الأعراف ١٧٢ (واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم)

ذرياتهم ولم يقل ذرياته ، وقال أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا ولم يقل أبوانا .
وقالوا هذه المقالة تزيد عنهم إلزام الملحدين .

والجواب الأول هو الحق لأن الله تعالى أخبر عن الذرية أنها أقرت
وقالت بلى ، ونحن نعلم أن كثيرا من المكلفين لا يقرون ويموتون كفارا .
فإن قيل : معنى قوله ألسنت بربكم يريد الزامهم صفات الحدث ، وقبوله
تعالى (بلى إنهم لا يمتنعون) من صفات الربوبية (لا) المحدثين ،
فأقام ذلك مقام القول وليس بقول . ومعنى (وأشهدم على أنفسهم)
ما أرام في أنفسهم من الآيات الدالة على حدوثهم . يقال له : هذا الذي قلته
بجاز ولا سبيل إلى العدول عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل وهو معروف .
فإن قيل فقد قال (من بنى آدم) وأنتم تقولون من آدم . يقال لهم : الخبر
الثابت عن النبي ﷺ أنه استخرجها من آدم ، واستخرج بعضهم من بعض ،
واستخرج من الذرية ذرية ومن الذرية ذرية إلى آخرهم ، وأحصاهم عددا .

وأما قوله تعالى (فمَثَلُهُ كمثل الكلب إنِ تحملِ عليه يلهَثُ
أو تتركه يلهَثُ) (١) فالجواب أن كل ما يلهث من الحيوان إنما
يلهث لتعب أو لضرر يزول اللهم بزواله . والكلب يلهث في جميع حالاته
صحيحا كان أو سقيا ، وكذلك الكافر إن وعظ و زجر كفر ونفسر ،
وإن تترك استكبر وكفر لا مثل له إلا الكلب .

وأما قوله تعالى (فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (١) فإنما أمره الله تعالى أن يرغب إليه بأن يُنَبِّئته على الإسلام ولا يزيغ قلبه .

وأما قوله (فإِذَا انْفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) (٢) فالمعنى فلا أنساب بينهم نافعة يعاطفون بها ويتراحون . وقيل لا يتعارفون أنسابهم في مواطن في القيامة . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها وقد سألته عن هذه الآية . ثلاثة مواطن يذهل الناس فيها : وقت إلقاء كتاب كل إنسان إليه ، ووقت نصب الموازين ، وعند الجواز على جسر جهنم .

وأما قوله : (يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمْ اللهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ) (٣) مع العلم بأن أكثر الأديان التي يوفىها ليست بحق ، فلم يرد سبحانه بالدين هاهنا الذهب ، وإنما أراد الحساب والجزاء مثل قوله (منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم) (٤) أي الحساب الصحيح . وقوله نُوفِّيهِمْ دليل على ذلك لأن الله تعالى يوفى العاملين جزاء اكتسابهم .

وأما قوله تعالى (وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهُ رَمَى) (٥)

(١) المؤمنون ٩٤ (رب فلا تجعلني في القوم الظالمين)

(٢) المؤمنون ١٠١

(٣) النور ٢٣

(٤) التوبة ٣٦

(٥) الأفعال ٤٧

فالمراد به أنى أنا المبلِّغُ بِرَمِيكَ ما لم يُظنَّ أنه يُبلِّغُ فأضاف الرَّمىَ إلى نفسه ونفاه عن نبيه ﷺ لأجل نفي إقداره لنفسه وتوفيقه لها ، لأنه ﷺ يوم بدر لما حوى الوطيس قبض قبضة من تراب وحشاه فى وجو القوم وقال : شامت الوجوه . فانهزم القوم ولم يقدر النبي ﷺ أن رميته تبلغه إلى حيث بلغ . ومثله قول الرجل : ما أنت فعلت فى هذا وإنما فعلته أنا بنفسى .

وأما قوله عز وجل : (واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)^(١) الآية قال الملتحدون : وفى هذه الآية إحالةٌ من وجوه ، أحدها أنه خلق كل دابة من ماء . وليس الأمر كذلك لأن منها ما يخلق من بيض وترابٍ ونُظفٍ ، ومنها حَصْرُهُ مشياً على البطن أو على الرجلين أو على أربع . وليس الأمر كذلك ، لأن منها ما يمشى على أكثر من أربع مثل العنكبوت ودجَّانُ الأذنين والسرطان . ومنها أنه قد أعلننا ما نعلمه ، لأننا نعلم كيف تمشى . وقوله فمنهم ، وهذه كناية عن ما يعقل . والجواب : أن قوله كلُّ لا يقتضى استغراق الجنس بل هو صالح للتعميم والتخصيص . ولو ثبت العموم لجاز تخصيصه إذ أعلننا أن من السواب ما لم يخلق من ماء على أن من الناس من يقول : أصل الأشياء كلها أربع : الماء ، والهواء ، والنار ، والأرض . وكل دابة مركبة من بِلَّةٍ ورطوبة .

فأما قوله : فنعم فإنما كنى بذلك لأن فيهم العقلاء وأما ما يمشى على بطنه كالحية وشبهها وان لم تكن ماشية حقيقة لعدم قوائمها فقد سميت ماشية لخلطها مع ما تمشى كما يقال :

أَكَلْتُ خُبْزَ أَوْلِيَتِنَا ، وَاللَّيْمَنُ إِنَّمَا يُشْرَبُ ، وَتَقُولُ الْحَيَّةُ وَالْإِنْسَانُ يَمْشِيَانِ وَلَا تَقُولُ الْحَيَّةُ وَحَدَّ مَا تَمْشَى . ويقولون في إنسانٍ وغيره ما^(١) لا يعقل : هذان مقبلان ، ولا يقولون ذلك في اثنين لا عاقل فيهما .

وأما قولهم إنه حصر الدواب على ما وصفه من المشى فإنه محال لأنه لم يقل : لا دابة إلا وهي تمشى على صفة كذا . على أن بعض الناس قالوا : كل حيوان وإن كثرت قوائمه فإنما اعتماده منها على أربع لا غير . وأما قولهم : إننا علمنا ذلك قبل الآية . فإنه باطل ، لأنه أخبر تعالى عن قدرته أنه لو شاء أن يجعلها كلها تمشى على بطونها أو على قوائم لفعل ذلك .

وأما قوله تعالى (ما كان لنبي أن يكتم له أسرى حتى يُشخِنَ في الأرض)^(٢) إلى آخر الثلاث الآيات . فقد قال الملحدون : إن فيها ضروبا من الإحالة . منها لومه للنبي ﷺ على أخذه ، الغداء مع كونه معصوما عندهم ، ومنها قوله : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة)^(٣) وهذا قول للنبي ﷺ والذين معه . ومنها قوله : (لو لا

(١) في الاصل ممن

(٢) الا قال ٦٧

(٣) الا قال ٦٧

كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَكُمْ) (١) الآية. وهذا منه تعظيم لمصيبتهم. ومنها قوله (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) (٢) وكيف يكون ذلك وهم عاصون فيما أخذوه؟ فيقال لهم: أما قوله تعالى (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُتَخَيَّرَ فِي الْأَرْضِ) فليس بعتاب للنبي ﷺ، لأن الناس في أخذه، الفداء على أقاويل، فمنهم من قال: قد نصح له على التخيير في ذلك، ومنهم من قال: بل فعل ذلك باجتهاد ومشاورة أبي بكر رضي الله عنه وغيره من غير نص. وهؤلاء على قولين، منهم من يقول لا يجوز على النبي ﷺ الخطأ في اجتهاده، ومنهم من يقول يجوز ذلك عليه وهو موضوع عنه، أعنى الإثم، وفرضه الحكم بما أدهأ إليه اجتهاده، ولا يجوز لقائل هذا أن يقول: لم يكن النبي ﷺ أخذ الفداء مع قوله إن ذلك فريضته، لأن ذلك تناقض، فعلم بما ذكرناه أنه لا عتب عليه صلى الله عليه في هذا. وقد زعم قوم من ضعفاء الفقهاء والمفسرين أنه عوتب لأخذه الفداء من غير تقدم أمر من الله تعالى إليه في ذلك لا من جهة الاجتهاد منه. وهذا القول خطأ من قائله، لأنه حمل على النبي ﷺ ما لا يجوز أن يحمله على واحد من المؤمنين مع وجوده سيلا إلى حمله على وجه من التاويل يليق به ﷺ. على أن الذي لا بد منه أن يكون أخذ الفداء لانه لا بد أن يكون مقرورا على حكم العقل. فالنبي ﷺ أعلم بالعقليات، وإن كان محظورا في العقل فلم يقدم عليه الا ياذن، وإن لله

(١) الا قال ٦٨ (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم)

(٢) الا قال ٦٩

تعالى فيه حكم شرعى (١) ، فلا يجوز أن يخفى ذلك على النبي ﷺ . وقد اعتذر قوم بآن قالوا كان الذى فعله النبي ﷺ من أخذ الفداء هو الصواب عند الله عز وجل والأصلح للمؤمنين ، غير أنه عوتب لتقدمه إلى ذلك دون ورود الأمر به . قالوا : ولذلك السادة يلومون عبيدهم على فعل الذى لو أمرهم لم يأمرهم إلا به لتعلمهم إيتاءه بغير أمرهم . وهذا القول ليس بشيء ، لأنه يلزم فيه ما قلناه أولا . وقد احتج قوم بهذه الآية على إبطال الاجتهاد ، واحتج بها آخرون على إبطال اجتهاد النبي ﷺ خاصة . وذلك باطل ، لأنه لا يخلو أن يكون اجتهاد أو لم يجتهد ، فإن كان لم يجتهد فلم يبطل الله تعالى له اجتهاده ، وإن كان اجتهاد وحكم برأيه فقد أقروا أنه كان يجتهدا ، ولا بد أن يكون مأمورا بذلك أو منتهيا ، ولا يجوز أن يكون منتهيا عنه . ولو صح أنه منتهى عنه لم تكن الأمة منتهية بنهية ، لأن أكثر القانسين يقولون إنه محظور عليه وفرض على أمته . ومعنى الآية أنه يحتمل أن يكون قال تعالى (ما كان لنبي أن يسرى له أسرى حتى يمشحن في الأرض) سواك يا محمد ، فإننا خصصناك بذلك تكرمته لك ولا تمتك . ويحتمل أن يكون أراد ما كان لنبي أن يسرى له أسرى وأخذ فداء إذا كان القتل أحوط عنده في باب الدين ، وما فعلت أنت من ذلك يا محمد إلا الأصلح الأحوط في باب الدين . ويدل على صحة هذا التأويل أن المسلمين تقروا بأخذ هذا الفداء ، وإن الأسرى كان لهم نسل مسلمون وأنصار للدين .

(١) هكذا في الأصل وربما كانت العبارة « وأن الله تعالى فيه حكما شرعيا »

وتحتمل الآية: ما كان لِنَسَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ إِذَا كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْأَمْرُ صَاحِبًا
عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ اللَّهِ وَأَمْرًا. فلم يخبر الله تعالى أن رسوله فعل من ذلك
شيئاً بغير أمره. فإن قيل فما معنى قوله (تَسْرِيْدُونَ عَرْضَ الدُّنْيَا) قيل
المعنى أن منكم من أخذ ذلك ابتغاء عرض الدنيا ، ولم يرد نصرة الدين ،
ولا تكون هذه صفة النبي ﷺ فإن قيل : فما معنى قوله (لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ
اللَّهِ سَبَقَ) . قيل معنى ذلك لولا سابق حكمي وأمرى باطلاق أخذ الفداء
لكم ، وتحليل أخذ الغنائم ، فإنني فرقت في ذلك بينكم وبين من عداكم
من سالف الأمم ، (لِمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، لأن أهل
التفسير ذكروا أن الأنبياء عليهم السلام كانوا إذا حازوا الغنيمة لم يردوها
على المشركين ، ولم ينتفعوا بها ، بل يحرقونها بالنار ، فأحيل لنبينا ﷺ
ولأئمة مالم يُحْتَلَّ لمن تقدمه من الأنبياء ، وتقدم أمته من الأمم . ويدل على
ذلك قوله تعالى (فَكُلُوا مِنَّمَا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) أي حلالاً طيباً
لكم ما حرمت على غيركم .

فإن قيل : ما معنى قول النسبي ﷺ : لو نزل عذاب من السماء
مانحاً منه إلا عمر بن الخطاب ؟ . قيل : أراد ما نجا منه إلا عمرو من كان
مثله في مناصحة الدين وحياسة المسلمين . وخصه بالذكر لأنه شهر سيفه
وسأل النبي ﷺ أن يسلم كل رجل من الأسرى إلى رجل من المسلمين يضرب
عنقه ، وقال فذلك أنطع لشافة الكفر ، فلهذا خص بالذكر ، والمراد هو
ومن كان على مثل رأيه عن أشار بالقتل ، وأثار بأخذ الفداء (١) إذن

وحرام على رأى من رأى القتل أصلح أن يشير بالفداء ، وحرام على من رأى الفداء أصلح أن يشير بالقتل.....ال. ولم يرد صلى الله عليه أنه لو نزل العذاب من السماء لأصاب كل مؤمن وهو فيهم ولم ينج إلا عمر . هذا بعد من قائله .

فإن قيل فما معنى نزول العذاب على قوم كلهم أشار بما عنده أنه الأولى في الدين ، وكلهم إذا كانوا كذلك كانوا بمثابة عمر . يقال لهم : لم يعين عليه السلام أحداً من ذكركم وإيمانى من كان منهم توهن أمر المسلمين ، وفيهم طائفة تحبُّ عرض الدنيا ، وهم إلى جمع الأموال أميل منهم إلى الآخرة .

وأما قوله عز وجل (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) (١) الآية . فإنهم قالوا لا يحلو إعطاؤهم الحرية أن يكون طاعة منهم أو معصية ، فإن كان طاعة ذلك معال ، لأنه ممتنع لها من الايمان ، وان كان معصية فقد أمروا بها ، وكذلك إن كان الرسول عليه السلام والمؤمنين مطيعين لله تعالى في أخذهم الحرية منهم ، وجب أن يكونوا مطيعين لله عز وجل في أخذ ما يمتنعون به من الاسلام قالوا : وقوله فيهم (لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) ، وليست هذه صفة أهل الكتاب لأنهم يؤمنون بالله واليوم الآخر .
قيل لهم : قولكم لانهم مأمرون بدفع الجزية باطل ، لانهم مأمورون

بالإيمان وبترك ما يمنعهم من الإيمان . وإنما يمنعهم من القتل . وأما قولكم أنهم مأمورون بأدائها مع المقام على الكفر فإنه باطل ، لأن الكافر لا علم له بالله ولا لإيمان فيه ، ولا يؤمر الكافر مع المقام على كفره بشيء من القرب والطاعات ، وإنما يؤمرٌ بذلك بشرط تقدم الإيمان . وقال قوم من القدرية إن أهل الكتاب مأمورون بأداء الجزية فَمَنْعُوا بها دعاءهم ، وما أمروا بها ليمتنعوا من الإيمان ، فهم مطيعون بأدائها غير مثابين لمقامهم على الكفر . وهذا باطل على أصولهم وجور لأنهم أمروا بها فيه عليهم مشقة ولا ثواب لهم عليه ولا غرض ، وهذا هو الظلم عندهم وعلى أصولهم وهو باطل . فإنا نحن فإنا مأمورون بأخذ الجزية منهم ما أقاموا على كفرهم سواء امتنعوا بها عند أدائها ينسا من الإيمان أو من قتلنا لهم . وقد يكون فعل الشيء من المكلف معصيةً ، ويكون فِعْلٌ مُتَّبِعَةٌ عَلَيْهِ طاعة كفعل ما يرسمه الإمام والحاكم والمفتي وأتباعهم على ذلك . وإن قصدوا هم الجور من حيث لم نعلم بهم نحن .

وأما قوله سبحانه في صفته أهل الكتاب (إنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) فإنه صحيح لأنهم كفارٌ غير مؤمنين . ووصف الله تعالى لهم بذلك أصدق منهم في وصفهم لأنفسهم بغيره . ولسنا نقول إن الجحد لنبوّة النبي ﷺ كفرٌ بالله تعالى من جهة العقل ، وإنما أوجب ذلك الشرع وحكمكم به . وقد أجاب قوم عن ذلك بأن أفعالهم أفعال من لا يؤمن بالله . وأجاب آخرون بأن قالوا إنما عني بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الذين ابتدأ بذكرهم في قوله (إنما

المُشْرِكُونَ نَجَسٌ) ثم قال (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)
الذين ابتدأ بذكرهم ولا يدبرون دين الحق ، فحذف تكرار
لفظة الدين .

وأما قوله عز وجل في سورة العنكبوت ، وفي وعظ إبراهيم عليه
السلام لقومه (اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ) ثم خروجه إلى قصة محمد ﷺ
دون أن يخرج عن قصة إبراهيم بقوله (وَإِنْ تَكْفُرُوا فَمَا كَفَرْتُمْ بِهِ) كذب
أمم من قبلكم) إلى قوله (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ) فرجع بذلك
إلى إبراهيم عليه السلام ، فإن هذه عادة فصحاء العرب وهو معدود عندهم
من الاقتدار على الكلام وهذا النمط في الشعر يسمى الاستطراد ، ومعنى
ذلك أن يكون في وصف شيء فيضرب عن ذكره إلى ذكر غيره ثم يعود إليه .
ويسمون الالتفات انحراف المتكلم عن مخاطبه إلى الاخبار وغير ذلك
من خروج المتكلم من معنى يكون فيه إلى معنى آخر .

فمن الاستطراد قولُ حسان :

إِنْ كُنْتُ كَاذِبَةً السَّيِّ حَدَّثْتَنِي

فنجوت منجسى الحارث بن هشام (١)

ومن الالتفات قول جرير : (٢)

(١) يمرض بفرار الحارث بن هشام يوم بدر وبلية قوله :
ترك الأبية لم يقاتل دونهم
وري برأس طمرة ولجام

راجع الاغانى ط دار الكتب - ١٦٩/٤
(٢) ديوان جرير ط مصر ١٩٣٥ ص ٢ ص ٩٨

مَتَى كَانَ الْحَيِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ
سُقِّيتِ الْغَيْثَ ابْتَتَاهَا الْخِيَامُ

وأبلغ من جميع ما ذكرناه قوله عز وجل (ص ، والقرآن ذي
الذكر ، بل الذين كفروا في عزة وشقاق) (١) . فمن ظن أن هذا
وما تقدم من خروجه من قصة إبراهيم إلى قصة محمد عليها السلام ثم رجوعه
إلى قصة إبراهيم خارج عن البلاغة فقد ظن عجزا .

وأما قوله عز وجل (وترى الشمس إذا طلعت إذا طلعت تزاور عن
كهنهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال) (٢) ،
فإن الله تعالى عرفنا أنه بؤم كهما مستقبلا بنات نعش ، وأنها إذا طلعت
تزاور عنهم يمينا ، وتستدبرهم في كهنهم ، طالعة وجارية وغاربة ، ولا
تصل لإيهم فتؤذيهم بحرثها وتبلى ثيابهم وتوشحجب ألوانهم ، وأنهم في
فجوة منه أى في متسع منه ، يناهم في ذلك نسيم الرياح وبردها .

وأما قوله تعالى (وبشر معطلة وقصر مشيد) (٣) فإنه أراد وعظ
الكافرين وتخويفهم بتخريب منازلهم ، وتخويفهم بمن قبلهم . والعرب
تندب الديار ، وتندب الأناز والرماد . وما ذكره الله تعالى أشرف لفظا
وأبلغ معنى .

(١) سورة ص آية ١

(٢) سورة الكهف ١٧

(٣) الحج ٤٥

وأما قوله تعالى (والشَّمْسُ وضُحَاهَا) ، و (والتَّيْنِ والزَّيْتُونِ)
و (والفَجْرَ وليَالِ عَشْرِ) فالمرادُ القسمُ بخالق ذلك تعالى ، ويمكن
أن يكون أقسم بها أقسم به من ذلك تعظيها لشأنه وقيل التين والزيتون هما
المعـودان ، وقيل هما جبلان أحدهما الجودي والأخر
طور سيناء وقيل مسجد بيت المقدس ومسجد مكة . وهذا البلد الأمين ،
يعنى مكة .

بَاب

الكلام في معنى التكرار وفوائده

وعادة العرب أن تكرر ليفهم عنها ولتبلغ إلى مرادها ، فمن ذلك قولهم : عَجِّلْ عَجِّلْ ويقولون : أمرك بالوفاء وأنهاك عن الغدر . وأمره بالوفاء هو نهي عن الغدر .

قال الشاعر :^(١)

هـلا سألتَ جموعَ كَيْتِ
ددةَ يومٍ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا

وقال آخر :

فَأَقْبَلَ مُغْضَبًا نَحْوِي سَرِيْعًا
يَقْضِي بُولَ مَا تَرَانِي أَيْنَ أَيْنَا

فعلى هـ - ذا الوجه جاء قول الله تعالى (أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ)^(٢) ، (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)^(٣) و (وما أدراك ما يومُ الدينِ ثُمَّ ما أدراك ما يومُ الدينِ)^(٤) و (فإنَّ معَ

(١) الشعر لعبيد بن الأبرص ديوانه ص ٢٨ ط ليدن ١٩١٣

(٢) القيامة ٣٤ ، ٣٥

(٣) التكاثر ٣ ، ٤

(٤) الانفطار ١٧ ، ١٨

العُسْرُ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(١) ويحتمل أن يكون اليسر الأول غير اليسر الآخر . وكلا سوف تعلمون عند الاحتضار ثم كلا سوف تعلمون عند المحضر . ويحتمل أن يكون معنى التكرار أن الشيء الواحد لا يكون موضعه في الزجر والنهي عن المعاصي والكفر بمنزلة تكريره ، بل التكرير أبلغ وأوعظ . قال الله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ)^(٢) فأخبر أن تكرير نزوله عليه ونزوله نجوما أنفع له وللمسلمين .

ووجه آخر وهو أنه إنما تكرر في أوقات مختلفة ليكون سامعوه أشد انزعاجاً ، كما يحسن من الخطيب إذا دعا إلى حقن الدماء ونصرة الجار تكرير ذلك في مواضعه من الخطب وإنما يثقل التكرار إذا كان في وقت واحد وسبب واحد .

ووجه آخر وهو أن النبي ﷺ كان يحتاج إلى بعث الرسل وإنفاذ الدعوة إلى البلدان ، فأراد أن تقرأ عليهم القصة الواحدة بألفاظ مختلفة ، فربما كان ذلك أصلح لهم عند الله تعالى .

ووجه آخر وهو أنه لو لم يكرر لجاز أن يقول بعض قريش للنبي ﷺ : كيف تتحدانا بهذه القصص وأنت البادية بها فإن أتينا بها بمثل اللفظ ، قالت هـ : ذا نفس ما جئت به ، وإن أتيناها بغير اللفظ كنت مطالباً لنا

(١) الانشراح ٦٠٥

(٢) الفرقان ٣٢

بالمحال ، فكرر الله تعالى القمص بوزنٍ خارجٍ عن أوزان الكلام الممهود
عندهم ليريهم بذلك عجزهم ويقطع شبههم .

فأما فائدة تكرار (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ)
الآن ، ولا أنتم عابدون الآن ما أعبد ولا أنا عابد في المستقبل ما عبدتم ،
ولا أنتم عابدون ما أعبد في المستقبل . وإنما نزلت السورة في قوم سبق
علم الله أنهم لا يؤمنون أبدا . ويحتمل أن يكون أراد لا أعبد ما تعبدون
مع عبادتي له تعالى ، بل أفرد بالعبادة ، ولا أنتم عابدون ما أعبد مع
عبادتكم للأصنام ، ولا أنا عابد ما عبدتم مفردا لعبادته ولا قارنا بينها
وبين عبادة الله تعالى .

ويحتمل أن يكونوا : قالوا له اعبد بعض آلهتنا حتى نعبد الهك فقال :
لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد يريد إن لم تؤمنوا حتى أعبد
أنا بعض آلهتكم .

ويمكن أن يكونوا قالوا له أعبد آلهتنا مدة ونعبد الهك مثلها ، فأنزل
الله تعالى (ولا أنا هادئ ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد) على شروطه
أن يؤمنوا به في وقت ويشركوا به في وقت .

وقيل إن قريشاً أرادت حث النبي ﷺ على عبادة آلهتها ليعبد
ما يعبدون ، بدءوا بذلك وأعادوا وكرروه فكرر الله سبحانه جوابهم وأبدأ
وأعاد . قالوا وهذا تأويل قوله تعالى (وَدَّوَالْوَدَّاهِنِ فَيُدْهِنُونَ) (١) أى تليين
فيكليتون في أديانهم .

وأما تكريره في سورة المرسلات (وَيُنزِّلُ يَوْمَئِذٍ الْمَكَّةَ بَيْنَ)^(١) فهو أنه تعالى ذكر فيها أمراً بعد أمر ، ثم قال عقيب كل شيء ذكره من ذلك (وَيُنزِّلُ يَوْمَئِذٍ الْمَكَّةَ بَيْنَ) بالاول و (وَيُنزِّلُ يَوْمَئِذٍ الْمَكَّةَ بَيْنَ) بالثاني . وربما كان الويل الثاني لغير من له الويل الاول ، فعلى هذين التأويلين ليس في السورة تكرار . وأما قوله تعالى في سورة القمر (فَهَلْ مِنْ مَدْرِكٍ) فهو جار على هذا السبيل ، لأن تيسيره القرآن للذكر غير إهلاك أشياعهم ، فقوله عقيب كل شيء من ذلك (فَهَلْ مِنْ مَدْرِكٍ) ليس بتكرار . ولا أودع الله سبحانه كل شيء من القرآن موعظة وقصة غير الأخرى جاز أن يقول : ولقد يتسرننا القرآن الذي فيه ذكر هذه القصة للذكر فهل من مُدْرِكٍ بها .

وعلى معنى هذا قوله تعالى في سورة النمل : (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا) مكرراً لأجل تعديد نعمه المتغايرة والدعاء إلى الاستدلال بها .

وأما تكريره تعالى في سورة الرحمن (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) فإنه ليس بتكرار ، لأنه عددٍ نعماً مختلفين ، ثم قال للانس والجن عقيب كل فصل (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) .

فان قيل فقد قال الله تعالى في هذه السورة (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) عقيب ما ليس بنعمة بل عقيب قوله (هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ)^(٢) الآية و (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ)^(٣)

(١) المرسلات تكررت أكثر من مرة ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ... الخ

(٢) سورة الرحمن ٤٣

(٣) الرحمن ٣٥

الآية . يقال وصفه جهنم وذكرها تحذيرا منها من أعظم النعم على مؤمنى
الأنس والجن وهما اللذان أراد الله تعالى .

وأما قوله تعالى (يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) (١) فليس بتكرار ،
لأنه قيل إن السر ما أسروه فى أنفسهم والنجوى ما أبدوه وتناجوا به ،
ولو كان معناهما واحداً لجاز أن يذكر ا بلفظ مختلف كعادة العرب الجارية
حسب ما ذكرنا .

فصل بجب بيانه

أدعت الملاحدة أن فى القرآن تناقضا وإحالة ، قالوا لأن الله تعالى ذكر
الهدى والضلال وأضاف الهدى مرة إلى نفسه ومرة إلى أنبيائه ، ومرة
أضاف الضلال إلى نفسه ومرة أضاف الضلال إلى الشياطين وإلى فرعون
وإلى السامرى . وذلك من الملاحدة ضعف تمييز وجهل بالمعانى وغباوة
عن الحق ، فأول ما يبينه من ذلك الفرق بين الاضلال والضلال ، فالضلال
هو الذهاب عن الحق وهو ضد الهدى ويكون عقدا ويكون قولاً ، ومنه
سمى العادل عن الطريق ضالاً لذهابه عنها . وقيل أن الضلال يكون بمعنى
العذاب ، واستشهد قائل ذلك بقوله تعالى (لَنْ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ
وَسُعْرٍ) (٢) وهذا ليس بصحيح ، لأنه يجوز أن يكون أراد أن المجرمين
فى الدنيا فى ضلال وفى الآخرة فى سُعْرٍ ، أو فى ضلال فى الدنيا عن الحق

(١) التوبة ٧٨

(٢) القمر ٤٧

وسعر هو نفس صلاحهم عن الحق وسميت أنه لهم شعير آلامها تَسْتَحِقُّ
لهَا السَّعِيرَ ، كما قال تعالى (فَأَصْحَابُ الْمُنَارِ) (١) يعني على عمل
أهل النار ، لأنه مُسَمَّى الْعَسَدَابِ ضَلَالاً ، بل أنه بذهاب صاحبه عن
اللذات والثواب ، وهو على وجه التشبيه بالذهاب عن الحق .

وقيل إن الضلال بمعنى الهلاك ، ومنه قوله تعالى (إِذَا ضَلَلْنَا فِي
الْأَرْضِ) (٢) أي هلكنا . ويمكن أيضاً أن يكون المراد هلكنا عن
مواضع الرشاد والسلامة .

وقيل إن الضلال بمعنى الغفلة ، ومنه قوله تعالى (ووجدك ضالاً
فهدى) (٣) فإن معناه ووجدك غير عارف شريعة قامت بها الحججة بعينها
للفترة والذهاب عن العلم ، ذلك ذهاب عن أمر من الصواب واجب على من
عليه ، وإن لم يكلفه ﷺ مع الفترة . وليس كل ضلال مذموماً .

وأما قوله تعالى (فعلتمها إذا وأنا من الضالين) (٤) فليس فيه دلالة
على أنه كان من الغافلين عن ما قصده بل لا يمكن عندنا أن يقع منه الذنب
على وجه العمد وإن كان مغفورا له . ويمكن أن يكون وقع عن سهو
عن القتل ، ولكن ليس حجة ذلك فعلتها إذا وأنا من الضالين ، بل شيء
آخر دل على ذلك . وكل ما سمي ضلالاً فهذا أصله .

(١) البقرة ١٧٥

(٢) السجدة ١٠ (وقالوا انذا ضللتنا و الارض ائنا ابي خلق جديد)

(٣) الضحى ٧

(٤) الشعراء ٢٠

فأما الإضلالُ فإنه متعلق بالمُضِلِّ للضَّالِّ دون الضَّالِّ بنفسه. وإن قيل : زيدٌ ضلَّلَ نفسه فعلى معنى التشبيه بإضلال غيره له .

وقولنا تزيين الباطل وتقبیح الحق إنما هو الحيلولة بين المرء وقلبه ، وخلق الباطل في القلب . وقولنا : طبع ، وختم وغشى ، وصمم وغمى وشك هو عبارة عن خلق الباطل في القلوب ، والله تعالى المنفرد بخلق ذلك لا يشاركه فيه أحد من خلقه . وقد سمي الدعاء إلى الباطل والوسوسة إضللاً ، فأغواء الشيطان إضلال لمن قَبِلَهُ دون من لم يقبله ، وما كانت التسمية للغير بالضلال تؤذيه وتضره سميت الوسوسة كذلك إضللاً وان لم تكن إضللاً على الحقيقة بل على التشبيه بالإضلال . قال النجاشي :

ما زال يَهْدِي قَوْمَهُ وَيُضِلُّنَا
حَقًّا وَيُنْسِبُنَا إِلَى الْكُفَّارِ

يعنى ما زال يسمينا ضالين ، فأما الهدى فهو ضد الضلال وهو معرفة القلب وتصديقه بوجوب كل واجب . والأخبار عن ذلك باللسان يسمى مهدي أيضاً لأنه خبرٌ صادقٌ ومأمورٌ به مع الامكان .

وقد تكون الدعوة إلى الشيء هدايةً لمن قَبِلَهَا دون من لم يقبلها ، وهي ضررٌ على من لم يقبلها . قال القَطَّاعِي :

إِنِّي اهْتَدَيْتُ لِتَسْلِيمٍ عَلَى دِمْنٍ
بِالغَوْرِ غَيْرُ مَنْ الْأَعْصُرِ الْأَوَّلِ

يريد ماذا دعاني إلى ذلك وبعثني عليه .

وقد تكون الهداية بمعنى التوفيق وشرح الصدر ، وهي الهداية الحقيقية المقصودة بقوله تعالى (إنك لا تهدي من أحببتَ ولكنَّ اللهَ يَهْدِي من يشاء) (١) أى أنك لا توفق من تشاء ولم يرد أنك لا تدعو من تشاء ، لأنه قد دعا الكل .

وقد تكون الهداية الى الشيء بمعنى التقدم لايه من قولهم: هو آدى الإبل أى مقدماتها ، ويقال أعناقها . وتسمى العصا هادية . فأما قول من زعم أن الهداية تكون بمعنى الزيادة واعتل لذلك بقوله (والَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى) (٢) فإنه باطل ، فان هذه الزيادة زيادة إرشاد .

وقد قيل إن الهدى ثواب الجنة لقوله تعالى (فَلَئِنْ يَضِلَّ أَعْمَالُهُمْ) (٣) شهادة تهمهم ويصلح بهم . وهذا لو صح يعنى وجه التشبيه بالثواب فى نفعه نفع الهدى والهداية التى أضافها الله تعالى إلى نفسه ، يفرد بها هو تعالى فلا يشركه فيها أحد من خلقه .

والهداية المضافة إلى غير الله تعالى إنما هى تزيين وإرشاد ودعاء إلى الحق وليس لأحد منهم تسلط على القلوب ولا خلق شىء فيها، وتكون هداية واحدة تضاف إلى الله تعالى من جهة الاختراع وتضاف إلى

(١) القصص ٥٦

(٢) محمد ١٧

(٣) محمد ٤ (والذين تتلوا فى - يلى الله لمن يضل أعمالهم)

المخلوق من جهة الاكتساب . ولا تناقض في إضافة الهـداية إلى الله تعالى من جهة خلقه إياها وإضافتها إلى الأنبياء نارة لدعائهم إليها وكذلك الإضلال يضاف مرة إلى الله تعالى لأجل خلقه إياه ويضاف مرة إلى إبليس لدعائه إليه . ولو قدر إبليس أو فرعون على إضلال أحدٍ لا ضلالاً الخلق جميعاً ، بل قال النبي ﷺ : خُلِقَ إبليسُ مزيناً ، وليس إليه من الضلال شيء . وَيَصَدَّقُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) (١) .

وجميع ما ذكرناه ورد القرآن به فتأمله تجده ، بينما إن شاء الله . قال الله تعالى وأضاف الهدى والضلال إلى نفسه (فريقاً هدى وفريقاً بقياً حقاً عليهم الضلالة ، ومن يضلل الله فإله من هاد) (٢) . وقال في إضلال المجرمين بتبليسهم ودعائهم إلى الضلال (وما أضللنا إلا المجرمِ مؤمن ، رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضِلْنَا نَافِلًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ) (٣) . وقال في إضلال فرعون فومه وما هدى بقوله (أنا ربكم الأعلى) وأشبه ذلك . وكذلك قال تعالى في السامري لما دعاهم إلى عبادة العجل وذلك أن الله تعالى بصره أنر الرسول فقبض منه قبضة وجعل العجل يذ أن صنيع خيوارا يخور به ويمشي وليس ذلك يُوجِبُ قدرة أحد إلا الله تعالى ، ولو لا الخوار ومشييه ما عبوه ولا كانت لهم شبهة فيه :

(١) المجر ٤٢

(٢) الاعراف ٣٠

(٣) هملت ٢٩

وروى أن موسى عليه السلام قال: يارب علمت أن الخلقى حلى آل فرعون وأن السامري صاغهم لجل، فالخوار من؟ قال: منى يا موسى قال (إن هي إلا قنينةك تضليل بها من تشاء وتهدي من تشاء) (١). فأضاف موسى ذلك إلى الله تعالى ولم يصفه إلى السامري .

وأما الاضلال المضاف إلى ابليس فيكون بمعنى الدعاء ويكون بمعنى الوسوسة . قال الله تعالى (الشَّيْطَانُ يَعْرِدُ كَمْ الْفَقْرُ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ) (٢) وقال النبي ﷺ : ما منكم إلا وله شيطان . قالوا : وأنت يا رسول الله ؟ قال وأنا ، ولكن الله سبحانه يعينني عليه ، وفي رواية أخرى ولكن الله أعانني عليه . فأضاف الهدي والضللال إلى الله تعالى . وهو شريعة متقدمى الأنبياء ومتأخريهم ، ولم يبعث نبى إلا بذلك ، ولا يجوز أن يختلفوا فيه . وذلك فى القرآن فى مواضع لو ذهبنا إلى ذكرها على سبيل التقصى للملأت كتابا وحدها . قال الله تعالى مثنيا على من سأله بهذا السؤال ودعاه بهذا الدعاء (ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا) (٣) وهذا قول من علم أن جعل الغل فى القلوب من فعل ر العالمين ، ولا يجوز أن يكون المعنى لا تسميتنا غالين ولا منافقين ، لأنهم لا بد أن يكونوا رغبوا إليه فى أن لا يسميهم بذلك مع فعلهم للغل مع كونهم غير فاعلين ،

(١) الاعراف ١٥٥

(٢) البقرة ١٦٨

(٣) الحفزة ١٠

فان كانوا رغبوا اليه في أن لا يسميهم بذلك وإن فعلوه فهي رغبة في السفه والاعراء بالمعاصي ، وان كانوا رغبوا اليه ان لا يسميهم بذلك وهم غير فاعلين ، فكأنهم رغبوا أن لا يكذب عليهم . وإن قالوا : إنما وقعت هذه الدعوات على وجه الرغبة ولا معنى لها ، وإنما بمثابة قوله سبحانه (قل رب احكم بالحق) قيل لهم هذا باطل بأن التأويل في قوله (رب احكم بالحق) (١) أي عجل بالحكم به كله أو بعضه ، لأن له تعجيل الحكم ، وله تأخيره .

وقال تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) (٢) ، فأخبر أنه للخلاف خلقهم ، ولا يجوز أن يكون أراد وللرحمة خلقهم ، لأنه قال (ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس) (٣) . وقال تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداياتها) (٤) و (ولو شاء الله ما أشركوا) (٥) ، ومثل هذا كثير يطول به الكتاب ، وعلى مذاهب المعتزلة لا يجوز معنى لامتنانه على المؤمنين بلطفه لهم لأنه عندهم غير قادر على أن يفعل ذلك اللطف بالكافرين ، ولو كان عندهم قادرا على ذلك ولم يفعله لكان بخيلا . على أن قول من قال منهم إن الهداية لطف من الله تعالى للمؤمنين

(١) الانبياء ١١٢

(٢) هود ١١٨

(٣) الاعراف ١٧٩

(٤) السجدة ١٣

(٥) الانعام ١٠٧

نقض قول من قال أنها بمعنى الحكيم والتسمية. ومعنى إضافة الكفر والمعاصي والضلال الى الكافرين ، لأنه كسبهم . قال تعالى (فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَنَّهُمْ مُّصِيبَةٌ ۖ بَمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ) (١) وقال (كُفُّرًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) (٢) ، وقال (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) ، وقال (جزاءً بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) في نظائر لهذه الآي ، فأضاف ذلك اليهم لأنه كسبهم .

وأخبر تعالى في مواضع هي أطول من أن تعدد بان خلتق أعمال العباد منه ، منه قوله تعالى (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (٣) ، وقوله (وقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ) (٤) . و (أَنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ) (٥) ، و (وَمِمَّنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ) (٦) (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (٧) . وبين تعالى أن سبب ضلال من ضل من عنده ومن قبله في آيات كثيرة منها (سَاءَ صَرَفُ عَنْ آيَاتِ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ) (٨) ، و (وَلَا تَطَّعْ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) (٩) ، فمهما تأملت

(١) النساء ٦٢

(٢) البقرة ١٠٩ (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم)

(٣) الصافات ٩٦

(٤) بآ ١٨

(٥) القمر ٤٩

(٦) الروم ٢٢

(٧) الملك ١٤ (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)

(٨) الاعراف ١٤٦

(٩) الكهف ٢٨

آى القرآن ، ورتبت على هذا الترتيب اتقى عنها التناقض ، وصار بعضها حجة لبعض ، ومتى جهل ذلك جاهل التيسر عليه الأمر واعتقد فى القرآن التناقض والاختلاف ، أعوذ بالله من الزيغ والضلال ، والحيرة فى الاعتقاد والمقال .

وأما تعلق التقديرية والملاحدة فى معارضة ما تأولته من الآى فى أن الله تعالى مضل من يشاء بقوله تعالى (ما أصابك من حسنة فمن الله) (١) الآية ، فإنه من عناد الزنادقة ، وجهل القديرية ، وذلك أن الله سبحانه عاب هذا القول وذم قائله ، لأنه قال (قل كل من عند الله ، فما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا) ، ثم حذف اختصارا على ما يفهم من أول الكلام . والمعنى : يقولون : ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك . ويدل على صحة هذا أن الأمة أجمعت على أن الله تعالى (٢) ذم قائل هذا فى نبيه ﷺ ، فكيف يذمه به وهو مصدق له فيه . والوجه الآخر أن الله تعالى قال (إن تصيبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله ، وإن تصيبهم سيئة يقولوا هذه من عندك) فهذا يدل على أن الذى يصيبهم من قبل غيرهم لا من كسبهم ، لأن أهل اللغة لا يقولون أصابته (٣) سيئة إذا اكتسب معصية

(١) النساء ٧٩ : قبلها (وأن تصيبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وأن تصيبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فـ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا)
(٢) فى الأصل بدون أن
(٣) فى الأصل أصابتنى

ولإنما يقولون إذا فعل معصية اكتسب سيئةً ، وكذلك إذا فعل الحسنة لا يقولون أصابته حسنة . فإما القدرى ، فإنه لا يقول إن الله تعالى خلق الحسنة ، كما لا يقول إنه خلق السيئة فإن قيل : أراد بقوله (ما أصابك من حسنةٍ فمن الله) أى الله أمرك بها ، ودعاك إليها قيل لهم : فكذلك قوله فى السيئة فيمن نفسك أى الدعاء إليها والأمر بها لا خلقها .

وقد قال أهل التأويل والعلم بالقرآن : على أن المراد بالحسنة والسيئة هما هنا النصر والغنيمة والتهاب والهزيمة ، فإنها نزلت فى شأن الحرب .

وقيل فى تأويل قوله (وما أصابك من سيئةٍ فمن نفسك) إنه انصراف الرماة عن أماكنهم التى حدثت لهم يوم أحد لطلب الغنيمة ، فأعقبهم ذلك السيئة التى هى الهزيمة . قال الله تعالى فى قصة أحد (أولئك أصابتكم مصيبةٌ قد أصبتم مثلها) (١) يوم بدر (قتلتم أنفسى هذا) يعنى ما أصابكم يوم أحد (قل هو من عند أنفسكم) أى عقوبة بعضيكم رسول الله ﷺ .

وقيل إن تأويل الآية أن القوم كانوا إذا أصابهم جذب قالوا هذا من عند محمد وإن أصابهم الخصب والرخاء قالوا هذا من عند الله ، وفرشوا

(١) فى الأصل اكتسبت

(٢) آل عمران ١٦٥

من (١) الرسول ﷺ تطيرا منه ، فأناكر الله تعالى ذلك من قولهم وقال
لرسوله ﷺ (قُلْ كَلِّمْنَا مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) فَالْحَسَنَةُ هَاهُنَا الشَّدَّةُ
وَالرِّخَاءُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنْ نَمَسَكْتُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ
تُصِيبِكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرُجُهَا بِهَا) يَعْنِي الشَّدَّةَ وَالرِّخَاءَ وَالطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ .
وَبِمِثْلِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ أَخْبَرَ عَنْ كَفَّارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ
فَقَالَ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ
يَطْمِئِنُّوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) (٢) يَقُولُونَ : هَذَا سُؤْمُ مُوسَى
وَمَنْ أَتَّبِعُهُ .

وَأَمَّا تَعَالَى الْمَلْحَدِ وَالْقَدْرِي بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (سَيَقُولُ الَّذِينَ
أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمْنَا
(مِنْ دُونِهِ) (مِنْ شَيْءٍ) (٣) الْآيَةَ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْآيِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى
(لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ) وَ (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلْنَا هَذَا) .
فَبِإِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ وَارِدٍ عَلَى سَبِيلِ ذِكْرِ نِفَاقِ قَائِلِيهِ ، وَاعْتِقَادِهِمْ خِلَافَ
مَا يَظْهَرُونَ . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنْطَعِمِمْ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ
أَطْعَمَهُ) ، وَقَوْلُهُ (إِذَا جَاءَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالُوا نَحْنُ نَحْمَدُكَ أَنْتَ
لَرَسُولُ اللَّهِ) ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا كُفْرُهُمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَإِنْكَارُهُمْ إِيَّاهُ .
فَكَيْفَ يَصَدَّقُونَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مَا عَبَدُوهُ ؟ وَإِنَّمَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَوْ

(١) لِي الْأَصْلُ (وَتَرَوُا الرَّسُولَ)

(٢) آل عمران ١٣١

(٣) الأنعام ١٤٨

شاء الله ما أشركوا) فلما سمعوا ذلك قالوا لو شاء الله ما أشركنا
على سبيل التكذيب . وكيف يرد تعالى هذا القول على المشركين لو قالوه
على سبيل الإقرار والتصديق وهو يخبر بصحته في مواضع كثيرة في كتابه ،
منها ما ذكرناه نحو قوله (ولو شاء الله ما أشركنا) . ويدل على
صحة ذلك قوله تعالى (كَذَّابٌ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ) بالتشديد ،
كما كذبوا هم ، ولو أراد كذبهم لكانت كذب خفيفة ، على أن
القوم قالوا ذلك على وجه التكذيب للرسل لاعلى وجه الاعتقاد والتصديق .
فإن قالوا : فقد قال تعالى عقيب قوله (كَذَّابٌ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ)
إِنْ يَتَّبِعِ مُسُونٌ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١) .
أى تكذبون في قولكم ولو شاء الله ما عبدناهم . قيل له هذا باطل ما عني
إلا تكذيبهم في اضافتهم بجميل الفواحش إلى الله تعالى لقولهم والله أمرنا
بها ، وكذبهم في الوصيلة والبحيرة والسانية .

وأما قوله تعالى (كفاراً حسداً من عند أنفسهم) وذلك أن
اليهود قالت كان الأنبياء من ولد اسحاق فما بال هذا من ولد اسماعيل ، ثم
بعث رؤسائهم طائفة وأمروهم أن يؤمنوا بالنبي ﷺ أول النهار ويكفروا
آخره . وقيل إن سئلتهم فقولوا كنا نظن أنه النبي الذي بشرنا به ، فليس
رجعنا إلى أخبارنا وعلماؤنا أخبرونا أنه ليس بالنبي الذي بشرنا به فلعل
فعلكم يكون سبباً لفعل جمعه ، وكفر من كان آمن به ، فأخبر الله تعالى

بذلك بقوله (وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)^(١) الآية ، ثم قال تعالى (حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ)^(٢) لما لم يكن صلى الله عليه وسلم نبي آيتهم . وقال تعالى (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ)^(٣) وقال (وَلَا تُخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ)^(٤) أى يُخرج بعضكم بعضاً ، ولم يذكر النفس فى هذا الموضع وما أشبه النفس التى بين الجنين ، وإنما أراد ما ذكرناه من البعض .

ويمكن أن يكون أراد بقوله (حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) قولهم (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَانَا بِتَكْذِيبِكُمْ وَرَدَّكُمْ إِلَى دِينِ مُوسَى : فَأَمَا قَوْلُهُ جَلِ نَاوَهُ (يَلْتَمِزُونَ أَسْئَلَهُمْ بِالْكِتَابِ) (٥) الآية فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْبِيرُ بِقَوْلِهِ (وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) عن خلق أعمالهم ، وإنما أخبر عن تحريفهم التوراه فانهم يلوون بها أسئلتهم ، أى يكذبون ، وما ذلك من عند الله .

وأما قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(٦) فلم يتبرأ الله من خلق أعمالهم وشركهم ، وإنما البراءة من عهدهم . ولو كانت

(١) آل عمران ٦٩ (ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم)
(٢) البقرة ١٠٩ (ودكثيراً من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ)
(٣) التوبة ١٢٨
(٤) البقرة ٨٤
(٥) آل عمران
(٦) التوبة ٣

البرائة منهم براءة من شركهم أن يكون مخلوقا ، لكانت أيضا البرائة من ذواتهم ، لأنه قال (برى من المشركين) فذكرهم بأعيانهم . ولو كانت براءة الله تعالى براءة من خلق شركهم لكانت براءة من خلق ذواتهم وذلك جهل من قائله ، فثبت أن البرائة إنما هي نقض عهدهم ، وانفاذ النبي ﷺ رجلا منهم وهو على رضى الله عنه بسورة براءة إلى مشركى العرب ، وأمره أياه بقراءتها عليهم . ولو كانت براءة الله تعالى من المشركين براءة من خلق شركهم لكان اخباره عن ولاية المؤمنين إخبارا عن خلق إيمانهم ، وذلك ما لا يقولونه .

فأما قوله تعالى (ما ترى فى خلقِ الرحمنِ من تَفَاوُتٍ) (١) فلا تناف بينه وبين إخباره عن خلق أعمالهم القبيحة وتوليئه لاضلالهم ، لأن المراد خلق الرحمن من هذه الآية السماء يدل على ذلك القصة وقوله (فارجع البصر هل ترى من فطور) (٢) . وقد ثبت أن الكفر لا يكون فيه صدوع وفطور . ولو قلنا إنه ليس فى جميع ما خلقه تعالى تفاوت ، بمعنى أنه لم يقع فيه شيء بخلاف قصده وارادته ، ولا أن يكون منه شيء قبيحا فكان حسنا ولا حسنا فكان قبيحا ، لكان ذلك سائغا جائزا . والكفر وإن كان متفاوتا على مكتسبه من حيث قصد كونه حسنا فوق قبيحا .

(١) الملك ٢

(٢) الملك ٠٠

وأما قوله تعالى (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) (١)
ولا معارضة بينه وبين الكفر والقبیح ، لأنه لم يقل الذي أحسن كل شيء
خلقه أي جعله حسنا . وإنما معنى أحسن أي يحسن كيف يخلق كما تقول :
أحسن الكافر الرمي وإن أصاب بيتنا ، ولا تقول إن رميه حسن .

ويحتمل أن يكون المعنى (الذي أحسن كل شيء خَلَقَهُ) غير
المعاصي ، فإن العموم لا صيغة له عندنا . وهذا نحو قوله تعالى (وَاللَّهُ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

وأما قوله (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا
إِلَّا بِالْحَقِّ) (٢) والمعنى أنه خلقهما بقوله وقوله الحق ، وما خلقهما باطلا ،
يريد اثابة الطائعين وعقوبة العاصين . قال الله عز وجل (ذَلِكَ ظَنُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا قَوِيلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن النَّارِ) (٣) . ويحتمل أن
يكون أراد ما خلقت ذلك ، وليس لي خلقه والتصرف فيه كيف شئت .

وأما قوله (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (٤)
فقد أجمع المسلمون على تخصيص الآية لم يرد الأطفال والمجانين وإنما أراد
من سبق في علمه أنه يعبد ويطيعه . وقال أهل التأويل معنى (إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)
أي إِلَّا لِيَكُنَّ يَعْبُدُونَ . وكل من أتى من الله تعالى نافذة واجبة ، وإن

(١) السجدة ٧

(٢) الحجر ٨٥

(٣) ص ٢٧

(٤) الذاريات ٥٦

كانت غير نافذة ولا واجبة من الخالق في جميع الأحوال. فلو كان خالق جميع الجن والانس لسكى يعبدوه لعبدوه ولم يمتنع أحد منهم من عبادته. ويحتمل أن يكون أراد: وما خلقت الجن والانس إلا لعبادتي، من كان منهم سالماً من الآفات المزيلة للتكليف. ولا تضاد بين الآية وبين قوله (ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس) (١)، فان قالوا أراد سنذراً لجهنم قيل هذا خروج من الظاهر، ويلزمكم أن يكون المعنى (وما خلقت الجن) أى سنخلق في القيامة وقت علم الخلق بالله اضطرارا.

وأما قوله تعالى (وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى) (٢) فلا تضاد بين ذلك وبين اخباره تعالى عن اضلاله الكافرين، لأنه يحتمل أن يكون أراد فهديناهم أى بينا لهم وأرشدناهم فلم يقبلوا: والتقدير وأما ثمود فبيننا لهم بالقول ما لو قبلوه لكان هداية لهم. ويحتمل أن يكون أراد وأما ثمود فهديناهم فارتدوا، وهو استحبابهم العمى على الهدى. ويحتمل أن يكون أراد تعالى بقوله (وأما ثمود) فرقة منهم هديناها وفرقة أضلناها. ويدل على ذلك قوله (فإذا هم فريقان يختصمون) (٣).

وأما قوله تعالى (وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين) (٤)، وقوله (فلعلنا

(١) الاعراف ١٧٦

(٢) هكت ١٧

(٣) النمل ٤٥

(٤) البقرة ٢٦

زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ فُلُوبَهُمْ (١) و (ما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يُبين لهم ما يتقون) (٢) . فلا تعارض بين قوله (فلما زاغوا أزاغ الله فلوبهم) ثانياً أشد من الزيغ الأول ، وأعمالها أكثر من العمى الأول ، لأنه حكم ألا يزيغها ذلك الزيغ الشديد إلا بعد زيغ دونه ، ويجعل الثاني عقوبة على الأول . وأما (وما يضل به إلا الفاسقين) فكأنه حكم أنه لا يضل به إلا بعد خلقه ضرباً من الضلال دون الثاني ، فيكون الثاني عقوبة عليه . وكذلك (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يُبين لهم ما يتقون) أي لا يضلهم حتى يُبين لهم ما يتقون ، فيعصون فيه ويضلون فيضلهم بعد ذلك ضلالاً ثانياً شديداً عقوبة على ضلالهم الأول .

والقدرية كلهم يُحتج عليهم بهذه الآيات ، لأنهم فريقان ، فريق يزعم أن الله ما أضل أحداً إلا بمعنى الحكم والتسمية ، ولا يخلق الضلال . ولا يجوز أن يسميهم ويحكم عليهم به إلا بعد وقوعه منهم . وفريق يزعم أن الله تعالى إنما يضل جزاء على ضلال تقدم .

وكذلك قوله تعالى (فلما زاغوا أزاغ الله فلوبهم) هؤلاء أقروا أن الله تعالى يخلق القبيح على وجه الجزاء ، وإذا جاز أن يفعل ذلك على وجه الجزاء ولا يكون سفيهاً فلم لا يجوز أن يفعل ذلك ابتداءً ولا يكون

(١) الصف ٥

(٢) التوبة ١١٥

سفيهاً؟ ويقال لهم : كيف جاز أن يضل من سبق منه الضلال ولم لسم ينقلنه عن ضلاله ، فإن قالوا إنما إغلاكه إياه حكيم وتسمية تركوا قولهم ولحقوا بأصحاب القول الأول ثم يقال لهم فكأنه لا يسميه تعالى فاسقا وعاصيا حتى يتقدم منه عصيان قبيل وفسق . فان قالوا : نعم . قيل لهم : وإم جاز أن نسميه بوقوع الثاني منه فاسقا ولا نسميه بالأول وهما جنس واحد . وقد فسر الناس قوله تعالى (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم) على أنه سبحانه لم يكن ليضل المؤمنين بعد أن آمنوا ويترك أن يبين لهم ما يتقونه ويحذرونه ، وذلك أن النبي ﷺ أراد أن يستغفر لأبيه أو لبعض عمومته ، فأنزل الله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى) (١) فقال النبي ﷺ إن إبراهيم استغفر لأبيه وقال المسلمون أن استغفر النبي ﷺ لأبيه استغفرنا لأبائنا وأمهاتنا ، فهام الله تعالى عن ذلك . ولو تركهم عليه مع حكمه بأنه لا يغفر ولا يحل الاستغفار لهم لكان ذلك ضللا وإن ظنوا أنه جاز فأنزل الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه) إلى قوله (حتى يبين لهم ما يتقون) فأراد بهذا الاضلال ترك بيان ما يبين للمؤمنين ، ولم يرد خلق الضلال فيهم ابتداء ولا جزاء .

(١) التوبة ١١٣

(٢) التوبة ١١٤

وأما قوله (وقضى ربك أن لا تَسْبُدُوا إِلَّا يَأْهُ) (١) فإنَّ قَضَى هَاهُنَا بِمَعْنَى أَمْرٍ ، وَالْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْخَلْقِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَتَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) (٢) أَيْ خَلَقَهُنَّ (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ) (٣) أَيْ خَلَقْنَا مَوْتَهُ . وَقِيلَ الْقَضَاءُ نَفْسَهُ يَعْنِي الْمَوْتَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَهُمْ مِنْ قَضَى نَحْبِهِ) (٤) . وَالْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ) (٥) .

وأما قوله تعالى (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) (٦) أَيْ هَذَا مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، وَيَأْمُرُ بِهِ ، لَا يَخْلُقُهُ .

وأما قوله تعالى (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) (٧) لَا يُجِيبُ الْفَسَادَ (٨) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَالْمَعْنَى لَا يُجِيبُ الْفَسَادَ لِأَهْلِ الصَّلَاحِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يُجِيبُ الْفَسَادَ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ دِينًا لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ

(١) الامراء ٢٣

(٢) فصلت ١٢

(٣) سبأ ١٤

(٤) الأحزاب ٢٣

(٥) الإمراء ٤

(٦) القصص ١٥

(٧) الزمر ٧

(٨) البقرة ٣٠٥ (ان الله لا يحب الفساد)

أن يكون أنه لا يرضى لعباده الكفر ولا يجب الفساد أى لا يصطفئها لأن
الحبة والرضا والاصطفاء والاختيار (واحد) .

وأما قوله (إنَّ الَّذِينَ يُجِيبُونَ أَنْ تَشِيْعَ الْفَاحِشَةُ فِي
الَّذِينَ آمَنُوا)^(١) فانما ذمهم لأنهم أحبوا أن يكون ما قيل عن المبرأة أم
المؤمنين رضى الله عنها حقا وصوابا ، والله ما أحب أن يكون ذلك حقا
ولا صدقا . ويحتمل أن يكون المعنى أنهم نهوا عن اشاعة الفاحشة
في الذين آمنوا ، ونهوا عن محبة ذلك ، واردة الله تعالى ليس
بمنهى عنها .

وأما قوله تعالى (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)^(٢) وأهل
التفسير متفقون على أن ذلك خارج منخرج الوعيد والزجر ، ولم يرد به
التخيير بين الكفر والايمان . وقد قال ابن عباس فمن شاء أن يؤمن إذا
شاء الله إيمانه ومن شاء فليكفر إذا شاء الله كفره .

وأما قوله (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا)^(٣) ، و (من شاء
اتخذ إلى ربه مآباً)^(٤) فلا معارضة بينه وبين إخباره بأن الأشياء
كلها كائنة بارادته ، لأنه أخبر في آيات أخر أن هذه المشيئة التى أثبتها
لم لا توجد إلا بمشيئة فقال (وما تشاءون إلا أن يشاء الله)^(٥)

(١) النور ١٩

(٢) الكهف ٢٩

(٣) الانسان ٢٩

(٤) النبا ٣٩

(٥) الانسان ٣٠ والتكوير ٢٩ (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين)

في نظائر هذه الآية .

وأما قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا) وقوله (فإلهم لا يؤمنون) ونحو ذلك ، فإن ذلك وارد مورد الحث لهم على الايمان ، وليس بين حثهم على الايمان بالقول وبين إضلالهم بالفعل تضاد . ويمكن أن يكون قال ذلك ردا على من زعم أنهم ممنوعون من الايمان لعجز ، وأنهم غير قادرين عليه ولا على تركه ، وأنهم مجبورون على الكفر .

وأما تعلق القدرية بدم العصاة ونهيهم عن المعاصي فإنه باطل ، لأنه لم يذم العصاة على خلق معاصيهم ، لأنهم لا يخلقون شيئا ، وإنما نهام عن كسبها .

وأما قوله تعالى (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم)^(١) وقوله (فإلهم لا يؤمنون)^(٢) و (ما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى)^(٣) ، وأمثال هذه الآيات مما فيه استبطاؤهم عن الايمان مع قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا)^(٤) ، (ومن يضلل الله فما له من هادٍ)^(٥) في نظائرها هذه الآية .

(١) آل عمران ١٢١٠

(٢) الانشقاق ٨٤

(٣) الاسراء ٩٤

(٤) يس ٩

(٥) الرعد ٣٣

فالجواب : أنه أراد تعالى أن يُبَيِّن لهم أن جميع ما ذكروه من الطبع والحثم والتفرقة بين المرء وقلبه ليس يمنع لهم عن فعل الطاعة ، ولا عجز عن ذلك بما دلهم عليه من الهادي وبين لهم من الحق ونم غير مجبورين على الكفر مختارين له . فإن قيل : والانسان المختوم على قلبه الذي خلق في قلبه الكفر قادر عندكم على الايمان أم لا ؟ . قيل : أجل هو قادر على ذلك على قول كثير من أهل الحق ، لأن جمهورهم قالوا إن نفس قدرتهم على الكفر هي قدرتهم على الايمان ، وانما يصاح للضدين والخلافيين على جهه البديل ، وانما يكتسب أحدهما لا يثاره واختياره له . فإن قالوا : فكان تمكثته أن يفعل بقدرته على الكفر والايان ؟ قيل : أجل على هذا الجواب ينجر أنه اخبار الكفر فيصرف بقدرته في فعل أحد مقدوريه . فإن قالوا : فهل يمكنه أن يجمع بقدرته بين الكفر والايان ؟ . قيل لهم : لا لأنه انما يفعل أحد مقدوريه على سبيل البديل . والجواب الآخر أن القدرة على الكفر غير القدرة على الايمان . ونقول مع ذلك إن الكافر في حال كفره قد كان يصح منه وقوع الايمان بدلا من الكفر ، فان قيل فيصح من الكافر ترك الكفر الذي خلق فيه ؟ . قيل : أجل بأن لا يكون كان خلق فيه ، فهو على هذا الجواب قادر على الايمان لو آثره واختاره وكره الكفر .

قال القاضي رحمه الله : وهذا الجواب على طريق الفخار . فان قالوا : فهو قادر عندكم على ترك الكفر ؟ . قيل : أجل بأن يختار الايمان . فان قيل : أفقدر على اختيار الايمان وفعله ؟ قيل : أجل إذا كره الكفر وآثر الخروج عنه ، وليس هو بمنزلة الزمن والمقدم المكلف للقيام .

وأما قوله تعسالى (كذالك ذىننا لكلك أمة عملهم) ،
وزىن للناس حب الشهوات (١) وأشباه ذلك فقد قلنا فى تأويله
من قبل وأنه ليس من تزىن الكافرين والشياطين بسبيل ، وليس هذه الدعوة
الى ذلك . ومن الناس من يحمل ذلك على معنى خلاق الشهوة فى قلوبهم ،
وما جعل فى طباعهم من الميل الى ذلك . وأما قوله تعالى (لكل جملةنا
منكم شرعة ومنهسا) (٢) ، فلو حمل على أنه أراد خلاق جميع
الاديان والمذاهب لم يضر ذلك ولم يطعن فى شيء من القرآن به بل ما أراد
ذلك ، وإنما أراد بالشرعة ما شرعه لهم وتقدم به وهو جعل بمعنى تقدير
الاديان وتوطئتها وليس من معنى الفعل فى شيء .

وأما قوله تعالى (وألقيننا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم
القيامة) (٣) فإن حميل أيضاً على خلاق العداوة فلا مطعن على
القرآن فيه وإن حمل على أنه ألقى فى قلوب أهل الكفر عداوة
بعضهم بعضاً ، ألقى فى قلب اليهود عداوة (النصارى) ، وفى
قلب النصارى عداوة اليهود ، فلا بأس بذلك أيضاً .

فأما قوله تعالى (إنما نملى لهم ليزدادوا إثماً) (٤) فإن
حملنا على أنه خلقهم للنار فذلك صحيح ، وإن حمل على عاقبة الفعل كان

(١) آل عمران ١٤

(٢) المائدة ٤٨

(٣) المائدة ٦٤

(٤) آل عمران ١٧٨

جَزَاءً ، ويكون المعنى أنهم يزدادون في الآخرة كما قال سبحانه (فَزَادْتَهُمْ
رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ) (١) أى سيزيدهم عذاباً على ما كان من كفرهم .

وأما قوله تعالى (وما هم بضارين به من أحدٍ إلا باذنِ الله) (٢)
فلم يرد بالاذن هاهنا الأمر والاطلاق ، وإنما أراد به الإيجاد والخلق كما
تقول : عوفى فلان باذن الله ، ونزل الغيث باذن الله . ويمكن أن يكون
أراد أن الساحر لا يضر المسحور ولا يؤذيه سحره إلا باذن الله الذى يخاف
أذاه وضره ، ويمكن أن يكون باذنِ الله ، بعلم الله ، ويمكن أن يكون
أراد الترك بين الساحر وسحره ، وترك اعدامه وأمانته باذن الله .

وأما قوله عز وجل (وانا وإياتكم لعلى هُدًى أو فى ضلالٍ
مُبين) فليس مخرجة للشك ، ولكنه على معنى التوبيخ والتوبيه ، كما يقول
القائل لمن يُخاصمه : إني وإياتك لعلسى حق ، وهو يعلم من الحق .
وقيل معنى الآية أنا لعلى هدى ، وانكم لعلى ضلال بحذف أو هاهنا بمعنى الواو .

وأما قوله (قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا
بِالْحَقِّ) (٣) فإنه ورد مؤزداً الزجر ، كما يقول الرجل لخصمه :
جلس الحكم بجمعنا ، ثم قال يفتح بيننا بالحق على وجه المناكرة
والتحذير .

(١) التوبة ١٢٥

(٢) البقرة ١٠٢

(٣) سبأ ٢٦ (قل بجمع بيننا ربنا ثم يفتح بيننا بالحق وهو الفتح المليم)

بَاب

الكلام على من زعم من الرافضة أن القرآن نقص مذه ولهم

بـزـد فيـه

يقال لهم : لم قلتم ذلك ، فإن قالوا لأنه لو زيد فيه لم تذهب تلك
الزيادة على الأمة يقال لهم : وكذلك النقصان ، لو كان لم يذهب على الأمة .
فإن قالوا : كونه معجزا ، وكون الخلق غير قادرين على الإتيان بصورة
مثله يمنع من الزيادة فيه ، لأنه لو زيد فيه لظهر سخف المزيد وزكا كنه .
قيل : فلعلمهم زادوا فيه عشرة آلاف ألف (١) كلمة متفرقة ، وأنهم
متفقون على أنه ليس كل كلمة وكل حرف منه معجزا . ويقال لهم : قد
خالفكم قوم من المنتسبين إلى الاسلام في كونه معجزا ، وهـزب هـشام
الغوطى وعباد الصيمري ، ومن قال بقولهما . وقالوا إن القرآن عرض
من الأعراض لا يصلح أن يتحدى به النبي ﷺ . فإن قال : هذا بهت
وجحد لما فعله ضرورة . قيل لهم : وجحد فضائل أبي بكر وعمر
وعثمان ، وقولكم إن الأئمة أفضل من الأنبياء ، وإن الإمام
لا يحكمكم بحق من الخلق فوق من مال أو غيره حتى يعنلتم صحة
دعوى المدعى وينقطع سراير البيئنة بهت وجحد لما نعلم من
دين الرسول ﷺ ضرورة . ثم يقال لهم : قد علمتم أن النظام وشيعته

(١) في الاصل عشرة ألف آلاف

يُشْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ الْيَوْمَ مُعْجِزًا ، وبمجدون عجز العرب
عن الاتيان بمثله ، ويقولون إنما كان ذلك في أيام النبي ﷺ لكونه آية له ،
ولإنما كان مُعْجِزًا لِعَجْزِهِمْ وهم قادرون على الاتيان بمثله لأجل
التحدّي ، فعلى هذا يمكن الزيادة فيه .

فان قالوا : الامام المعصوم أخبرنا أنه نُقِصَ منه ولم يُزَدَ فيه ،
قيل لهم : فما تقولون لأكثر الشيعة إذا قالوا لكم إنَّ الامامَ
المعصومَ أخبرنا أنه ما نُقِصَ منه ولا زِيدَ فيه ، فلا يجِدُونَ
جواباً .

باب

الكلام في الدلالة على أن القرآن معجزة للنبي

صل الله عليه وسلم

معنى وصف القرآن وغيره من آيات الرسل بأنه معجزٌ أنه مما لا يتقدرُ الخلقُ عليه ، وإن لم يكونوا عاجزين عنه على الحقيقة ، وإنما سُميَ مُعْجِزاً على التشبيه بما يُعْجِزُ عنه من الأمور التي يقدر عليها ويعجزُ عنها ، والذي يدل على أن القرآن وعصا موسى وما أشبه ذلك لا يجوز أن يُعْجِزَ عنه قيامُ الدليل على أن العجز لا يكون عجزاً إلا عن موجود ، كما أن قدرة المحدث لا تكوّن قدرةً إلا على موجود ، فلو كانوا عاجزين عن قلب العصا حيةً ، وإحياء الموتى ، وعن القرآن لكان ذلك موجوداً فيهم ، ولما ثبتَ عدم ذلك ثبت أنهم غير عاجزين عنه على الحقيقة . وهذا أبلغ في وصف آيات الرسل بأنها دلالة على صدقهم ، ولا يصح أن يقدر عليها أحد إلا الله تعالى . وكذلك إذا حرك الرسول يده وتحداهم بتحريك أيديهم فإن الله تعالى يُقَدِّرُهُم على ذلك وَيَسْتَلْبِهُمُ الْقُدْرَةَ على ما كانوا قادرين عليه . وقد قلنا في أول الكتاب إنَّ القرآن معجزةٌ للنبي ﷺ من ثلاثة أوجه .

إحداها ما فيه من أنباء الأولين وقصصهم ، مع العلم بأنَّ النبي ﷺ لم يكن يتلو من قبله كتاباً ولا يَخِطُّهُ يمينه . قال تعالى (وما كنت

لديهم إذ يلقون أقلامهم) (١) وقال (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ
نُوحِيهَا إِلَيْكَ ، مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا) (٢)

في أمثال هذه الآيات .

والوجه الثاني مافيه من الأخبار عن الغيوب . قال الله تعالى (قُلْ إِنْ
كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ
فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (٣) فذلك معجزة له من وجهين
أحدهما أنهم لو تمنوه لما اتوا فلم يتمنوه . والثاني أنهم كانوا قادرين على تمنى
الموت فلما تحداهم لم يقدروا عليه ، فأى الوجهين كان فهو معجزة . فإن
قيل : فلو قالوا قد تمنينا الموت فإمتنا يقال لهم إنما دُعُوا إِلَى أَنْ يَقُولُوا
بِالسَّنْتِمْ التَّلْمُ أَمِتْنَا ولم يدعوا إلى الاعتقاد بقلوبهم . ومثل ما وصفناه
قوله تعالى (قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ) (٤) الآية
وامتناعهم عن ذلك لعلمهم بصدقه ، ومن ذلك قوله (لِيُظْهِرَهُ عَلَى
الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (٥) فقد ظهر على كل دين ،
فأدين من الأديان ولا ملة إلا ظهر عليها دينه وغلب على ملاتهم
أو بعضه .

(١) آل عمران ٤٤ (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم)

(٢) هود ٤٩

(٣) الجمعة ٦

(٤) آل عمران ٦١

(٥) التوبة ٣٣

ومن ذلك قوله تعالى (وإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ
أَنَّهَا لَكُمُ) (١) فوعد الله سبحانه الظفر بقريش وظفروا بهم وأسروا
منهم سبعين وقتلوا سبعين ، وقد كانوا إلى أخذ العير أميلَ منهم إلى قتال
قريش ، ولذلك قال (وتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ
لَكُمْ) (٢) يعنى بالشوكة الحُمَامة من عَسْكَرِ قريش .

ومن ذلك قوله تعالى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ) (٣) فكان كما وعد .
من ذلك قوله تعالى (لَتَسِنَّ أَخْرَجُوا لِيُخْرِجُونَ مَعَهُمْ وَلَتَسِنَّ
قَتُولُوا لَا يَنْصُرُهُمْ) (٤) فكان كما أخبر . ومن ذلك قوله (لقد
صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) (٥) فكان كما أخبر . وقوله (سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ
إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَارِنَا لِنَأْخُذْ مَوْهَاتِنَا) (٦) و (قُلْ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ
مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَتْلِ أَوْلِيِّ بَاسٍ شَدِيدٍ) (٧) فدعاهم
أبو بكر رضى الله عنه إلى قتال بنى حَنِيفَةَ ، ودعاهم عمر رضى الله

(١) الأنازل ٧

(٢) الأنازل ٧

(٣) النور ٥٥

(٤) الحشر ١٢

(٥) الفتح ٢٧

(٦) الفتح ١٥

(٧) الفتح ١٦

عنه إلى قتال فارس والروم ومن ذلك (الم ، غُلِبَتِ الرُّومُ) (١) وخاطر
أُمِّيَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ أبا بكر رضى الله عنه على ذلك فكانت الغلبة
لأبي بكر ، وأخذ الخطر ، وكان يومئذ مباحا . ومن ذلك (سُتْهِزِمَ
الْجَمْعُ وَيُوسَلُوْنَ - الدُّبُرُ) (٢) يعنى يوم بدر ، فكان كذلك . وهذه
أخبار تخرج عن الحدس والتخمين لكثرتها لأن الحدس إنما يتم فى الخبر
الواحد والخبرين مع علم الله تعالى بدعوى الرسول صلى الله عليه وسلم
للمرسالة عليه إذا علم ذلك لم يجوز أن يظهر صدقه فى خبر واحد فضلا
عما سواه .

والوجه الثالث نفاذه وبلاغته . وقد انفق الكلُّ من أهلِ مَلَكَيْنَا
وغيرهم ، ونقلوا نقلا يوجبُ العلمَ أن النبي كان يتحدثى به العربُ
فى أيام الموسم وغيرها مع ما هم عليه من الفصاحة التي لا تُبْلَغُ ، وشِدْقِ
الأنفةِ والحِمْيَةِ فلم يقدروا على الاتيان بمسورة من مثله نحو (إنا أعطيناك
الكوثر) ، و (تَبَّتْ يَدَا ..) ، ولا راموا ذلك . ولو قدروا على
ذلك لكان إتيانهم به أهونَ عليهم من الحربِ والقتلِ ومَسِينِ
النَّارِ .

ولن يتعدوا عدولهم عن معارضة من أحدِ أمور :

إمّا أن يكونوا ليس فى قدرتهم التكلّم بمثله ، ولا فى طاقتهم أن

(١) سورة الروم ١

(٢) القمر ٤٥

يَكُونُوا قَادِرِينَ عَلَيْهِ وَأَعْرَضُوا عَنْ مَعَارِضِهِ لَعَلَّكُمْ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،
أَوْ يَكُونُوا كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى الْإِيمَانِ بِمِثْلِهِ فَلَمَّا تَحَدَّاهُمْ أَفْقَدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ ، وَصَرَفَ دَوَاعِيَهُمْ عَنْ تَكْلِفِهِ ، فَوَجِبَ بِهَا وَصَفَتَاهُ دَلَالَتُهُ عَلَى
صَدَقِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

فان قيل : كيف تحداهم بمثله ولا مثل له ؟ . قيل : كقولهم أساطير
الأوليين ، وأنه شعر . والأوجه الآخر أنه تحداهم بمثل العبارة عن كلام
الله ، وأن يأتوا مبتدئين غير محتدين ، وهم على ذلك غير قادرين ، ولو
عورض لم يصح كتمان معارضته ، ولكان لا بد من نقلها نقلاً سائغاً ذاتعاً .
ولو جاز التواطؤ على كتمان ذلك لجاز أن يتواطأوا على كتمان ما كونه
معلوماً ، وذلك باطل باتفاق . ولو عورض وصرَفَ اللهُ دواعيهم عن نقل
معارضته لكان ذلك آية ومعجزة للنبي ﷺ .

فان قيل : فلامله عورض ومنع خوف السيف من إظهار معارضته .
قيل : هذا باطل لأجل أن السيف لم يمنع من قولك هذا . فلا يمنع إظهار
المعارضة ولم يمنع إظهار هذا الإلزام .

فان قيل : إنما لم يعارضوه خوف الشبهة على أتباعه . قيل : رجاء
زوال الشبهة عن أتباعه أولى فيما أدعيتهموه إذا استويا في اللفظ والنقل . فان
قيل : شغلهم القتال عن معارضته قيل : فمعارضته أسهل عليهم من القتال
وأيسر فلم يفعلوها ، لم لم يقطعهم القتال عن التكلم بين الصفيين ، ورجزهم
وقت الحرب ؟ .

ولا تكون القراءة معجزة لمن حفظه ، لأنه إنما يكون للمبتدئ الذي لم يسمع من أحد قبله . وانصافاً فان الله تعالى لو علم من إنسان أدعاء السورة وقوله أنسى لأنساه آياه أو بعث حفاظاً له غيره ويظهرون القيام بما قام به .

فان قيل : إذا قلتم إن الكلمة منه والكلمتين غير معجز فلم لا يكون كله غير معجز ؟ قيل : هذا باطل ، لأن الانسان يقدر على شرب جرعة ماء ولا يقدر على شرب ماء البحار ولأن العيسى الأبنور لا يقدر على مثل شعر امرئ القيس وهو يقدر على الكلمتين منه .

وإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون القرآن من نمط كلام العرب غير فضل بلاغة ، لأن النبي ﷺ كان أفصحهم . قيل : لو كان على وزن كلامهم ونجاره لم يخف عن العرب بزيادة بلاغته ، كما أنه لم يخف عنهم شعر امرئ القيس وخطب الخطباء منهم بزيادة بلاغتها ، وإعتقدوا أن ذلك شعراً وخطبة ، وإن زادت بلاغته على ما سواه .

فان قيل : أليس مسيلة وغيره أتى بمثله في قوله (١) (ألم تر كيف فعل ربك بالحبلى) ونحو قولهم « والذاريات ذروا ، والطاحنات طحنن ، والآلات خبزن ، ونحو « يا ضيفدع بنت ضيفدعين ، ا . يقال لهم : « لا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل سخف هذا الكلام وركاكته وضعف عقل قائله ، وأنه لا يخرج من ذى إل .

فان قيل : كيف تلزم حجة القرآن غير العرب ؟ . قيل : من حيث لانهم إذا بحثوا وعلّموا أن العرب أهل اللسان والفصاحة عجزوا عن سورة منه ، كما يعلم من ليس بساحر عجز السحرة عن آية موسى ، ومن ليس بطبيب عجز الأطباء عن آية عيسى . فهذا طريق علمهم .

فإن قيل لأن هـشاماً الفُوطى وعباداً ينكران كون القرآن آية معجزة قيل : لا يكون إنكارهما حجة على علم وقطع به ، كما لا يتكون مذاهب السوفسطائية حجة على ما شاهده إضطراراً . على أنه يمكن أن يكون إنما أنكرا دلالة القرآن على صدق النبي ﷺ ، ولم ينكرا تحديه به وعجزهم عنه . وهذه جملة كاشفة عن صحة كون القرآن معجزاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد .

بـاب

الكلام على صحة مفارقة القرآن لسائر كلام العرب

الدليل على أنه ليس من نجار شيء من كلامهم أنه لو كان من نجاره لم يعجزوا أن يقولوا له : وما في هذا مما يُتحدى به ؟ ، وهو نُطقنا ونطق أسلافنا .

ولم يعجز في جرى العادة أن يعرضوا عن ذلك على حال مع حرصهم على إبطال أمره عليه السلام ، ولم يعجز أيضا أن يتدهشوا منه ويختلفوا في سببه فيقولوا مرة سحرًا ومرة شعرا ومرة أساطير الأولين ، بل كان الواجب أن يعرفوا من أى قبيل هو إذ اللسان لسانهم . وهذا دليل يشترك في العلم بصحته الخاصة والعامة .

وأما قولهم : لو كان مخالفا لسائر كلامهم لكان كل من سمع تلاوته يعرف ذلك من عالم وجاهل ، فإنه باطل ، لاجل أن النظم وإن كان مختلفا ومدركا بحاسة السمع فإنه يشبهه على السامع ويلتبس أمره ، وإن كان العلم بتمييزه يحصل ضرورة لما احتاج مدرك الأجسام والألوان الى التمييز بينهما إذ العلم بذلك ضرورة . ولما علم أن المدرك لثمين أو ذرتين لا يحتاج إلى أن يميز بينهما وبين غيرهما بتمييز مكتسب لا يدرك بالطبع ، علمنا بطلان ما ألزم هذا القائل ، ويدل على ذلك أيضا أن العرب لم تكن وقت خُلقت ناطقة ولا عارفة بالكلام ، بل جاهله حتى وقفت على اللغة ،

وتواضعت عليها ، فصارت ليعلم المعاني والنظم بعلم ليس بغريزي ولا
طبيعي ، ولو كان طبيعيا ضروريا لصحح من العرب ابتداء التكلم بكل
أشعارها وسجعها ونظمها ونثرها وخطبها ، ولم تتأخر إلى أن يوقف على
ذلك ويتواضع عليه ، فان قيل إنما ياتبس حال المئدر كمين إذا اشتبهها
وتقاربا ، وأنتم تقولون إن القرآن لا يشبه ولا يقارب لسائر كلامهم ، بل
يباينه مباينة شديدة ، فكيف يصح أن ياتبس أمره ؟ يقال لهم : هذه المباينة
وإن كانت شديدة فانها تحتاج إلى أن يعرفها أهل العلم باللغة العربية ،
لأنه يوجد في القرآن كلام على معنى السجع وليس المراد السجع ، لأن
معاني القرآن لا ترتبط بمواضع عقد السجع ، فخرج بذلك عن أن يكون
سجما ، وكذلك يوجد فيه ما أوله أول الشعر أو بقي وجعل على روى
واحد وأجزاء متساوية ، ولكنه تخرج أو اخره عن ذلك فتخرج عن
الشعر . وكذلك يوجد فيه ما لو فصل عما اتصل به لأشبهه الخطب إلا أنه
يأتي على وزن آخر فيخرج عن ذلك ، فلما كانت الحال ما وصفنا التبس
أمره وأشكل إلا على أهل العلم باللغة لأن فيه بلاغة وبراعة لا يقدر أحد
من الفصحاء على مثلها .

باب

البلاغة

حد قوم البلاغة بأنها الإيجاز في غير عجز ، والاطناب في غير خطل .
وزاد قوم وأن تكون صدور الكلام تدل على أعجازه . ومعنى الإعجاز
عندهم حذف فضول الألفاظ . وقال قوم أن يكون (الكلام) لا تستعين
عليه بالفكر . وقال قوم هي أن يكون الكلام سليما من التكليف بعيدا عن
الصنعة ، بعيدا عن التعيير ، غَنِيًّا عن التأويل . قالوا وهذا معنى قول
الأصمعي : « البليغ من كَسَفَ عن المَعْنَى وأغْتَاكُ عن المُفَسِّرِ » .
وقال قوم « هي إِنْهَامُ الحَاجِجَةِ من غيرِ إِعَادَةٍ ولا حُبْسَةٍ
ولا استعانةٍ » . والاستعانة أن يقول المتكلم اسمع مني وافهم عني . فان
ذلك عِيٌّ وقَحَمٌ . وقال قوم : هي أن يكون الكلام يُسْبِقُ معناه
لفظه ولا يسبِقُ إلى قلبك غيره . وقال الفارسي : « هي معرفة
الفصل من الوصل » ، وقال اليوناني « هي تصحيح الأقسام واختيار
الكلام » ، وقال الرومي : « هي جنس الاقتصار عند البديهة والغزارة
عند الاطالة ، وقال الهندي : « هي وضوح الدلالة وانهاز الفرصة » .
والذي نختاره نحن ونذهب إليه أنها التعبير عن المعنى بما هو طبقة
ووقمه من غير أن يفضل عنه ولا يقصر دونه ، ولا يكون اللفظ مشتركا
بينها ولا خفيا ، بل معرى من فضول الكلام ومشتركا بالألفاظ مع تصحيح
أقسام الخطاب ، واختيار ما يخلو من الألفاظ في النفوس والاسماع ،

وأن يكون إذا طال غير مجانب لما عُقِدَ عليه أولُ كلامه ولا مبتدأين له، وأن يكون إيفهماً لكل قومٍ بقدر طاقتهم، وبيانا بقدر منازلهم، طال الكلام أو قصُرَ، وقَلَّ أو كَثُرَ .

وقلنا مع تصحيح أقسام الخطاب ، لأنه إذا فسدت أقسامه ذهبت بهجته وطلاوته . وتخير الألفاظ هو أن لا يعبر عن المعنى باللفظ الجسافي ولا الخفيف الركيك . وحدنا أجمع وأنصر من كل ما قدمناه ، لأن كثيراً من الألفاظ من قديمنا إذا تجردت لا يكون لها حداً للبلاغة وإن كان صفة من صفاتها .

وقال بعض من تكلم في معنى البلاغة لا ينبغي أن يكون اللفظ شوقياً عاماً ولا عربياً وحشياً إلا أن يكون بدوياً عاماً رايياً لأن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس ، كما يفهم الشوقي رطانة الشوقي . وكلام الناس طبقات ، كما أنهم أنفسهم طبقات ، فمن الكلام الجزل ، ومنه الحسن ، ومنه القبيح . وكله عربي ، وبكاه قد تكلموا .

قال : وأنا أزعم أن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني ، وكذلك الشريف مشاكل للشريف ، ولكل مقام مقال ، فقد نحتاج إلى السخيف في بعض المواضع إذا حكى به كلام السوقة ، والحشو الذي لا يحسن إعرابه والتعمق فيه . وكذلك الجزل إذا حكى كلام العرب ونواديرهم ، فإن السخيف يفسد ذلك .

وقال : ينبغي للمتكلم البليغ أن يكون في ثلاثة منازل ، يكون لفظه

رشيماً عذبا وفخها سهلاً ، ومعناه مكشوفاً ، إما عند الخاصة إن خاطبهم
أو العامة . والمعنى لا يشرف بأن يكون من معاني الخاصة . ولا يتضريح
بأن يكون من معاني العامة ، وإنما يشرفُ باصابة الصواب ، وما يجب
لكل مقام من المقال . وإن أمكنك أن تبلغَ بكتابك إلى أن تُفهمهم
العامة معاني الخاصة وتكسوها الألفاظ المتوسطة التي لا تُلطِّفُ
عن الدعائم ولا تخفسي على الأكفام ، فأنت البليغُ التام . قال القاضي
رضي الله عنه : وإنما تكره الأطلاله إذا خرجت إلى تكلف الإسهاب
في فصول الكلام المضرقة بالقائل والمستمع . قيل لبعض من مدح الأطلالة
في غير خطل : متى (لا) يملُّ المستمع الإطالة ؟ . قال : إذا أعطيت
كلَّ كلامٍ حقه ، وقمت بالذي يجب من سياسة الكلام ، فإن أصبت من
تعرفِ حدودِ المنطق فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو ، فإنه
لا يرضيها شيء فأما الجاهل فلست منه وليس منك ، ورضاء جميع
الناس لا يُنالُ .

قال القاضي : والقول ما قاله أبو داود ابنُ صدِّيقٍ بمدحِ الإيجاز
والاطلالة :

يُرْمُونُ بِالْخُطْبِ الطَّوِيلِ وَتَارَةً

وَحَسَى الْمَلَا حِظَّ خَيْفَةِ الرَّقَبَاءِ

وأفضل ما استعملت فيه البلاغة ما قاله بعض المتكلمين وهو تقريرُ
حُجَّةِ الله تعالى في عقول بعض المكلفين ، وتخفيفُ المؤثونة على

المستمعين ، وتزيين المعاني في قلوب المرئدين بالألفاظ المستحسنة في
الاسماع القابلة رغبة في سرعة استجابتهم ونفى الشكوا غل عن قلوبهم
بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة ، فصاحب هذا المقام وهذه
البلاغة قد أتى الحكمة وفصل الخطاب ووعده تجزيل الثواب .

فإن قيل : كيف تكون الإطالة مدوحة ، وقد روى عن النبي
ﷺ أحاديث كثيرة في ذمها ، منها أنه قال : ما أُعطِيَ العبد شيئاً
أحسن من لطافة لسانه ، ومنها أنه قال : شعبتان من شعب
النفاق : البذاءة والبيكان ، وشعبتان من شعب الإيمان
الحياة والعيش . وقوله ﷺ : وهل يكذب الناس في النار على
مناخيرهم إلا حصائد أنسنتهم .

يقال : هذه الأحاديث واردة فيمن وضع الكلام في غير موضعه ،
وتكلم بما لا ينبغي التكلم به ، وليست واردة في من أقام الحجة لله
تعالى ووعظ ودعا إلى الخير . وكيف يذم النبي ﷺ حسن البيان
واقفه سبحانه يمدحه في مواضع من كتابه ويثنى عليه هذا جهل من
قائله وغباوة .

وليس من شرط المتكلم المبين أن يكون حسن الصورة ، كثير الصمت ،
عجيب السميت لأنه قد تجوز هذه الصفات مع عدم البلاغة فلا يحصل
معه شيء ، وإنما يتبين قدر فضل البليغ عند منازعة الأقران ، ومنافلة
الأكفاء ومباحثة أهل الخصام .

حكى أن أبا شمر المرزجبيء كان إذا نماظر ونازع لم يحرك يديه ولا منكبيه ، ولم يقلب عينيه ولم يحرك رأسه حتى كأنما كلامه يخرج من صدع صخرة ، وكان يعقد على صاحب الإشارة بالافتقار في بيان مراده إليها، حتى كلمه ابراهيم بن سيار النظام عند أيوب بن جعفر، فاضطره بالحجة والزيادة في المسألة حتى حرك يده وحل جيبويه وجبا إليه حتى أخذ بيديه ، حتى ذكر أنه انتقل أيوب في ذلك اليوم عن قول أبي شمر إلى قول النظام . وإنما كان أبو شمر مسكنا من ترك الإشارة عند خطاب أتباعه والآخذين عنه ، فلما دفع إلى نظر ، ورؤى بخصم كفه انتقل طبعه وابتعضت عادته . ولهذا قلنا إنما تبين قدرة البليغ عند منازعة الأكفاء ، وليس بين الناس خلاف في أن الإشارة الرشيقة المشددة للفظ الزيادة في البيان والمعرفة للسامعين بأغراض الناطقين ليست بمذمومة ، بل قيل إن الإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون له . وقالوا رب إشارة أبلغ من عبارة ، ورب لفظ أبين من لفظ . ولو قيل ما يتبع ذلك من مثور الكلام وموزونه ومنظومة لطال الكتاب دون فراغه .

باب

الكلام على البيان

إن قال قائل خبرونا عن البيان أهو البلاغة أو غيرها ؟ قيل : البيان أعم من البلاغة وهو عندنا الدلالة على ما لا يعلم بالحس والصورة من أى جنس كان ، نطقا أو إشارة أو غير ذلك وإن كان أكثر ما ينطلق اسم البيان على اللفظ دون غيره .

والبيان مأخوذ من الظهور والانكشاف ، أو من التفرق ، ومنه قيل : بانث المرأة إذا أنقطعت العصمة بينها وبين زوجها . وقيل منه غراب البين . فأما قوله تعالى (خلقت الإنسان ، علمه البيان) فالمراد أنه كلام مفيد المعنى في جزالة من اللفظ وحسن تأليف وموقع في قلوب السامعين .

فصل

حكم المعاني المدلول عليها خلاف حكم الدلالات المنصوبة عليها ، لأن المعاني متميزة مبسوطة إلى غير غاية ولا نهاية ، وأسمائها محصورة إلى غاية ونهاية ، والدلالة عليها معلومة . إما حط أو كلفظ أو إشارة أو عقدة أو نصبة . وهذه أدلة على ما غاب عن الحس والصورة .

ومن الناس من يخرج الإشارة عن أن تكون دلالة لأنه إنما يعلم المراد عندها ضرورة . وهي كدرك الخواص ، وهذا من طريق التواضع وطرقه النقه ، والكلام يجب منعه . وأما طريق اللغة

فإنه يجب أن يكون كل شيء يُتَوَصَّلُ به إلى معرفة شيء ، فإنه دليل عليه . إلا أن يوقنوا على أنهم لا يجرون اسم البيان والدليل إلا على بعض ما هذه سبيله دون بعض فيجب اتباعهم على ذلك والاقرار لهم .

وشرط البيان الذي هو النطق أكثر من أن يحاط به ، وهو في كتاب الله تعالى ، وفي حديث الرسول ﷺ وكلام العرب . وقالوا : ليس لِمَعِي مروءةٌ ولا لمنقوص البيان بها .

وأما دلالة الخَطِّ فظاهرة مشهورة . قال الله تعالى (اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم) ، وأقسم به فقال (ن ، والقلم وما يسطرون) . قالوا الكتاب يقرأ بكل مكان ، ويدرس في كل زمان ، فاللسان لا يعدو متابته .

وأما دلالة العقد والحساب فقد عظم الله تعالى شأنها . قال عز وجل (الشمس والقمر بحسبان) وقال (ولتتعلموا عدد السنين والحساب) .

فأما النُصْبَةُ ، فهي أدلة العُقُولِ التي ليست بخط ولا نطق ولا إشارَة ، ولا عقد .

فصل آخر

فإن قيل : روى عن النبي ﷺ أنه ذم الثرثارين والمُتَعَبِّين ، ونهى عن التَشَادُقِ وأنه قال ﷺ : « أَسْجَعُ »

كسجع الجاهلية ؟ فكيف يسوغ مع هذه الأخبار تعظيم
البلاغة ؟ والاطالة ؟ . يقال : قد تقدم الجواب عن هذا . على أن من
الناس من قال : إنما نهى ﷺ عن استعمال الأسجاع ، لأن ذلك كان
سبيل حكام الجاهلية ، فنهى عن مساواتهم وهم : ثقيل ،
والأقرع بن حابس ، وضمرة وغيرهم . وأما التشادق فالمذموم منه
ما جاوز قدر البيان وأدّى إلى التكلف . ويجوز أن يكون لما أراد
نبيه عليه السلام عن التشادق والثرثرة النهى عن الزيادة في التمطيط
وتحريك الشفتين والمنكين ، والزيادة في إخراج الأحرف إلى وجه
يُستحسن فن إذا فعل الإنسان ذلك صار لثعبة وضحكة ، وغرضاً
للسفاه . نعوذ بالله من فصاحة تورث فضيحة ، وبلاغة مقرّنة بخلاعة .
ووصف الإنسان بأنه أشدق يُحتمل وجوها منها أن يكون
ماثل الذقن وأفهم ، ومنها أن يكون متزايداً في الكلام ، وفي تحقيق مخارج
الحروف ، ومنها أن يكون بليغاً مصقلاً . ومن ذلك سُمي عمرو
بن سعيد الأشدق . وروى أن معاوية رضى الله عنه قال له : من أوصى
بك أبوك فقال : أن أبى أوصى إلى ولم يوص بي ، فقال معاوية : إن
عمرو بن سعيد لأشدق يريد بليغاً .

وليس التشادق كله مذموماً حسب ما قلنا . وفي بعض ما ذكرناه
دليل على فضل النطق على الصمت والمذاكرة على المساكنة ، وذكرنا ذلك
توطئة لما نريد أن نذكره من بلاغة القرآن إن شاء الله .

وإذا كان حد البلاغة ما ذكرناه ، فسواء كان اللفظ البليغ عربياً أو
عجمياً أو فارسياً فهو موصوف بأنه بلاغة، ولا يجوز أن يكون حد البلاغة
أنه كلام مفيد، لأن ذلك يساوي بين باقل وسحبان وائل ولا يجوز أن
يكون حدّها تحقيق اللفظ على المعنى لأن ذلك ربما كان في التطويل من
الكلام المستهجن الفث .

فصل آخر

الإيجاز، والإطالة إنما يبين فضل أحدهما على الآخر إذا
تعلقتا بمعنى واحد، فاما إذا اختلفت تعلقتهما لم يتبين فضل
أحدهما على الآخر . نحو قولك : اتخذت الدار . بتدل قولك :
بشيت الدار ثم بنيتها ثم هدمتها . فما أفاد من الكلام القليل معنيين
كان أوجز من كلام طويل بمثل فائدته ، وإنما أردنا بذكر المعنى الجنس ولم
نرد معنى واحداً فقط .

وقد تشبّه الإطالة بالطريق الطويل، والإيجاز بالطريق
القصير .

وأما قولهم : الإيجاز تهذيب الكلام وتصفية الألفاظ فان ذلك يرجع
إلى حذف الإطالة وإلى اختيار الألفاظ بحسن تأليف . والإطالة منها قبيح
ومنها حسن ، ومنها مستهجن ومن أهل اللغة من لا يسمي الكلام تطويلاً
إلا إذا كان هكذا . ومنها خبير يختار جيد التأليف .

فصل آخر

فأما وصف الكلام بأنه بَرَاة (١) فمعناه إنه حذف طويقه وأجيد نظمه ، وقد يوصف بذلك كلُّ مُجِيدٍ قولٍ أو صناعة ، فيجوز أن يُوصف القرآن بالبراعة على هذا المعنى . والمراد أنه نظم يخرج عن إمكان الناظرين لا على معنى أنه تجويد كلام هو على معنى كلام العرب .

فصل آخر

الحذف في القرآن تقدم ذكره وهو (واسأل القرية التي كنا فيها) و (ولو أن قرآنا سئرت به الجبال) . ومثله قول العرب : لو رأيت زيدا في منظرته ، ولو رأيت الأمير في رسته فحذف هذه الأجوبة أبلغ من الاتيان بها .

والاستعارة في القرآن أبلغ منها في كلام العرب وأجتمعت . وهي نقل العريضة عن ما وضعت له إلى غيره (٢) . فمن ذلك قوله : (إننا لما طغى الماء) (٣) أي علا . وطغى أبلغ من علا . ومنها (فاصدع بما

(١) اعجاز القرآن للذؤب تحقيق محمد عبد النعم خفاجي ص ١٥٨ « وأما البراعة فليما يذكر أهل اللغة المحدث بطريفة الكلام وتجويده . وقد يوصف بذلك كل تقدم في قول أو صناعة »

(٢) حاصل تعريف الرماني في النكت « رابع ثلاث رسائل في اعجاز القرآن طبع دار المعارف الأولى ص ٧٩ . وقد استدرك عليه جماعة منهم الخطيب الرازي وراجم بديع القرآن لابن أبي الأصبح تحقيق حفي شرف ص ٩٧ »

(٣) الآية ١١ .

تُؤْمَرُونَ^(١) ، و (ولما سَكَتَ عن مَوْسَى العَضْبُ)^(٢) و (سَمِعُوا لها شَهِيْقاً وهى تَفُورُ ، تَكَادُ تَمِيْزُ مِنَ العَيْظِ)^(٣) و (سَمِعُوا لها تَغْفِيْظاً وَزَفِيْراً)^(٤) ، (فَدِهِنْتَنَا إِلَى ما عَمِلْتُوا مِنْ عَمَلٍ)^(٥) . والتشبيهاً في القرآن أبلغ أيضاً . والتشبيه أن يشبه الذات بالذات ، كالسواد بالسواد وتشبيه الشيء بالشيء وهما مختلفان بمعنى يجمعهما ، كتشبيه الجهل بالعمى ، وأعمال الكافر بالسراب ، والشدة بالموت . ومنها قوله تعالى (أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)^(٦) و (لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلاَّ كَبَاسِطٍ كَفَّيْنِهِ إِلَى المِائِ لِيَبْلُغَ ذُوهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ)^(٧) و (كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ)^(٨) .

والتجانس في القرآن أبلغ . وهو على وجهين مناسبة ومزاوجة^(٩) ، فكل من جانس بين كلمتين ترجعان إلى معنى واحد فقد جانس^(١٠) . ومنها

(١) الحجر ٩٤

(٢) الأعراف ١٥٤

(٣) الملك ٨

(٤) الفرقان ١٢

(٥) الفرقان ٢٣

(٦) ابراهيم ١٨

(٧) الرعد ١٤

(٨) يونس ٢٤

(٩) في الأصل ومن أوجه . راجع النكت للرماني ص ٩١ ، بدع القرآن ٢٧ .

(١٠) يقصد جانس جانس مناسبة لأن المناسبة في رأى الرماني وكما نقله ابن أبي الاصبع

مشاكله اللفظ مع تقارب المعنى

قوله تعالى (يَحَقِّقُ اللهُ الرَّبَّاءَ وَيُرِيهِ الصِّدَقَاتِ)^(١) والرِّبَاءُ الزِّيَادَةُ .
ومنها (ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَافَ اللهِ قَلُوبَهُمْ)^(٢) فجائس بين انصرفهم
عن الذكر وبين صرف قلوبهم عن الخير ، والأصل واحد وهو
الذَّهَابُ . ومنها (تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ)^(٣) فهذه
مناسبه كلها .

والجائسة التي هي مزوجة ، فانما تقع في الجزاء والأول ليس بجزاء ،
والثاني جزاء نحو قولهم ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ ، وهذا التجانس يدخل
في باب الاستعارة إن اشبه اللفظُ المعنى مختلف . ومنه (وتميكون
ويمكر الله)^(٤) ، و (ويخادعون الله وهو خادعهم)^(٥) يعني أنه
يجازي على المكر والخداع والاستهزاء . ومنها (فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)^(٦) .

والمبالغة في القرآن أحسن من المبالغة في كلام العرب ، وهي كلام دل
على كثرة المعنى المبالغ فيه ، منها غَفَّارٌ وتوابٌ وعلامٌ . ومنها غفورٌ
وشكورٌ ، ومنها رحيمٌ وعليمٌ وقديرٌ . ومنها المبالغة بالصفة والاسم
العام في موضع الاسم الخاص إذا أُريد به تكثير الخاص نحو (خالقٌ

(١) البقرة ٢٧٦ والنكت ٩٢

(٢) التوبة ١٢٧ والنكت ٩٢

(٣) النور ٣٧ والنكت ٩٢

(٤) النساء ١٤٢

(٥) البقرة ١٤

كل شيء (١) و (يُدْبِرُ كُلَّ شَيْءٍ) .

ومن المبالغة حذفُ الأجوبةِ نحو قوله (ولو ترى إذ أقفوا على
النَّارِ) (٢) و (ص وَالْفُرَّانِ ذِي الذِّكْرِ) أي لقد جاء الحق . ومنها
إلحاق الممكن بالممتنع نحو قوله تعالى (وَلَا تَدْخُلُونَّ الْجَنَّةَ حَتَّى
يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) (٣) .

ومنها مخرج الكلام مخرج الشك لايضاح الدلالة ، كقوله تعالى
(وَلِنَّا وَلِيًّا كُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (٤) . وقوله (لأن
كان لارحمته ولدنا فأنا أول العاصدين) (٥) هذا خارج مخرج التسليم
لدعوى المبطلين . والمراد المبالغة في تكذيبها . ومنها مخرج الكلام اخراج
الاخبار عن الأعظم ، نحو قوله (وجاء ربك والملك صفاً
صفاً) (٦) ، وكذلك (فأتى الله بُنِيَّانَهُمُ مِنَ السَّمَاءِ) (٧) أي جاءهم
تعظيم بأسه .

والتعريف للمعنى بالألفاظ المختلفة أبلغ منه في كلام العرب نحو مالك ،

(١) الأنعام ١٠٢

(٢) الانعام ٢٦

(٣) الاعراف ٤٠

(٤) بآ ٢٤

(٥) الزخرف ٨١

(٦) الفجر ٢٢

(٧) النحل ٢٦

(٨) النحل ٢٦

وملك ومليك ، وذى الملائكوت . وكذلك منه الاعتراض والعرض
والمعارضة والتعرض ، جميع ذلك فى القرآن أجمع أبلغ منه فى
كلام العرب .

والتضمين فى القرآن كذلك معناه تحصيل المعنى بغير اسم موضوع له ،
وهو ذلى ضربين ، ضرب منه تقتضيه بنية اللفظ وضرب يوجب معنى
الكلام دون صناعته ، فالأول مثل مضروب ومحبوس ومشتوم . وهذا الضرب
لا بد من تعلقه بغيره كضارب وشاتم ، وأما التضمين لمعنى الكلام دون صيغته
فنحو الأسماء المشتقة نحو قاتل وضارب وشاتم ، لأنه لا بد للضارب والقاتل
من مضروب ومقتول . وأما التعلُّق بما تضمنته فنحو فوق لا بُدَّ له
من تحت ، وقبل لا بد له من بعد . وقولنا حادٍ ومنكسر يدلُّ على كاسر
ومحدث ، وكذلك منفعل ومفعول .

غير أن دلالة مُنْكَسِرٍ وحادثٍ ومنفعلٍ على الصانع دلالة قياسيةَّة
معنوية من حيث امتنع حادث لا من كاسر . وقولنا مكسور ومحدث
ومفعول فإنه يتضمن الفاعل والكاسر .

من لفظه دون دلالة توجب له ذلك .

ومن ذلك قولهم « بسم الله الرحمن الرحيم » ، لأنه يتضمن
معنى قد حذف كأنه أراد بسم الله ابتدئ إذا فتح أو اختتم .

أما التلائم فإنه فى كتاب الله أعظم تناسبا منه فى كلام العرب ومعناه
تعديل الحروف فى التأليف وجعلها شاكلة أو متقاربة المخارج ، غير

متباينة تباينا يقتضى الاستثقال ، فما كانت هذه صفتها فهو بلاغة ، وما زاد تلاؤمه وتقاربه بعد أن لا يكون تقاربا شديدا كان أبلغ . وكل ما قصر عن ذلك كان أدون ، وكل ما جاء على خلاف التلاؤم والتناسب فهو متنافر . وقد ضرب الخليل لذلك مثلا فـقال : الكلام إذا تنافر وبعُد البُعْد الشديد فهو بمنزلة الطَّعْنر ، والخروج عن الشيء المعتدل ، وإذا تقاربَ التقارب الشديد كان بمنزلة مشى المُقَيِّدِ . والاعتدال من ذلك على تفاوت منازلهم (أقوم) .

فأما التلاؤم في الشعر فقولُه : (١)

رَمْتَنِي وَسْتَرُ اللهُ يَمْنِي وَيَنْهَمُ
عَشِيَّةَ آرَامِ الْكِنَاسِ رَمِيمُ
رَمِيمُ التِّي قَالَتْ لِحَارَاتِ يَنْتَمُ
ضَمِنْتُ لَكُمْ أَلَا يَزَالُ يَهِيمُ
أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَوْ رَمْتَنِي رَمِيَّتْهَا
وَلَكِنْ عَهْدِي بِالنَّضَالِ قَدِيمُ

وهذا تلاؤم حسن .

وأما التنافر فنحو ما ذكر أنه من قول الجن ، وهو : (٢)

(١) الآيات لأبي حية النميري راجع البيان والتبيين ١/٨٢ ط السندوني والكمال للمبرد

١٩/١ وشرح الحماسة للتبريزي ط محيي الدين ٣/٢٦٩ والنكت « ثلاث رسائل » ٨٧

(٢) البيان والتبيين ١/٤٧ ، وثلاث رسائل ٨٧ ، واعجاز القرآن ٢٨٥

وقَبْرٌ حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ
وليسَ قُرْبًا قَبْرٍ حَرَبٍ قَبْرٌ

فهذا من التنافر الشديد . وإذا تقاربت مخارج الحروف صارت كأنها
حرف واحد مكرر فاستقلته الأسماع ، وذلك خلاف قولهم يرنو ونحوه
من التلاؤم .

والفواصل في القرآن أفضل كما ذكرناه ، وهي على ضربين أحدهما
فواصل الحروف المتجانسة نحو قوله تعالى : (والشمس وضحاها ،
والقمر إذا تلاها) ، و (إذا الشمس كورت ، وإذا النجوم
انكدرت) ، والطور ، وكتاب مسطور .

وأما الفواصل المتقاربة الحروف فنحو قوله تعالى (ق ، والقرآن
المجيد ، بل عجبوا) الآية لقرب مخرج الدال من الباء (١) .

ومن الأسماع المستحسنة ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
من قوله لعائشة رضي الله عنها : « إذا أنامت فكفسي في ملاء نسي
هائين ، فإن الحى أحسوج إلى الجديد ، وإنما همما للمهلهة
والصديد . »

(١) بعدما قوله تعالى (هذا شيء عجب)

قال الرماني : وإنما حسن في الفواصل المتقاربة لأنه يختلف الكلام من البيان
ما يدل على المراد في تمييز الفواصل والمقاطع لها فيه من البلاغة وحسن العبارة « (ثلاث
رسائل ص ٩١)

ومن حق القواصل أن تكون تابعة للمعاني كما وردت في القرآن ،
ولا تكون المعاني تابعة لها ، فيكون ذلك وضعاً لها في غير موضعها .
وقد ذكر بعض أهل اللسان أن وصف السجع بأنه سجع أخذ من
سجع الحمامة .

فأما ما أتى به مسيلمة من قوله « يا ضفدع بنت ضفدع عين » ،
وقوله « ألم تر كيف فعل ربك بالحُبلى ، فإياه من أرك الكلام
وأفسده . ولم يدع مسألة أنه معجز ، ولو ادعى ذلك لروى عنه ، وإنما قال
لأنه قرآنٌ منزلٌ على . وقد يكون لو سئل عنه مع قوله أنه قرآن : هل
هو معجز ؟ لأنكر ذلك ، لأنه قد نزل على النبي ﷺ كلام كثير ليس
بمعجز وقد نزلت التوراة والإنجيل وهما غير معجزين .

وأما العيوب التي في قول مسيلمة فمعناها أنه قال : « ألم تر كيف فعل ربك
بالحبل ، فعضم ذلك وكبره » ، ثم نقل ذلك وقال : « أخرج منها ولده يسمى ،
فصار بمنزلة من قال : ألم تر إلى الآبار الغزيرة كيف تخرج منها المياه .
ولا عجب في خروج المياه من الآبار الغزيرة ، ولا أنه أفرد الباري تعالى
بأمر يدخل مثله تحت قدرة العباد ، وهو إخراج النسمة من الحبل ، لأنه
يمكنهم ذلك بسقي الأودية ، وبالعب وغير ذلك ، وترك أن يقول : « ألم
تر كيف فعل ربك بالحبل جعلها مكاناً للولد ، وما أشبه ذلك بما لا يدخل
تحت قدرة العباد . ولا فائدة في قوله : تسعى إلا السجع ، لأنه لا بد من
أن يريد أنها يتأتى منها السعى ، أو أنها تسعى حقيقة فإن كان يتأتى منها السعى
فذلك معلوم ، ولا فائدة في إخباره به ، وإن كان أراد أنها تسعى أنها موجود

بها السعى فذلك باطل . فان قيل أراد ذكر السعى لما فيه من الحياة قيل ذكر الحياة أولى به من السعى (١) .

وقوله أيضا « أخرج منها نسمة » فيه اخبار بالمنفعة ، لأن النسمة لا تكون إلا ساعية وربما كان السعى ضررا وتركه نفعا ، ثم قال « بين صفاق وحشا » وهذا أيضا لا فائدة فيه إلا طلب السجع ، لأنه معلوم أنه لا يخرج الولد إلا من بين صفاق وحشا . ولا يجوز أن يكون ذلك وارداً على سبيل التوكيد ، لأننا بينا أن التوكيد إنما يكون لوجهين ، أحدهما التأكيد للأمر المؤكد في النفس ، والثاني رفع اللبس . ولا يشبه ذلك قوله تعالى (ولا طائرٌ يطيرُ بجَنَاحَيْهِ) (٢) ، وقوله تعالى (فخرٌ عليهم السقفُ من فوقهم) . وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والاولى في قول مسيلمة « يا ضفدع بنت ضفدعين ، وقوله « ألم تر كيف فعل ربك بالحلي ، أن يعتمد في ذلك أن كل من سمعته من العرب الفصحاء شهد بأنه من سخيف الكلام وركبكه . وقالوا ذلك ولم يقل أحد منهم إنه معجز ولا خارج عن نظم كلام العرب ووزنه إلا في الضعف والسخف وليس من الجيد أن يقال إن قول مسيلمة « ألم تر كيف فعل ربك بالحلي ، مأخوذ من قوله الله تعالى (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) لأن ألم تر كيف كلمة دائرة في لسان العرب تختلف أحوالها باختلاف ما بعدها ، ولذلك لم نقل إنها

(١) راجع قول الخطابي في كتاب بيان اعجاز القرآن من مجموعة « ثلاث رسائل »

(٢) راجع ما سبق في القول بزيادة الحروف والتكرار

مكررة في القرآن نكرارا يخرج عن البلاغة لان الحكم بهما لم يتصل بهما ،
وذلك توكيد ، والتوكيد عند العرب غير مستحسن . قال الشاعر :

لَوْ رَأَيْتَنَا التَّوَكِيدَ خُطَّةً خُطِّفَ الْعَمَلُ

مَا شَفَعْنَا الْأَذَانَ بِالتَّشْوِيبِ

وليس من الجيد أيضا أن يقال إن هذه القواصل في كلامه ما خبوذة

من قواصل القرآن ، لأن ذلك شيء مؤذون في الشبان العليل .

وليس في الإمكان إيراد قواصل يخرج عن كلام العرفاء قيل :

ما أنكرتم أن يكون القرآن مؤزونا غير مقفى ، أمز دوجا ، متساويا .

وذلك أحد أقسام العرب قيل له : أهل العلم بالوزن قالوا : إن اللونون

تكون أمز أو متساوية في الطول والقصر ، إذا وقع سلك

وقع مثله في الجزء المتساوي له . وقالوا مثله في قول الشاعر : (١)

رُبَّ سِدْحٍ كُنْتُ بِهِ مُفْتَبِّطًا

أَشَدُّ كُنْتُ بِمَسْرِي وَصَحْبَتِهِ

وَلَا أَحْسَبُهُ يَذْهَبُ فِي الْوَصْلِ وَلَا

يَعُولُ عِنْدَهُ فَنَجَابٍ فِيهِ أَمَلِي

والقرآن بعينه هذه الصفة .

فإن قالوا : فما أنكرتم أن يكون مختلطا بين جميع أوزان العرب

(١) أورد الباقلاقي في الاعجاز ص ٨٧ طبع خفاجي أربعة أبيات يشترك الأول منها مع البيت الأول هنا والثلاثة الأخرى مختلفة في اللفظ
ما قاله الشاعر (١)

يقال لهم (١) : قد اتفق العلماء بالوزن على أنه لا يخرج عن أربعة أقسام: النثر، والنظم وهو المقفى غير الموزون والنظم، والموزون غير المقفى نحو السجع والخطب، والنظم المقفى الموزون الذى هو الشعر وأن أَسْرَعَهَا إِلَى النَّفْسِ هو النثر، يليه المقفى غير الموزون وهو السجع ويليه الموزون غير المقفى، ويلى ذلك المقفى الموزون على روى واحد وهو الشعر.

والعرب لم تتكلم أولاً إلا بالمشثور بلا وزن ولا تقفية لأغراضها فى ذلك وتذاهمها ثم اتفق فى أواخر كلامها مخارج حروف استخليت وألفتها الأسماع كما ألفت بعض دوران النواعير والدواليب عن غير قصد من الحيوان والجماد إلى ذلك، فلما كثر فى كلامهم ذلك فطنوا له وتنبهوا عليه، ثم اتفق أن وقع لهم أزواجاً وأفراداً على وجه يستغرق المعنى المقصود، فتغيروه من حال إلى حال فصار متالفاً التاليف الذى سَمَّوه سجعاً، وبرز التاليف الذى سموه خطبة فصار السجع والخطابة ديدنهم، ثم إنهم فطنوا للتأليف المتفق أواخره فصار وزناً واحداً فاستحلوه فصار شعراً بطويله وقصيره، ورجزه (وقصيده)، فإذا كانوا قادرين على ذلك ابتداءً من غير مطالبة، ثم عجزوا عن الاتيان بمثل سورة مفتراة دل على أن القرآن ليس من وزن كلامهم ولا من نجاره، مع أنهم تحدوا بذلك وقرعوا به.

ويدل على أنه ليس هـ وجميع أوزان كلام العرب ، أنه لو كان كذلك لم يدهش فيه ويختلف حسب ما قدمناه . ولو كان من كلامهم لكان مشبها له ، أو كان من كلام النبي ﷺ لكان مثل كلامه وأمره ونهيه وسائر كلامه . ولو كان الله تعالى أقدر نبيه ﷺ على أن يأتي بكلام يعجز العرب عنه ويتضمن جميع أوزانها لكان ذلك معجزة له ، فكيف والأمر على خلاف ذلك من كونه من عند الله ونظمه من (غير الجنس) لوزنه ومقفاهُ منه غيرُ المقسُفِ منه ، وربما كان غير المقفى منه أفضل من المقفى ، وغيرُ المتزّن أجزلُ من المتزّن ، والقولُ في ذلك كله تأملهُ فيإنه غير معقود بمواضع التقفية والسجع .

باب

الرد على من زعم أن القرآن العزيز شعر

قالوا: والذي يدل على أنه شعر، وأن الآية منه بيت والسورة قصيدة
أن فيه الموزون حقيقة كوزن الشعر نحو قوله:

(وجِفَانٌ كالجَوَابِ وقُدُورٌ راسِيَاتٌ) (١)

قالوا وقد جاء مثله في شعر الأندلس. قالوا ومن ذلك
قوله تعالى:

(ومن تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ) (٢)

وهو على وزن: (٣)

اسلَمِي أُمَّ خَالِدٍ رَبِّ سَاعٍ لِقَاعِدٍ

وقوله تعالى:

(وإذا قيلَ لهمْ لا تفسِدُوا في الأرضِ

أرض قالوا إنما نحن مُصلِحُونَ

(١) من سورة سبأ الآية ١٣

(٢) من سورة قاطر آية ١٨

(٣) ذكر الباقلا في اعجاز القرآن أنه كقول الشاعر من بحر الخفيف:

كل يوم بشمه وغد مثل أمه

(*) ذكر كثيرون من علماء الاعجاز وعلوم القرآن ما قيل في هذا الموضوع وأوردته

قالوا وهذا على وزن :
مَقْفِرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الرَّبُّورِ
وقوله سبحانه :

(سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا
وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ

قالوا وهذا على وزن قول الشاعر :
قد قلتُ إذ صرنتُ على ظهـره
كقومٍ رحلُوا ظأً عِينِنَا
سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا
وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ
وقوله تعالى :

ومن يتق الله يجعل له مخرجا
ويرزقه من حيث لا يحتسب (١)

قالوا : وهذا موزون . وقوله تعالى :
ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر (٢)
وقوله سبحانه :

ودانية عليهم ظلالها
وذلك قطوفها تذليلا (٣)

(١) ذكر الباقلا في الآية في الاعجاز وقال : قالوا هو من التقارب الآية رقم ٢، سورة

(٢) الفجر ٤٣

(٣) آية ١٤ سورة الاسان ، ويشجعون الميم من « عليهم » لتصبح من بحر الرجز

قالوا : والقافية لا يعتد بها وهي حرم . قالوا ومثله :

القلبُ منها مستريحٌ ، سَالِسَمٌ
والقلبُ مِنِّي جَاهِدٌ مجنهُودٌ

وقوله تعالى :

(وَيَخْزِمُ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمِ
وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ)^(١)

قالوا عروضه : (٢)

لَنَا غَنَمٌ نَسَرُّ بِهَا غَرَارُ
كَانَ قَرُونٌ جِلَّتِهَا عَصَى

وقوله تعالى : (٣)

(أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالذِّينِ
فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ)

وزنه - قالوا - :

وفتوادي كمنهديه بسليمنى
لهوى لم يحل ولم يتغير

(١) التوبة ١٤ ويزونها على بحر « الوار » راجع اعجاز القرآن ٨٣

(٢) أورده الباقلاقي في الاعجاز برواية أخرى

لنا غنم نسوقها ولعلها تصحيف من الناسخ

(٣) الماعون آية ١ ، ٢

وقوله تعالى :

(نَبَّتْ يَدَا أَيْسَى لَهَبٍ)

قالوا هذا وزن الشعر .

وقوله :

والتَّازِعَاتِ غَرْقًا والنَّاشِطَاتِ نَشْطًا
والتَّابِحَاتِ سَبْحًا فالتَّابِحَاتِ سَبْقًا

يقال لهم : ما قلتموه باطل وزور من وجوه كثيرة .

أولها أنه نفي بتلاوته أن يكون شعرا . وقد سمعت ذلك العرب مع تحديده لها ، فلم تقل إنه شعر على وزن كذا ، ومثل قول فلان كذا ، وم أسرع الناس إلى الاحتجاج بذلك فلما صدقوا عنه علمنا أنه ليس بشعر ، وأنه ليس فيه شيء من الشعر لاعتقادهم أن البيت الواحد الذي لا ثاني له ليس بشعر .

فان قالوا : قد قالت قريش ذلك وما أغفلته ، لأن الوليد بن المغيرة سمع قارئنا يقرأ (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) الآية فحرك رأسه تعجبا وقال : بيت واحد جمع الأمر والنهي ، والاستخبار والحظر والاباحة ، والترغيب والترهيب ، والنداء والجواب . أشهد أن هذا ما خرج من فك بشر . ثم استرجع فقال : إن هذا إلا " سحر " يؤثر إن هذا إلا " قول البشر " .

ومن ذلك أن امرأة عبد الله بن رواحة الأنصاري لما اتهمته بالخيانة

استقر أنه لا اعتقادها بتحريم القرآن على الجنب ، فقال :
شَهِدْتُ بَأَنَّ عِنْدَ اللَّهِ حِسْقًا
وَأَنَّ النَّارَ مَشْرَى الْكَافِرِينَ

الآيات . فصدقته في أن ذلك قرآن ، وهي امرأة عربية زوجة بعل
شاعر مفلق .

يقال لهم : أول ما في هذا أنه يجب أن ننقل ما قيل في القرآن من أنه
شعر كتنقل تحديده لهم به من طريق يوجب العلم ، ولا يجوز أن نقبل فيه
تخبر الواحد ينقل نقل الحكايات ولا تقوم به حجة . ولو كان الخبر صحيحا عن
الوليد لكان فيه انكار أن يكون أحد من البشر قاله ، لما رأى من عظم
فصاحته . ويدل على ذلك (أنه) لم يسمم ويتبادى في قوله ، وإنما قال
ما قاله لظن الانتفاع به . فان قيل : أفليس قد أخبر تعالى أنهم قالوا شاعر
مجنون ، ثم قال : (وما علمناه الشعر وما ينبغي له) يقال له : هذا وقع من
الواحد والاثنين وقوعا رجع قائله عنه وتبين له غلط نفسه . وان قال ذلك
جماعتهم وصدقهم الباقون لنقل ذلك نقلاً متواتراً .

وأما ما قيل عن زوجة عبد الله بن رواحة فإننا لا نعرف صحة هذه
الرواية وثبوتها على امرأة عربية نشأت في بيت فصاحة ، وهذا ما لا يجوز
عليها . وكذلك كل ما روى عن أحد من العرب نحو ما روى أن أعرابيا
صلى خلف حضري فقرأ الامام سورة الحمد وسورة الفيل ، وأن الأعرابي
لما رجع إلى الحى أقام صفوفا وتقدم فصلى بهم ثم أنشأ يقول شعراً :

سور مثليه مفتريات (. وهذا نص على أنهم إن أتوا بمثل
نظمه من غير أن يكون صدقا ، فقد أفلحوا وأظهروا حججهم ، فإن
قيل : فلعلمهم كانوا قادرين على معارضة الكوثر وما أشبهها ، إلا أنهم لم
يعارضوه لأنهم خافوا أن يقال لهم إنما طلبتكم بمثل سورة البقرة وآل
عمران . يقال لهم : أول ما في هذا أنكم أقررتم أن السور الطوال معجزة
ثم اتهمتم العرب بقصر الأفهام والضعف عن إقامة الحججة ، لأنهم قادرون
على أن يقولوا له قد أجبناك عن ما اقتضاه ظاهر كلامك هذا ، لأنك إنما
طالبتنا بسورة ولم تشترط صفتها . وهذا جهل بمن ظنه بالعرب ، لأنه
لو صح ذلك لأخذوا في المعارضة ، ورجوا أنهم إذا قدروا على مثل سورة
قصيرة أن يقدروا على أطول منها . وفي إعراضهم عن ذلك دليل على بطلان
هذا القول . فان قيل : فهل في قدرة كل واحد منهم أن يأتي بآية وأقل من
سورة ؟ . فإن قلت : نعم فما يؤمنكم أنهم لو فعلوا ذلك ثم ضموا جميع
ما عملوه لكان معارضا للقرآن ؟ . يقال لهم إن الله سبحانه لو شاء أن يقدر
جميعهم أو كثيرا منهم أو واحدا فلا يصح ذلك لأنه لو كان في وسعهم
لفعلوه وألغوا بعضه إلى بعض وعارضوا به القرآن ، فلما لم يفعلوا ذلك دل
على أنهم غير قادرين . يصدق ذلك قوله عز وجل : (قُلْ لِّسِنٌ
اجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ
لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) . ويجوز أن
يقدم تعالى على أن يأتي كل واحد منهم بآية تتضمن معنى لا ينقيرن
بالآية التي نظم الآخر فيكون الكلام حينئذ ركيكا سخيفا ، فضلا عن كونه

معجزا . فإن قيل : كيف يصح قدرة واحدٍ منهم على نظم آية ولا نحكم
بصحة نظم آخر لآخرى إذا ضُمَّت إلى التي قبلها التام الكلام وتيم . قيل :
يصح أن يفعل ذلك إذا منعهم الله تعالى القدرة عليه والعلم لما أَرَادَهُ من
الدلالة على صدق الرسول ، فإن قيل : إذا قلتم إن الله تعالى قدر على أن
يأتى من كلام العرب بما لا يقدر واحد من العرب على الاتيان بمثله . قيل :
نعم كذلك تقول ، ثم يقال لهم : لو أجاب مجيبٌ عن هذا بأن القرآن قد
علمنا حاله ، وأن العرب قد عجزت عن الاتيان بمثله ، وسائر الصور
والأشكال ، ما أخذنا بذلك فيها ، فما يكون حجبتكم عليه ؟ . فإن قيل : هل
كان جائز من الله تعالى أن ينظم القرآن على غير هذا النظم وأبداع منه
وأعجب ؟ قيل : نعم هو قادر من ذلك على ما لا نهاية له . وقد قال تعالى
جوابا عن مثل هذا (قُلْ مَا يَسْكُونُ لِي أَنْ أَدَّبْتُهُمْ مِنْ تَلْقَاءِ
نَفْسِي) (١) فأخبر أنه جائز منه أن يبدلهُ بغيره وان قلنا ان تصوير
الأشكال والأجسام له غاية ينتهي إليها ، فالله تعالى قادر من ذلك على ما لا
يحصيه إلا هو . فأما قولهم إن كان ترك معارضتهم للقنوت والتشهد وكلام
النبي ﷺ ، و«فيا نبك» (٢) ، و«ودع هريرة» (٣) دليلا على كون ذلك
كله معجزا . قيل : هذا باطل من قبل أن جميع ذلك لم يتحد به أحدٌ

(١) يونس ١٥

(٢) يعني قصيدة امرئ القيس التي مطلعها :
« قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل »

(٣) يعني قصيدة الأعشى التي مطلعها :

ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل

مِثْلُهُ إِلَّا مِنْ عَالَمٍ بِهِ قَاصِدٌ إِلَى وَزْنِهِ وَتَقْفِيَتِهِ .

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون البيت إذا وقع من العالم به القاصد إليه كان شعراً والله تعالى عالم بما قاله قاصدٌ إليه . يقال لهم : العالمُ الشاعرُ المطبوعُ قد يقول : اسقني في الكوزِ ماءً يا غلامَ ، وقاصداً إلى نطاقه بهؤلاء الكلماتِ عالماً به ، ثم لا يكون شعراً لأنه لم يقصد بها قصد الشعر ، فحالُ العالمِ الشاعرِ في ذلك كحال الجاهل والسامى . والذي يدل على ذلك أيضاً أن البيتين لمَّا كانا شعراً لم يصح وقوعهما من الجاهل العسamy على حالِ البيتِ الواحدِ لمَّا لم يكن شعراً صحَّ وقوعه من العامى .

فإن قيل : فلو أنزل الله تعالى من القرآن ما هو بوزنِ الشعرِ بيتين وهو لا يريد بذلك أن يكون شعراً إلا أنا أنخيرنا أن بيتين لا يجوزُ أن يقرَّما إلا من شاعرٍ قاصداً إلى قول الشعر ولو صدق شاعر في أنه قال بيتين غير قاصدٍ إليهما لصدق إذا ادعى ذلك في قصيدة فأكثر منها .

فإن قيل فلو جمع الله تعالى هـمم العامة على أن يقولوا بيتين بغير علم ، وخرق بذلك العادة فهل يكون البيتان شعراً ؟ أم لا ؟ قيل : بل كان يكون الشعر ما زاد على البيتين ما لا يمكن أن يقع إلا مع القصد إليه .

فإن قيل : فإن في القرآن ما هو بقدر بيتين نحو قوله (والذاريات ذروا ..) (١) الثلاث الآيات ، (والعاديات ضبحاً ..) يقال له لا يجب

ما قلته ، لأن الرجز أربع أبيات منه بمقام بيتين من الشعر التمام ، لأن
البيتين منه قد يقع من العامى الجاهل ، لأنه قد يقول : وخَالِقِ الْأَيَّامِ ،
ورُؤْسِلِيهِ الْكِسْرَامِ ، وبيئته الحَرَامِ والرُّكْنِ والمَقَامِ .
لَا فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا ، ويقول : وَحَقُّ ذَا الشَّرِيفِ ، وَوَجْهِهِ
الظَّارِفِ ، وَجِسْمِهِ النَّجِيفِ ، ودينه الحَنِيفِ . وهذا كله يتفق
وقوعه من العامة . والذي نختاره أن ما كان من الرجز طويلاً نحو
أُرْجُو زَةَ الْعَجَّاجِ وَرُوْبَةَ وَلَدِهِ ومثل ذلك لا يقع إلا من قاصدٍ
إليه وعالمٍ به فإنه شعرٌ . وما كان من الرجز القصير الذي يقع مثله
من العامى ، فإنه ليسَ بشعر . وقد قيل إن الرجز كله ليسَ بشعر
وهذا الجواب عن قولهم في الذاريات والعاديات . علكى أنه قد روى
عن النبي ﷺ أنه قال :

أَنَا النَّسِيُّ لَا كَذِبٌ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِالْكَسْرِ .
ولو كان موزوناً لم يكن شعراً لما قد مناهُ في حدِّ الشعر .

وأما قوله ﷺ : وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمْ تَنْزُودِ ، فَإِنَّمَا تَمَثَّلَ
به ، وليس هو قائله . وقيل : إِنَّمَا قَالَ ﷺ : وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمْ
تَنْزُودَهُ بِالْأَخْبَارِ فَرَوَاهُ الرَّائِي عَلَى الْمَعْنَى ، وَأَنْشَدَ الْبَيْهَقِيُّ صَحِيحاً . وَقَوْلُ
اللَّهِ تَعَالَى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) (١) إِنَّمَا يَرِيدُ مَا عَلَّمْنَاهُ
صُنْعَةَ الشُّعْرِ وَلَا أَقْدَرْنَا عَلَيْهِ ، وَأَمَا رِوَايَتُهُ قَوْلَ عَمْرٍو (٢) فَلَمْ يَرِدْ .

(١) يس آية ٦٩

(٢) يقصد قول الشاعر :

سقبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود
وهو البيت رقم ١٠٢ من معلقة طرفة بن العبد

فان قيل : هذا باطل لان حرف رويها مختلف ، وليس حرف الروي
الالف لانه حذف عن حركة الاعراب ، وليس هو أصليا . فان قيل : فانه
شعر وإن اختلفت قوافيه نحو قول الشاعر :

ألا قد أرى ان لم يكن مُملك مالك
يدوم له إنَّ البقاء قليل
رأى من رقيقه حقا ومنعمة
إذا قام ساع للسلام دميم
فقال أخلائي ارحملا العيس إني
بمهلك العافيات ترمود
فبيناه يسرى رحله قال قائل
لمن جمل رخو^(١) الملاط نجيب

قيل هذا شعر لا نعرفه . وهو مجهول ، ولعل قائله جهل وعاظم ، وظن
أن هذه طريقة العرب وليس كذلك ، بل ترك قول الشعر خير من قوله
بقواف مختلفة . وقد روى أن هذه القصيدة لامية وروى أن الراوى صحفها
فرواها بقواف مختلفة .

ومن الناس من يقول إن الشعر هو الكلام الموزون للمقفي إذا تجاوز
قدر ما ذكرناه واشتمل على فوائد وضروب مختلفة . وقوله (والنازعات)
والذاريات ، والعاديات إنما هي أقسام تكررت لما وقع القسم لأجله .

(١) في الأصل حل والرواية الصحيحة ما أشتناه

والجواب الثامن أن الشعر لا يكون شعراً حتى يُذكر فيه المعنى
الذي كرر الكلام لأجله . والله تعالى لم يذكر في هذه الأقسام ما وقع
القسم لأجله ، فلم يكن ما قاله تعالى شعراً لهذه اللة ، وإن أفهمك
فيها الجواب .

وأما قوله : (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِاللَّيْنِ) وإنما يتزن بحذف
اللام من كذالك . ولو ذهبنا إلى مثل هذا لكان الكلام كله شعراً ،
إذا نُقص منه و زيد فيه . وكذلك قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي
سَخَّرَ لَنَا هَذَا) إنما اتزن بأن جعل مكان الذي من وزاد فيه الفاء ، ولأنه
قال سخر هذا لنا ، فقدم وأخر ، وهذا تغيير شديد . وأما قوله تعالى
(ومن تزكى فانما يتزكى لنفسه) (إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض)
فإنما ذلك بعض آية ، فإن قيل : فمـل تقولون إن الكلام الموزون المقنى
الذي في القرآن شعر ، أو بعض شعر ؟ قيل : لا نقول إنه شعر ولا بعض
شعر ، ولا نقول إنه يشبه الشعر لأجل أنه كلام لا يشبه الغرض
الجسم لمشاركته في الوجود ولا يجوز لقائل أن يقول إنه شعر قديم
فطِنَ النبي ﷺ له ، وهو مخالف لأوزان العرب ، لأن الآخر أن يقول :
ولعلته خُطبة فطِنَ لها أو سجع فطن له ، فإذا تكافأت الدعَاوى
سقطت .

فإن قيل : فما أنكرتُم أن يكون النبي ﷺ إنما تحسب
العرب بما فيه من الأخبار عن الغيوب لا بنظمه . يقال له : لو كان
ما قلته لكان دلالة على صدقه ، فكيف وقد قال (فاتوا بعشر

ألا من مُهَلِكِ الفَيْلِ ومن سار مع الفَيْلِ
بطير صبه الله عليهم من أبيبيل
رمام بجنا ديل حصى من طين سجيل
فاضحى القوم فى القفا ع كعصف ثم ما كقول

فهذه أخبار لا يعلم أحد صحتها .

وجواب آخر أن نقول لا سبيل لنا إلى العلم بأن هذه المرأة ليست بمن
يجوز عليها اشتباه الشعر بالقرآن ، ولعالمنا بمن يجوز ذلك عليهم الضعف
تميزها وعيها ولكنها . وكذلك حال الأعرابي الامام والقوم الذين خلفه ،
لعلمهم داخلوا أهل الأمصار وتباعدا عن أهل الطب والحيام فسامت
أفهامهم وذهب تميزهم ، وفسدت لغتهم . وذلك دليل على بطلان ما قالوه .
فان قيل : فما تقولون فى جميع ما ذكرناه أنه كوزن الشعر من القرآن ،
كيف جاز عن العرب ولم تخبر به أنه شعر ؟ قيل : لم يجوز عليهم أنه بوزن
الشعر ولا اعتقدت أنه شعر وإنما كانت تعقدهى وأكثر أهل اللغة والاسلاميين
إلى اليوم أن الشعر لا يكون إلا بيتين فصاعدا ، وما اعتقدت قط أن بيتا
واحدا يكون شعرا ، وأكفر من يقول بذلك فيه ، وفيه مع ذلك
ما هو بوزن بيت ، فلو كان البيت وما ما نله شعرا لكان أكثر القرآن شعرا ،
ولذلك قال ﷺ ،

مَا أَنْتَ إِلَّا لِصَنْعِ ذَمِيمَةٍ

وفى سبيل الله ما لقيتموه

وقال :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

فلو كان البيت شعرا لكان النبي ﷺ شاعرا . وهذا لا جواب لأهل الاسلام عنه إلا مع خروجهم عنه . والدليل الذي يجمع أهل الاسلام وأهل القرآن أَنَّ النَّاسَ كُتِبَتْهُمْ بِمَعْنَى عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ شَاعِرٍ ، كما أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ مُتَكَلِّمٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ . وَأُطْبِقُوا مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَا هُوَ بِوِزْنِ بَيْتٍ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْعَامَّةِ وَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَأَهْلِ الْعَمَى كَقَوْلِهِمْ : أَشْعَلَى النَّارَ وَجِيئِي بِالْحَطْبِ ، وَقَوْلِهِمْ : إِدْفَعِي الْبَابَ وَجِيئِي بِالْحَطْبِ . وَقَوْلِهِمْ : اسْقِينِي فِي الْكُوْزِ مَاءً يَا عُلَامَ . وَمِنَ النَّسَبِ :

عَلِيٌّ بْنُ يُحْيَى بْنِ مُوسَى بْنِ خَالِدٍ

ابن مُوسَى بْنِ يُحْيَى بْنِ الْعِتْلَاءِ بْنِ صَاعِدٍ

وهذا موزون مقفى . وكذلك قولهم :

وهذا عائد بن عمر بن الجليس ابن جابر

ابن زيد بن سلمان بن زيد بن صابر ،

ومثل هذا كثير في كلامهم جدا ، وليس على وجه الأرض أحد يقول

إن هؤلاء شعراء أن يأتوا شعرا ، فكل من على وجه الأرض شاعر لأنه

لا أحد إلا ويقع في كلامه هذا كثيرا .

وحدَّ الشُّعْرِ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُقْفًى مَوْزُونًا ، لَا يَقَعُ

وكذلك التوراة والإنجيل وجميع ما يُذكر من هذا الباب . فأما
الشعر فإنه (غير) خارج عن أوزان شعرهم ولا مبادئ لها . فان قيل . فلو
تحدثى أول قائل للشعر ، الذي لم يسبقه إليه أحد على أن يكون له
مُعجزة ، قيل : لا يكون ذلك بل كان يوفر الله تعالى دواعي الخلق
على الاتيان بمثله أو يُنسيه إياه .

باب

الكلام على المعتزلة القائلين بأن العرب صرفوا

عن معارضته مع قدرتهم على الاتيان بمثله

فيقال لهم : لم قلتم ذلك ؟ ، فإن قالوا : لأن القدرة لا تختلف باختلاف مقدوراتها ، وقد ثبت أن تأليف الكلام على جميع جهاته من مقدوراتهم ، وإذا قدرُوا على جميع نظمها جاز أن يقدرُوا على نظم القرآن ، لأنه لو تعذر عليهم لتعذر عليكم نظم الشعر وسائر الأسجاع . يقال لهم : أول ما في ذلك أنكم غلظتم في قولكم إن القدر لا يختلف باختلاف مقدوراتها ، بل يجب اختلافها واختلاف المقدورات باختلاف قدرها ، وقد بيننا ذلك في القول في أصول الدين ، لأن ذلك لو صح لصح تناول قدر الخلق لكل ما يصح أن يكون مقدوراً لقادريه من نحو أحداث الأجسام والأسماع والأبصار ، ولوجب قدرة الخلق على إخراج ناقة من صخرة ، وإحياء الموتى ، وأن يكون ذلك إنما كان معجزة لصرف الأمم عنه .

فإن قالوا : لو كان هذا في قدر العباد لوجب وقوعه منهم إذا حاولوه . قيل لهم : فلعلمهم صرفوا عن العلم بذلك ، لأنه لا يمتنع عندهم عدم المقدور مع وجود القدرة عليه لعدم العلم به . فإن قالوا : لو كانت هذه الأمور مقدورة لم يخل أن تكون مباشرة أو متولدة ، وقد علم أنها ليست مباشرة ، ولو تولدت لم تتولد إلا عن الحركات والاعتمادات ،

وحررنا اليوم واعتمادنا لاتولد شيئاً من ذلك، فبَطُلَ كونها متولدةً .
يقال لهم : قد قلّم إنه لا يجب اختلاف القُدَرِ لاختلاف مقدراتها ،
وذلك يوجب عليكم ما أُرز مناكم . ورجوعكم بعد ذلك إلى ذكر الفرقِ
باطل غير مسموع ، مع أن ما في ما سمناكم اثبات قُدَرِ العِبَادِ على فعل
أعراضٍ فَصَحَّ أن تفعل مباشرةً نحو الاسماع والأبصار والألوان .
فما أنكرتم من كونكم قادرين على ذلك مباشرين ، وأن يكون الأعمى قادراً على
ازالة ما به ، غير أنه مصروف عن ذلك . وما أنكرتم من كونهم
قادرين على إحداث ناقة من صخرة على سبيل التولد ، وإنما عدموا ذلك
لعدم العلم به . تم يقال لهم الحدوث بأسره في كل محدث واحد ، فكيف
لا يصح على أصولكم أنا إذا كنا نحدث أعراضاً أن نحدث جميع الحوادث ،
لأن القُدَرِ كلّمها إنما تعلق عندكم بالمعدوم لتخرجه إلى الوجود . ولأجل
هذه الازامات قلنا نحن أنه لا قدرة لأحد على إحداث سائر المحدثات ،
وان قلبوا الكلام عليها في صحة الاكتساب لجنس دون جنس . وان كان
اكتساب كل جنس بمعنى اكتساب غيره ، فان ذلك لا يلزمنا لانا لا نقول
الكسب مما يدخل تحت قُدَرنا ، وإنما يصير كسباً بخلق القدرة عليه وذلك
متعلق بقدرة القديم تعالى . فإن قالوا : إذا قَدِرَ الخلق على اليسير من
نظم القرآن وجب أن يقدروا على الكثير منه . قيل لهم : وكذلك إذا
قَدَرُوا على اليسير من التصوير وجب أن يقدروا منه على ما يقدره الله
تعالى على أكثر منه ، وهذا خروج عن الدين ، ثم يقال لهم فاذا كانوا لم
يأتوا بمثله لعدم العلم به فلعلمهم يطلبون العلم فيأتون بمثله . فان قالوا : هم

مصروفون عن العلم بذلك . قيل : وما الصارف لهم ؟ أهو خلق البارئ تعالى
الجهل في قلوبهم ؟ ، فان قالوا : نعم أقروا بخلق الله تعالى الجهل ، وذلك
ترك مذهبهم ، وإن قالوا لم يخلق الجهل قيل لهم : فما يمنع من اكتسابهم العلم
بذلك ؟ . فان قالوا : لو رفع عنهم العلم بالصرقة عن العلم بطلب آية النبي
ﷺ . قيل لهم : فهذا هو الذي أزمناكم بعينه فلا تنفصلوا به . ثم يقال
لهم : فقد ثبتت آية النبي ﷺ يومئذ فيجب أن تقدروا الآن على الايمان بمثله ،
ثم يقال لهم : وكان التحدى بالسهم أقطع للحجة فكان يجب أن يقال لهم هذا
الذي انتم قادرون عليه وعلى ما هو أبلغ منه قد صرفوا عنه فلا يقدر
على الايمان بمثله ، فيكون ذلك أقطع لحجتهم من أن يتحداهم بما لا قدرة
لهم عليه . وفي العلم بعدم هذا القول من النبي ﷺ دليل على بطلانه ولو صح
ما قاله أصحاب الصرقة لساغ أن يقال ذلك في اخراج فاقة من صخرة كما
قلنا ، وذلك باطل . ويدل على بطلان قولهم تشرىف الله تعالى اياه في
مواضع من كتابه يطول عددها أتأبه فيها عن جميع كلام الجن والانس ،
فلو كانوا مصروفين عنه لقالوا وما في هذا مما نعظم وهذا مقدور لنا ، وإنما
صرفنا عنه .

وجميع ما قدمناه حجة على جميع من قال انهم إنما تركوا معارضته
احتقارا لشأنه ، لأنهم اعتقدوا أنه لاشبهة لأحد فيه .

فصل

فان قال قائل : ما أنكرتم أن يكونوا إنما تحذروا ببلاغةٍ ونظمٍ

يخترُجُ عن نَفْسِهِمْ وَأوزَانِهِمْ وَإِن لَّمْ يَكُنْ مِثْلُ نَتَظْمِ الْقُرْآنِ .
قيل لهم : أما من قال إنَّ اللفظ العربي لا يحتمل من النظم أكثر مما حصل
عليه من جميع أوزانهم ، ونظم القرآن يميز أن يوجد للكلام العربي وزن
غير ما حصل عليه . وأما من أجاز ذلك فإنه يقول : إنَّ من قال هذا ذهب
مذهباً لكنه قد حصل العجز منهم عن الإتيان بذلك من جنس القرآن
ولا من غير جنسه ، وذلك دليل انبوة النبي ﷺ . وعندنا أنهم تحدوا أن
يأتوا بمثل نظم القرآن ، وبذلك أخبر الله تعالى في كتابه . قال الله عز وجل
(فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) . ولا يقال الشعر مثل الشعر
إلا إذا كان مثله في النظم والتأليف . ولا يقال مثله إذا ماثله في غير النظم
من المعنى والاعجاز . والظاهر الماثلة في اللفظ . وقد أجمع المسلمون على
أنه إنما تحداهم بمثل نظمه وتلاوته ، باللفظ الذي يفهمه العرب وهو العربي ،
وإن خالف جميع أوزانهم ونظومهم .

ولا يقال إن القرآن ليس بعربي لأجل أن العرب لم تتكلم قط بمثله ،
لأن الله سَمَّاهُ مع ذلك عربياً ، وهو أعلم بلغة العرب ، ولأنه من حروفهم
بمجموع ، وهو أسماء وأفعال وحروف ، ولو صرنا إلى منع تسميته عربياً .
وأعوذ بالله من ذلك -- لم يقدح ذلك في معجزة الرسول ﷺ ، لأنهم فهموا
معناه وعرفوه وعجزوا عنه ، وأعلم أنَّ لم تُشْكِرْ جواز اقتدارهم على
الإتيان بمثله ، وجواز اقتدار كل واحد منهم على ذلك ، وإنما قلنا إنهم
ما تكلموا قط بمثله ، ولا يأتي منهم نظيره ، ولو نظموا مثله قبل مجيئه ثم
قالوا هذا مثل نظمنا وإنما صرفنا عنه . فلمَّا لم يقولوا ذلك دل على أنهم

لم يقدروا عليه ولا يقدرُونَ عليه في المستقبل ، لما أراد الله تعالى من قيام الحجة وليس هذا منا قول بالصرفة ، لأن أصحاب الصرفة يقولون أنهم قادرون على مثله ، وقد تكلموا بمثله ونحن لا نقول ذلك ، ولم نرد بانكارنا الصرفة أن الله سبحانه يمنع من القدرة على أمر يصح أن يكون مقدورا (عليه) ، فان قيل إذا جوزتم اقدار الله تعالى لملائكته وانبيائه على مثل القرآن فما أنكرتم أن يكون من قبل النبي ﷺ لهم . وأجمعت الأمة على أنهم علموا ذلك من دينه . وفي نصوص القرآن كثير من ذلك نحو قوله تعالى (نزل - به الروح الأمين على - قَلْبِكَ) (١) فان قيل فإن العرب لم تأت بمثله بديهية ولو فكرت لانت بمثله يقسال لهم : لم يستحدّهم ﷺ بالإتيان بمثله على الفور ، وإنما تحداهم بسورة من مثله ، وأقام يتحداهم به طول نزوله عليه أيضا وعشرين سنة .

فان قيل : فما تذكرون من أن يكون تركهم معارضته مع توفر أسبابهم وقدرتهم عايبها كترك الناظر في العقليات النظر مع سلامة آله . قيل لهم : هجرت العادة بأن الصحيح الآلة قد يترك النظر ويعرض عنه . ولم تجر العادة بأن الأمة العظيمة تتحدى بفعل ما هي قادرة عليه فلا تفعله ، وان اتفق أن يفعل ذلك آحاد منهم .

وقد يترك النظر لأسباب تدعو إلى تركه ، منها راحة الجسم والحاضر ، وليس كذلك معارضة القرآن لأن الأسباب تدعو إليها مع تحديه إياهم به

خوفاً أن تقوى حجة خصمهم ، وتظهر عليهم عدوهم . ولو تركوه مع القدرة عليه لم يدهشوا فيه . وتختلف آراؤهم بسببه ، ثم يقال لهم ولم تجز العادة أيضاً أن جميع من معه آفة النظر يصدف عنه ، ولأننا يصدفُ عنه بعضهم لا كلهم ، فإن قيل : فإذا قلنا إنه جائز أن يُقدِّر الله تعالى البشر على أن يأتوا بمثله وأفراد من بينهم واحداً مع مساواته لسائر البشر ، فلم لم يجوز أن يكون في الناس خلق كثير يقدرون على مثله ، وكيف يأمنون ذلك مع صحة كونه مقدوراً لهم ؟ .

يقال عن هذا جوابان : أحدهما أن كثيراً من مشي أعلام الرسول يقولون إن معجزات الرسل لا تدخل تحت قدر العباد ، فالجواب ساقط عن هؤلاء . والذي نختاره هو أن المعجز كما قالوا ينفرد به الخالق ، والله تعالى خلق العجز في العرب عن الأتيان بمثله ، والعجز لا يخلقه إلا الله تعالى وهو سبحانه ما خلق العجز فيهم . وخرق العادة بذلك ومنعهم القدرة على ما لو شاء لأقدرهم عليه إلا ليدل على صدق نبيه ﷺ . وقد ثبت أنه تحدى الشاهد والغائب والقاصي والداني فما ادعى أحد معارضته ، ولو منع الله تعالى الحاضر مع النبي ﷺ ومعارضته مع كونهم أمة لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب لكان ذلك معجزة ظاهرة دون أن يمنع سائر أهل الأرض ، وقد زعم بعض المتكلمين أن المعجز قد يكون نفس الشيء الذي يقدر عليه النبي ﷺ . وقد ذكرنا ذلك ، فإن قيل فما فائدة قوله تعالى : (وما كُنْتُمْ تَمْلُؤْنَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ) إلا أنه ليكون القرآن معجزاً قيل له . لأن حفظه لذلك لا يخلو أن يكون

بالوحي له أو الإلهام والاضطرار أو بالطَّلَبِ والاختلاف إلى المعلمين، فان كان حفظه بالوحي والضرورة والالهام فذلك حجة له باهرة وان كان بتردده إلى أهل السير وجب أن يظنهم ذلك ولا ينشكتم ، ولو تم له ﷺ كتابته لم يتم لمعلمه وجيرانه .

وكذلك أخبر الله تعالى أنه لم يكن يتلو من قبله من كتاب ولا يخظه بيمينه ، فذكر الخط وتلاوة الكتاب فآتم مقام الخط ، ولأنه لو كان يحفظ ذلك من غير أن يتلو كتابا ولا يخظه لم يخف الجواب بذلك عن العرب ولا عن الأغنياء فضلا عن الأذكياء . فان طعن طاعن بأن ما احتج به النبي ﷺ من المباهلة وقال إنما رغبوا عن ذلك لأن فيه مشايمة ومشافهة . يقال هذا باطل لأن المباهلة إنما هي الملاعبة ، وسؤال الله عز وجل أن يلحق للعنة بالكاذب ، وذلك عدل وصواب .

فصل آخر

فان قال الملحدون قد يضمن القرآن المحال وما لا يصح وجوده وهو ما ذكر الله تعالى فيه من قوله (يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ) (١) . ودعوى النبي ﷺ أن الملائكة قاتلت معه يوم بدر، وقالوا فأين كانت الملائكة يوم حنين؟ ، وكيف نصرهم في موطن وخذلوهم في غيره يقال لهم : ان الله تعالى لم ينزل هذه الآيات حجة لنبيه ﷺ ، وإنما جعل الحجة غير ذلك ، ثم أنزل ذلك إخبارا له وللمؤمنين وقد كثرت

(١) آل عمران ١٣ (الذي يكفكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة) .

الروايات عن المؤمنين أنهم رأوه يوم بدر برؤيتهم قوما لا يعرفونهم ولا يعرفون أنهم يقاتلون معهم ، فكانوا يرون رؤوسا تتطاير عن كواهلها ولا يرون ضاربها ، وذكُر أن الطَّائِعِ عن علي هذا أبو عيسى الوراق ، وأنه كان يتمعجِب من قول من يقول إن الملائكة نزلت وهو اللعين الوغد لا يعجب من قول نفسه إنَّ المطر بولُ الشَّيَاطِينِ ، والرعد هدير الظلمة والزلزلة حركة الغفاريات التي حبست تحت الأرض ، ولا يعجب من قوله أن جميع من حواه هذا العالم بأشر الحرب التي كانت في وقت مزاج النور بالظلام . فالعجب من يقول بهذه الخرافات ويأمر الناس باعتقادها ويستطرف القول بنزول الملائكة للقتال ، أعوذ بالله من الخذلان ومن سوء عاقبة المعاد .

وأما قوله : أين كانوا يوم أحد وحنين ؟ ، فإنه جهل شديد ، وذلك لأن الله تعالى إنما أنزلهم لأنه أراد تقوية الاسلام وتقوية نفوس الذين باشروا الحرب أولا مع النبي ﷺ ولم يرد رفع المحنة عن أصحابه رضی الله عنهم بأن يمدم بهم في كل موطن .

فهذه جمل من الكلام في إعجاز القرآن وصفة التَّحَدِي بِهِ . وقد ر بلاغته كافية لمن نصح نفسه .

فصل آخر

فان قيل : تقطعون على اعلام النبي ﷺ بغير القرآن ؟ قيل : أجل وهو ما رواه الخلف عن السلف من حنين الجذع وتسييح الحصى وتكليم الذئب والذراع ، وجعل قليل الطعام كثيرا ، والاحتجاج لها من وجهين ،

أحدهما لا يحتاج إلى دليل ثبوتيه ، والآخر يحتاج إلى دليل . فالذي لا يحتاج إلى إقامة دليل العلم بجملاته نقل أحادي الصحابة هذه الأعلام والنبي ﷺ أتى بأمور خارقة للعادة ، وجملة أخبارهم على طريق واحد ، وإن اختلفت ألفاظهم واختلف أجناس ما أخبروا عنه ، فهي تواتر على المعنى ، وإن لم نعلم ضرورة صحة كل خبر منها على حاله ويمثل ذلك تعلم سبحانه حاتم وشجاعة عنترة وبلاغة سبحانه ، وإن لم يعلم ضرورة جملة من خصاله بعينها .

فإن قيل : كلُّ مَنْ جحد ذلك جحد ما هو مُضطر إليه من أعلامه ﷺ . قيل : نعم هو كذلك ، وما نكاد نجد أحداً يدفعها ، وإنما يقول المخالف هي موجودة لكنها نواميسٌ وحيلٌ ، وإن وُجد (واحدٌ) واثنان يحججون ذلك عند المناظرة فإنه لا يوجد خلقٌ كثيرٌ يعتقدون جحده . فإن قيل : فما بال النظم وغيره من أهل الإسلام يشكرون أعلام النبي ﷺ ؟ قيل : هذا محال ، بل النظم وغيره من أشركم إليه مقرون بثبوتيه ، ولم يؤدم إلى الاقرار بها إلا ما ظهر على يده من المعجزات ، فإن قال الواحد والاثنان منهم هذه الآيات هي القرآن فبالجملة أنهم سلموا أن له معجزات تدل على صدقه ولا شك في ظهور هذه الروايات في الصحابة وأمسأكم عن الرد لها والتكثير على قائلها مع أن العادة مستمرة بردهم على من يقول وكذب وأدعى عليهم الحضور ، فهذا وجه يؤيد كون العلم بهذه الأعلام ضرورة ، وفيه زيادة أن أصحاب هذا الجواب يقولون إن العلم بعين كل خبر من هذه الأخبار ضرورة لما تلقاه من إمساك الصحابة عن ردة لو علموه باطلا .

والجواب الآخر، أن يقول: هذه الأخبار معلومة صحة جملتها وتفصيلها بنظر واستدلال دون الضرورة. والدليل على ذلك علمنا بظهورها في الصحابة ومن بعدهم وإضافة نقلها إليها إلى مشاهد شاهدوها ومشهورة ومحافل معروفة، ولم يسكن منهم مع ظهور النقل بينهم تكثير مع العلم بقوة أدبائهم ونزاهة أنفسهم عن الكذب، فإنهم أقرب إلى ذلك من أهل عصرنا فإذا لم يجز علينا نحن ذلك فأحرى أن لا يجوز عليهم، وقد نعلم صحتها بأن العادة مستمرة بأن خبر الواحد أبدا إذا كان كذبا كآل أمره إلى النقصان والاضمحلال في أيسر الأوقات، فضلا عن تواتر السنين وتداول الأعصار، وما وجدنا خبرا ظهر ظهور أعلام تنشأ ونظمها كتابة وقولا ونثرا ونظما مع كثرة المغيرين عليها والطاعين فيها من أهل الكتاب وغيرهم فلم يجدوا إلى توهينها سبيلا ولا على تكذيبها دليلا، وما نريد لهذا الحجاج أن لا يبقى على وجه الأرض مخالف في ذلك، وإنما نريد بيان فضل الحجج على الشبهة، وظهور سلطان البرهان على البهتان، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فصل

فإن قيل قد أطبقت اليهود والنصارى وهم خلق لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب على أنهم قتلوا المسيح وصلبوه وذلك عندكم باطل يومئذ من مثل هذا في أخباركم؟

يقال: عن هذا جوابان أحدهما أن أخبار اليهود والنصارى إذا نقل

خالفهم عن سلفهم ما شاهدوه واستوى خبرهم من كل جهاته أعى من
طرفيه ووايطته وجب العلم بصِدْقِهِمْ ضرورةً ، ومتى لم يكن الأمر
كذلك ووُجِدَ من هم (١) بعددهم وأضعافهم منكرين لقولهم ومخبرين عن
أنفسهم بأنهم غيرُ عالمين بما نقلوه دلَّ ذلك على بُطْلانِ خَبَرِهِمْ وأنه
مدخولٌ . وليست كذلك قصة أعلام نبيِّنا ﷺ ، لأننا ما وجدنا بعددنا
من يتفق على إنكارها ، وإنَّما يدعون أنها مُحَرَّفَةٌ دَخِيلَةٌ ، ومن
صار إلى إنكارها من آحاد الناس فقد دَفَعَ ما هو مضطَّرٌّ إليه . وهذا
جوابنا أيضا للشبهة إذا ادعوا أن النبي ﷺ نص على « رضى الله عنه ،
لأننا وسائر من خالفهم من الأمة لا نجدُ أنفسنا عالمةً بذلك ، فعلم
أن خَبَرَهُمْ مدخولٌ لا أصلٌ له . الجوابُ الآخرُ أن نقول :
صدقَ اليهودُ والنصارى في أنهم رأوا رَجُلًا قَتِيلٌ وصَلِبٌ ، غير
أنهم توهموه المسيحَ لشُبُهتهِ دخَلتْ عليهم إمامًا بقول
المسيح عليه السلام فأقلت من أيديهم ، أو بقول النقلة وهم لثوقا
ومتى ويوحنا ومرفس أو يكون الله تعالى ألقي شُبُهته على إنسانٍ
فصارَ يشبُههُ كما يشبهُ الماءُ الماءَ أو يُحتمل أن يكفونوا رأوا
القَتِيلَ وقد تغيرتْ صِفَتُهُ وجرى دَمُهُ وحالُ شُبُهتهُ بالمسيح
عليه السلام ووهبوا في ذلك .

وهذا الجواب والذى قبله يمكن أن يكون الله تعالى أرادها بقوله :
(ولكن شُبُهته لهم) فزال بذلك الطعن على نقل الأعلام .

اعتراض آخر - فإن قيل - : الذي يدل على بطلان نقل أعلام النبوة أنه لا يخلو أن يكون الذين نقلوها كانوا بالبعد عن ما نقلوه منها أو بالقرب ، فإن كانوا بالبعد فيحتمل أن يكون الذين كانوا أقرب إليها تحيّلوا وافتعلوا لأغراض لهم في ذلك وقالوا قولاً لا يصح عندهم ثم نقله الأبعدون ، فإن كانوا بالقرب فليس يباشرها إلا القليل والباقيون من ورائهم يعملون على نقل ما يخبرونهم به . يقال لهم : فأنتم إذا أبدا لا تؤمنون بكلام يظهر وينتشر ولا تصدقون بأمر سلطان ولا بإضافة صنعة إلى صانع معين ، لأن الخبرين بذلك لا بد أن يكونوا في القرب والبعد كما وصفتم ، فإن مروا على تكذيب جميع ما يظن من الناس سقطت مزيّتهم وإن تميّزوا عليه نقصوا أصلهم واستدلّ لهم . وهذا اعتراض لا يترض به من تصدق ثبناً لأنه لا يلزم مثله ، فلا يجد فضلاً ، فإن قال المثلج من بعلم صدق هذه الأخبار اضطراراً إذا كان الخبر في المكان الذي يظهر ويصحّ خبره ، وكان الآخذ عنه مضطراً إلى صحة نقله ، والله تعالى من اللطائف إذا أراد حصول العلم بخبرهم ، فإذا فعله حدث عنه الاضطرار بصيدهم . قيل فهذه صفة نقل الأعلام .

اعتراض آخر

فإن قيل : لو كان ما ذكرتموه من حنين الجذع وكلام الذئب ونسجيج الحمى وغير ذلك صحيحاً لوجب في مستقر العادة أن ينقله المشاهدون له إلى جيرانهم وأخوانهم على التعجب منه وأن

يَفْشُوْهُ ذَلِكَ حَتَّى يَنْقَلَهُ اِكْلًا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا يَقْطَعُ الْعُذْرَ . قِيلَ : فَلَمْ تَجْرِ
الْعَادَةُ بِذَلِكَ الْبَيْتَةِ ، بَلْ رُبَّمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَلَى صِفَةِ مَا قَلْتُمْ ، وَرُبَّمَا نَقَلَ ذَلِكَ
الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانُ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ لِعِلْمِهِمْ بِنَقْلِ مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ .
وَهَذَا نَجْدٌ مِثْلُهُ . رُبَّمَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَيْلِ وَالْيَأْزِجَاتِ مَنْ نَقَلَ خَبْرَهُ
بَعْضٌ مِنْ شَاهِدِهِ ، وَالْأَشْيَعُ خَبْرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَشْقُوعِ وَتِلْكَ النَّاحِيَةُ إِشَاعَةٌ
تُوجِبُ الْعِلْمَ وَتَقْطَعُ الْعُذْرَ ، لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِذَلِكَ الْبَيْتَةِ .
بَلْ رُبَّمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَلَى صِفَةِ مَا قَلْتُمْ وَرُبَّمَا نَقَلَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانُ
وَسَكَتَ الْبَاقُونَ لِعِلْمِهِمْ بِنَقْلِ مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ . وَلَا يَجُوزُ
مِثْلُ هَذَا الْخَفَاءِ وَالْمَحْوُولِ فِي مَوْتِ خَلِيْفَةٍ أَوْ سُلْطَانٍ كَبِيرٍ وَفِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ ،
لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا الْيَأْزِجَاتِ وَالْحَيْلَ عَلَى سَبِيلِ
إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لَا عَلَى سَبِيلِ شَبَهٍهَا بِالْمَعْجَزَاتِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ .

وَشَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَجِبُ مَا قَالُوهُ فِي اللَّسَجِ بِنَقْلِ الْأَعْلَامِ وَالْإِخْبَارِ
بِهَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ وَحِينَ هَجُومِ ذَلِكَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، فَأَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ
وَأُلْفَ قَلَّ ذِكْرُهُ . وَهَذِهِ كَانَتْ حَالُ الرَّسُولِ ﷺ ، أَتَاهُمْ بِالْقُرْآنِ
وَتَحَدَّثَهُمْ بِنِظْمِهِ ثُمَّ بِإِخْبَارِهِ عَنِ الْغُيُوبِ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ
مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَلِّمٍ مِنْ أَحَدٍ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : هَذِهِ الْأَعْلَامُ ظَهَرَتْ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ بِحَضْرَةِ
عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ تَارَةً وَبِحَضْرَةِ عَشْرِينَ أُخْرَى وَبِحَضْرَةِ مِائَةٍ
أُخْرَى ، وَلَمْ يَظْهَرِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِحَضْرَةِ الْأَلْفِ وَالْأَلْمِينَ ، فَيُنْقَلُ مِنْهُمْ
بِقَدْرِ عَدَدِهِمْ فَيُبَلِّغُونَ إِلَى حُدُودِ التَّوَاتُرِ ، لَكِنْ إِنَّمَا نَقَلَ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانُ

بحضرة الصحابة ولم ينكر أحدٌ فدلّ على صدقهم في ذلك لما لم يظهر من الباقين نكيرٌ . ولو ظهر نكيرٌ لتقبل ولم يصحّ كتمانته ، فإن قيل : فأعلامكم قد ذكرتُم أنّها في مغازٍ وولائمٍ وغير ذلك مما حضره الجسم الغفير فيجب أن ينقلها أهل التواتر . قيل : يمكن أن تظهر في الغزاة بحضرة قومٍ من أهل المسكر لا يحضره جُملةُهم .

جلس آخر من مطاعن الملحدين .

فصل

فإن قيل : فما يؤمنكم أن يكون الذي ظهر على أيدي الأنبياء هو ضرب من الحيل وما لهم عليه قدرة ، ولعله طبيعة من الطبائع من جنس طبيعة حجر المغناطيس وإذا لم يقع أحدٌ أنه أحاط بالخلق وعرف قولهم فكيف له أن يحيط علماً بأن ما أتت به الرسل من ذلك ليس من قولهم ومن قدرهم . يقال له : أنت تقطع أنه ليس في العالم قوة ولا طبيعة ولا حيلة يدفع بها حلول الموت وردّ الأعين السائلة والجوارح الذاهبة وميراتها الأكمة والأبرص ويمدعيها السحرة فتتابع كاتبها النبي ﷺ .

فإن قالوا : نعم قيل : فلعل في العالم من عمره مائة ألف سنة ممن رقى إلى السماء ومن يذهب بنور الشمس . فإن مروا على هذا بان جهلهم وسقطت مناظرتهم ، وإن قالوا يعلمون ويقطعون أنه لا طبيعة ، ولا قوة ولا حيلة يتوصل بها إلى شيء من ذلك . قيل لهم : فلم قطعتم

على هذا وأنتم لم تحيطوا علماً بجميع من في العالم ولا امتحنتم قلوبهم ولا علمهم ما في قعر البحر ، ولا ما في صين الصين ، فأين لكم الأمان من أن يكون أحد ظفر بذلك .

فان قالوا : لم نُجز شيئاً مما سألتم عنه لأجل إجماع الناس على أنه ما كان ولا يكون ، ولم يحصل إجماعٌ على أعلام الرُّسل ، بل في الناس من زعم أنها يجوز أن تحدث عن طبيعة وغير ذلك . يقال لهم : أنتم لم تطعنوا في أعلام الرُّسل من ناحية الاختلاف في جواز حدوثها عن قوة وطبيعة ، وإنما أنكرتم جواز دعوى عجز الخلق عنها ، وأنه لا خاصية ولا قوة ينال بها فلق البحر وحنين الجذع . ثم يقال لهم : فخيرٌ ونا عن هؤلاء المُجمِّعين على أنه لا حيلة ولا قوة ينالُ بهما قد مناهُ من أين أجمعوا على ذلك وهم لم يحيطوا بالأرض وخواص الأحجار ومنها ما في العالم من الطبايع .

فان قالوا : أحاطوا بذلك وعرفوه بهتوا وقيل لهم : وبهذا الامتحان عرفنا نحن صحة أعلام الرُّسل . فبان قالوا : إنما عرفنا استحالة ذلك بأن الأطباء والفلاسفة اتفقتوا على أنه لا حيلة في دفع الموت . قيل لهم : ومن أين علمت الأطباء ذلك وهم لم يتتبعوا على جميع قوسى العالم فبان قالوا : لأنهم زعموا أن تركيب الحيوان يوجب الموت لا محالة . يُقال لهم : وما الدليل على صحة دعواهم ، ونحن وجميع أهل الملل أول من خالفهم في ذلك لأننا نقول أنه جائز أن يُبقى الله تعالى هذا الحيوان مع تركيبه هذا بعينه ، ويكفر من أبى

ذلك . ولسنا نوافقهم على أن قوامَ الإنسان بالحرارة الغريزية ،
وأنته كليهما تناولَ غذاءً وتولدت فيه الرطوبة انحلت فيه شيء
من أجزاء تلك الحرارة ، وأنه لا بد من تناوله الغذاء
ونقص الحرارة إلى أن يموت ، ولا ممن يوافقهم على أن النفس في
الجسم الحي تُجفّف الحرارة والرطوبة بفضول الأغذية ، وإذا
كثرت النفس فنيت الرطوبة والحرارة الغريزيتان ووقع
الموت . ولا يحتفل بقولهم إن الرطوبة الغريزية التي تحتاج
الحياة إليها لا تتولد من الأغذية ، بل هذا عندنا ككأله خرافات
ومحال ، ولا تحتاج الحياة عندنا إلى خلق الحرارة جملة واحدة ،
بل جاز خلقها في جسم الثلج وبرد منه . على أنه لو سلم ما ذكرناه
لم يمنع أن يحدث الله تعالى في الجسم حرارة عوَض الحرارة
التي تذهب منه وأزيد منها ، وإذا أمداً بأجزاء الحرارة طالت الحياة
وبقي الحسى إلى آخر الدهر وهذا ما لا حيلة لهم في دفعه ، وهو غاية
ما عند المدقق منهم .

فان أرادوا بتركيب الحي انحلال الحرارة منه وضعفها فقد أبطلناه ،
وان أرادوا اجتماع أجزائه وتأليفه فقد تألف مائة عام ولم يمُت ،
فكيف يكون سبب موته ما كان مفارقاً ، فبطل بذلك أن يكون
التركيب واجباً للموت .

ولو ان قائلًا قال لجميع الأطباء : ما أنكرتم أن يكون

المُوجِبُ لموتِ كلِّ شيءٍ دورانُ الفلكِ عليه أو خذلانُ الطبيعةِ أو كونه على الأرض مع طلوع الشمس وغروبها دون تركيبه ، فلا يجدون جواباً . وبالجملة إنَّ الموت لا يخلو أن يكون فعلاً لله تعالى يفعلكهُ متى شاءَ ، ويفعل ضدَّه متى شاءَ ، أو يكون فعلاً للنفْسِ والخواصِ أو ضدَّها ، فإنَّها في العالمِ تبطلُ الأرواحُ ، فإن كان فعلاً لله تعالى يفعله بالاختيار صحَّ أن يبتقى الجسمُ حياً بدل إمامته ، وإن كان فعل النفس والطباع فليس تمتنع من فعله إلا بمانع ، وإذا جاز أن يبقى الحيُّ ما نةً سنةً لمانع منَّع النفس فما ينكر من بقائه آخر الدهر . ثم يقال لهم ومن أين قضيتم على أن تركيب الحيوان لا يحتمل دوام الحياة ؟ مع أنكم تعرفون قوَى جميع الأشياءِ والخواصِ . ولا حيلة لهم في ذلك .

فإن قيل فما علمنا من الشكِّ في وجودِ الموتِ وأن نقول يمكن أن تعيش بعضُ الأحياء أبداً ، وإن كنا لم نرد ذلك قط ، وإن كان غير موجود ولا تطمع النفوس فيه . يقال لهم : ومن أين يكون لكم هذا وأنتم لم تطلعوا على جميع العالم . ولعل فيه خلقاً يطعمون في الحياة والتخليد ، ويطلبون الحيلة في ذلك فلا يجدون جواباً . ثم يقال لهم : وما عليكم في الشك في جميع ما سمناكم جوازه بالقوى والطباع فلا تجدون فضلاً ، وإن قلوا . ما أنكرتم أن يكون ما طلبتُم به من الظفر بحيلة تحدث بها الكواكب والنيران باطل ، لأنه لا مشاكلة بين الأجسام وبينها . يقال : هذا باطل لما أقمناه من الدليل على تجانس الأجسام . ثم يقال لهم ولعل

في الأرض شيئاً من أشكال السماء مقهوراً بضده، فإذا زال عنه الضدّ رجع إلى السماء صاعداً، وكان لك حال السماء في نزولها إلى الأرض، هذا مع أنكم لم تمتحنوا جميع من في السماوات والأرض . ولا جواب لهم إلا أنهم لم يجدوا شيئاً قط تحدث به الكواكب ، وهم إنما لم يحيلوا ذلك في قدر ما وجدوه من جبال الأرض وقدر ما وقفوا عليه من الطبائع والخواص ، فإن قالوا جميع ما سألناكم عنه وسمناكم جواز فعله بين الفاعل والمفعول فيه قوةً وطبيعة ، وهو بمثابة ما أخبرناه نحن وأنتم من حجر المغناطيس وجذبها للتحديد فأجيزوا أنتم مثل ذلك في أعلام الرسل ، وهاتوا برهانكم على الفضل .

يقال لهم : جميع ما سمناكم جوازه من صعود شيء من الأرض إلى السماء ونزول شيء من السماء إلى الأرض ، وإعادة الأعين الذاهبة هو تظهير ما نُجيزه نحن وأنتم من جذب حجر المغناطيس الحديد .

فإن قيل : نحن نعلم ضرورة أن ما سمتمونا جوازه لا يجوز عكس ذلك عليهم . وقيل : نحن نعلم ضرورة أن حين الجذب وكلام الذئب وفلسق البحر لا يزال بطبيعة وخصايصة أبداً . ثم يقال لهم : ولو ادعى مدّعي ممن يرى جذب حجر المغناطيس الحديد أن ذلك باطل ومحال هل يكون إلا بمثابةكم ؟ . ثم يقال لهم : قياسكم على حجر المغناطيس عقلة عن

ما يذهبُ إليه أكثرُ أهلِ الحقِّ والتَّوحيدِ والنُّبُوَّةِ ، لأنَّنا نحنُ والسَّوادُ الأعظمُ منهم من يقولُ إنه لا يفعلُ إلا حيُّ عالمٌ قادرٌ مُريدٌ ، ولا يُثبِتُ لِمَجدِ فعلاً ، ويُنبِطِلُ الطَّبَّاءُ نِعَ والخَوَاصُّ ويُنكرُ فِعْلَ النَّارِ والشَّمْسِ التَّسْخِيقِ والنَّالِجِ التَّبْرِيدِ وَجَذْبَ الحَجَرِ لشيءٍ ، وإنَّما يَجْذِبُ الحَجَرُ لأنَّ اللهَ تعالى أَجْرَى العَادَةَ بِذلك ولو شاءَ لقلِّبها ، وللنبيِّ عليه السلامُ دَعاءُ الشَّجَرَةِ ورَدَّها إلى مَوْضِعِها ، وذلكُ خِلافَ حَجَرِ المَخْطِيسِ ، لأنَّه فَعَلَ الشَّيْءَ وَضدَهُ ، وما له طَبْعٌ لا يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَضدَهُ ، فإنَّ كانَ دَعَاها بِلا شيءٍ مَعَهُ فهو الآيةُ البَاهِرَةُ ، وإنَّ كانَ دَعَاها بِشيءٍ ورَدَّها بِشيءٍ آخَرَ فَذلكُ محالٌ ، لأنَّ الدَّاعِيَ لها ضِدُّ الرَّادِّ لها وهما جَمِيعاً مَعَهُ ، فيجبُ لِكُونِها مَعَهُ أن لا يذهبَ ولا يَجِيءُ ، أو يذهبَ ويَجِيءُ وذلكُ محالٌ .

ثمَّ يُقالُ وما يَدْرِيكمُ لَعْمَلُ في العالَمِ طَبِيعَةً من الطَّبَّانِعِ إذا أَمْسَكْها الإنسانُ مَعَهُمُ تَرَهُ الَّذِي يُقْبَلُ بِهِ وَإِنْ كانَ في ضَوْءِ الشَّمْسِ وانْتِصالِ الشَّعَاعِ . فإنَّ قالوا : لو جازَ ذلكُ جازَ أن تكونَ طَبِيعَةٌ يَمْسِكُها الحَيُّ مَعَهُ فلا يَأْتِمُّ من ضَرْبِ السَّيْفِ وَحَرَقِ النَّارِ . يُقالُ لهم : وما أنكرتمُ من ذلكُ ؟ . فإنَّ قالوا : لو جازَ ذلكَ لجازَ أن تُوجَدَ طَبِيعَةٌ تَصْصُمُ إلى المِيتِ فيعَلِّمُ ، فإنَّ قالوا إنَّ العِلْمَ أيضاً والألَمَ من صِفاتِ الحَيِّ قِيلَ : ولم ذلكُ ؟ لَعَلَّ ثمَّ طَبِيعَةٌ تَصِيرُ الحَيَّ أَلِماً بِلَيْدِ عَالِمِها . فإنَّ قالوا : معنَى ذلكَ تَجْعَلُهُ أن حَيًّا . قِيلَ : بَلْ تَجْعَلُهُ كَذلكَ وهو مِيتٌ . فإنَّ قالوا : هَذَا غيرُ مَعْقُولٍ قِيلَ : عِنْدَ جَمِيعِ الخَلْقِ

أم عندكم فقط ؟ ، فإن قالوا : عند جميع الخلق . قيل : ومن أين لكم ولم تُحيطوا بشيءٍ في الأرضِ وغربها ؟ ، ثم يقال لهم : أليست القوَى عندكم مختلفةً منها ما يفعل به أعلامُ الرُّسل عليهم السلام على زعمكم ، ومنها ما لا يفعل ذلك ، إما لتقصانِ قُوَّتهِ أو لعدمِ الحيلةِ في التوصلِ بها إلى الفعل . فإذا قالوا : أجل . قيلَ لهم : فهل يجوزُ أن تكونَ العقولُ مختلفةً بعضها يُعقلُ بها استحالتهُ تألم الميت ، وبعضها لا يُعقل ذلك به .

فإن قالوا : العقولُ لا تختلف إلا من بابِ القوَّةِ والضعفِ فأما أن يكونَ فيها شيءٌ محالاً ثم يكونُ بعينه جائزاً فلا . فيقال لهم ما يُدريكم أن هذهِ قصَّةُ جميعِ العقولِ وجميعِ العقلاءِ شرقاً وغرباً .

فإن قالوا ذلك يعلم ضرورةً ولا يحتاج إلى كشفٍ يُقال : وكذلك نعلم أنه ليس في العالم ما يدعى به الشجرةُ فيأتي ثم يذهب وتُسبَّحُ به الحصى ضرورةً ولا يكتسب ولا اختيار . ونحن نعلم ضرورةً أنه ليس في العالم طبيعةٌ يُفلقُ بها البحرُ ويدعى بها الشجرةُ كما تعلمون أنه ليس في العالم طبيعةٌ يُدفعُ بها الموت ، فإن قالوا : فبماذا علمتم أن مجيءَ الشجرةِ وفلق البحر من فاعلٍ فعلمتهُ ؟ . قلنا علمنا ذلك من حيث عرفنا حدوثه ، والمحدثُ لا بدُّ له من مُحدثٍ . فإن قالوا : فمن أين علمتم أنه مُصدِّقٌ به تصديقُ الأسل ؟ قيل : من حيثُ

علينا أنه سَمِع دَعْوَاهُمْ عَلَيْهِ الرِّسَالَةَ ، وان فعل ذلك قام مقام
التصديق لهم بالقول ، وأنه لا يجوز عليه تصديق الكاذب ولا تكذيب
الصادق من حيث استحالة عليه تعالى الكذب ، ولأنه لو صدق بالعلامات
الكاذب لتطلب الاعلام ولم يكن شيء يدل على تمييز الصادق من الكاذب
وذلك موجب لعجزه .

باب

فيما روى أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
من قوله « تلك الغرائق العلى »

فان قالوا : لو كان القرآن معجزاً ما اختلط به كلام النبي ﷺ ، لأنه
قرأ يوماً سورة النجم فلما بلغ إلى قوله (أفرأيتم اللات والعزى ،
ومناتة الثالثة الأخرى) قال : تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن
لترتجى ، يعنى الأوثان ، حتى سجد المشركون وقالوا : عظم آلهم تناووا ففنا
وأن جبريل نزل عليه وقال : ما هكذا أقرأئك يا محمد ، فاعتم لذلك
غماً شديداً ، فأنزل الله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ
ولا نبيٍّ إلا إذا نعى الشيطان في أميته) (١) فان كان تكلم
بهذا وألقاه الشيطان على لسانه فقد اختلط بالقرآن .

يقال : إنما لم نقل بدياً إن أقل من آية معجز ، وإنما قلنا إن المعجز
سورة ، أو آية بقدر سورة . وهذا الذى ذكر لا تعلق فيه ، لأنه أقل من
آية ، وإنما تعلق به الماحدون على النبي ﷺ وسلم ويقولون إنه وافق
قريشاً ثم قال بعد ذلك إنه من الشيطان .

وهذا الخبر من اخبار الأحاد مضطرب الرواية مختلف اللفاظ ،
غير أنها قصة مشهورة وهذا اللفظ قد حكى فيجوز أن يكون قد سُمع

من النبي ﷺ . فأما القطع على أنه سمع منه فلا سبيل إليه . فلعل غيرهُ
من عفت تِلَاوَتُهُ بهذا الكلام قالهُ ، ولعل النبي ﷺ قاله على وجه
التعبير لهم والحجاج ، فقطع التلاوة ، ثم عاد إليها . ويجب تكذيب كل
من أضاف ذلك إليه ﷺ إلا على الوجه الذي قلنا . ولا يجوز أن
يُحتمل على النبي ﷺ أنه أراد تعظيم الأصنام وتشتيرِ فيها . هذا ما لا
يقوُّه مسلم ، ولا يجوز أن يقع ذلك منه على سبيل النسيان ، لأن هذا
يجوز بالقدر الذي عبرت به المادة أن يقع من الناس . ويقال لمجيز ذلك
منه على وجه النسيان : ولعل كلامك معنا ومناظرتك زبانا في هذا
وغيره وقع منك على وجه النسيان ، فإذا لم يجز أن يقع مثل هذا القدر
على وجه النسيان فكيف يقع من النبي ﷺ ، وهو أصحُّ نحيزة وأقوى
حفظاً ؟ فإن قيل : فأنتم رويتم أن هذا الكلام وقع منه في الصلاة ،
فكيف يمكنكم أن تقولوا قطعه القراءه وقال ذلك على وجه
التعبير لقريش ؟

قيل : ولعل ذلك كان قبل تحريم الكلام في الصلاة وتم دونه وتخرجون
معه في كثير من الأوقات إلى السنة . وأما ما ذكره من حزنه وما قاله له
جبريل (١) فليس ذلك مروياً ، والأولى أن يقال إنه حزين على معنى
أنه يمكن أن يكون حزيناً لدخول الشبه على سامع دعوام عليه ، لا أنه
قال ذلك . ويكون قول جبريل ﷺ : ما هكذا أقرأئك توكيذا لقوله :

(١) في الأصل ما قاله جبريل .

ما قُلت لهم . ويمكن أن يكون أراد ﷺ الملائكة والغرائقُ أسماءً لهم .
ويمكن أن يكون ذلك قرآناً مُنزلًا على وجه التّعبير لأنهم جعلوا
الملائكة بناتِ الله ، كما جعلوا الأصنامَ آلهةً فعبَّوهم الله
تعالى بذلك فقال : ومناة الثالِثة الأخرى إن كانت كما
تذكرونَ من أنها الغرائقُ العُسى ، ثم نُسح ذلك وُرفع تلاوته .
فإن اعتراضوا على هذا الجواب بخبره وقالوا : لم أضافه إلى الشيطان مع نزوله
عليه ؟ قيل لهم : هذه الزيادة غير معروفة . وإن كانت فلهذا حُزنٌ
للهُخولِ الشُّبهةِ على المشركين وتأويلهم ما نزل على مدح أصنامهم .
وقد اختلفت الأحاديثُ في هذه القصة ، فإن كان تكلم بذلك ﷺ وهو
ناعسٌ على بعض الروايات فلا حرجَ عليه ، لأن التأنيمَ معذورٌ ، ولم يقع
منه بقصد ، وإن كان كما رواه قتادة من أن الشيطان ألقاهُ على لسانه
في فصول قراءته فتكلم به موزوناً على وزنه ، فذلك جائزٌ ، وإن كان لم
تجر عاداته أن يتكلم في تلاوته بما هو من جنسها ، محتجاً بذلك ولا غير
محتج ، غير أنه يجوز ذلك في بعض الأوقات إذا كان ثم شاهدٌ حالٍ
يبيِّن أنه ليس من كلام الله تعالى ، وأن ذلك قرآنٌ نزلَ وسهًا ﷺ
عن كلمة وكلمتين منه ولم يتسنه فلا عيبَ عليه في ذلك ، والكلمة ذكر
الملائكة بعد مناة الثالثة الأخرى أسقطها لما أراد الله تعالى من تغليظ المحنة
على قريش ، ويكون قول جبريل ﷺ هكذا أقرأتك لأجل إسقاطه الكلمة
وحزن عليه السلام لما ذكرناه .

فإن قيل فإذا كان ذلك عندكم قرآناً منسوخاً فما وجه قوله تعالى

(وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَنْسِيْهُ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى) الآية . قيل إن الأُمْنِيَّةَ على قول كثير من أهل التفسير التلاوة ، والمعنى : إذا تلى النفس الشَّيْطَانُ في تِلَاوَتِهِ ، أى عند تِلاوَتِهِ في أَسْمَاعِ الْمُشْرِكِينَ التَّحْرِيفَ وَحَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُرَادِ بِهِ ، ثم قال (فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ) أى يزيله ويوضح آياته ، لأنَّ الْحَقَّ يُزِيلُ الشُّبُهَةَ . ويجوز أن يكون المعنى أن الرسول إذا بثلى تمنى أمراً من أمور الدنيا فعوقب على ذلك وحرص على استفراغ جهده وهمته لما يقرأ عليهم .

فان قيل : فلم أنزل الله تعالى ذلك ثم نسخه ؟ . قيل لعلمه بأن نزوله أصلح لقوم ونسخه أيضا أصلح في وقت آخر . وكذلك يتأول نسخه إذا كان قاله نائماً على معنى الازالة . وقد قال بعض من لا علم له بهذا السبب إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مدح أصنامهم واستدل على ذلك بقوله (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُنَا بِمَنَاجِمِنَا لَوْلَا أَنَّا نَكْفُرُ بِالْمَنَاجِمِ) والآيات . وهذا باطل ، لأن الله تعالى ما نصر على أن ذلك كان لما جاء بها في سورة النجم دون غيرها ، ولأن الآيات التي تلوها ظاهرها خلاف هذه الآية ، لأن من يقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ذلك مادحاً لأصنامهم لا يسوغ له أن يقول (وان كادوا) لأنهم فعلوا ، ولا لقد كدت لأنه فعل ، والاولى في قوله : وان كادوا ليفتنوك أن يقال إنها صدرت

من الله تعالى على وجه الاخبار عن كيدهم . وقال تعالى في موضع آخر
(ولولا فضل الله عليك ورحمته لممت طائفة منهم أن
يضلوك) (١) وكل هذا تسكين لقلبه عليه السلام . فالاولى في هـ - هذه
الآي ما ذكرناه .

(١) النساء ١١٣ (ولولا فضل الله عليك ورحمته لممت طائفة منهم أن يضلوك
وما يضلون إلا أنفسهم) .

باب

الكلام في جواز نسيان النبي صلى الله عليه وسلم

أن قال قائل : هل يجوز أن ينسى النبي ﷺ بعض القرآن بعد أدائه
وبلاغه وحفظه من حفظ من أمته ؟ . فيـلـ : إن أردت بالنسيان
نسياناً يدوم صاحبه عليه ويمتسب إلى البلاد ، فمعاذ الله أن
يجوز ذلك عليه ، لأنه حظ له عن رتبة الكمال . وإن أردت أنه
ينسى القدر الذي ينساه العالم الحافظ بالقرآن الذي لا ينسب
صاحبه إلى بلاده فإن ذلك جائز بعد أدائه وبلاغه . والذي يدل على
جوازه أنه غير مفسد له ولا قاذح في آياته ، ولا مفسد لكمال صفاته
ولا مسقط لقدره ولا منزل عنه ولا معرض بتهمة . وإذا كان ذلك
كذلك جاز مثل هذا السهو عليه في ما أداه وبلغه دون ما لم يؤده ،
لإجماع المسلمين على منع ذلك ، وإذا جوزنا الصغائر فالسهو أسهل
منها . ويدل على ذلك قوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء
الله) فاستثنى ما شاء الله أن ينسيه إياه . وقوله (فلا تنسى) وارد على وجه
الإخبار لا على وجه الأمر ، لأن النسيان لا يفعل ولا ينزل . فان قيل فما
أنكرتم أن يكون قوله فلا تنسى أمراً لا خبراً وأمر أن لا تنسخ سائر آية ،
ويكون ذلك بمعنى ما تنسخ من آية أو نساها أي ترك حكمها . يقال هذا
باطل ، لأن نسخ النص ليس حكمه إلى النبي ﷺ على أن قوله إلا ما شاء
الله يوجب عليهم أن يكون الرسول ينسخ من التلاوة برأيه ، لأنه استثناء

والمعنى إلا أن يشاء أن يفسخ رسوله . وهذا جهل ممن صار إليه ، وقد تظاهرت الأخبار على سهو الرسول ﷺ ، منها حديث ذى اليمين وقوله: أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن القصر والنسيان جميعاً ، وإنما كان أحدهما ، ان كان سهوا على ما قلت . وسأل أبا بكر وعمر عن ما قاله وجعل الفقهاء كلامه فى هذه الصلاة أصلاً يرجعون إليه فى كثير من الأحكام ومن الفرق بين الكلام فيها سهواً وعمداً .

وروى أن النبي ﷺ ترك آية وفى القوم أبو بن كعب فقال : يا رسول الله أنسيت آية كذا وكذا أو نسخت ؟ قال : أنسيتها . غير أن الله سبحانه لم يخل الأئمة من حافظ للقرآن ولا يخل يساً فى سائر الأعصار ، لأنه شاء حفظه . وقوله : نسخت آية كذا أو نسيتها يدل على نسخ التلاوة . وقد أمر النبي ﷺ أن يقرأ على أبى ثم أمر النبي ﷺ عليه وسلم أن يقرأ عليه فقال لاخذ عنه وأتجرى الفأظه . يمكن ذلك ويمكن أن يكون قصد عليه السلام التنبيه على أنه أفضل الأئمة قراءة ، ويقصد الاستذكار منه ، واصلاح ما لعله اضطرب عليه أو كاد . وقد تواترت الأخبار بأن أمياً أقرأ الأئمة . قال النبي ﷺ : أقرأ امتى أبى بن كعب . فتأويل قول النبي ﷺ وقول الصحابة : أقرأ الأئمة أبى أن يكون أحسنهم بالقرآن لفظاً وأفضلهم لهجته ، وان كان ابن مسعود يفتار به لما قال فيه ﷺ ، وكذلك زيد .

ويحتمل أن يكون أراد أنهم أجرد الأئمة قراءة وحفظاً .

وأقلها نسيماناً . ولذلك قال أبو : فما أقرأني رسول الله ﷺ آية
فأخذتها عليه بآيته . يعني أنه حفظها في أول مرة .

ويحتمل أن يكون أراد أنهم أجمع الأمة لوجوه القراءات .
واجتمع فيهم هذه الخلال كلها . واجازة السهو على النبي ﷺ لا تضع
من قدره في نفوس العامة ولا سائر الناس ، كما لا ينقصه النوم والعشى
وذهاب بعض الحواس . وأما الذنوب فأنها جائزة على الأنبياء عليهم
السلام إلا قدر ما منعه التوقيف .

باب

ذكر أول من جعل القرآن بين اللوحين
والدليل على صوابه تواتر الأخبار

والدليل على صوابه تواتر الأخبار تواتراً يُوجبُ العلمَ ويقطع
العُدْرَ أن أبابكر رضى الله عنه جمع القرآن بين اللوحين، واختلِفَ
في صفته جمعه، وهو وإن كان حافظاً له فلا يجب عليه أن ينتصب لجمعه،
ولا ينكر أن ينتصب له من يكتبه ويعرضه، فأمره بأشد البحث والاحتفاظ
عليه، لا سيما مع شغله بالامامة والنظر في مصالح المسلمين. وليس في جمعه
ما يدل على أنه كان غير حافظ له (١)، لأن من شأن الحفاظ أن يكتب
المصحف. ولأنه لم يجمعه لنفسه وإنما جمعه ليكون إماماً للناس ولم
يعول في جمعه على زيدٍ وحده ولا على عمرٍ معه، لأن السُّهول
والنسيانَ جازتُ عليهما، فأراد رضى الله عنه الاستظهار. ولو أمر الواحد
والاثنين بجمعه ثم أفسدهُ إلى البلدان دون أن يخبره ويقفَ عليه،
وحاشاه من ذلك، لكان سبباً للتدبير لنفسه لجواز أن يكون ممن يقف
عليه اطلاعٌ على حال فيه يلومه عليه، ولو كان مع ذلك سبباً للنظر
لغيره، لأنه قد يقرأ فيه المتدريُّ والألكن فيستمر على قراءة ما يجد
فيه من الغلط الغير مأمون وقوعه. فيصعبُ انتقاله عن ذلك
وزواله عنه.

وأبو بكر رضى الله عنه كان أجل قدرا وأحسن رأيا من أن يهمل ذلك أو يفرط فيه ، وكذلك هو أجل من أن يُضَاف إليه أنه نَصَّبَ زَيْدَ بن ثابتٍ وعمَرَ وهما غير حَافِظَيْن . هذا لا يجوز على سلاطيننا اليوم ، بل ذلك أحرى أن يدلَّ على حَفْظِ زَيْدٍ وعمَرَ . وهما وإن كانا سَافِظَيْنِ ، فَإِنَّهُ غيرُ مَمْتَنِعٍ أن يكونا عند أبي بكر رضى الله عنه لم يُجْمَعَا أَخَذَ القرآنِ من أوله إلى آخره من فم رسول الله ﷺ بغير واسطة ، وإن ذلك رأيه ألا يثبت في مصحفه إلا ما يقوله أهل الرضا أنهم أخذوه من فم رسول الله ﷺ ، فلذلك أمرهما بالسؤال عنه والبحث إلا أنه غير ظاهر ولا مشهور . ويمكن أن يكون علم أنها لا يجمعانه على جميع وجوهه وقرائه فأمرهما بالسؤال لذلك . وليس الذى قصد أبو بكر رضى الله عنه من الأمر لزيد وعمر بجمع القرآن واستشهاد اثنين على ما يعرفانه منه لقيام الحجة على المكلفين بذلك المصحف من يقطع أنه جميع ما أنزل الله تعالى ، فإنه لا غَلَطَ فيه ، وإنما قصد قيام الحجة بصحة مصحفه فى الظاهر ، وأنه قد نَصَّبَ له أهله واحتاط فى أمره غاية الاحتياط .

ويجوز أن يعثر منه بعد ذلك كله على الغلط اليسير الذى يجوز مثله ويتوهم على ناسخه والمعارض به ، لأنه لا يجمع له أهل التواتر ، ويقطع الامام الناس كلهم به عن أمور دينهم وديارهم وإنما يتأمل على هذا السبيل على طول الأيام ومرورها ، فاذا اختبرت الجماعة لنى لا يجوز عليها الغلط سلامته وصحته وجب القَطْعُ على ذلك .

وقد رُوِيَ في السبب المَوْجِبِ لجمعه القرآن أخبارٌ كثيرةٌ مختلفةٌ
اقتصرنا على واحد منها لتمام روايته . روى عن زيد بن ثابت أنه قال :
أرسل أبو بكر رضى عنه حين جاءه (خبر) أهل اليمامة و (قد) استحر
القتل في القراء فوجدت (عمر) (١) جالسا عنده فقال أبو بكر : إننى قد
أرسلتُ إليكم في أمر عظيمٍ في صدرى وكبرُ على أن أُخَذَ الفِ
رسولَ الله ﷺ حتى شرح الله صدرى بذلك ، قلت : ما هو يا خليفة
رسولِ الله ؟ ، قال : جَمَعُ القرآنِ ، فإنَّ القتل قد استَحْرَ
بالقراءة ، وإننى أخافُ أن لا يلتقى الناس وعودهم في موطنٍ إلا
كثُرَ القتل في القراءة فيذهبُ قرآنٌ كثيرٌ ، وكَلَّمَنِي عمرُ بنُ
الخطَّابِ فيه ، قال : وعمرُ جالسٌ لا يتكلم ، فقلتُ لعمر : تفعلون
شيئا لم يفعلهُ رسولُ الله ﷺ ؟ ، فقال عمرُ : هو والله خيرٌ ،
وأنتَ عندنا غيرُ متهمٍ ، لقد كنتَ تكذبُ للنبي ﷺ الوحى
فأفعدتُ على بابِ المسجدِ فلا يأتىك أحدٌ بشيءٍ تُنكرهُ إلا طابت
منه شأهدين وراجعتهُ مراجعةً كثيرةً ، وثقلَ على ما قال حتى
لو حملتُ جبلا أنقلهُ حجرا حجرا ما كان أثقلَ على ما
حَمَلتُنِي ، وجعلتُ أتعطَّبُ من ذلك حتى كثرتُ مراجعتى
لهما جميعاً ، فطال ذلك عليهما منى ، ثم إنَّ الله تعالى شرح صدرى
لذلك فقلتُ في نفسى لانبك الخَيْرُ هُما إماما هذه (الأمة) فلا
تخالفهما . فقلتُ يا خليفة رسول الله لو اجتمعت أنا وعمرُ جميعا

(١) في الأصل " فوجدت "

فقال أبو بكر : نعم . فقال عمر فانطلق بنا في هذه الساعة فخرجنَا
على باب المسجد الذي يلي موضع الجنائز فجلستنا وجعل الناس يأتون
بالقرآن ، منهم من يأتي به في الصحيفة ومهم من يأتي به في العُسْبِ حتَّى
فرغنا من ذلك (١) .

وهذا الخبرُ وأمثاله -- مما أدَّى إلى تركه الاختصار -- يدلُّ على
كثرة حفاظِه ، وقوله في غيره « فتهافتوا في القتل تهافت الفـراش في
في النار ، ولو كانوا قلةً لم يُشَبِّت أبو بكر قرآناً ، ينقل نقل آحاد
بين الصحابة ، ولكن لا فائدة في ذلك وفي العلم ببيطلان هذا دليلٌ على
اشتهاره وانتشاره .

فإن قيل فما وجه نفور أبي بكر رضى الله عنه من جمعه ونفور عمر
أيضاً من ذلك ؟

قيل : وجه ذلك أنهما لم يجدا النبي ﷺ بلغ في جمعه إلى هذا المقدار ،
بل كان في الأكتافِ والعُسْبِ ، وجعل لمن أراد لائبات سورةٍ منه
أن يُفردَها إلى أن توفى ﷺ والحال على ذلك فكبرها أن يجمعه
على وجهٍ يخالف ذلك كراهةً أن يُجِلَّ أنفسهم ما حصل من
تجاوز احتياطه للقرآن احتياط النبي ﷺ ، فلما نبهه عمر وخوفه
من تغيير القرآن ، وأن فعل رسول الله ﷺ ليس على وجه الوجوب
ولا تركه لما ترك منه على الوجوب رأياً صواب ذلك الرأي

(١) يرد قريب هذا الخبر وليس منه في الاقوال ٩٩/١

فستارعا إليه ، وقد خالف عمرُ أبا بكرٍ رضي الله عنهما وخالفته سائرُ الصحابة في قتال أهل الردة لإفآمتهم الصلواتِ وقرائض الدين ، (لكنهم) رَجِعُوا إلى رأيه وصوابِ فعله ، وقد ينمُرُ الإنسانُ أول وهلةٍ من المباح ثم يرجعُ ويتبينُ له ، وليس عمرُ وزيدُ رضيَ الله عنهما عندنا إمامين كالشعبةِ الذين يعتقدون أن الإمام معصومٌ ، بل الغلطُ عليهما جائزٌ في أمرٍ قلاه ولم يُقيما عليه بل رَجعَا عنه . واملل النبي ﷺ قد كان أوْحَى إليه أن جمعه القرآن غيرُ مصلحةٍ لامته ، وأن جمعَ من يجمعُه مصلحةٌ ، لا شيءٌ يمنعُ من ذلك . وقد رموى في إثبات شمهاده شَاهِدِينَ على القرآنِ رواياتٌ منها أن القاسم بن محمد قال : قال أبو بكرٍ رضي الله عنه لزيد بن ثابت أقعد فن أتاك من القرآن بما لا تحفظه ولا تقرأه بشاهدين فأقبله . وهذا يدل على ما قلناه في توجيه طلبِ (١) شَاهِدِينَ ، على أنه يمكن أن يكون أراد بذكر القرآن هاهنا الآية منه أو الكلمة ، ويمكن أن يكون معنى القرآن هاهنا الوجه والقراءة ، ويمكن أن يكون أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما لم يطالبا بالشهادةِ على كلِّ ما يأتون به مما يحفظونه إلا لأجل الاستظهار والحكم من جهة الظاهر بصحَّة نسخته ليطمئن الناسُ إلى صحتها وانتفاء الغلط عنها ، ونحنُ لانعرف صورةَ أمر أبي بكرٍ لهما بطلب الشهادة كما نعلم ضرورة جمعه القرآن فلعله

(١) و الأصل « الطلب »

لم يأمر به أو لعنه لفظ به على وجه لم يضبطه الراوى ولعله قد توهمه وقد
نقص من رواه .

وأكثر الأحاديث المروية عنه في جمعه القرآن لم يذكر فيها شهادة
الشاهدين ، ودين قوم من أصحاب الحديث رد الزيادة
المروية وسيما فى الأذان والقصاص المشهورة ، حتى إن فيهم من
يكذب راوى الزيادة .

باب

الكلام في إبطال القراءة على المعنى دون

اللفظ

فإن قيل فقد سلمنا أن نقل القرآن شائع ذائع ، وأن أبا بكر رحمه الله لم يأمر بطلب التنبية لاثباته جملة أو اثبات ما هو معجز منه ، ولكنه علم أن النبي ﷺ كان يسمع^(١) لمن قرأ عليه أن يقرأ الكلمة على وجه غير الوجه المعروف إذا كان المعنى واحداً ، لأن قدر الكلمة والكلمتين غير معجز ، فأمر أبو بكر بطلب الثبوت لثلاث تثبتت كلمة إلا بشهادة . يقال هذا باطل من وجوه :

أولهما : أن أبا بكر رحمه الله إذا علم أن النبي ﷺ وسع في ذلك فلا يجوز له تضييقه ومنع القاريء من ترك الكلمة بما هو في معناها ، ولو جاز ذلك أيضاً لأدنى إلى الزيادة العظيمة في القرآن ، وبدل أكثره ، ولا يحمس ذلك عدد ، بل على قدر ما تحتتم له الكلمة ، وذلك أن يأتي بالشاهدين يشهدان أن القراءة طعام الأئيم ، وآخران يشهدان طعام الفاجير وآخران يشهدان طعام العصي والكافر والفاسق والظالم .. وهذا بين البطلان ، لاخفاء به ولا شبهة في رده ، ولو كان القرآن في زمن النبي ﷺ يقرأ على المعنى وتبدل

اللفظة بما يقوم مقامها لم يخرج عمر وهشام بن حكيم وأبي مع
الذين سمعواهم يقرأون خلاف قراءتهم إلى ما خرجوا إليه ،
ولم يكن في ذلك النزاع والخصام ولم يجوز أن يتداخل أبي من الشك مثل
الذي كان يدره في الجاهلية حتى يحتاج النبي صلى الله عليه وسلم تبيته
والرغبة إلى الله تعالى في إزالة الشك عنه ، وقد أخبر صلى الله عليه بأنه
كذلك أنزل على ، فدل على تضيق الأمر عندهم وحصره على لغات
باعتها ، ويدل على ذلك إجماع الأمة على ما ثبت من دين النبي صلى الله
عليه وسلم بإقرار ابن أبي سرح لأنه صلى الله عليه وسلم استكتبه فكان
يُملى عليه شيئاً ويكتبه هو ما يقوم مقامه ، ولا يُفسد نظاماً
ولا يُحِيلُ معنى ، فردّه عليه السلام على ذلك ، فتوم أنه صلى الله عليه
وسلم يؤدي القرآن على غير ما أوحي إليه به ، فاعتقد بكذب النبي صلى
الله عليه وسلم ، فلو كان صلى الله عليه أعلم ابن أبي سرح أن ذلك
جائز وأن له أن يبدل كل لفظة بما يقوم مقامها لم يتخالجه
شك .

ووجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر لابن أبي سرح على
ما كتبه فهو جواز إنزال الله تعالى القرآن بما بقيت به يد الكاتب ، وربما
أمله صلى الله عليه وسلم . ولا بد أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم
وقف على تلك المواضع التي يجوز فيها هذا وأعدت له ، ولا دليل على
أن ذلك وقع من ابن أبي سرح متواتراً لكن ذلك غير ممتنع ، إما لأن الله
تعالى علم أن مصلحة عباده أو بعضهم إنزال القرآن على ما سبقت إليه

يد الكاتب ولسان القاريء إذا كان لا يُغَيَّرُ المُصاحفة ولا يقليبُ
المعنى ، أو لأنَّ الله تعالى أنزلَ القرآنَ بكلِّ وجهٍ يكونُ مشاكلاً
لتنظيمِ القرآنِ ، أو على وجوهٍ من ذلك منصوصةٌ تكونُ السنة الفصحاءُ
أسبقَ إليها وأيدى الكتابِ ، وخبره في القرآنِ بذلك وجعل
فرض الأمة غير فرضه ، وتعبدهم أن لا يقرأوا من ذلك إلا بما أوراهم
صلى الله عليه وسلم ، ويكون ما ذكرناه لظناً لكثير من المكلفين ، وهو فساد
لابن أبي سرح وغيره لا شيء يمنع من هذا .

ويمكن أن يكونَ الله تعالى عليمٌ أنَّ ابنَ أبي سرح لا بدُّ من
كفره وتكذيبه وإن أنزلَ القرآنُ على غير ما يثريبه ، وعلم أنَّ
إنزاله على ما يثريبه صلاحٌ لغيره . وقد ذكر أنَّ ابنَ أبي سرح
رجعَ عن ذلك بعد فتح مكة ، وأنَّ عثمانَ رضي الله عنه استوهبه من
النسبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وأنَّ آخرَ من كتب النَّسبيِّ صلى الله عليه
وسلم ماتَ على الردة فلفظته الأرض ، وذكر أنَّ الذي أرتد بهذه الشبهة
ابنُ أبي سرح وحده ، وأما الآخرُ فإِنما لفظته الأرض لوجهٍ
غير هذا .

فإن قيل إنَّ الصحابةَ كانت تتدبر بجواز القراءة على المعنى
دون اللفظ ، وذلك أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى
(فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مَفْتُورَاتٍ) وقوله تعالى (فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ
مِثْلِهِ) في أي سورة هذا وفي أي سورة هذا فقال : ما عليك أهكذا أقرأته
أم هكذا فإنه خيرٌ ضعيف ، وإن صحَّ فمعناه أنه فهم أنَّ السائل سأله عن

موضع الاثنيين لأنه يعتقد اختلاف معناه، فقال له ما عليك أي لاخلاف
بينهما إذا أردت (أن) تقرأ ، بل معرفة المعنى والاحتجاج ، فأما أن يكون
خبره في القرآن بأنها سواء فلا يصح .

ويحتمل أن يكون أراد إن كنت من الحفاظ ثم نسيت الاثنيين
فلا بأس عليك أن تجعل هذه مكان هذه ناسياً بعلمه أن نسيانك ظن
أن في ذلك إثماً .

ولعل راوي الخبر لو لم أن مثل هذا يقع فيه لتعلمه على وجهه ،
لكنه سامع فيه لعلمه أن أحداً من المسلمين لا يقول بجواز أن
عمر علم من دين الرسول ﷺ أنه خبر في قراءة هاتين الآيتين ،
وأثهما نزلتا على الوجهين ، أن يجعل سورة في موضع عشر
ويثبت مفتربات ويسقطها فقال للمائل : ما عليك كيف قرأت . وهذا
لا يقوله عمر إلا في عصر الرسول ﷺ ، وأما بعده فقد تقررت
القراءة وثبتت .

وقال بعض الناس : جائز لعمر أن يقول ذلك بعد عصر الرسول
ﷺ إذا علم أنه نزل عليه كذلك ، وأن ذلك لم يزل ممباحاً إلى أن
حدث جمع المصنف لعثمان .

وهذا الجواب عندنا ليس سديداً ولا مرضياً ، لأن ذلك لو توفي
الرسول ﷺ وهو يقرأ به لم يجوز لعثمان أن يخطئه . وكذلك جوابنا عن
أنس لما قرأ (إن ناسخة اللين هي أشد وطناً وأصوب قبلاً)

فقيل له : لانتها هو وأقومٌ . فقال : وأقومٌ وأصوبٌ وأهنأٌ سواءٌ ،
فإنه لا يقول ذلك إلا بعد توقيفٍ عليه بأنه أمٌ تنزل على الثلاثِ
أوجه ، والجواب عنه والخلاف فيه حسب ما تقدم ويحتمل أن يكون
أنس فهم من الأخذِ عليه أنه استصعب غلظه وشنَّع عليه ، فأخبره أن
هذا ليس بالسديد وأن أصوب وأقوم وأهنأ سواءٌ وألم تجز القراءة
عنده إلا بأقوم لأن القراءة عبادةٌ وليس هو كغلط من بدل القرآن
بما لا يُنبئ عن معناه .

وأما ما روى عن ابن أبي السرد أنه أقرأ (إن شجرة
الزقوم طعامٌ الأئيم) فجعل الرجل لا يقدر يقرأها للكنة به إلا اليتيم
فلما طال أمره عليه . قال له أقرأ (طعامٌ الفاجر) فبأنه إنما ضجر منه
فقال له ذلك ، وهو لا يعتقد أن يُجيز له القراءة ، فذلك على وجه البيان ،
أخبره أنه طعام الفاجر ليظهر له أنه الأئيم ، فكأنه يقول اعقل ما يقال لك
إنما هو الفاجر الأئيم ليس هو اليتيم ، وإن كانت اللغته لا تؤدي إلى
اليتيم موضع الأئيم ، والأخري أن يكون الحديث لا يصح ، وإن
صح فمعناه ما ذكرناه .

وأما ما روى عن عبد الله بن مسعود من قوله إذا أشركل - عليكم
التساءُ واليتاءُ فافترأوا باليتاء وذكروا القرآن . فيجب عمله إن صح
على أنه قال ذلك في مواضع مخصوصة ، وإن أراد بقوله
ذكروا القرآن نفى الريب لأن تذكير قوله تعطل - (أو يأتينهم

الملائكة) (١) أني لقول المشركين إنها بناتُ الله ، تَعَالَى عن ذلك .

وقد روَى عن ابن مسعود أَنَّهُ قال : من ذَكَرَ الملائكةَ فليُذْكَرْهُمُ ثم تَلا (يُسَبِّحُونَ الملائكةَ تَسْبِيحاً الأني) (٢) ، فهذا الذي يجب حمل قوله عليه ، ولأنَّ أكبرَ المواضع التي تُقرأ بالتاء والياء لا تُذكر القرآن إذا قرئت بالياء نحو تَتَفَعَّلُونَ وتَرَوْنَهُمْ وما أشبه ذلك .

وأما ما روَى عنه من قوله ليس الخطأ أن تجعل عزيزاً حكيماً غفوراً رحيماً و غفوراً رحيماً عزيزاً حكيماً ، ولكن الخطأ أن تختتم آية الرحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة . فإنه إن صحَّ إنما أراد ليس الخطأ الفاحش أن يجعل عزيزاً حكيماً مكان غفوراً رحيماً إنما الخطأ الفاحش أن يختم آية رحمة بعذاب . ومحال أن يذهب ذلك على أعرابي سمع قارئاً يقرأ والسارق والسارقة... الآية فختمها بقوله وكان الله غفوراً رحيماً ، فاشتمأ الأعرابي من ذلك وأنكره ، فقبل له وكان الله عزيزاً حكيماً فرجع واطمأنت نفسه . وكيف يذهب على ابن مسعود ، وهو من هذيل ومكانه من اللسان مكانه .

وأما قوله للحارث بن قيس لما امتنع من القراءة تعلماً لأجل ما رآه من تضاحك القوم : لا تفعل فيناك في زمنٍ تحفظ فيه حدودُ

(١) النجم ٢٧

(٢) الانعام ١٥٨ (هل يظنون الا ان تأتيهم الملائكة)

المرآن ولانائي بحفظ كثير من حرؤفه، وسياى بمذك زمان نه حفظه
فيه الحرؤف وتبضع الحدود، فانما أراد أن يحضنه على طلب
إقامة حدود القرآن، إذ العيب في تركها وليس العيب في ترك الألكن
لإقامة حرف لا يطوع به لسانه، لأن ذلك ليس بتبضع فسررض
ولا نفل، فاماً أن يريد أن يأمره بأن لا يلتفت إلى إقامة التلاوة
ويسهل له في النطق بالكلمة على وجهه نطق التتمام بها مع وجود
السبيل إلى الشطوق بها على وجه الصحة فإن ذلك لا يجوز عليه
ولا يليق به.

وأما ما روى من أن فضالة بن عبيد قال: الذي يمسك عليه
المصحف لا يرد على الع ولا واو، فانه سيكون قوم يقرأون القرآن
لا يسقطون منه العاً ولا واو، ثم رفع يديه إلى وجهه فقال اللهم
لا تجعلني منهم، وإنما أراد لا ترد ذلك علي إذا سموت عنه ولم
يرد لا تردته علي إذا قصدته، والأمر في ذلك على ما قاله فضالة، لأن
الله تعالى لا يجوز أن يكلف العبد ترك ما هو ساء عنه ولا فعله، وقد
انفقت الأمة على قبح الرد على الأئمة في المحارب لفظ يقع منهم، وكذلك
سبيل ترك الرد على الاستاذين لموضع إجلالهم واجمال عثرتهم.

ويحتمل أن يكون أمر الممسك عليه أن يكلمه إلى يقظته وحفظه
ولا يفتح عليه لأنه يعلم من نفسه أنه إذا رد عليه عظم تبعيره وكثر غلظه.

ويمكن أن يكون أمره أن لا يرد عليه وقت القراءة (بل) بعد
الفراغ منها.

ووجه دعاء فضالة أن لا يكون ممن يقيم القرآن ولا يسقط منه شيئاً ، لأنه تظاهرت عنده وعند غيره الأخبار عن النبي ﷺ بأنه سيقرأ القرآن من أمته قومٌ ليسوا بخيارم وأنه سيستقر لقوم من المنافقين والمارقين إقامةً جميعه ، فخاف أن يكون منهم .

فإن قلت : فلم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا وأخبر به ؟ قيل : يجوز أن يقال إنه أوحى إليه بذلك ، ويمكن أن يكون رأى أمته ترويد أن تؤديه بأحسن الأداء وتقيم حروفه ويشد عليها أن تُضَبَّح منه شيئاً قال ذلك لتطمئن أنفسهم وليعلمهم أنه سيأتي قوم لا يقيمون حدوده ويقيمون حروفه ، وم أهل التفاق ومن أشبههم .

وكيف يجوز لقائل أن يقول إن القراءة على المعنى جائزة مع العلم بما كانوا عليه من المنابرة على نقل القرآن على ما سمعوا وشدق تحاميمهم في ذلك وكثرة الروايات فيه ، نحو ما روى عن ابن مسعود أنه قرأ عليه رجل طه ، بنصب الطاء والماء ، فرد عليه ابن مسعود بكسرهما جميعاً وقال : هكذا علمني النبي ﷺ ، وهكذا نزل بها جبريل عليه السلام . وقال عطية العرقى قرأت على عبداً بن عمر (الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة) (١) فقال ضعف ، ثم قال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قرأت على ورد على كما رددت عليك . فانت ترى تحفظهم على التنصب

والرَّفْع على سهولته ، فكيفَ تبديلُ الكلمة بما هو بمعناها ؟ ويدلُّ ذلك على أن النبي ﷺ قال : رحم الله امرءاً سمع مقالتي فادّأها كما سمعها ، فرُبَّ حَامِلٍ فقهٍ ليسَ بفقيهٍ ورُبَّ حَامِلٍ فقهٍ إلى من هو أفقه منه .

وقوله ﷺ : « من كذِبَ على مُتَعَمِّداً فليتبوأ مقعده » من النار ، فكيف يأخذ عليهم أن يؤدوا مقالته كما سمعوها منه ويتبع لهم مع ذلك نقل القرآن على المعنى ؟ هذا ما لا يقول محصل ، وقد أجمع الكلُّ من أجازَ رواية الحديث ومن لم يجز ذلك على منع قراءة القرآن على المعنى ، وقد كان منهم من ينهى عن الإكثار ويحضُّ على حفظ القرآن ، ولو كان القرآن تجسوزاً قراءةً على المعنى لكان من الصوابِ النهيُ عن الاستيثارِ منه خوفَ تبديله ، وتقديم مؤخره كما خوفَ لأجل ذلك من الإكثار من الحديث . وكان أنس إذا حدثَ عن النبي ﷺ يقول : أو كنا قال ولم يكن بقول ذلك ليشركه في المعنى ، وإنما كان يقول ذلك احترازاً من أدائه على غير لفظه . فكيف تكون حالهم التردد في نقل الحديث على لفظه والمساحة في نقل القرآن على المعنى ؟ . هذا ما لا يجوز إضافته إليهم ، وقد قال أبو بكر رضى الله عنه : إنكم تحدثون عن النبي ﷺ أحاديثَ يتخالفُ فيها الناس بعدكم أشدَّ اختلافٍ فلا تحدثوا عنه شيئاً ، ومن سألكم فقولوا : فيكم كتابُ اللهِ فأجلدوا حلاله وحرّموا حرّامه .

فأنت ترى أبا بكرٍ رحمه الله يُنهتاهُم عن الحديث لأجلِ اختلافِهِم
فيه ويُحِبُّلَهُم على القرآن لأنه لاخلاف فيه ، فلو جاز قراءتهُ على المعنى
لكثُرُ الخِلافُ فيه . وروى عن قرظة بن كعب قال: بعثنا عثمانُ رضى
الله عنه ثم تبعنا فدعا بما فتوضأَ به ، ثم قال : أتدرون لِمَ بعثتكم ؟
لأنكم تَأْتُونَ أَقْوَاماً تَهْتَزُّ أَسِنَّتَهُم بِالقرآنِ اهْتِزَازَ التَّخْلِ
فلا تصدُّوهم بالحديث عن النبي وأنا شريككم .

وروى أن عمرَ رضى الله عنه كتب إلى عامله أن يسأل لبيد أو الأغلبَ
عما هُمنا عليه في الإسلام من الشعر . فقال : إن الأغلبَ لما سُئِلَ عن
ذلك أخبرَ بآيةٍ على أمره فيه ، وقال لبيد : قد أبدلنى به الله سورةَ
البقرة وآلِ عمران . فزاده عمر في عطائه . فهذا وأضعافه كان
شأن القوم في الاكثار من القرآن والمواظبة والحِرص عليه
والحِفظ له .

وأما ما روى عن زيد بن ثابت وهو أحدُ الحُمَّاظ أنه قال: لما
فرغتُ من كتابة المصحفِ فقدتُ آيةً كنتُ أسمعها من النبي
ﷺ فوجدتها مع حزيمة بن ثابت الانصارى وهى (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)^(١) الآية ، وأنه قال ثم عرضها
عرضة ثانية فلم أجد فيها هاتين الآيتين : (لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِنْ
أَنْفُسِكُمْ)^(٢) إلى آخر السورة ، فاستعرضت المهاجرين والانصار فلم

(١) الأحزاب ٢٣

(٢) التوبة ١٢٨

أجرها عند أحدٍ منهم حتى وجدتها عند رَجُلٍ يُدعى خُزَيْمَةَ أيضاً
فأثبتها في آخرِ برامة ، فكيف يكون مع هذا يقال إن القرآن نقل ظاهراً ،
هذا على أنه رُوي أن زيدا إنما قال : حين أمره عثمانُ أن يكتب
المصحفَ فدلَّ على أن تلك الآي لم تكن في مصحفِ أبي بكر ولا في
مصحفِ عمر بن الخطاب الذي هو أصلُ لمصحفِ عثمان . وهذه
الرواية ليست من روايات الشيعة وإنما هي من رواية أصحاب الحديث
وموالى أبي بكر وعمر رضى الله عنهما .

يقال لهم : ليس في هذا حجة لأننا قد أبنا فيما سلف نقل القرآن
وحفظه ، وهذه روايةٌ واحد ، وكثير من الناس يذهبون إلى أنهم
موضوعة ، وآخرون يقولون هي مضطربةٌ اضطراباً لا يجب معه
العمل بها ، وما هو عندنا بعد أن يصح فيها القولان ، فأما اضطرابها
فلأن روايةً جاءت بأن ذلك كان في أيام أبي بكر ، وأخرى بأنه كان
في أيام عثمان ، والحديث إذا اختلف يجب رده ، فكيف لى هذا الزمان
الطويل . وكذلك منهم من روى فيه إسقاط الآيات الثلاث ، ومنهم من
لم يروه ، ولأن الفاظه اختلفت اختلافاً شديداً يطول الكتاب بنقضها ،
والحديث إذا اختلفت ألفاظه الاختلاف البيِّنَ وجب رده والقضاءُ
بقلة ضبط ناقله ، وأقلُّ أحوالنا أننا لا ندرى كيف قيل ، وأيضا فمن
المُحال أن يكون نسيانُ تلك الآي على سائر الصحابة ولا يوجد حفظها
الا عند اثنين منهم ، والرواية تواترت على أبي بن كعب أنه قال إن آخرَ
عهد القرآن بالهاء هاتان الآيتان وتلا (لقد جاءكم رسولٌ من

أَنْفُسِكُمْ) ولا خلاف عنه في ذلك ولا اضطراب . وهذا معارض لما رُوِيَ عن زيد ، على أن خبر زيد لو ثبت لم يكن فيه دليلٌ على أنها ذهب على سائر الصحابة ، بل فيه أنه سمع من الرسول ﷺ ، ولعلمها كانت عند خلق كثير لم يتفرغ هو إلى سؤالهم .

فأما قول عمر رضي الله عنه لخزيمة لما أتاه بالآية ولقد جاءكم رسولٌ من أنفسِكُمْ) ألا تتبع معك غيرك؟ ، فلاجل أن أبا بكر إنما أمر - عمر أوزيدا أن لا يثبتا ما يؤتيان به الا بشهادة شاهدين إذا شككنا جميعاً في ما يُرفع لإيهما ، فلما جاء خزيمة كان علم - الآية أيضاً عمرٌ فسوَّغ له ما قاله . ويجوز أن يكون عمر أجاز شهادة خزيمة وحده لكحل أن النبي ﷺ أفلم شهادة خزيمة مقام شاهدين وقصته مشهورة ، ولاجلها سمى ذاك الشهادتين . ويحتمل أن يكون عمر أجاز شهادته وحده لأنه أفهم وقت رفع المصحف وفرغه ، فسهل عمر في ذلك لأنه علم أنه لا يقطع على الله من وجلي وعلى صحفه المصحف بشهادة شاهدين يؤتمنه يقطع بذلك بعد وقوف الخلق العظيم عليه ، وإنما جعلت الشهادة احترازاً واستحفاظاً لا ليُقطع بها . ومن الناس من قال إنما أجاز عمر شهادته وحده لأن الآيتين (١) اللتين في آخر سورة براءة هما إثناء على النبي ﷺ ، وهذا باطل لأنه يُوجب أن يُجيز شهادة واحد في كل موضع هذه صفة ، بل أولى منه المواضع التي فيها صفة الله تعالى .

(١) في الأصل «التبذ»

وأما تعلقهم بعموم نقل القرآن بهذه الرواية ، وأن الآيات لم توجد إلا عند خزينة فقد تكلمنا على مبطلا له ، ونزيده وضوحا بأن رواية جاءت بأنها كانت عند هلال بن أمية الغافقي ولو قلنا إنه جائزٌ ذهاب آيات على الناس إلا سبعة منهم يذكرون ما نسبهم ، لم يكن ذلك قادحا فيها بقوله من ظهور نقل القرآن ، ولو نسبت من الآية المتواترة فلم يبق حفظها إلا عند واحد فأذكرهم آيات فذكروها لعادنا نقله متواترا ولم ينقطع الخبر . والدليل على ذلك إقرارهم بأنها من عند الله تعالى ، ولو لم يكن إلا نقل خزينة لم يقطعوا به على ما نقلوه . فإن قيل فهل يجوز في العادة أن يعلم أهل تواتر شيئا من أصول دينهم ثم ينسأه الكسل إلا لرجل منهم ؟ فقيل : لا يجوز هذا في العادة اليوم ، ولكن يجوز أن يكون كان عصر الصحابة ، وجعل من آيات الرسول ﷺ كما فعل في قول عمر : ياسارية الجبل وغير ذلك ، ويكون أراد بذلك تكثير من يشبهه على عظم شأنه ، ولعل في نسيانهم إياه لطفاً ومصلحة . ويحتمل أن يكون أبو بكر رضى الله عنه تقدم إليهم أن لا يكتبوا إلا ما يقول قارئه إنى سمعته من النبي ﷺ ولم يوجد من سمع الآيات منه إلا خزينة ، وإن كانت الأمة المتواترة بحفظها .

ويمكن أن يكون كان ذلك في أيام عثمان رضى الله عنه ، ولعله أمر أن لا يكون يوجد إلا آخر ما قرأه به النبي ﷺ إلا خزينة وأبو خزينة . ويمكن أن يكون بعض ذلك جرى في أيام أبي بكر وبعضه في أيام عثمان ، فوجد عند خزينة شيئا ووجد عند أبي خزينة في وقت آخر شيئا .

ويمكن أن يكون معنى قول زيد فعرضته فلم أجد فيه (من المؤمنين رجال صدقوا) أى موضعها ، وكان ذلك جازاً لقرب العهد بالترتيب ، فوجد حفظ موضعها عند خزيمة فان قيل : فأنتم تقولون إن أبا بكر رضى الله عنه رتب مصحفه وكانت الصحيفة عند حفصه وبها عارض عثمان مصحفه . قيل : نحن لا نقطع بدورنا أن هذه القصة كانت في أيام عثمان رضى الله عنه ، ولو قلنا بذلك لقلنا إنه يمكن أن يكون لما رد عثمان الصحيفة على حفصة كما ضمنا لها افتقد الآى فلم يجدها ففكرة استرجاع الصحيفة منها لثقل ذلك عليها ، على أن الآى معروفة عند من هى معروفة عنده ، ولم يشك هو فى ذلك ، واعترض من لقيه فكانت حالهم مثل حاله ، ولم يكن منهم من يحفظ جميع القرآن أو لهاتين السورتين ، ثم وجد ذلك عند خزيمة فان قيل : كيف يسوغ لكم القول بأنه إنما عدم موضع الآى مع ما روى عنه من قوله ولو تمت ثلاث آيات لجعلها سورة على حدتها ، فكيف يجعلها سورة وقد (كان) موضعها عند الأنصار يثن وإن كان لم يجد صورتها عند أحد ، فقد نقضتم تأويلكم ، وقلتم بذهاب موضع الآى على سائر الأمة .

يقال : هذه رواية شاذة ، فان صحت فيجتمل أن يكون بها وقهم على أن لأمته أن تصل هاتين الآيتين أو تفردهما فى القراءة ، ولولا أن ذلك كذلك لم يذهب علم موضعها على سائر الناس ، لأن زيدا قال : اعترضت المهاجرين والانصار فلم أجدها وهو لا يقول ذلك إلا بعد أن يسالغ فى الطلب ، ففكره أن يجعلها سورة على حالها لما لم يجد فى القرآن سورة أقل

من ثلاث آيات ، فرأى الحاقها ببرائة أولى ، ولو رأى الحاقها بغير براءة
لجاز ذلك وساغ على هذا الجواب .

فان قيل : فاذا لم يكن لها موضع مرتب فيما وجهه طلب زيد
لها موضعا ؟ .

قيل : لعلته توهم أن لها موضعا مرتبا ، وان لم يكن سأل النبي ﷺ عن
ذلك ، فلما لم يجد ذلك سكنت نفسه إلى أنها غير مرتبتين . والجواب الأول
أشبه من هذا الجواب ، لأنه روى عنه أنه قال : فوجدتها عند خزيمة
فألحقتهما بسورتها ، ولن يقول ذلك إلا وقد عرف سورتها بالخبر . ومعنى
قوله لو تمت ثلاث آيات لجعلتها سورة أى لو تمت ولم أجد في الآمة مخبرا
عن النبي ﷺ بموضعها ، أنى كنت أعلم بدون ذلك أنه لا موضع لها .

فان قيل : فاذا كان عندكم جمع أبي بكر رضى الله عنه القرآن صوابا ،
وأنه جمع كل ما أنزله الله تعالى فما وجه تسرع عمر في جمعه بعده ومناشدته
الناس ان كانوا سمعوه ﷺ . يقال : هذه رواية لا تصح عن عمر ، إذ
ليست بمشهوره شهرة رواية جمع أبي بكر وجمع عثمان . على أن الراوى
إنما قال لما أراد عمر جمع المصحف قام في الناس فقال : من كان تلقى عن
النبي ﷺ من القرآن شيئا فليأتنا به ، قال . فكان يكتب ذلك في المصحف
والالواح . ولم يذكر الراوى أن ذلك في أيام أبي بكر ولا في أيام عمر .
ولعل ذلك إنما أضيف إليه لقيامه به . ولعله نادى بذلك أيضا ليستذكر شيئا
ذهب عليه مما نسخ رسمه وتلاوته .

وبالجملة أنا لا ندرى كيف كانت صورة فعل عمر بذلك ، فأقصى ما في هذا أن يكون أراد جمع القرآن لنفسه ، فأراد أن يعرف شيئا نسخت تلاوته ، فظن سامع مناشدته الناس أنه أراد اثبات ذلك في مصحفه وأن يكتب ما رفعه الله تعالى . وهذا باطل . ولعله أيضا أحب أن يسمع جميع الأوجه والأحرف التي أقر عليها رسول الله ﷺ ، وإن كان قد تقدم عليه أنه أزل على سبعة أحرف . ولعله بلغه أن في الناس من يقرأ آيات غير ناجية عن الرسول ﷺ فنادى في الناس ليسرع فاعل ذلك فيأخذ أقراره فيؤديه . ولعله أراد تقرير الناس كرامة ثانية على تصحيح مصحف أبي بكر ، وأنه جمع ما أنزل الله تعالى بعد تطاول الزمان وعلم الناس بجمعه أبو بكر ، وأنه قد بلغ القاصي والداني فلم يظهر لهم سوى ما عندهم وما جمعهم عليه ، فتأكدت الحجة وزال جميع ما يُظن في ذلك .

ولعل عمر رضي الله عنه رأى النداء بذلك أصلح وأنقى للشبهة ،
باعتبار يظن ظان بعده أنهم فاتهم شيء من القرآن .

باب

القول في ابطال جواز القراءة بالفارسية

جميع ما تقدم في الباب الذي قبل هذا دليل على منع قراءة القرآن بالفارسية . وقد أوضحنا أن القرآن سنة متبعة ، وأن ذلك مذهب الخلف والسلف من الأمة ، وأنه لا يجوز بدل اللفظة منه بما هو في معناها من العربية بالفارسية . ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن حدثت خلاف بعض أصحاب أبي حنيفة ، فبعضهم ينكره على أبي حنيفة ، وبعضهم يثبتته . وذكر قوم أنه سئل عن القراءة بالفارسية فقال : إن كان يسمى قرآنا أجزى . ولم يبين ما ذهب هو إليه . وقيل إنه لما أجاز ذلك في مواضع معروفة نحو ما ذكرنا من طعام الأنيم . وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تجوز الصلاة إذا قرأ بالفارسية وهو يحسن العربية ، فإن كان لا يفصح بها أجزانه . وذكر الكرخي في كتابه أن المحفوظ عن أبي حنيفة أنه قال من قرأ بالفارسية وهو يحسن العربية أجزأه ، وأنه قارىء للقرآن . ولم يحك عنه هذا إلا الكرخي ، وهو مخالف لما حكى عنه . قال الكرخي وهي مسألة تكلم عليها أبو حنيفة وهي غير موجودة في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ ولا في إجماع الأمة . وهي من الحوادث التي الكلام عليها كاللحام على سائر الحوادث . قال : فكيف يسوغ أن يدعى على أبي حنيفة مخالفة القرآن أو السنة ؟ وإن جاز ذلك جاز أن يدعى مثله في سائر الحوادث نحو الشاهد واليمين وتحريم أمهات النساء إذ لم يدخل بين ، وشهادة

المحدود في القذف إذا تاب ، والمواريث والعدد ويدعى كل مخالف في هذه الأبواب على مخالفة مُغَيَّرَةِ الْقُرْآنِ وخِلَافِهِ ، بل هذه الأمور في نص القرآن أظهر من جواز الصلاة بالفارسية .

فيقال له : إن كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَجَابَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا ذَكَرْتَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً مُقْطِعاً بِهِ خَالَفَ بِهِ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ . وَخَالَفَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ . وَلَا يَكُونُ مُخَالَفُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا لِمُخَالَفَةِ نَصِّهَا ، بَلْ يَكُونُ مُخَالَفَةُ فَحْوَى الْخُطَابِ وَمَفْهُومِهِ وَلِحْنِهِ وَدَلِيلِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ خَالَفَ وَقَوْلِهِمْ إِنَّهُ لَا يَكُونُ مُخَالَفَةُ الْقُرْآنِ نَصَّهُ خَطَأً لِأَنَّ الرُّوَايَةَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ وَالصِّفَاتَ ، وَالذَّهَابَ إِلَى الْمُتَشَابِهِ كُلِّ ذَلِكَ خِلَافُ الْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ نَصّاً عَلَيْهِ نَهَا غَيْرُ مُمَحْتَمِلٍ لِلتَّأْوِيلِ . وَكَذَلِكَ لَوْ تَأَوَّلَ مَتَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) (١) وَ (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٢) أَرَادَ بِهِ الدُّعَاءَ دُونَ الصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ، وَأَنَّ الْمَأْمُورِينَ بِالْعِبَادَاتِ الْمُوَاجِهِينَ بِالْخُطَابِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ ، وَأَنَّ فَرْضَ الصِّيَامِ عَلَى الْأَحْرَارِ دُونَ الْعَبِيدِ ، لَمْ يَكُنْ بِهِنَّهِ الْأَقْوَالُ مُخَالَفَةً لِنَصِّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ إِنَّ الْخِلَافَ لِلَاكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَالَفَةً لِنَصِّ .

وأما تشبيهه لذلك بمسألة الشاهد واليمين وجميع ما ناظره به ، فإنه

(١) سورة الجمعة

(٢) البقرة ٤٣ ، وأجزاء من آيات أخرى في سور النساء ٤٤ ، والنور ٥٦

لا يشبهه لأن الصحابة لم يجمعوا في ذلك على شيء ولا وقفوا فيه على قول يجرم خلافه ، بل سؤءوا الاجتهاد فيه وقد تقدم من قولنا بمنعهم القراءة بالمعنى ما فيه كفاية ولا يشبه ما ذكره . ثم قال الكرخي : ومن ادعى أن ما قاله أبو حنيفة مخالف للقرآن ، فلا يخلو أن يكون أراد نصه أو تأويله وليس ذلك في نصه ، وإن كان خالف التأويل فكيف يقال إنه خالف القرآن .

يقال له : بل مخالف دليل القرآن القاطع الذي علم أنه المقصود ، وذلك بمثابة من خالف نصه ونطقه . ثم قال الكرخي : أبو حنيفة إنما أفتى بجواز الصلاة بالفارسية وهو مع ذلك يكرها كما يجب فيمن توجها بهاء غصبه أو صلى في ثوب غصبه أو داره أن صلاته جائزة ، وكن ترك اتباع الإمام في الركوع والسجود وفعل ذلك بعده من غير عذر أن ذلك جائز ، ولا يكون ممجيزاً ذلك أمراً به .

يقال له : من أخبرك عن أبي حنيفة بما قلته ؟ ، أهو وقفك عليه ، أو نقل إليك نقلاً متواتراً أو وجدته في بعض كتبه ؟ ، فإن ادعى شيئاً من ذلك كآبر ومبته وطولب بتصحيح ما ذكره ولن يجده . وإن قال : قلت ذلك ليحسن الظن به قيل له : فمن محسن الظن أن لا يحكى عنه أنه أجاز ذلك وجعل القراءة بالفارسية بمثابة القراءة بالعربية ، وذلك خروج عن قول الأمة . ويقال له أنت استشهدت على ذلك بأبي من القرآن منها قوله تعالى (وإنه لفسى زبر الأولين) فن أي ناحية كرهت وكره أبو حنيفة تلاوة القرآن على ما أجازته الأدلة ونص القرآن عندك . وما وجه تشبهك لذلك بالمتوضئ بالماء المغصوب

وغيره الذي لا يجوز فعله ابتداء . هذا تخليط ظاهر . والذي نُقِلَ على
أن القرآن إذا قرئَ بغير لُغَتِهِ لا يُسَمَّى قرآنًا وإنما
هُوَ تفسِيرٌ .

وعبارة أنه لا يخلو وصف القرآن بأنه قرآنٌ أنه مفيد لهذه الألفاظ
على هذه الصيغ وهذه الصورة فقط دون اللفظ أو لا للفظ ولا للمعنى .
وهذا أيها الفساد وأوضحها بطلاننا لأنه لا يوجب كون كل كلامٍ قرآنًا ،
وإن كان إنما وُضِعَت التسمية للمعاني فقط ، فوجب تسميته
قرآنًا نطبق به أم لا ، وذلك يوجب أن يكون ما وافق معاني
القرآن من الشعر وسائر الكلام قرآنًا ، وذلك باطل ، وإن كان
إنما يُسمى قرآنًا ما هو بهذا اللفظ والمعنى ، فهو ما نقول ، وهو
الصحيح ، ولا يُسمى شيءٌ وافق في المعنى من سائر
اللغات قرآنًا ، وإن كان تسمية القرآن قرآنًا واقفًا على اللفظ ووجب
أن لا يُسمى قرآنًا إلا هو ، لأنه لا مثل له من كلام العرب ، فصَحَّ
بذلك ما ذكرناه من منع القراءة بالفارسية . وهل الصلاة محرمة
أم لا ؟ كلام في مسألة فرع ، وقد كان جائزًا ورود الشرع بأجراء الصلاة
من لم يقرأ فيها ، وعبرًا فيها عن القراءة بغير لغة القرآن ، إلا أنه لم يرد
بذلك ، بل ورد بصد ذلك .

وبدل على منع القراءة بالفارسية قوله **وَبِاللَّغَةِ** : أنزل القرآن على
سبعة أحرف ، لأنه لا وجه لخصره على سبعة أحرف إذا كان

قراءته بكلِّ لُغْتَةٍ جَائِزَةٌ . ويدلُّ على ذلك أنَّ حَالِفًا لو حَلَفَ
 لأقرأت القرآن ، فقرأه بالفارسية أو غيرها من اللغات أنه لاحقث عليه
 ولو استأجر أجيراً على تعليم ولده سورة الحمد فعلمه إياها بالفارسية لم
 يستحق عليه جزاءً وكان بمثابة من استئجروا على بناء دار فبنى
 حتماً ، ولأنَّ القرآنَ بالفارسية لا يخلو أن يكون هو نفس
 القرآن أو مثله أو خلافه ، ويستحيل أن يكون هو ، لأنه
 لو غير بلغة عربية لم يكن هو هو ، فكيف بالفارسية؟ ولا يصحُّ
 أن يكون بهذا الدليل بعينه ، فلم يبق إلا أن يكون خلافه ، وإذا
 كان خلافه لم يكن منه في شيء ، ولأن الله تعالى جعل القرآن آية للنبي
 ﷺ وبقية إلى يوم الدين مع التحدى بها ، وهذا يدلُّ على أن ما خالفه
 لا يكون مثله عربياً أو فارسياً ، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى (إِنَّا
 جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(١) وأنكر تعالى أن يكون اللفظ الأعجميُّ
 قرآناً بقوله (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا
 لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)^(٢) وقال (فَإِنَّمَا يَسْرُنَا بِلِسَانِكَ)^(٣) ولو تيسر
 بغير لسانه لم يكن لهذه المِنَّة معنى ، وأخبر أن جبريل نزل به ،
 والفارسيُّ لم ينزل به جبريل عليه السلام ، وقال تعالى : (ق ، وَالْقُرْآنَ
 الْمَجِيدَ)^(٤) فافهم تعالى به . ولو كان يقرأ بالفارسية والزنجية لكان

(١) الزخرف ٣

(٢) النحل ١٠٣

(٣) مريم ٩٧

(٤) سورة ق ١

مُفَسَّرًا بِهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ انْفَقُوا عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ لَوْ غَيْرَ
بِالْفَارِسِيَّةِ لَمْ يَكُنْ شِعْرًا ، فَأَحْرَى أَنْ لَا يَكُونَ الْقُرْآنُ بِالْفَارِسِيَّةِ
قُرْآنًا . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ لَنْ أَجْتَمِعْتِ الْإِنْسَ
وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (١) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَرَبَ تَمَاتَى بِالْمَعْنَى مِنْ
مَعَانِيهِ وَالْكَلِمَةَ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَالْمُؤْمِنُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِثْلَهُ ،
فَأَوْلَى وَأَحْرَى أَنْ لَا يَكُونَ الْفَارِسِيُّ وَالزَّنَجِيُّ وَالْبَرْبَرِيُّ مِثْلَهُ .

ذكر علل المخالفين والاعتراض عليها

قالوا: يدلُّ على جَوَازِ قِراءَةِه بغير لُغَتِهِ قولُه (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً) (١) والهاء في قوله جعلناه عائدةٌ على القرآن، فقد أُخبر أنه لو أنزل أعجمياً لسميَ قرآناً .

يقالُ لهم : لا يَجِبُ ما قُلْتُمْ ، لِأنَّه تعالى نَفَسَ أنْ يَكُونَ جَعَلَهُ "أعجمياً" ، فلو كان التَّعْبِيرُ عنه بالألسن قرآناً لكان الله تعالى قد جعله كذلك وهو سبحانه قد نفى هذا عنه . ومفردات القرآن لا تكون قرآناً إلا أن يقصد به القرآن وتُورد على صِيغَتِها لا بالفارسيَّة ولا بغيرها ، لأنَّ قائلها لو قال : يانوحُ أهبط ، ولم يرد القرآن لم يكن بالقرآن اسم واقع على معجز وعلى ما ليس بمعجز إذا قصد أنه قرآن . وليس يمتنع أن يكون القصد يؤثر في تسمية الكلمة ببعض الأسماء . ألا ترى أن كلام المُبْرَسَم لا يُسَمَّى كُفْراً ولا طِلاقاً ، وإن كان بصيغَةٍ ما يُوصَفُ بذلك ، فإن قيل فإمَّا معنى قوله تعالى (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً) الآية . قيل : معنى ذلك لو عبرنا عنه بالأعجمية كما يقول القائل لو جعلت هذا الشعر مثوراً لقلت كذا ، وكونه مثوراً يخرجُه عن كونه شعراً ، ولو نزل أعجمياً لقالوا بين عربي وكلام أعجمي ، ألا أنى بلساننا ولو أنزل الله تعالى كتاباً أعجمياً يتحدى به المعجم وأعجزهم لكان

ذلك آية بمثابة عجز العرب عن القرآن وإن استدلوا بقوله تعالى (وأوحى لي هذا القرآن لأُنذركم به ومن بلغ) (١) قالوا ولا يذركم به الفرس وغيرهم إلا أن يُقرأ لهم بلغتهم .

قيل : هذا باطل . ومن أين علمتم أنه لا بد أن يُنذروا بالقرآن أي يُقرأ عليهم أبضرة حليمتهم ذلك أم بدليل . ثم يُقال لهم إنما أراد بقوله أي أهلكم ومن يكون يقرب من يبلغه الدعوة ، فيعلم العرب بأنه يذركم بالقرآن المعجز لهم المنزّل بلسانهم ، ويعلم العجم أن القرآن أنزل عليه ، وأعجز عنه العرب بالترجمة عن ذلك ، ثم يعلمهم الفرائض وما يلزمهم بالترجمة أيضا ، وذلك كما لو قال موسى أو عيسى صلى الله عليه وسلم بعثت بقلوب العاصية وإحياء الموتى وأنذركم بذلك ومن يبلغ ، لم يكن ذلك أكثر من أن أعلمكم أن ذلك آية لي ولا يجب مطالبة من ليس بساحر ولا طيبب بمثل ما أتى به وإنما تُنذروا السحرة والأطباء إنذار إعلام مُتواتر بمعجزهم مع طول التحدّي لهم . ويحتمل أن يكون أراد لآذركم بأحكامه ومتضمنه الواجب عليكم وعلى من يبلغ ، ويكون ذلك نحو قوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسأها) ، لم يُرَد نسخ التلاوة ، لأن التلاوة لا يكون شيء منها خيرا لنا من شيء ، وإنما أراد الحثكم .

فإن قيل : فكيف يلزم الأعمى المنفلق النطق بالعربية إذا قرأ

قيل : ليس في العجم من إذا كرر نِلاوة القرآن وتعلّمه يتذرّ عليه ، بل يقدر على ذلك ونحن نرى منهم من يُدمن على تعلمه فيكون أفصح من كثير من العرب به ، وتكون قراءته أحسن موقفاً في النفوس وأدخل في القلوب من غيره من العرب . واستدلوا على ذلك أيضا بأن قالوا إن في القرآن ألفاظا كثيرة ليست بالعربية منها المشكاة والمتكالبد وغيرهما (١) . وهذا باطل لاحجة فيه ، لأن القرآن كله عربي ، وإن اتفق أن يكون فيه ما اتفقت لغته ولغة أخرى (٢) ، فإنه لا يمنع ذلك من نسبه إلى العرب ، بل ينسب إلى اللغتين جميعا ، ويقال عجمي عربي على أنه لا دليل قاطع يعلم به أن تلك الألفاظ في اللغة الفارسية والحبشية ، ولا يقطع بصدق الرواة لذلك . واستدلوا بقوله تعالى (إن هذا لفي الصحف الأولى) و (ولئن أنه لفي زبور الأولين) .

يقال لهم : إنهم ونحن مجمعون على أنه لم ينزل نبتاً إلا على النبي محمد ﷺ ، ولم ينزل على غيره قبله ، ولو أنزل على غيره قبله لم يكن لتخصيصه به معنى . وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : أنزلت على سورة ما أنزلت على نبي قبلي وهي فاتحة الكتاب . فنفى أن تكون هذه السورة في الصحف .

(١) يقول السيوطي نقلا عن آخرين أن المشكاة السكوة بلغة الحبشة الاتقان ٢٣٨/١

ومقاليد مقاتب بالفارسية نقلا عن جماعة

(٢) يورد السيوطي القضية وأقوال العلماء فيها الاتقان ٢٣١/١ وما بعدها

فان قيل : هذا من دليل الخِطابِ بِدُلِّ على أن ما عداها أنزلَ
على غيره .

قيل : نحن لانقولُ بِدليلِ الخِطابِ مُجمَلَةً ، لا في الاسماءِ
ولا في الصِّماتِ . ولو قلناه لتزكنا القول به هاهنا لدليلٍ قامَ على تركه ،
وقد تقدم ذكرُهُ .

ويحتمل أن يكون أراد نزلَ على سورة ما أنزلَ على من كانَ
قبلي كثيرًا من أحكامِها ومُتَضَمَّنَاتِها .

وإن قيل : فَمَا المرادُ بقوله تعالى (إن هذا لفي الصحفِ
الأولى) قيل أرادَ ذَكَرَ القرآنَ وذكَرَ النبي ﷺ ، ورجمَ الزانِبِينَ .
وقرَأَ (وكتبنا عليهم فيها أن النفسَ بالنفسِ) (١) الآية . على
أن الله سبحانه قال (قد أفلحَ من تزكى ، وذكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى)
ثم قال (إن هذا لفي الصحفِ الأولى) (٢) ، أي (قد أفلحَ من
تزكى وذكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) . ولم يرد القرآن في الصحفِ الأولى .
وهذا هو الظاهر والأولى .

وأما قوله تعالى (لفي زُبُرِ الأوليين) فإنما يتنبه ذَكَرَ القرآنَ
والبشارةَ بالنبي ﷺ . ويحتمل أن يكون أراد أن الأمر بالنسبارة في

(١) المائدة ٤٥

(٢) الأعلى ١٤ ، ١٥

(٣) الأعلى ١٨

صَحُفِ الْأَوَّلِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ) . وَيَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى فِي شَأْنِ التَّابُوتِ وَالْبَابُوهَ مَا قَدَمْنَا ، وَتَشَدُّدُهُمْ فِي ذَلِكَ
يَمْنَعُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بِالْفَارْسِيَّةِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ شَهِدَتْ بَاخْتِلَافِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ
يَقْرَأُ (وَجَاءَتْ سُكْرَةٌ الْحَقُّ بِالْمَوْتِ) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ (وَجَاءَتْ
سُكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) وَاخْتَلَفُوا فِي الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ
وَالْإِمَالَةِ وَتَرْكِهَا .

قِيلَ : جَمِيعُ ذَلِكَ تَزَلُّ بِهِ الْقُرْآنَ ، وَلَمْ يَنْزِلْ بِالْفَارْسِيَّةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ
اخْتَلَفُوا فَمَنْعَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ بَعْضٍ ، فَذَلِكَ كَذِبٌ ، بَلْ إِنَّمَا اخْتَارَ
مِنْ اخْتِارِ حُرُوفِهَا لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَيْهِ وَلِسَانُهُ أَطْلَقَ لِغَيْرِهِ . وَيَدُلُّ
عَلَى حَظْرِ الْقِرَاءَةِ بِالْمَعْنَى أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي
لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلِمَنِي مَا يُجْزِينِي ، فَقَالَ :
قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ . وَكَانَ الرَّجُلُ عَسْرِيًّا ، فَلَوْ كَانَتْ
الْقِرَاءَةُ بِالترجمة جَائِزَةً لَمْ يَعدِلْ بِهِ إِلَى مَا يَكْرَهُهُ وَلَقَالَ لَهُ : اقْرَأْ كَيْفَ
شِئْتَ بَعْدَ إِيرَادِكَ الْمَعْنَى . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ : وَإِنَّمَا أَرَادَ
جَوَازَ الصَّلَاةِ بِترجمة الْقُرْآنِ لِلْفَارِسِيِّ ، فَإِذَا سَلِمْتَ ذَلِكَ
سَلِمْتَ الْمَسْأَلَةَ ، يُقَالُ لَهُ : إِنَّمَا رَدَدْنَا عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ التَّرجمة

بالفارسية تُسَمَّى قرآناً ولم نعرض لذكر جواز الصلاة ، وإنما ذكرنا تخطئة من قال سَمِيَ ما قُرِيَءَ بالفارسية قرآناً وإما عندنا من مخطئة أنهم عاصوا إلى أن يُنظر في مقدار إنعاده وما يلزمه عليه ، على أنه يقال إن الإجماع قد انعقد على أن الصلاة بغير قراءة القرآن لا تُجزى وإن اختلفوا في قدر ما يُقرأ إما سورة الحمد أو أقل ما يقع عليه اسم القرآن. وثبت بما قد مناه أن القراءة بالترجمة لا تُسَمَّى قرآناً ، فعلى هذا لا تكون هذه المسألة من مسائل الاجتهاد كما قلنا في بسم الله الرحمن الرحيم .

وأما ما يدل على أن الصلاة غير مُجزئة من السنة فقوله عليه السلام: كل صلاة لا يُقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج (١). وقوله عليه السلام: ولا صلاة إلا بأم الكتاب .

وقوله لا يُجزى عبث صلاة حتى يضع الوضوء مواضعه ، إلى قوله فيقول الله أكبر ، وهذا أمر بيان (أى) يقول القول الذى هذا صيغته ، فمن قال إن غير هذا اللفظ ينوب منابه احتاج إلى دليل .

وقال صلى الله عليه وسلم صلُّوا كما رأيتموني أصلى وهو إنما أحرف بالتكبير ، فمن قال أن غيره يقوم مقامه احتاج من الدليل إلى ما يحتاج إليه من قال إن غير التسليم يقوم

(١) لسان العرب مادة خدج والحداج للقصان ، أى كل صلاة لا تقرأ فيها فاتحة

مقامه . ويدلُّ على ذلك من القياس هو أن التكبير ركنٌ من أركان الصلاة كالقيام والرُّكوع والسُّجود ، فمن أجاز أن يقوم غيره مقامه لزمه أن يُجيزَ قياماً غير الرُّكوع والسُّجود .

فإن قالوا : فأنتم تقولون إن اللفظ بالشهادتين شرط في صحة جميع العبادات وقد جازَ عندنا وعندكم العدولُ عن لفظها إلى اللفظ الفارسي وغيره . فما جعل شرطاً في صحة عبادة واحدة وهي الصلاة أولى أن يجوزَ العدولُ عنه إلى غيره .

يقال لهم : ما قلتموه باطلٌ من ثلاثة أوجه ، أحدها أن هذا قياسٌ بمرصد لإبطال النص وهو مطروح ، والوجه الآخر : أن هذا يُوجبُ قياساً بجميع أركان الصلاة على الإيمان ويجوز تركها مع القدرة عليها كما جاز ذلك في الإيمان بقول الشهادتين ، فإن لم يجز ذلك لم يجز ما قلتموه .

فإن قالوا : في تَمَيُّنِ فَرْضِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ لِجَمَاعٍ نَصُوصٌ ، والنص لا ينزل للقياس .

قيل لهم : وفي القراءة في الصلاة نصٌ وإجماعٌ فلا يجوزُ العدولُ عنها إلى القياس .

والوجه الثالث : أنه ليس من صحة الصلاة والعبادات اللفظُ بالكلمة الدالة على الإيمان ، بل شرطُ صحة ذلك اعتقادُ القلب ، لذلك كان الآخرسُ مؤمناً . ولو لفظ بذلك لسانه ولم يعتقده .

بقلمه لم يصح شيء من عباداته ، فإن قيل : فقد أجزتتم القراءة
بالفارسية قرآنا ، وإنما أجزنا الترجمة لموضع الضرورة لمن
لا يقدر ، فأما من يقدر فلا ، وهذا كما سقطت القيام وغيره ممن
لا يقدر ، ولا يسقط عن يقدر .

فإن قالوا : فقد أجزتتم التكبير بالفارسية لمن لا يحسن
العربية ، فأجزوا على ذلك القراءة بالفارسية لمن لا يحسن
العربية .

قيل له : كذلك نقول وإن لم نسمه قراءة ولا قرآنا . وقال
قوم : يجوز التكبير بالفارسية ، لأنه سقوط عبادة ، ولا يجوز
القراءة بالفارسية لأنها معجزة للنبي ﷺ . وما قدمناه أولى لأن
ما ليس بمعجز من القرآن لا يجوز قراءته بالفارسية ، وإن أشبه
التكبير في عدم الإعجاز .

فإن قالوا الكلمة والكلمتان من القرآن وإن لم يكن معجزة فهي جنس
المعجزة ، والتكبير ليس من جنس المعجزة .

قيل لهم : الإعجاز ليس هو شيء يرجع إلى العبادة وإنما يرجع إلى
بديع النظم وقدرة الكلمة والآية التي ليست بقدر سورة لا إعجاز فيها ،
ولو كان فيها معنى الإعجاز لجواز نظمها إلى ما لو نظمت إليه لكانت
معجزة بمعنى الشعر ، لأجل أنها لو نظمت إلى ما نظمت إليه
لكانت شعرا .

فإن قالوا الأصل الذي تبنى عليه القراءة بالفارسية جواز التكبير
والدليل على جوازه قوله تعالى (وذكّر اسم ربّه فصلى) وذاك كبر
الله تعالى بالفارسية وغيرها ذاكر لاسمه .

يقال لهم : هذا باطل لأن الاسم المذكور في الآية هو الذي يقع به
الإحرام ، وهو الذي فعله النبي ﷺ وهو المنوطُ بذكر الصلاة . ويجوز
أن يكون أراد بقوله (وذكّر اسم ربّه فصلى) النية واعتقاد فعل
الصلاة . ويحتمل أن يكون أراد إقامة الصلاة ، لأن ظاهر قوله يدل على
أن الذكر في غير الصلاة . وأما قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض
الاعجميين) فقرأ عليهم فالظاهر أنه أراد أنه لو نزله على أعجمي
بالعربية لكان أبلغ في الحجّة ولم يؤمنوا به ، وإن لم يذكر في الآية كيف
كان ينزله على أعجمي أم عربي ، غير أن الذي ذكرناه هو التأويل لأجل
أنه إذا نزل لسان بليغ كانت التهمة أيسرَ منها في الأعجمي ،
ألا ترى أن المشتبه كان إذا قرأ في المصحف يبكي فيقال له : ما يبكيك ؟ ،
فيقول : لسان قال هذا كيف - يا كُتبه التراب ؟ .

وليس يجوز أن لا ينزل الله تعالى إلا ما هو أوكده وأبين ، لأنه
يتمتعن عبادة بما شاء من التكليف . قال الكرخي : الذي يدل على
جواز القراءة بالفارسية وغيرها أنه قد ثبت أن الله تعالى تحدّث جميع
الجن والإنس بأن يأتوا بمثله ، ومحال أن يكون تحدّث العجم بالإنسان
بمثله غريباً لأنهم لا يقدرّون على درنه، فتثبت أنه لما تحدّثهم بلسانهم، وهذه

جمالة وغباوة من قائله ، لأنه لا يسألُ أحدٌ في الإيمان بمعانيه بغيرِ
لُغْتِهِ مثاب من كل أحد ولا مشقة فيه ، وإنما أراد بقوله تعالى (قُلْ
لئن اجتمعت الإنسَ والجِنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآنِ
لا يأتون بمثله) العرب منهم خاصة لا العجم . وهو مشتمل قوله
(وَخَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ولم يرد
الأطفال والمجانين .

باب

القول في جمع أبي بكر رضى الله عنه المصحف
وفي أى شيء كتبه

قال قومٌ : لم يجمعه بين اللوحين ، وإنما جمعه في أوراقٍ وصحف ،
وان عثمان أول من جمعه بين اللوحين . وقال قومٌ : أول من جمعه بين
اللوحين سالم مولى أبي حذيفة . وقال قوم أول من جمعه بين اللوحين علي
رضى الله عنه . وقال قوم أول من جمعه بين لوحين أبو بكر رضى الله
عنه . وهذا الذى نختاره لاشتهاره وظهور الاخبار به . وروى عن علي
رضى الله عنه أنه قال : رحم الله أبا بكرٍ ما قام المصحفُ ، وأنه
كان يخرقُ المصاحفَ المخالفةَ لمصحفِهِ ، وأنه كان
لأبي مصحفٍ .

وقد ثبت من قولنا وقول المخالف أن وصف القرآن بأنه بين لوحين ،
ظاهرٌ يفهم منه ما يفهم منه اليوم أنه بين لوحين لا غير ذلك . فان قالوا :
تتأول هذه الروايات على خلافٍ ظاهرها لأجل ما روئى الجماعةُ من
أن أبا بكر جمع القرآن في صحف كانت عنده ثم كانت عنده ثم صارت
إلى حفصة ، وأن عثمان اتسخ من تلك الصحف قبل هذه الرواية ،
على أنه ثبت في أجزاء وأعشار ، وإلى ذلك أداه اجتهاده . وأدى عثمان
اجتهاده إلى جمعه في جزءٍ واحدٍ جامعٍ ويمكن أن يكون كان
كتبه للناس في صحفٍ وأعشارٍ ليكتبوا منها ، وكتبه لنفسه في

جامع . ويحتمل أن يكون جمع الصحف من عند الناس وكتب منها
جامعاً ثم تركها عند حفصة احتفاظاً بها ، إذ هي الأصل ، وقد عرفت
الجماعة صحتها ، واعتمد عثمان عليها . وقد تظاهرت الأخبار أن أبا بكر
وعمر رضي الله عنهما جمعتا المصحف ، وأن عمر جعله أمانة . وكان عمر
رضي الله عنه إذ رأى مصحفاً عظيماً سره ، وأنه رأى مع رجل مصحفاً
قد كتبه بقلم دقيق فكره ذلك ، وضربه وقال : عظماً را كتاب الله ، وأنه
رأى مصحفاً قد حُتَّى فقال : ما حُتَّى بمثل حللته . وأن أبا بكر
استشار في اسمه فسماه مصحفاً . وروى في حديث طويل أن الحارث
بني علي معاذ ، فلما أفاق معاذ قال : أعوذ بالله أن تبكي علي ، فقال :
أبكي علي ما فتني به العنصران الغدو والرواح . قال معاذ : أجلسني
فأجلسني في حجرى فقال : اسمع مني فياني أوصيك بوصية إن
العياش لمن أراد بين لَوْحِي المصنف فيان أعبي عليك تفسيره
فاطلبته عند ثلاث بعدى : عند عويمر بن الدرداء ، أو سليمان الفارسي ،
أو ابن أم عبد ، واحذر زلة العالم ، وجدل المنافق ، واحذر
طلبة القرآن ، وهذا نصريح منه أن القرآن بين لوحين وهو أبو عبيدة
 وغيره معلوم أنهم توفوا سنة ثمان عشرة من الهجرة في زمن عمر في
 طاعون عمواس . ويمكن أن يكون من روى أنه جمعه من قدامنا ذكره
 إمامنا ليقراء به في خاصة نفسه ، وأبو بكر رحمه الله جمعه
 للناس ظاهر مشهور . ويمكن أن يكون جمعه من جمعه بعد
 جمع أبي بكر له .

بَاب

ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مِنْ ذَلِكَ صَوَابٌ

يدل على صواب رأيه في ذلك قول الله تعالى (إن هذا لفي الصحف الأولى) فإن رسول الله ﷺ كان يتلوه من صحف كان أمّنا بائناته فيها . وقال تعالى (رسول من الله يتلوا صحفًا مطهرة) ، فيها كُتِبَ قِيمَةٌ (جمع أبي بكر له بين لوحين ، لم يخف الله ولا رسوله ، لأنه لم يجمع ما لم يكن مجموعا ، لأن رسول الله ﷺ هو الذي ابتداء بجمعه ، وأمر بكتبه ، لكنه كان في الجلود والعشب ، والحجارة ، ولم يزد أبو بكر رحمه الله على أن جمعه بين لوحين وحفظ ما أخبر الله تعالى أنه يحفظه من زينج الملحدين ، وقد قدمنا ما روى من قتل أهل اليمامة ، وأن أبا بكر رضي الله عنه خاف قلة نقلته .

والأخبار كثيرة عن النبي ﷺ بالأمر بكتبه والترغيب فيه ، منها أنه قال : « لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، فمن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه » ، ويذكر أن هذا هو الذي أخرج عبد الله بن عمر إلى الحذر من كتب شيء من حديثه ﷺ إلا بعد مشورة ، وأنه استأذن في كتب ما سمع من حديثه ، فأذن له ، وإنما أذن له بعد النهي لعله أن يحفظ القرآن كثيرا . وقيل لأبي سعيد الخدري :

نه كتب ما نسمع منك؟ فقال: تُشريدون أن تجعلوها مصاحف؟
احفظوا كما كنتم نحفظ، ولو سئل عن كتب القرآن لم يقل مثل هذا،
ولو سبق على رضي الله عنه إلى جمعه لجمعت الشيعة ذلك أعظم
فضائله، ولقاوا إياه من أفكار أهل البيت، واستخراج المعصوم، وكان
التعظيم له بذلك رضي الله عنه واقعا موقعه، وهو موضع لاكثر
وقوعه، ولكنه لما وقع لأبي بكر بخبره ولم يحصوه منه ولا له، وذلك
منهم خير ضار له ولا قادح فيه. وقد ثبت أن النبي ﷺ نهي أن
تسافر بالقرآن إلى أرض العدو، وذلك لا يكون إلا بحمل صحيفة
هو فيها، أو ما يقوم مقامها، لأنه لم ينه عن حفظه وكتب إلى عمر بن
حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر، ونظائر الأخبار أن سبب
إسلام عمر مبعثه لأخيه يقرأ في المصحف سورة طه.

فكل هذه الأخبار تدل على أنه ﷺ شرع كتب القرآن وسنه،
ولو لم يكن أن يكتبوه إلا في الجلود والعسب والحجارة لتلا يخالفوا ما أمر
ﷺ بكتبه فيه لكان عليهم ألا يكتبوه إلا في تلك الجلود بعينها، ولو سأل
ذلك لسأل أن يترك ذلك حتى يندرس ويضيع. ولو سأل ذلك أيضاً لسأل
أن لا يحفظ أحد منهم القرآن إلا ما حفظه على عهد ﷺ، وأن
لا يتلى إلا في الأوقات التي كان يتلى فيها.

فان قالوا إنما نهي^(١) على أبي بكر جمعه بين اللوحين فقط لأن النبي

ﷺ لم يفعل ذلك . قيل : قد بينا أن أفعاله ﷺ على الوجوب لا أن
يأمرنا أن نفعل كما فعل أو نترك كما ترك . فإن قالوا : أنتم تقولون إن تولية
القضاة والأمراء ودوام فعله لذلك دليل على أن للأمة أن تفعل ذلك بعده ،
فما أنكرتم أن يكون نزل جمعه القرآن بين لوحين موجبا علينا ، ترك ما تركه .

يقال لهم : لا يستدل على تولية القضاة وسائر ما ذكرتم بمجرد
فعله ، بل بأمره وفعله المقارن لذلك ، وحضه عليه ، فأما من استدال من
أصحابنا بمجرد فعله فجوابه أن الأمة أجمعت على تصويب أبي بكر لما فعله
في ذلك ، فوجب أن يخرج تركه لذلك عن أن يكون الوجوب كما يخرج
الاجماع كون الشيء واجبا إلى كونه قدباً وإن تنسأوله لفظ
الوجوب ، فصح بما ذكرناه من حسن الثناء على أبي بكر رضي الله عنه
وجميل الذكر له بما فعله .

باب

جمع عثمان رضى الله عنه المصحف

والوجه في ذلك

إن قال قائلٌ أخبرونا عن مصحفِ عثمانِ أهو موافقٌ لمصحفِ أبي بكرٍ أو مخالفٌ له ؟ ، فإن كان موافقا له فما وجه عمله له ؟ ، وإن كان مخالفا له كان أحدهما منخطبا قيل له: الذى دعا عثمان رضى الله عنه إلى عمل المصحف ما حدث من اختلاف الناس فى القرآن واظهار بعضهم اكفار بعض ، وكتب الناس بذلك من الأمصار إليه، وقدِمَ حذيفةٌ من غزاةِ أرمينية فقال لعثمان : أدرك هذه الأمة قبل أن تختلف فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة زوج النبي ﷺ أن أرسلى إلينسا بالصحيفة تنسخها فى المصاحف ، ثم ردها إليك ، فأرسلت بها إليه ، فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص ، وقيل أبان بن سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وفى بعض الروايات عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص ، فنسخوها فى المصاحف . فقال عثمان للرهط القرشيين : إذا اختلفتم فى شىء فاكتبوه بلسان قريش ، فيما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك حتى إذا نسخوا المصحف ردها عثمان إلى حفصة ، ثم بعث إلى كل أفق مصحفاً مما نسخوا ، وأمر بما سوى ما فيه من القرآن من كل مصحفٍ أو صحيفةٍ أن تحرق . قال ابن شهاب فأخبرنى عبد الله بن عبيد الله بن عيينة عن عبد الله بن مسعود أنه

قال : يامعشر المسلمين أمعزلُ عن كتابةِ المصحفِ ويتولاهُ رجلٌ والله
لقد أسلمتُ وإنه لفي سلبِ رجلٍ كافرٍ . يريدُ زيدَ بنَ ثابتٍ .
وقال . يا أهلَ العراقِ ، ويا أهلَ الكوفةِ اكتبوا المصاحفَ التي عندكم
وغسلوها ، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ (ومن يُغسلِ يأتِ بما غلَّ يومَ
القيامةِ) فاتقوا اللهَ بالمصاحفِ . وبعثَ عثمانُ مُصحفاً إلى الكوفةِ
ومصحفاً إلى البصرةِ ومصحفاً إلى اليمنِ ومصحفاً إلى البحرينِ ،
وأبقى مصحفاً عنده ليجتمعَ الناسُ على قراءةِ ما يعلمُ ويتيقنُ ، وأغسوا
ما سوى ذلك من الآيِ المنسوخِ رسمُها والقنوتِ وما ذكرناه سالفاً .
وجاءت روايةُ أخرى أن عثمانَ قالَ لحديفةِ في حديثٍ طويلٍ إنِّي جاعلٌ
بعك رجلاً لتُنسبَ . وليست هذه الروايةُ بناقضةً لما تقدمُ ، ولأنه
يكون جعلُ معه نفرأ من قريشٍ ، وضُمَّ إليهم رجلٌ آخرٌ هذهِ صفتُهُ .
وقد جاءَ الاختلافُ في الذي دعا عثمانَ إلى جمعِ المصحفِ ما يطولُ بتقصيه
الكتابِ ، ولم يستبدِ برأيه في ذلك بل شاور فيه الملاءَ العظيمَ والجملةَ من
أصحابه ، فاتفقوا على تصويبِ فعله . والرواياتُ عن علي رضي الله عنه
في تصويبه لفعلِ عثمانَ وقوله : لو وليت ما وليت عثمانَ لفعلتُ مثلَ
ما فعل . وقوله : يا أيها الناسُ اللهُ ، إياكم والغلوُ في عثمانَ أنه أحسرقُ
المصاحفَ ، ما حرَّقها إلا عن ملامٍ منا أصحابِ محمدٍ ﷺ بعد أن جمعنا .
والحديثُ يطولُ ، ولم يزل رضي الله عنه يقرأ مصحفَ عثمانَ رضي الله عنه
ويتخذُه اماماً ويحكمه .

فان قالوا : قول علي رضي الله عنه : الله الله إياكم والغلو في عثمان ،

يدل على أنه كان هناك خَلْقٌ يخالفون عثمانَ وينكرون فعله .

قيل : لا يجب ما قلتم ، لأن الإجماع حصل بما قلناه ، وهذا النهى من على رضى الله عنه يحتمل وجوها ، منها أن يكون خافَ من ظانٍ يظنُّ بعِثمانَ شيئاً فيغلو في عثمانَ فيأدر بالنهى ، ومنها أن يكون علم أن قوما قالوا ذلك في أول مطالبة عثمانَ الناس بالمصاحف قبل أن يُطابَ بقوه ويرجعوا إليه ، فقال ما قاله خوفاً أن يقتدى بهم مقتدي فحسم المشادة في ذلك . ويحتمل أن يكون بلغه عن كان يلزم عثمانَ فأنكر عليه وتقدم بالنهى زجر آله ، ولم يتمكن من أكثر من القول إذ ذاك ، كما لم يتمكن (من) قتل قتلة عثمانَ لاختلاف من الناس عليه . وقد كان على رضى الله عنه يتبرأ ويكذبُ من ادعى عليه أن عنده عن رسول الله ﷺ ما ليس عند الأمة سوى ما أخبر به ، وكان يترحم على أبى بكر رضى الله عنه لجمعه القرآن .

ولا وجه لقول الرافضة إنه إنما كان يترحم عليه كما كان يترحم (على) المذنبين ، بل هذا من أمانيهم الكاذبة لما قدمناه من تصويبه لفعله . وروى عنه رضى الله عنه أنه كان يجعل للنساء في قيسام رمضان إماماً وللصبيان إماماً ، ولم ينقل عنه أحدٌ أنه أنكر شيئاً من قراءتهم ولا غيرها ولا خالف في القرآن المرئوسوم في مصاحفنا . وروى عنه أنه سمع ضججة الناس في المسجد بقراءة القرآن فقال : طوبى لهؤلاء كانوا أحب الناس إلى رسول الله ﷺ ، ولو كانوا يقرأون غير القرآن وما هو مزيد فيه ومنقوص منه لم يقل فيهم ذلك .

وروى عنه رضى الله عنه أنه كان يمر على كتبة المصحف بالكوفة فينظرهم إليهم ويعجبه خطه ويقول : هكذا نوروا ما نور الله عز وجل . وروى أبو حكيم أنه كان يمر عليهم ، وهم يكتبون المصاحف فيقول أجل قلبك ، قال : فقطنطت منه ثم كتبت فقال : هكذا . نوروا ما نور الله تعالى . وكان يكره أن يكتب القرآن في المصحف الصغير .

وأما طعن الرافضة على الصحابة فلا يلتفت إليه ، لأنهم جروا على عادتهم في سب السلف وفرقهم (١) بالكفر ، وقولهم إن علياً مجرماً إلى بيعة أبي بكر بحبل أسود ، وأن عثمان رضى الله عنه قتل ابنتى رسول الله ﷺ ، وأن عمر رضى الله عنه رفس فاطمة حتى أسقطت بحسن ، إلى غير ذلك من الخرافات والوسوأس ، فليس هم ممن يعتبر خلافهم أو يعتد قولهم قولاً ، وقد قال بعض المتكلمين : إن الرافض ليسوا منا بسبيل ، لأن من كان آذانه غير آذاننا وصلاته غير صلانا ، وطلاقه وعتاقه وحجه مخالفاً لنا ، وقرآنه غير قرآنا ، وحلته وحرامه غير حلالنا وحرامنا فلا نحن منه ولا هو منا ، وإن الحوارج على كثرة تعصبهم على عليٍّ ومنازعتهم الرافضة ما خرج بهم تعصبهم إلى التأويل عليه في غير التعميم فقط ، وأنه عجز في رأى حتى حكمهم الرجال في دين الله عز وجل ، ولم يخترجوا في هذا إلى إكفاره بغير هذا الوجه . والحب والبغض إذا أفرطاً أفسدا

(١) هكذا في الأصل وربما كانت « ورأيهم » بالكفر

العقل وصوراً الباطل في صورة الحق . والرافضة تعبد محاسن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي عبيدة وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم مساوية . قال القاضي رحمه الله : والقول ما قال هذا المتكلم ، وقد وصفهم ببعض صفتهم ، لأن الخوارج لم تدع لأبي بكر وعمر العِصمة ولا ادعوا أنها يعلمان الغيب وأنها أفضل من جميع أنبياء الله تعالى إلا نقر يسيراً منهم ، ولا أنها آلهة كالذي يدعيه السبئية والغلاة في علي ، ولا قال أحد منهم أنهما في السحاب ، وأنهما في الأشباح القديمة ، نعوذ بالله من التورط في الضلالات والركون إلى البِدَعِ والجهالات وأن نوالى له عدواً أو نعادي له ولياً ، ونستعينه على غلبة الهوى وحما الشيطان ، فهو ولي هذا الدعاء يرفعه ويغلبه ويمتن بالإجابة فيه بجوده ومجده .

باب

قصة عبد الله بن مسعود وما كان منه في ذلك

فإن قالوا كيف تدعون الإجماع على مصحف عثمان رضي الله عنه
وإن مسعود على جلالته وتقدمه يخالفه ؟

يقال لهم : القائلون بفضل ابن مسعود يُكذبون جميع ما روي عنه
في هذا الباب ، فأما الرافضة فإنها تلعنه وتبرأ منه لأمر ، أحدها أنه
من شيعة أبي بكر وعمر ، ولأنهم معتقدون أنه كان خطأً يياً يعتقد
بتفضيل عمر وعثمان ويكثر التوجع والتحرش على عمر ، فكيف
يحتجون به مع هذا الاعتقاد فيه ؟ ونحن أولى به منهم ، لأنه عندنا من
يعتقد بخلافه ولا ينعقد إجماع هو مُخالف له ، وهو عندنا قائل بتصويب
عثمان ، وإن كان قد امتنع عن تسليم مصحفه ، وكره تولية زيد وعزله
هو عنه . وقد روي ثعلبة بن مالك قال : قال عثمان من يُعذرني من
ابن مسعود ، يدعو الناس إلى الخلاف والشبهة والتعصب على إذ لم
أوله تسخ القرآن فهلا عتب على أبي بكر وعمر ، هما عزلاه عن نسخ
القرآن ، وولياه زيد بن ثابت ، واتبع أثرهما فيما بقى من أصحاب النبي
ﷺ ، إلا من حسن قول عثمان رضي الله عنه مع ابن مسعود .

وروي أن حذيفة قال لابن مسعود ادفع إليهم هذا المصحف . قال :
والله لا أدفعه إليهم . أقرأني رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة
ثم أدفعه إليهم ، والله لا أفعل . وليس في هذه الرواية أكثر من

الامتناع من دفع المصحف ، فلما ما رُوِيَ من تركه القراءة بحرف زيد فكثير جداً . وروى أنه قام خطيباً فقال : على قراءة من تأمروني اقرأ أعلی قراءة زيد بن ثابت ، فوالله الذي لا إله إلا هو لقد أخذت من رسول الله ﷺ بضماً وسبعين سورةً وزيد بن ثابت له ذوؤبتان يلعب مع الصبيان . وفي رواية أخرى وإن زيد بن ثابت لغلّام في الكتاب .

وروى أنه قال : والله ما نزلت في القرآن آية إلا أعلم بها وأعلم بها وأعلم فيم نزلت ثم قال : والله الذي لا إله إلا هو لو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله لأنته .

وأما كراهته لتولية زيد وعزله فقد ذكرنا منه طرفاً ، وليست شهادة عبد الله لحرفه وأنه أخذه من فم رسول الله ﷺ طعنًا على حرف غيره . ولكنه عنده حجة في أنه لا يجب عليه تركه وتحريق مصحف هو فيه . وقوله : لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله مني .. الحديث ليس قطعاً على أنه لا يجوز أن يكون فيهم من هو أعلم منه بكتاب الله ، لأن هذا الاعتقاد هو غير معصوم فيه . وقد وردت الروايات أن عثمان وعظّمه وحذره المارقة ، فرجع واستجاب إلى الجماعة وحث أصحابه على ذلك ، فروى عنه في حديث طويل أنه قال فن قرأ على قراءت فلا يدعها رغبة عنها ، ومن قرأ على شيئاً من هذه الحروف فلا يدع عنه رغبة عنه ، فإنه من جحد بحرفٍ منه فقد جحدته ككلمته .

وأما قورطم إن ابن مسعود لم يزل مقبياً على منافرة عثمان رضي الله عنه ، وأن ذلك لما كثر عليه منه أمر غلامه به فأخذه على عنقه وضرب به الأرض فكسر ضلعين من أضلعه فات من ذلك ، وأنه تجبر عليه بسلطانه ، فيأنه من الأحاديث المختلفة التي دون العلم بصحتها خرط القتاد ، لأنه كذب موضوع . ثم يقال لهم : إن هذا منكم تمويه على العامة ، لأنه قد عليم من دين جميع الرافضة التبري منه والقول فيه بما قدمناه . لأنه عندم تخطى إلى القول بالاجتهاد وإلى القول أقول فيها برأى أعين في ترويح بيت وأشق .

ومخالفته لعل في مسائل الأحكام .

ويقال لهم : روايتكم لضرب ابن مسعود من جنس روايتكم خطبته على القطيعة التي يصرح بها تارة ويمرض أخرى بدم الثلاثة رضي الله عنهم ، وغليظ كلام أبي بكر رضي الله عنه لفاطمة رضي الله عنها في أمر فدك ، وما يروونه من معجزات الأئمة . ثم يقال لهم : إن كاتب هذه الرواية عنكم صحيحة حلفنا لكم بأي ثمن شئتم هل أننا لا نعرف صحتها ، والسيادة تمتنع عن مثل عددنا فان قالوا نحن والشيععة نقل ذلك ونرويه . قيل لهم : بل الشيعة إلا نحو عشرين رجلاً ينكرون هذا الخبر ويعترفون بصحة هذا المصحف . ثم يقال لهم : إن كان كثرة الشيعة وتفرق أوطانهم وهمهم يدل على صدق خبرهم فلم لا يدل كثرة الناقلين لجوع عبد الله بن مسعود إلى عثمان وقوله بصحة مصحفه على صدقه مع صحة أسانيدهم وتفرقهم في البلاد ؟ .

فإن قالوا: لا يمنع كثرة رواة هذه الأخبار إلى كثرة الشيعة. قيل:
بل هم أضعافهم وأضعاف جميع أهل الأمواء. وإذا ثبت هذا، ولا بُدَّ
من ثبوتها، فقد تعارض الخبران.

ويدلُّ على بطلان روايتهم لقتل عثمان رضي الله عنه ابن مسعود
أن الذين قاموا على عثمان زمن الفتن ما نعموا ذلك عليه ولا عدُّوه من
ذنوبه، لأنهم غيرهه لحيى الحيمى وإتمام الصلاة بينى وإخراج
أبي ذرٍّ إلى الرِّبذة، وردِّ الحَكَم، وتحريق المصاحف. فلم لم
يُعيَّرُوهُ بِقَتْلِ ابن مسعود مع تَقَدُّمِهِ؟ هذا جهل عظيم من
قائله وغباوة وعناد.

باب

الكلام على جواز اختيار عثمان زيد بن ثابت

دون ابن مسعود

قَالُوا : كيف استجاز عثمان رضى الله عنه تقديم زيد بن ثابت على ابن مسعود ، مع ما رأيتموه من مدح النبي ﷺ وقوله فيه : رضيت لأمتي ما رضى ابن أم عبد وكرهت لها ما كرهت لها ، وإن أول من جهتر بقراءة القرآن بمكة ولحق في الله تعالى بها جهدا جميدا ، وشهد بذرا ، وجميع مغازى النبي ﷺ ، وبيعة الرضوان وهو احتز رأس أبي جهل بن هشام ، ولما نظر المسلمون إلى ساقينه ورقتهما قال النبي ﷺ : لهما أنقل في الميزان من جبل أحد . وقال : لو كنت مستخلفا أحدا من أمتي لاستخلفت ابن أم عبد . وكان مع النبي ﷺ ليلة الجن . وقال فيه عمر بن الخطاب إنه أقرأ قرأوا الله ، إنا كنا نحب ويؤذن له ، وإنا كنا لتغيب ويحضر ، وكان صاحب سر النبي ﷺ ، ومسح رأسه وقال : انك علم معلم . إلى غير ذلك مما يطول ذكره .

وزيد بن ثابت حديث السن لا تبلغ رتبته إلى رتبة عبد الله .

يقال لهم : جميع ما ذكرتموه من فضائله عندنا صحيح ، وهو فوق ما ذكرتم . وليس في المصنوعين لعثمان في من نصب دونه (أو) من جحد شيئا من فضائله أو قطع بتفضيل زيد عليه ، غير أن ذلك لا يوجب

عِصْمَتَهُ وَلَا نَفْسَ التَّقْصِيرِ عَنْهُ وَالْحَطَأَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَالْعُدُولَ إِلَى مَا غَيْرَهُ أَوْلَى مِنْهُ . وَكُلُّ عِنْدَنَا مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِ وَمَتْرُوكٌ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ، مَعَ اجْتِهَادِ سَائِرِهِمْ وَتَقَدُّمِهِمْ . وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَعْرَفُ بِتَدْيِيرِ الْأُمَّةِ ، وَأَنَّ جِهَادَهُ وَإِنْفَاقَهُ أَعْظَمُ مَوْقِعِيًّا مِنْ جِهَادِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِيهِ أَكْثَرُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ عَثْمَانُ يَوْمَ نَصَبِ زَيْدٍ لِكُتُبِ الْمُصْحَفِ إِمَامَ الْأُمَّةِ الْمَفْرُوضِ الطَّاعَةَ ، وَكَانَ غَيْرَ مَتَّهِمٍ ، وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَيْضًا بِالْمَحْسَلِ الشَّرِيفِ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامِ الدِّينِ وَمُحَسِّنِ الْخَطِّ ، وَالضَّبِطِ ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ مِنْ خُصَاصِ كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ ، وَعَمَّنْ أَطْبَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْجَمَاعَةُ عَلَى فَضْلِهِ ، عَلَى حَدَاثَةِ سِنِّهِ وَتَقَدُّمِهِ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَكَابِرِ جَازَ لِذَلِكَ اخْتِيَارَ عَثْمَانَ لَهُ ، وَلَمْ يُنْقَمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ تَقْدِيمُهُ وَاسْتِكْتَابُهُ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُهُ لِاسْتِجَابَتِهِ لَهُ وَمُسَارَعَتِهِ إِلَى تَصْوِيبِ مَا فَعَلَهُ مَعَ انْحِرَافِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَقَوْلِهِ مَا قَالَ .

فَان قَالُوا: فَلَعَلَّهُ لَوْ نَصَبَهُ لِكُتُبِ الْمُصْحَفِ لَوَالَتْ مُنَافَرَتُهُ .

قِيلَ : أَوَّلُ مَا فِي هَذَا نِسْبَةُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى ضَعْفِ الدِّينِ وَتُحِبُّ الرِّيَاسَةَ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَا دَعَا إِلَيْهِ عَثْمَانُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْأَحْرَفِ الَّتِي رَسَمَهَا هُوَ الصَّلَاحُ وَتَرَكَهُ طَلَبًا لِلرِّيَاسَةِ فَقَدْ أَحْطَى الدِّينِيَّةَ فِي دِينِهِ ، وَصَارَ مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا ، وَعَبَدَ اللَّهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ كُلِّ مَنْ يَعْرِفُ صِفَاتَهُ بِجِلِّ

عن هذا . ويجوز أن يتقد أنه إن قدم زيدا إلى كتب المصحف ثم قدم
عبد الله وأشاد بذكره وأظهر إلى الناس أنه أقر إليه اشتد عزله عليه ،
فعدل عنه عثمان لهذا . وهو غير بعيد .

ويمكن أن يغلب على ظن عثمان أن زيدا يرضى بأن يضم
إليه غيره ويكتب ما يقوله القرشيون دون ما يقوله زيد نحو
التأبوت ، وأن ابن مسعود لا يدخل تحت ذلك ولا يرجع إلى
قول غيره . ثم يقال للمعارض بهذا : إنك لن تصيد تفضيل
ابن مسعود ، وإنما قصدت تخطئة إمام الأمة عثمان رضى الله عنه ، وذلك
مردود لا يلتفت إلى قوله ، بل هو منه خطأ وضلال . ويدل على
صحة اختياره زيدا أن أحدنا اليوم إذا أراد أن يكتب مصحفاً
يتخذ إماماً لا يلتبس له أقدام أهل عصره حفظاً وأفهمهم
وأشجعهم ، وإنما يلتبس أحسنهم ضبطاً وخطاً ،
وأحضرهم فيها دون من كانت تلك صفاته ، وإذا كان كذلك لم
يتمتع أن يكون زيد اجتمعت له هذه الخصال من حسن الخط وصحة
الضبط وغير ذلك مما يقتضى تقديمه لكتب المصحف . ولو لم تكن
هذه الخصال التي ذكرنا تزيد على خصال غيره لما قدمه ، ولو ظن عثمان
بعبد الله وعلم منه مثل ذلك لترتب عليه فرض توليته دون غيره ،
ولو ساغ مع ذلك لقائل أن يقول ، ولم اختار زيدا دون غيره ؟ ، لساغ
لآخر أن يقول : ولم اختار ابن مسعود دون غيره ؟ ، ولم عدل عن
أبي مع ما فيه من الفضائل ؟ ، وقول النبي ﷺ : أقرأكم أبي ، وقراته

عليه القرآن . ولساغ لآخر أن يقول : ولم عدل - عن مُعَاذٍ مع وصف
النبي ﷺ له وثنائه عليه . وهذا باب لا طريق إليه ولا إلى سده . على
أن عثمان رضى الله عنه لو اختار على زيدٍ أحسداً لعُوتِبَ - على ذلك
وقيل - له : لِمَ تركتَ كَاتِبَ النبي ﷺ ، ولذَكَرتَ الأمةَ منساقبه وساقف
فضائله . ومن ظن أن زيدا تفحص رتبته عن أبيّ وابن مسعودٍ ومعاذٍ
في علم القرآن وضبطه فقد ظنَّ باطلاً لما تقرب له من الفضائل والتقدم في
هذا الشأن بما يطول ببعضها الكتاب ، فن ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه
قال : من سره أن يقرأ القرآن غصاً فليقرأه بقراءة زيد . وهذا
كالذي قاله في ابن مسعود ، فهل أخرته عند النبي ﷺ حدائته في السن ؟
وروى زيدٌ عنه أنه قال : قال لى النبي ﷺ : أنتُ مُخْسِنُ السَّرِيَانِيَةِ
قلتُ : لا قال لى : فتملكتُها ، فتملكتُها في سبعة عشر يوماً .
وعنه عن أبيه أنه قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أتاني فقال : يا رسول
الله غلامٌ من بني النجار قد قرأ ستَّ عشرة سورةً ، فأمره رسول الله ﷺ
أن يعلم كتابَ التَّهْمُودِ ، وقال : إني لا آمنهم أن يُبدلوا كتابي ،
فتملته في بضعة عشر يوماً ثم مضى رسول الله ﷺ فلحق زيد في
العلم درجةً الأكبر ، وكان يفتي مع الصحابة ، ورجع إلى رأيه الجماعة .
وقد سئل سليمان بن بشار عن القراءة التي يقرأ بها أهل المدينة فقال :
اجتمع عليها ابن عمر وعثمان وأبي زيد . وكان زيدٌ أقرأهم عندنا .
وروى سالم بن عبد الله قال : كنت مع ابن عمر يوم مات زيد فقلتُ :
مات عالمُ الناسِ اليوم . فقال عبد الله بن عمر : اليوم فقط ، بل كان عالمٌ

الناس في خلافة عمر وكان أبو بكر رضى الله عنه إذا نزل به أمر دعا رجالاتاً من المهاجرين والأنصار وهم عمر وعثمان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وزيد. وككل هؤلاء كانوا يفتنون في خلافة أبي بكر، ثم ولي عمر فكان يدعوهم، وكان يستخلف زيدا في كل سفر، وكان يفرق الناس في البلدان فيقال له: أنفذ زيدا فيقول: أن أهل هذا البلد يحتاجون إلى زيد فيها يحدث بما لا يجسدونه عند غيره.

وكان ابن المسيب لا يحكي له عمّن هو غائب من الصحابة عن المدينة قولاً إلا قال: فأين زيد بن ثابت، وهو أعلم الناس بما يحدث من قضاء، وأبصرهم بما يرد عليه مما لم يسمع فيه شيئاً ثم قال: ما أعلم لزيد قولاً إلا ويجتمع عليه في الشرق والغرب أو يعمل به أهل المصر وإنه ليأتينا عن غيره أحاديث ما أرى أحداً يعمل بها ولا من هو بين ظهرانيهم. قال سليمان ابن بشار: ما كان عمر وعثمان يقدمان على زيد ابن ثابت أحداً في الفرائض والقرآن والفتوى والقضاء. وروى أنه كان يفتي على عهد رسول الله ﷺ. وكان ابن عباس رضى الله عنه يأخذ بركابه فيستفيد منه ويأخذ عنه. وروى أنه أخذ بركابه فقال زيد له: تنح يا ابن عم رسول الله. فقال ابن عباس: هكذا فعل بعلمائنا وكبرائنا. ولم يرد بالأكبر إلا العلم لا السن، هذا وابن عباس في علم القرآن ومعرفة الحلال والحرام بحيث لا يبلغ حتى قيل فيه: إنّه حبر الأمة وترجمان القرآن.

وقال الشَّعْبِيُّ^١ : عَلَّتْ رُثْبَةٌ زَيْدٍ فِي الْفَرَايضِ وَالْفُرَّانِ ،
وَمَا دُرِّفَنَ زَيْدٌ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ^٢ : هَذَا حَبِيرٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ ، وَلَعَلَّ اللَّهُ
أَنْ يَجْعَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْهُ مُخَلِّفًا . وَلَمَّا مَاتَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَكَذَا
يَذْهَبُ الْعِلْمُ .

هذه الأخبار متواترة المعنى ، وبعضها يوجب تصنوب
رأى عثمان .

فأما رأى ابن مسعود فيه فإنما قاله لما أحضره عثمان وطالبه
بترك حُرْفِهِ ، وما يكاد أحدٌ يستلم عند المنافسة .

فإن قيل : فلم يشرك عثمان معه ابن مسعود ؟ قيل : لا يلزم
ذلك ، ولأنه كان غائبا بالكوفة ، وهذا عذر واضح في العدول عنه ،
على أنه لو كان حاضرا لكان الوجه العدول عنه لا لتقصيره لكن لكونه
نفسه وشدة خلافه ، ولو أشرك بينه وبين النفر الذين
قدمهم لكتب المصحف لأدى ذلك إلى المشاققة . فإن قيل :
فكان يجب على عثمان رضي الله عنه أن يوايه إياه ، لأن عليا والمقداد
أشارا به . يقال لهم : إن صح هذا الخبر فإنما أشارا بما يظهر لبيها
أنه صواب ، ولم يشير بما يخبران به عن غيب ، وكان الأصوب عند
عثمان رضي الله عنه ترك ما أشارا به واتبع من هو أفضل منهما وهو
أبو بكر وعمر ، فلا عتب على عثمان في مخالفته عليا ، كما أنه لا عتب على
علي لمخالفته ابن عباس والحسين وطلحة والزبير وأهل الشام وكيف

الزم عثمان متابعة على والمقداد ولم يلزمهما متابعة عثمان وهمسوا الامام
المتراض الطاعة الموكل بصلاح الامة وحمايتها والنظر في امرها . والاشبه
أن يكون هذا الخبر عن علي والمقداد لا يصح لأن عبد الله بن مسعود كان
يومئذ بالعراق ، فكيف يشيرون به .

فأما ما ذكروه من قول الرسول ﷺ : لو كنت مُستخلفاً أحداً
لاستخلفت ابن أم عبد ، فإنه أول شيء يكذب به الرافضة وتقول
لأنه من الافتراء على الله وعلى رسوله ، لأنه لا يجوز عندهم أن
يستخلف إلا علياً . فأما نحن فإننا لا نكذب هذا الخبر ،
ولا نقطع بصدق ، لأنه يجوز أن يكون عليه السلام أنه لو نص
للامة على امام بعينه لكان ينص عليه دون الائمة الأربعة ، لأنه يعلم
حينئذ أن الامة تكون له أطوع وتكون لامره أمثل وعن غيره
أنفس . وقد ولي النبي ﷺ الموسم أبا بكر على علي ، ولم يدل الرافضة
ذلك على فضله عليه ، وولي زيدا وأسامة وعمرو ابن العاص وعمرو
ابن حنبل على أكابر الصحابة لأمور رأى ﷺ أن الصلاح فيها
دون غيرها . فأما الخلافة فلم ينص فيها على أحد بعينه بل وكلها إلى
اختيار الامة .

وأما قول النبي ﷺ : رضيت لأمتي ملرضى لها ابن أم عبد ، فإنما
جرى سبب بعينه ، لأنه كان عند النبي ﷺ قوم من خطباء الوفسود
وفصحاءهم فتكلم بعضهم ، وتشدقوا وافتخروا فقام ابن مسعود فقال :

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا . فقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : رَضِيتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَفْرَبُكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمَوْطَأُونَ - أَكْتَفَا ، الَّذِينَ يَأْتِفُونَ وَيُؤْتِفُونَ ، وَأَبْنُكُمْ إِلَى وَأَبْدُكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّرَثَارُونَ وَالْمُتَفَتِفُونَ .
فَهَذَا كَانَ سَبَبَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا فَلْيَقْرَأْهُ قِرَاءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ حُسْنَ الْأَدَاءِ وَجُودَةَ اللَّفْظِ ، وَلَمْ يُرِدْ التَّرغِيبَ فِي حَرْفِهِ دُونَ حَرْفِ غَيْرِهِ . وَقَدْ يَكُونُ زَيْدٌ فِي حُسْنِ الْأَدَاءِ مِثْلَهُ .

باب

ذكر الأدلة على صواب عثمان رضي الله عنه في اختباره

حرف زيد دون غيره

قراءة زيد بائفاق السلف كانت أشهر في الخاصة والعامة، وهي المشهورة عن النبي ﷺ، وهي قراءة المهاجرين والأنصار. وإنما عدل عن غيرها من القراءات لأنها لم تكن عند عثمان والجماعة ثابتة عن النبي ﷺ، ولا مشهورة مستقيمة، ويمكن أن يقال إنما اختار حرف زيد لأمرٍ عظيمه لا نعله نحن، لا إنهم يظهر لهم ما يخفى علينا.

والجواب الأول أولى، ونحن نرغب عن هذا الجواب، وإن نصرناه أحياناً. وأول ما بدأ أن نقول ليس هاهنا حرف هو حرف زيد أو حرف أبي أو معاذ، بل الحروف كلها لله سبحانه نزلها ووقفنا عليها، وإنما نُسب بعضها إلى زيد لأمرين أحدهما أنه ولَّى كتب تلك الحروف في الذي لم يكتب عثمان دون أبي وغيره.

والوجه الآخر أن عثمان رضي الله عنه أنفذ النسخ من مصحفه إلى الآفاق، ونسب زيداً إلى إقراء الناس به دون سائر ما خالفه فنسبت الحروف إليه لهدية العيلة ونسبت إلى عثمان والجماعة لانفاقهم عليه. وحرف زيد هو حرف الأمة كلها، لأنه قد انفقت على القراءة به، وعلى أن الله تعالى أنزله. ثم قيل حرف أمي

وحرف عبد الله لا قرائهم بحروفٍ وقراراتٍ منها منسوخٌ عند
بعض الناس ، ومنها تأويلٌ أُثبت مع تنزيل ، ومنها فنوتٌ اختلط
بالقرآن ، وأولى ما فيها أن تكون أحرفاً وقراراتٍ لم تشهر عن النبي ﷺ
اشتهار حـرف زيد ، وإن رُويت عنه ، فنُسبت إلى أبي وابن
مسعود لقولهم بها لا لتكديهم حرف زيد .

وقال قوم إنما اختار عثمان رضي الله عنه حرف زيد ، لأنه
كان بالعرضة الآخرة التي عرضت على النبي ﷺ . وفي هذا عندنا نظرٌ ،
لأنه لا دليل قاطع يدل على ذلك ، ولو كان عليه دليل لم يجب لكونه في
العرضة الآخرة الاقتصار عليه دون ما كان بالعرضة الأولى ، إذ قد
تكون العرضة الأولى أظهر وأشهر من الآخرة .

وروى ابن مسعود أنه قال : لو أعلم أحداً أقرب بالعرضة
الآخرة مني لأبته . وروى أنه حضر في الأخيرة فشهد ما نسيح
منه وما يدل .

فأما ما روى أن مصحف عثمان رضي الله عنه وحرف زيد بالعرضة
الآخرة فكثيرٌ جداً ، فرةٌ ورد بلفظ القطع ، وبرة بتخلب
الظن . وهذه أخبار متعارضة كما ترى وليس المصير إلى بعضها أولى من
المصير إلى بعض .

ويمكن أن يكون النبي ﷺ كثر العرضين تكراراً كثيراً لما أشعر به
نفسه من قرب أجله فحضر في بعض تلك العروض عبد الله بن مسعود

ولم يحضّر زيد ، وحضر زيد في بعضها ولم يحضر عبد الله فظان كل واحد منهما بصاحبه أنه لم يحضّر . ولم يكن من النبي ﷺ بيان عثمان حضره ، لأن ذلك ليس من فرائض الدين ، وقد بينا أن الدليل القاطع على تعيين من حضر العرضة الأخيرة متمذّر فوجب أن يكون الاختيار ما قلناه من أنها اختيرت لاشتهارها حسب ما قدمناه . ولا اعتراض لإحدى علينا إذا قلنا إن عثمان رضي الله عنه أتت جميع الحروف ولما يلزمنا الجواب لو قلنا إنه أسقط شيئاً من الحروف . وقال قوم : إن عثمان رضي الله عنه حظّر رسم بعض القراءات المنزلة ومنع من قراءة القرآن بها ، وإنما وجه نسبة حروف زيد إليه أنه كان يواظب على القراءة به ويختاره على ما سواه ما أنزله الله سبحانه ، وأن أمّنا وعبد الله كانا يختاران غير اختيار عثمان وزيد والجماعة ويقرآن بأحرف منزلة من عند الله سبحانه ورغب عثمان عن إثباتها وإطلاق القراءة بها مع كتب الإمام ، وأجمعوا على ذلك .

وهذا الجواب باطل لأن عثمان رضي الله عنه كتب مصنفه بحرف زيد الذي تضمن جميع الأحرف التي أنزلها الله تعالى وقرأ بها معاً وأبى والجمع . وجميع قراءة الأمة بحرف زيد على هذا الجواب السديد هو حرف جميع الأمة بما أن يتميز أحد ببعض الحروف قبل كتب مصنف عثمان فذلك جائز إذا واظب على القراءة به وحده عليه دون غيره ، فأما بعد كتب مصنف عثمان فلا ينسب الحرف إلى زيد دون غيره ، لأنه قد تضمن جميع الوجوه التي أنزلها الله عز وجل ،

ولا يجوز لأحدٍ أن يظنَّ بعثمان رضى الله عنه أن يحظر ما أباحه الله تعالى .

وبحرق المصاحف التي تضمنت قرآنا صحيحا مشهورا قال شيخنا أبو الحسن^(١) رضى الله عنه : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز منع قراءة القرآن بحرفٍ أنزله الله تعالى ووقف عليه رسوله ﷺ . فلو حظر عثمان ما أباحه الله تعالى لكان لا بُدَّ من فائيلٍ يقولُ له : لم تمنعُ ما أباحه الله تعالى مما جرت به العادة . ولو قيل له ذلك انشغل نكثله ، فلما لم يُنقل ذلك على بطلانه ، فوجب لهذه الجملة أن تكون المواضع التي خالف فيها عبد الله ابن مسعود لم تقم بها الحجة ، أو يكون الخلاف إنما هو تقديم وتأخير في اللفظ ، ونفس القراءة متفق عليها من عبد الله والجماعة .

فأما أبى فقد تظاهرت الأخبار بأن حرفه هو حرف زيد والجماعة . وروى أن عثمان رضى الله عنه لما نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى أبى بن كعب فكان يُبلى على زيد وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص ، فهذا المصحف على قراءة أبى وزيد وابن أبى ليلى قرأ على المنهال ، وقرأ المنهال على ابن جبير وقرأ ابن جبير على ابن عباس ، وقرأ ابن عباس على أبى على النبي ﷺ . وقد علم أن قراءة ابن أبى ليلى هي قراءة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وقراءة على هي قراءة الجماعة ، وقراءة ابن كثير موافقة لمصحف عثمان وحرف زيد ، وبها يقرأ جمهور أهل مكة والحجاز ويتعلق بها خلف عن سلف عن زيد .

(١) يقصد بها الحسن الأعمري

وقد اختلف الناس في موت زيد فقال قوم : مات في خلافة عثمان
رضى الله عنه سنة ثلاث وعشرين ، وقال قوم سنة ثلاثين . قال الواقدي :
وهذا أظهر الأقاويل ، لأنه لم يمت إلا بعد كتب المصحف . وقد وردت
الرواية التي قدمنا ذكر بعضها أن عثمان رضى الله عنه لما أراد أن يجمع
المصحف قام خطيباً فقال : أيها الناس إن عهدكم بنبِيِّكُمْ ﷺ بضع عشرة
سنة ، وأنتم تَمْتَرُونَ في القرآن فتقولون قراءة أبي وقراءة عبد الله ، فاعزِمُوا
على كل رجلٍ منكم كان معه من كتاب الله شيءٌ إلا جاء به . . .

قال : وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتى جمع من
ذلك شيئاً كثيراً ثم دخل فدعاهم رجلاً رجلاً يناشدهم الله تعالى أسمعتموه
من رسول الله ﷺ ، وهو أملاه عليكم فيقول نعم . فلما فرغ من ذلك
قال : من أكتب الناس ؟ قالوا : كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد
بن ثابت قال : فمن أعرفُ الناس ؟ قالوا : سعيدُ بن العاص . قال عثمان
رضى الله عنه : فليُمنِلِ سَعِيدٌ وليكتب زيدُ بنُ ثابت ، فكتب
مصحفًا فقرأها في الناس .

ولا يمتنع أن يُعَلِّبَهُ زيدٌ وبِعلية أبي أيضاً لِمِثْلِهِ بوجوه
القراءات . وقد ذكر أن سعيداً كان أشبه لهجة برسول الله ﷺ ،
وأنه أنصح الناس . وذكر أن أبان بن سعيد بن العاص شهد بأن ذلك
غلطٌ لأنهم ذكروا أنه متقدم الموت قبل من جمع المصحف ، وأنه
قتل بالشام في سنة ثلاث عشرة . وروى أنهم كانوا يختلفون في الآية

فيقولون أقرأها رسول الله ﷺ فلاناً وهو على رأس ثلاث ليالٍ من المدينة
فيرسلُ إليه فيجىء ، فيقول له القائل كيف أقرأك رسول الله ﷺ فيقول
كذا وكذا فيكتب كما يقول . وهذه أخبار متواترة المعنى دون اللفظ تخبر
بأنهم كانوا يتوخَّشونَ من سئل سماعه منهم (من النبي ﷺ) وإن كان
علمهم قد تقدم بجملة ، فإن قالوا : على هذه الرواية ومثلها نرى القوم
يثبتون القرآن بخبرٍ واحدٍ قيل : بل كانوا يعلمون أن ما شهد به
الواحد قرآنٌ منزلٌ من عند الله ، غير أن عثمان كان الأولي عنده أن
لا يُثبت القرآنُ إلا عن من أخذهُ من النبي ﷺ ليكون ذلك أعلا
سنداً وأبين ، وكذلك هو عندنا ، وإن كان يعلم أنه قرآنٌ وأن لم
ياخذهُ ناقلاً من النبي ﷺ ، وأخذهُ عن من أخذهُ عنه ، ويمكن أن
يكونوا قصدوا رسم من شهد سماعه وتاريخه . ويمكن أن يكونوا قصدوا
ما شهدوا سماعه من غير تاريخ ، لأنه ربما كان العرض الأول أشهر ، فيجب
إثباته دون الآخر .

قالوا : ولو كان في قراءة ابن مسعود ما يخالف مصحف عثمان لظهور
ذلك في قراءة حمزة خاصة لأنه قرأ على الأعمش وابن أبي ليلى ، فما كان من
قراءة الأعمش فعن ابن مسعود ، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فعن علي
رضي الله عنه . قالوا وقرأ حمزة بالروایتين جميعاً موافقة لمصحف عثمان ،
وقراءة أبي وأبانٍ أيضاً موافقة لمصحف عثمان وهي قراءة ابن مسعود
وعاصم ابن بهدلة ، كان يقول ظاهراً بالكوفة ، كنت أقرأ على أبي عبد الرحمن
السلي ثم أعرض على رزين (بن) حبيش وقد استفاض أن أبا عبد الرحمن

السُّلَمِيُّ كان يُقْرَى به النَّاسُ بحرفِ زَيْدٍ ، وأن زَيْداً كان يُقْرَأُ بهم بحرفِ ابنِ مسعودٍ . فإن قيل ما أنكرتم أن يكون عرضُ عاصمٍ على رزين (بن) حبيش ما قرأه على أبي عبد الرحمن إنما كان متساوياً لأمرين ، أحدهما أنه لم يكن بين القراءتين اختلافٌ في المعنى نحو الصوف والعن ، وأن يكون أصحابُ ابنِ مسعودٍ كانوا يقرءون الناس في الأغلب بحرفِ زَيْدٍ لاشتهاره ثم من سألهم قراءة ابنِ مسعودٍ أقرؤهُ لِيَتَّاهَا يقال : هذا باطل ، لأن القائل إذا قال قرأت على فلان ، ثم قرأت على فلان فاتفقا ، إنما يريد اتفقا في اللفظ لا في المعنى . ولا يجوز لأحد من لا يريد التورية والالغاز يقرأ على واحد (ياأخذُ كلَّ مَفِينَةٍ صَحِيحَةٍ غَضَبًا) وعلى آخر بحرفِ صحیحَةٍ ، ويُقرأ على واحدٍ فزَّع ، عن قلوبهم ، وآخر فترغ ، ثم يقول بعد ذلك انهما متفقان . هذا ما لا يسوغ ولا يجوز ، ولو جاز ذلك جاز أن يقول : قرأت على فلان وفلان وانفقا وقد قرأ على أحدهما بالعربية والآخر بالفارسية ، فن قال هذا يُمَيِّس من خَيْرِهِ وَسَقَطَتْ مَكَالَتُهُ .

ولا يجوز مع بقاء العادة على ما هي عليه لأصحابِ عبد الله أن يُقْرَأُوا الناس بحرفٍ غير حرفِ عبد الله ، وحرفُ عبد الله هو الذي يختارون . هذا باطل كما أنه لا يجوز أن يَسْتَمِيرَ الحالُ بالمالكي أن يلتقي أبداً إلا مذهب مالك . هذا بعيد من الواحد ، فكيف من الجماعة ولو لقي أحدٌ من أصحابِ عبد الله أحداً ممن قرأ عليه خِلافَ قراءة الجماعة لوجب أن ينقل ذلك نقلاً ظاهراً مشهوراً . وفي عدم ذلك دليلٌ على فسادِ

هذا . وقد قال النخعي للأعمش إن إبراهيم التيمي يريد أن يقرأ عليك
حرف عبد الله فقال له : لا إلا أن يكون بمحض منك ففتدأكر
حرف عبد الله . قال : لا ، اكفيني هذا . قلت : وما تكره من ذلك ؟ ،
قال : أكره أن أقول لشيء هو كذا وليس هو كذلك ، وأقول فيها واو
وليس فيها واو .

فإذا كان الأعمش والنخعي وهما وجه أصحاب عبد الله يتحرران أن يقولوا
عليه ما لا يدلانه دل على أن عبد الله ما أقرأ أصحابه إلا ما يوافق الجماعة ،
وأن الأحاديث التي وردت عنه بخلاف ذلك لا تعرف لها حقيقة ، وأن
عُرف في الجملة منافرتُه لعثمان وكرهتُه لتسليم مصحفه إليه ، وأما
تحقيق خلاف بين قراءة زيد وقراءة زيد فلا سبيل إليه .

فإن قيل : كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن قراءة عبد الله موافقة
لقراءة زيد مع أن الحجاج قام على المنبر فذكر قراءة غير (قراءة) زيد
فقال : أجزّ كرجز الأعراب ، والله لا أجدر أحداً يقرأ بها
إلا ضربت عنقه وأحسكتنّها من المصاحف ولو بضلع خنزير .
وأن الأعمش لما سمع ذلك قال : والله لأقرأنّها على رغم أنفك
في نفسه ، أقرأها على رغم الحجاج .

وقد أصاب الحجاج . وتوعد من قرأ بما يُنسب إلى عبد الله
بما لم يثبت ولم تقم به حجة فيعترض بذلك على مصحف عثمان الذي
ثبت (عليه) الإجماع . وحرف عبد الله حرف دخله الاضطراب

وضعفُ النقل ، وإن كذاً نعرفُ في الجملة أنه كان بين عبد الله وبين الجماعة خلافٌ لا يُحقِّقه بعينه .

على أننا نقول بعد هذا كله إنه إن ثبت أن بين عبد الله وزيد وأبي
خلافٌ في القراءة وأن لهما مصحفين مختلفين مصحف عثمان
مع إطباقهم على تصحيح مصحف عثمان ، وأنه يحتمل أن يكون
عثمان لم يثبت في مصحفه إلا ما يقننه عن النبي ﷺ ، وأسقط ما وراء
ذلك مما (لم) يثبت ، وأبى وعبد الله من مصاحفهما ما (لم) يثبت عن النبي
ﷺ وأثبتوا فيها قراءاتٍ وأحرفَ وردت موردَ الأحاد ، وأداهما
الاجتهاد إلى القراءة بها ، إما لأن الرسول ﷺ قرأهم فقطماً أو على
التجويز . ولم ير عثمان رضي الله عنه هذا الرأي . ويمكن أن يكون
هذا اختلاف موضع مصاحفهم ، وفي عصرنا اليوم من يرى القراءة بالشواذ
من ضعف القراء والمُتَحَرِّفين عن الدين ، هذا مع حراسة عثمان
رضي الله عنه لهذا الباب وتشدُّده فيه ، فكيف به لو سوغه وأطلقه ؟ .
فعثمان رضي الله عنه على هذا التأويل خالفهم في مصاحفهم ولم يُخالِفوه
في مصحفه .

ويمكن أن يكون أبي وعبد الله أثبتا في مصاحفهما ما تُسَخِّتُ
تلاوته حسب ما قرمناه ، وظناً أن ذلك مما يجوزُ كتبه في الإمام ،
وكذلك القُنُوتُ والتأويل مع التنزيل . فلاجل هذه الأمور اختلفت
مصاحفهم ، لأن منهم من أنكر قرآنا أورده ، فإن قيل : فما معنى
ما رويتم من قول حذيفة : قد قرأ أهلُ الرقاق بقراءة عبد الله فيأتون

بما لا يعرفه أهل الشام فيكفرونهم . فإن كانت قراءة عبد الله
مما أنزل الله فكيف تكفرون من قرأ بها ؟

يقال لهم : يمكن أن يكون أسرع إلى الإكفار من لم يعرف
لأن قراءة عبد الله بن مسعود من الأحرف التي أنزل بها الله تعالى
حرصاً على حراسة كتاب الله تعالى وحياطته كما جرى بين الصحابة رضوان
الله عليهم في رد بعضهم قراءة بعض ، وذلك لا يدل على الخطأ في قراءة
عبد الله . ويمكن أن يكون جرى ذلك للعلل التي قدمناها في سبب اختلاف
المصاحف بأعيانها ، فأما أن يكون أهل الشام أكفروا أهل العراق
لقراءتهم قرآناً يأتينا عن النبي صلى الله عليه وسلم فمحال باطل ،
لا أصل له .

باب

في أي لغة نزل بها القرآن العزيز

قيل: قد رويتم أن عثمان رضي الله عنه قال لهم لَمَّا رَفَعُوا إِلَيْهِ اخْتِلافَهُمْ فِي دِ التَّابُوهُ ، وَ دِ التَّابُوتِ ، أَثْبَتُوهُ التَّابُوتَ بِالتَّاءِ فَانَّهُ لُغَةُ قُرَيْشٍ ، وَإِنَّمَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَةِ هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ . وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَثَرٌ مِنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي دِ التَّابُوهُ ، لَقَالَ أَثْبَتُوهُ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

يقال لهم : لا يمتنع أن يكون عثمان والجماعة قد علموا أن رسول الله ﷺ قرأ التابوت، وأخذوا ذلك عنه ، وذكروا ذلك لزيد بن ثابت، وإن لم يذكر لنا ذلك في هذه القصة اجتزاء بقول عثمان اثبتوه بالتاء فإنه لغة قريش ، لما أقمناه من الدليل على أن القرآن لا يجوز اثباته بالقياس .

ومعنى قول عثمان أنه أنزل بلسان هذا الحي من قريش أي معظمه وأكثره نزل بلغتها ، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسره نزل بلغة قريش ، بل ثبت أن فيه همزا ، وقريش لا تهمز ، وثبت أن فيه حُرُوفًا وكلمات بغير لغة قريش ، ويجزىء من الدليل قوله (إنا جعلناه قُرْآنًا عَرَبِيًّا) ولم يقل قرشياً ، فلم يجز لأحد أن يدعى أن المراد بالعربي لغة قريش خاصة ، لأن ذلك يدخل عليه ادعاء غيره أنه منزل بلغة ربيعة أو قحطان ، بل اسم العرب يتناول جميع قبائل العرب . ولو ساغ مدعى أن يدعى أنه إنما أراد قرشياً وحدها لساغ لآخر أن يدعى أنه إنما أراد قبيلة من قريش .

فإن قاسوا : لإطلاق اسم قريش يتناول كعباً وفهراً وعبد منافٍ وقُصَيّاً . قيل : واسم العرب يتضمن قحطان وعدنان ، فإذا أنزل بلغة عربية فقد أنزل بلغة قريش .

فإن قيل : أفليس قد قال تعالى (وما أرسلنا من رسولٍ إلاّ باسّانٍ قومه) وقومه قريش .

قيل : بل قومه العربُ كلّها ، ولو جاز هذا لقائله ، لجاز لآخر أن يقول بل قومه بنو هاشم لا من سواهم .

وما كان من لغة العرب عتياً خافياً فلم ينزل القرآن به من جهة الإجماع ، فإن قيل : فلم كتبوا التابوت ، بلغة قريش ، ولم يكتبوه بلغة زيد ؟ قيل : لأنها قراءة النبي ﷺ المشهورة . ولو كانت التابوت هي المشهورة لآبتوها بها ، ولو تساوتنا في الاشتهار لآبتوهما وخبّرنا فيها .

فإن قيل : كيف يكون التابوت ، قراءة ثابتة عنه ﷺ ولا يعلم زيد ؟

قيل : بل قد علم ذلك وإنما أراد التابوت ، لأنه توهم صحة نقل من نقل إليه . وقد روى عن ابن المسيب أنه قال : نزل القرآن على لغة هذا الحى من لادن هوأزن إلى ثقيف إلى صرية . وقال ابن عباس نزل القرآن بلغة قريش وخبزاعة وكانت الدار واحدة . وقال النبي ﷺ : أنا أفصحكم لأنى من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر . وكان مسترضعاً فيهم . فأخبر ﷺ أنه حصل له العلم بكلام البدو والحضر . ولبس في قوله ، أنا أفصحكم ما يدل على أن القرآن

نزلة بلغة قريش ، لأنه لا يمنع أن ينزل بلغة أفصح العرب ولغة من هو دونهم إذا كانت الفصاحة غير متفاوتة .

وقد قيل إن القرآن منزل بلغة مضر قاطبة . فاختلاف الروايات يدل على أنه لا دليل قاطع يدل على أنه نزلة بلغة قريش ، وإن كان معظمه نزلة بلغتهم . روى أنه قرأ عليه ﷺ من كل حي رجل فكان أفصحهم تميم .

وروى أنهم اختلفوا في اللغة فرضى قراءتهم ، وكانت بنو تميم أعرب القوم . فهذا يدل على أنه كان يقرأ بلغة تميم وخزاعة وغيرهم . فإن قيل : فإذا كان مصحف عثمان فيه قراءة واحدة وحرف واحد فلم اختلفت المصاحف ؟ .

يقال لهم : لقد بيننا أن عثمان لم يكتب المصحف بحرف واحد ، وإنما كتبه بالسبعة الأحرف التي نزل القرآن عليها ، وأخبر النبي ﷺ بها وخبر فيها ، وذلك يوجب على عثمان أن يرسم تلك الأحرف كلها بالإعجام والشكل ، والتقديم والتأخير ، والجمع والتوحيد ، إما بأن يجمع ذلك كله في مصحف واحد أو يشترط في أوّل الإمام أن ما اختلفت القراءة فيه فيانته منزل بأسره إن رأى ذلك يتم له في مصحف واحد من غير فساد ، ويكتب في كل مصحف ينفذه إلى كل ناحية حرفاً واحداً لئلا يسقط ما قرأ به النبي ﷺ ، فيعفو أثره ويندرس ، ويظن القارى أنه قرأ بغير

ما أنزل الله تعالى ، ولهذا كتب مصاحفه وأنفذها إلى الآفاق .

فإن قيل : فلم كتبوا الخِلاف ، وإنما رفعه .

قيل : أما على جوابنا نحن^١ فلأنها كُتبت محفوظة^٢ عن النبي ﷺ ومُخبر^٣ فيها ، فأما على جواب غيرنا فلأنها أُثبتت نقلًا من غيرها ، ولأنهم لم يرووا لهم سماعاً منه غيرها ، أو لأن هذه العرصة التي أثبتت فيها هذه الأحرف آخر عرصة^٤ ، أو لأن هذه الحروف كانت المشهورة في قراءة العامة والخاصة .

وجوابنا المتقدم احسب للمعارضات ، لأننا قلنا إن عثمان رحمه الله لم يشرك شيئاً من القراءات وإنما ترك ما لم يشبهُت ، وسنذكر سبب خِلاف المصاحف إن شاء الله .

باب

ذكر الحروف التي اختلف فيها
أهل الشام ، وأهل المدينة ، وأهل العراق

رواها أبو الدرداء بأسرها ، وروى سوادة بن زياد ما اختلف فيه
أهل المدينة وأهل العراق ، وروى سليمان بن حماد المخالفة التي في
مصحف عثمان لمصحف المدينة ، وهي اثنتا عشرة ، وقد دخلت في الثمانية
والعشرين حرفا .

قال القاضي رضى الله عنه : وقد أدخلنا روايات هؤلاء بعضها في
بعض لتقارن بها وتيسر ما بينها من الخلاف ، وروى هؤلاء من يطول
تبع ذكره أن المعروف من الحروف التي اختلف فيها أهل الأمصار
ثمانية وعشرون حرفا ، قالوا فيها في سورة البقرة في إمام الشام والحجاز
(قالوا اتخذ الله ولدا)^(١) ، وفي إمام العراق بالواو (وقالوا) ، وفي إمام
الشام والحجاز (وأوصى)^(٢) وفي إمام العراق (ووصى) .

وفي آل عمران في إمام الحجاز والشام (سارعوا) وفي إمام
العراق (وسارعوا)^(٣) . للشام والحجاز (جاءوا بالبينات وبالزبر) ،

(١) آية ٦٨ سورة يونس (قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغنى)

(٢) آية ١٣٢ البقرة (ووصى بها إبراهيم بنه)

(٣) آية ١٣٣ آل عمران (وسارعوا الى مفرة من ربكم)

العراق (والزُّبَيْرِ) (١) . الشام والحجاز (ما فعلموه لإقليلٍ مِنْهُمْ) (٢)
العراق (لإلّا قليلاً) . الشام والحجاز (من يترتد منكم) (٣)
العراق (من يترتد) الشام والحجاز (ولدانُ الآخِرَةِ) ، العراق
(ولدانُ الآخِرَةِ) (٤) . الشام والحجاز (زَيْنٌ لكثيرٍ من
المشركين قتل أولادهم شركائهم) بنصب أولادهم وخفض
شركائهم ، ويتأولونه قتل أولادهم لشركائهم ، العراق (زَيْنٌ لكثيرٍ من
المشركين قتل أولادهم شركاءهم) (٥) .

الأعراف : الشام والحجاز (قليلاً ما تتذكرون) (٦) ، العراق
بغير نساء . الشام والحجاز (ما كننا لينهتدي) العراق (وما كنا) (٧) .
الشام والحجاز (وإذا نجيننا كتم) ، العراق (وإذا نجيننا كتم) .
الأنفال : الشام والحجاز (ما كان لنبي) ، العراق (وما كان) (٨) .
الشام والحجاز (ثم كيدوني) . العراق (ثم كيدون) (٩) .

(١) آية ١٨٤ آل عمران (جاءوا بالبينات والزبر)

(٢) آية ٦٦ النساء (ما علموه الا قليل منهم)

(٣) آية ٥٤ المائدة (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)

(٤) آية ٣١ الأنعام (ولدان الآخرة خير للذين يتقون) ، وآية ١٦٩ الأنعام

(ولدان الآخرة خير للذين يتقون) وآية ١٠٩ يوسف (ولدان الآخرة خير للذين اتقوا)

(٥) آية ١٣٧ الأنعام (كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)

(٦) آية ٣ الأعراف

(٧) آية ٤٣ الأعراف (وما كنا انهتدي لولا أن هدانا الله)

(٨) آية ٦٧ الأنفال (ما كان لنبي أن يكون له أمرى حتى يتخفى في الأرض)

(٩) آية ١٩٥ الأعراف (قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون)

براعة : الشام والحجاز (الذين اتخذوا مسجداً) العراق
(والذين اتخذوا) (١) .

يونس : الشام والحجاز (هو الذي سيبركم في البر والبحر) العراق
ميسيركم) (٢) .

الكهف : الشام والحجاز (خيراً منها) ، العراق (خيراً منها) (٣) .
المؤمنون : الشام والحجاز (سيقولون لله) ، العراق (سيقولون
الله) (٤) ، الحرفان الأول سيقولون لله (الأرض) (٥) . الشعراء : الشام
والحجاز (فتوكل) ، العراق (وتوكل) (٦) .

حم المؤمن : الحجاز والشام (كانوا هم أشد منهم قوة) (٧) ،
العراق بامقاطم .

(غافر) الشام والحجاز (وأن يظهير في الأرض الفساد) العراق
(أو أن يظهير في الأرض الفساد) (٨) . . (كذا) الشام والحجاز

(١) آية ١٠٣ التوبة (والذين اتخذوا مسجداً ضراباً وكفراً وتفرقوا بين المؤمنين)

(٢) آية ٢٢ يونس (هو الذي يبركم في البر والبحر)

(٣) آية ٢٦ الكهف (ولئن رددت إلى ربي لأجدن خيراً منها منقلباً)

(٤) آيات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ المؤمنون

(٥) في الأصل « الشعر » وربما أراد تفسير القراءة الأولى في الآيتين ٨٤ ، ٨٥

« قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ، سيقولون لله ، قل أفلا تذكرون »

(٦) آية ٢١٧ الشعراء (وتوكل على العزيز الرحيم)

(٧) آية ٩ الروم (كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها)

(٨) آية ٢٦ ظفر

(وما أصابكم من مصيبة بما) العراق (.. فيها كسبت
أند يكتم) (١) .

الزخرف : الشام والحجاز (ما تشتهي الأنفس) (٢) ، العراق
(ما تشتهي الأنفس) ، (الزمر) الشام والحجاز (يا عبادي) ، العراق
(يا عباد) بغير يا (٣) .

سورة الرحمن : - جل وعز - : الشام والحجاز (ذا العصف) ،
العراق (ذو العصف) ، الشام والحجاز (تبارك اسم ربك ذو الجلال) ،
العراق (ذي الجلال) .

الحديد : الشام والحجاز (الغنى الحميد) ، العراق (هو الغنى
الحميد) (٤) . الحجاز والشام (وكل وعد الله الحسى) ، العراق (وكل
وعد الله) (٥) .

والشمس وضحاها : الشام والحجاز (فلا يخاف عقباها) العراق
(ولا يخاف عقباها) (٦) .

وما روى من اختلافهم أن في مصحف الشام : (يقول للذين آمنوا) ،
العراق (ويقول بنى اسرائيل) . الشام والحجاز (قال سبحان ربى) :
العراق (قل سبحان ربى) .

(١) آية ٣٠ التوري

(٢) الزخرف ٧١

(٣) آية ٥٣ الزمر (قل يا عبادي الذين امرتوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله)

(٤) الحديد ٢٤ (ومن يقول فان الله هو الغنى الحميد)

(٥) الحديد ١٠ (وكل وعد الله الحسى والله بما تعملون خبير)

(٦) آية ١٥ سورة الشمس

النمل : الشام والحجاز (إننا لمُخرجون) ، العراق (إننا بنون واحدة .
الرعد : الشام (سَيَعْلَمُ الكَافِرُ) ، العراق (وَسَيَعْلَمُ
الكفار) (١) .

الملائكة : الشام (من أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤا) ، العراق ولؤلؤ .
الانسان : الشام (قواريرا) ، العراق بغير تنوين .
الأنعام : أهل البصرة (لئن أنجيتننا) ، الكوفة (أنجيتنا) .
الأنبياء : البصرة (قل ربِّي) ، الكوفة (قال ربِّي) يعلم القبول ،
قالوا على الخبر .

سورة الجن : (البصرة) (قال إنما أذعور ربِّي) ، الكوفة (وقل إنما
أذعور ربِّي) .

وفي المؤمنين مثل ذلك (قال كم لبثتم) ، (وقال كم لبثتم) .
الأحقصاف : البصرة (ووضيتنا الإنسان بالدينه حُسنا) ،
الكوفة (إحسانا) .

يس : الحجاز والبصرة (وما عملته أيديهم) ، الكوفة (عملت أيديهم) .
سورة محمد ﷺ : الكوفة (فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم
بغتة) (٢) بغير تاء البصرة بانيات التاء . الكوفة في النساء خاصة (والجارِ
ذِي القَرْبَى) (٣) ومن سواهم (والجارِ ذِي القَرْبَى) .

(١) الرعد ٤٢

(٢) سورة محمد ١٨ وقراءة الكوفة (وهل ينظرون) بالياء

(٣) النساء ٣٦

وهذا الذى ذكرناه هو قدر اختلاف مصاحف الشام والحجاز .
وهذه القراءات كلها صحيحة . وكذلك سبيل المختلف من قراءات أهل
الأمصار نحو قوله (بكلمات ربها وكتابها) وكتوبه وواعد وواعد
والصابئين والصابئون ، وضحاها وضحيها ، ولكن الشيطان بالتشديد
والتحفيف ، وطلع وطلع ، وأمثال هذا مما يجرى مجراه . كل هذا
صحيح أنزل القرآن به ، واختلاف هذه المصاحف منقول عند أهل
الأمصار نقلًا متواترًا ، لأن عثمان رضى الله عنه فرق المصاحف كما قدمنا ،
وما جاء شاذًا لا يتضمنه مصحف الجماعة فيانه لا تجوز القراءة به ،
فأما ما بين هذه المصاحف من اختلاف الكتابة فلا تعلق فيه لمزله (لمظنة) أدنى
مسكة (شك) ، لأن اختلاف الكتابة والهجاء لا يفسد معنى ولا يغيره ، فلا بأس
باختلاف الكتابة إذا اتفق اللفظ والمعنى وقد كتب كتاب المصاحف الصلاة
والزكاة والحياة بالواو ، وهم لا يكتبون ولا نحن القطاة والفتاة
إلا بالالف وهما مثل الصلاة والزكاة ، وكتبوا (أو لا أذبحنه) (١) بزيادة
الالف ، (ولا أوضعوا خلالكم) (٢) .

قال القاضى رحمه الله : ولا معنى للزيادة فى الموضوعين إلا توأضعهم على
ذلك . وكتبوا (من نبأى المرسلين) ، و (من ورأى الحجاب) بالياء ،
وكتبوا (يتفعكل فى أموالنا ما يشاؤ) بالواو وفى موضع آخر بلا واو
ولا فصل بينهما .

(١) النمل ٣١٠ (أو لأذبحنه)

(٢) التوبة ٤٧ (ولا أوضعوا خلالكم يفتونكم الفتنة)

وكذلك إذا اختلف الخط واختلف لأجل اختلافه المعنى نحو (وكتابه) وكتبه ، فإنه أيضا منزل من عند الله .

ويدل على اختلاف المصاحف اختلاف قراء أهل الأمصار في سورة الحمد مع ما به من ظهور نقلها وقول النبي ﷺ : « لا تتم الصلاة إلا بها ، » .
واخباره بفضائلها ، واعتقاد أكثر الأمة أن صلاة الإمام والمأموم لا تتم إلا بها ، وقول جله من العلماء إن الإخلال بها في ركعة مفسد للصلاة إلى غير ذلك من الأسباب الموجبة لتوفرهم الناس على نقلها ولو لم يكن إلا تكرار النبي ﷺ لها في كل يوم وليلة خمس مرات لكان ذلك مقنعا ، وهم مع ذلك يقرؤون : مالك ، ومالك ويكتبون كذلك ، ويختلفون في الصراط ، وعليهم وعليهم . فعلينا أن ذلك كله منزل من عند الله تعالى ، وأنه مما أنفذه عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ، ونقل في تخرير الناس في القيرامة بأيها شاءوا ، مثل ما فعل النبي ﷺ . وإذا كان ذلك كذلك في سورة الحمد ، كان ثبوته في سواها أولى .

باب

ذكر ما يتعلق به عن الحجاج بن يوسف
في هذا الباب

ان قال قائل : كيف يصح لكم الدعوى بصحة مصاحف الأمهات ،
لا سيما العراق ، وقد روى الناس عن الحجاج أنه غير حروفا من مصاحفهم
وأسقط حروفا كانت فيها ؟ .

يقال لهم : قد روى أن الحجاج قدم العراق ولم يكن أحد من الأمراء
أشد نظرا في المصاحف منه ، وكان الناس يكتبون في مصاحفهم أشياء ،
أشياء ، كانوا يكتبون (الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتة) ،
و (وليس عليكم جناحٌ أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواضع
الحج) ، وأشياء غير هذا ، فبعث الحجاج إلى حفاظ البصرة وخطاطها
فجمعهم عنده ثم أدخل عليه منهم خمسة : (هم) أبو العالية ونصر بن عاصم
الجحدريّ وابن أصمع ومالك بن دينار ، وبعث الحجاج فأتى بمصحف
عثمان وهو عندئذ عند آل عثمان فقال هؤلاء الخمسة : اكتبوا المصاحف
وأعرضوا وصيروا فيما اختلفتم فيه إلى قول هذا الشيخ ، يعني الحسن ، فغيروا
أحد عشر حرفا بأمر الحسن والجماعة المذكورة . قال الراوى : قلت لمالك :
من وليّ له العرض . قال : عاصم الجحدري قلت : الحسن فيهم ؟ .
قال : كان شيخهم ، وسألنا عن حروفه فحسبناه (فأجبتناه) فقال : قد
أصبتم وأحسنتم . وعملناه له في أربعة أشهر .
وكان الحجاج يختم القرآن في كل ليلة .

هذه جملة تكشف عن بطلان ظنهم أن الحجاج غير المصحف .
وفي بعض الروايات المشهورة أن الحجاج أمر عاصم الجحدري وابن أصمغ
بتتبع المصحف ، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحف وجدوه مخالفاً لمصحف
عثمان ، ويعطوا صاحبه ستين درهما . قال : وفي ذلك قال الشاعر :

• وإلا رسوم الدارِ قفراً كأنهما
كتابٌ عاهُ الباهليُّ ابنُ أصمغ

يعنى ما ذكرناه .

وهذا الخبر لا يعارض ما روينا من نصبه خمسة ، لأنه جعل
عاصماً للعرض ، وجعل ابن أصمغ باحثه لتقطيع المصاحف وأداء
الديارم . فإن قالوا : لو ثبت أن الحجاج أحضر مصحف عثمان قبل هذه
المرّة واخذوا عليهم الرجوع إلى مصحف عثمان لم يصح احضاره له ، لم يصح
أيضاً ما عارضتم به من تغيير المصحف . وإن صح الخبر كانت مصاحف العراق
أولى بالصحة من غيرها لهذا العرض من الحجاج ، وأخذ السلطان المرهوب
للناس بتصحيحه . فإن قالوا : فما معنى هذا العرض وأنتم تقولون إن الكتابة
رسوم دالة على اللفظ فما معنى تغييرها ؟ . قيل : أراد الحجاج أن يرد
المصاحف إلى مصحف عثمان ولا يُغيّر عنه شيئاً ، لينخرق الأمر .
ويمكن أن يكون أسقط منها ما روى رواية الأحاد ، أو نسخت تلاوته .
فإذا كان ذلك كذلك كان ما فعله الحجاج من تغييرها حسناً ولا يتعارض
قولهم غيروا أحد عشر حرفاً مع قولهم : كانوا يكتبون الشيخ والشيخة ،

لأننا قد أبنا أن الحرف يقطع به على الكلمة والسلام مجازاً . ويمكن أن يكون الراوى قال لم يُغَيَّرُوا إلا أحد عشر حرفاً ، ومع ذلك الشيخ والشيخة ، وما أشبه ذلك . ويمكن أن يكون أراد أنهم لم يغيروا إلا أحد عشر حرفاً ، فإنها غُيِّرَتْ ولم تسقط فن ظن أن الحجاج غير أحد عشر حرفاً مثبتة في مصحف عثمان فقد ظن جهلاً ، ودل بذلك على قصوره عن معرفة ما ركبت عليه العادات أما واحدة فإن الحجاج كان من شيعة عثمان ، فإن معظم تأويله فيمن أقدم (على) على السعى على عثمان ودخوله عليه يوم الدار ، وعوده على (عن) نصرته .

وكيف يسوغ لمن هذه حاله الطعن على عثمان وتغيير مصحفه ، مع أنه كان يقرأ ويأخذ عن القراء والاستاذين . ولقد روى أنه قال ليجي بن يعمر : أتسمعتني أُلْحِثُ ؟ ، فقال له يحيى بن يعمر : الأمير من أفصح الناس . قال : لَسْتُ خَبِيرَتِي . قال : نعم ، (قال) : فيم إذن ؟ . قال : في القرآن . قال : هو أشنع . قال : في أى موضع ؟ قال : في سورة براءة تقرأ (أَحَبُّ إِلَيْكُمْ) بالرفع . قال : لا جرم لا تسمعني لي لحناً بعدها . فسيَّر إلى خراسان .

فمن كان هذا حفظه وتيقظه ورجوعه إلى العلماء كيف يجوز أن يُظَنَّ به أنه غُيِّرَ القرآن ؟ . وكيف يصح هذا عنه وهو يتقرب إلى بنى أمية ويمتد إليهم بكل حيلة حتى ذكر أنه كتب إلى عبد الملك « وبلغتني أن أمير المؤمنين عَطَسَ في مجلسه رجل » فقال له يغفر الله لنا ولكم ، فباليتمى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً .

فمن يبلغ به الملق والتعليل إلى هذا كيف يجوز له أن يطعن على إمامة من (١) نال الخلافة به؟ ولو وجد في المصحف غلطاً لم يُتقدم على تغييره، وكيف وهو من الصحة بالمكان الذي ذكرناه. وكيف يصح أن يُغيّره الحجّاج وقد علم انتشاره في الآفاق وكثرة النسخ منه، ويعلم أنه لو عرض الناس على السيف لم يرجعوا عما أقرّاهم أنيتمتهم. ولو ساغ لقائل أن يقول إن الحجّاج غيره وانكم له ذلك، لساغ لآخر أن يقول إن عبد الملك غيره، وإنّ زياداً أيضاً غيره وانكم لهم ذلك. هذا غاية الباطل. ولو قال قائل مثلاً هذا في «قفا نيك...» والموطأ وودّع هُريرة لكان هذا جاهلاً بالمعادات.

قال القاضي رحمه الله: ولو سألنا من يدعى صنيع الحجّاج لذلك: ما هذه الحروف؟

فقال: هي معروف منها قوله (هو الذي سيترككم) ردها (تسيترككم في البرّ والبحر). ومنها في سورة البقرة (يتسنّ) جعلها (تسنّه)، ومنها (شريعةً ومنها جاً) جعلها (شريعةً).

وقد علم كل واحد أن هذه الحروف ليس فيها إثبات خلافة بني أمية وإبطال خلافة ولد عليّ والعباس، فيقال إنه قصد ذلك لهذا الوجه.

باب

الكلام في حكم قراءة الأئمة السبعة

ووجه اختلافهم

فان قيل فما معنى قولكم هذا حرف وهي في الحقيقة أحرف كثيرة ؟
قيل : من جنس القراءات المحصورة التي أجمع عليها دون ما ورد من
طريق الأحاد كما تقول هذا قول مالك والشافعي ، تريد جنس ذلك لا واحدا
منه فقط .

قالوا : فاذا كان مصحف عثمان مساويا لمصحف أبي بكر رحمه الله
والصحيفة التي كانت عند حفصة فما وجه أمره بغسل الصحيفة ؟ .

يقال : يمكن أن يكون أمره بذلك لأنه بلغه ، أو توهم أن فيها قراءة
غير ثابتة عن النبي ﷺ ، ولم يغسلها في أيام حفصة لأنه أقيم لها ليردنها
عليها ، ورأى ذلك عند قراءتها . أو يكون بلغه أن بعض من استعارها
زاد فيها ، فأراد تغطية أثرها ، أو لأن قائلها قال الرجوع إلى الصحيفة أولى
من الرجوع إلى مصحف عثمان ، فخاف أن تتعلق قلوب العامة بذلك .
ويمكن أن يكون أثبت فيها ما نقل من طريق الأحاد ، وعلم عليه ليكون
تذكرة ، فأمر بغسلها لذلك .

فان قيل : فما الدليل على أن عثمان رضي الله عنه كان يجمع الناس على
مصحفه ويحظر عليهم القراءة في غيره ؟

قيل : يدل على ذلك علمنا بأنه كان يطالب الناس باخراج مصاحفهم ،
ويغسل ما حصل عنده منها ويحرقها ، فمحال أن يكون مع ذلك مسح (١)
لها ، ولأنه أراد قطع الخلاف وما حدث بين الناس . ومحال أن يريد ذلك
ويحول (٢) بين الناس وبين ما خالف مصحفه وحرق المصاحف ولم
يغسلها لهم لقراءة محصورة أراد أن تتوفر دواعيهم على نقلها ، مع أنه ثبت
عنده أن في تلك المصاحف القنوت والتأويل وما روى رواية الأحاد وغير
ذلك بما قدمناه آنفا ، ولو أجزأنا قرآنا بخبر واحد لم يتعذر ممن يريد كتب
الشريعة والزيادة في القرآن أن يفعل ذلك إلا فعله بأن يظهر نسكا يوجب
قبول خبره . فكل ما فعله عثمان رضى الله عنه من أخذه المصاحف وتأديب
من كتبها صواب . وحسن نظر الأمة . ويمكن أن يكون ممن علم صحة
قراءة مخالفيه نحو أبي وابن مسعود ، وعلوا لهم صحة مصحفه ، فلما رأى
اختلاف الناس استشارهم في جمعهم على مصحف يختارون فيه قراءة محصورة
من تلك القراءات ، ويكون ذلك في أمام يفرعون إليه ففعل ذلك ، ورغب
الناس في مصحفه وحضتهم من غير أن يقهر أحدا على الايمان بمصحفه .
ويدل دلى أنه لم يكن يمنع أحدا أن يقرأ بغير ما في مصحفه إذا كان متواترا
أن ابن جبير كان يؤم الناس في رمضان فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود وأخرى
بقراءة زيد ، وروى أن أقرأ الناس لقراءة ابن مسعود الأعمش ، وأقرأ
الناس لزيد حاصم .

(١) في الأصل مسأ

(٢) في الأصل ويترك

فهذه الأخبار وأمثالها تدل على أنه لم يكن يحظر مخالفة مصحفه ، ثم
قل ناقلو قراءة ابن مسعود وغيره لميل الناس إلى مصحف الجماعة ، فصار من
يُروى له حُرْفُ أَبِي وَعَبْدِ اللَّهِ لَا يَقْطَعُ بِهِ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ عَلَى هَذَا
الْجَوَابِ أَنْ يَرْغَبَ عَنْ حَرْفِ الْجَمَاعَةِ الْمَقْطُوعِ بِهِ . وليس كون الشيء
واجبا موجبا لنقله ولا كونه ندبا مضعفا لنقله ، بل ربما قوى نقل الندب
وضعف نقل الواجب ، ألا ترى أن الناس يعرفون موت أميرهم وعظيمهم ،
ولا يعرفون حكم رد اللقطة والعمارية . ولو أجبر عثمان رضي الله عنه على
مصحفه لنقل ذلك نقلا متواترا ، ولكان منهم منافرة ومقاومة تنقل نقلا
متواترا ، كما أن السلطان في وقتنا هذا لو طلب الناس يقرأون بقراءة حمزة
ويحرقون ما سواها من القراءات فقلق الناس من ذلك . ولا بد أن يقيم قوم
على منابذة ومخالفة له وإن هدّم دُورَهُمْ وَسَبَّيْ ذُرَارِيَهُمْ .
وان صح أن عثمان رضي الله عنه دعا إلى مثل ذلك وأنه حرق مصحفا ،
وهو على الحق صحيح وتواترت بذلك الأخبار عنه ، فالواجب أن يحمل
ذلك على أحسن احتمالاته ، وأنه ما فعل إلا ما له فعله ، لأنه قد يسوغ
للسلطان إحراق رجل آمن على الغنائم ، فجاز إذا أداه اجتهاده إلى
ذلك ، ويسوغ له هدّم دار مفسد خان . هذا جائز . وقد روي أن
عليّاً رضي الله عنه تقدم بهدم دار جرير بن عبد الله لما خالفه ولحق
بمعاوية ، وقد نرى وهبتك (١) للسلطان أن يهجم على المنازل ويهتك الستور لطلب

(١) في الأصل : السلطان أن تهجم على المنازل وتهتك

من امتنع من الحقوق . وإذا كان ذلك كذلك وكان عثمان رضى الله عنه رأى أن أصلح الأمر لمن خرج على سلطانه وأراد النض منه أن يأخذ مصحفه ويحرقه وجب أن يكون ذلك صواباً ، ولا يدل ذلك على قهره لأهل الحق والموقرين لسلطان الله تعالى . فإن قالوا : كيف جاز لعثمان رضى الله عنه أن يحمل الناس على حرف واحد وهم إذا حملوا عليه اندرس بقية الحروف ولم ينقل . قيل : لأن الله سبحانه لم يفرض على الناس حفظ جميع تلك الأحرف لا على أهل عصر الرسول ﷺ ولا على من بعده ، وإنما أزمهم أن يؤديه على ما سهل عليهم وليس من الأمة من يقول إنه يجب على أحد حفظ جميع الوجوه والقراءات ، وإذا كان ذلك كذلك وجب لعثمان رضى الله عنه أن يحمل الناس على حرف واحد . ولو كان دين النبي ﷺ وجوب القراءة لجميع الحروف لنقل ذلك نقلاً متواتراً . واجماع الأمة معصوم ، وإذا أجمعوا على نقل تلك الحروف ، وإما لما كان ذلك صواباً جائزاً .

والجواب الثاني هو ما قدمناه من أنه لم يحظر شيئاً مما أباحه الله تعالى . فان قيل فهل يجوز لعثمان رضى الله عنه أو لغيره أن يوجب بعض الكفارات التي خبر الله تعالى بها وأن يلزم هو أو غيره الأمة واحداً منها بعينه ؟ قيل : لا يجوز ذلك له ولا لغيره . ونحن لم نَجوز له أن يلزم الناس بعض تلك القراءات ويحظر بعضها ، وإنما أجزنا أن يرغب الناس في بعضها دون بعض لداع دعنا إلى ذلك . وكذلك يجوز له ولغيره أن يرغبهم في بعض الكفارات دون بعض ويحظرهم على ذلك إذا أداه إلى ذلك

عارض وسبب يقتضيه ، ولا يؤدي ذلك إلى ترك فعل الكفارات لأنها موجودة في القرآن العزيز المحفوظ علينا إلى يوم الدين . وليس كذلك القراءات لأنها غير موجودة بنص عليها في القرآن، فلماذا جاز أن يذهب نقل ما لم يرغب فيه منها ، فإن قيل : فهل يجوز لعثمان رضي الله عنه أن يرغب الناس في الأخذ ببعض أقوال الصحابة .

قيل : نعم ذلك جائز وأن يحضهم على قول واحد من العلماء موثوق به . ويمكن أن يقفوا عند مدحه له على قوله وما يفتنهم حتى يؤدي ذلك إلى نقل مذهبه ونحوه غيره .

وأما ترغيب العلماء أن يصيروا إلى رأى من يرون من أقوالهم أولى منه ، فإن ذلك لا يجوز لأن فرض كل واحد ما أداه إليه اجتهاده ، ومن خلط القول والمسائل التي يفتى فيها بالاجتهاد بالقول في مسائل الأصول التي لا يجوز فيها التعليل فقد سقطت مكانته .

باب

ذكر ما يحاولون به الطعن على عثمان رضي الله عنه
في حظر ما خالفه

قال القاضي رحمه الله : ونحن الآن نتكلف الجواب على مذهب من قال ان عثمان رضي الله عنه والجماعة منعوا من قراءة القرآن بأحرف كانت مباحة لأجل ما حدث من الهرج . ان قال قائل ما الدليل على صواب ما فعله عثمان؟ من ذلك ، وكيف تقدم إلى مثل من هذا رأيه مع العلم بأن الله تعالى أعلم بمصالح عباده منه ، وقد خبرهم في القراءات وكيف حظرها قيل : فعل ذلك رضي الله عنه ليزول الخلاف والفرقة وتجتمع الكلمة ، ولأنه لو قرأ على ما هو عليه من الخلاف لسوغ (١) ذلك للملحد أن يقول : لو كان القرآن من عند الله تعالى لم يكن مختلفا ، كما أن الصوم والصلاة لما كانت من دين الله لم يختلف فيها ، وإذا كان باطلاً لما قد مناه فإنه يوجب خبرة من ليس له علم بالأدلة في بطلانه ففعل ، وفعل الله ما هو أقطع لمطاعن المشركين وأعودُ بصلاح الدين ، وذلك من أعظم فضائله .

ويدل على ذلك أيضا أن التوجيه والقيام في الصلاة والركوع والسجود يسقط ذلك كله للأعذار من العدو وغيره ، ولا يسقط المباح ، فما ذكرناه من وجوه الفساد أولى . فان قال المخالفون لهم : هذا ليس بصحيح لأن

(١) في الاصل لساغ

التوجيه والركوع والسجود ورد النص بتركه للعذر ولم يرد نص بقراءة ما أنزله الله تعالى . ويقال لهم : قد بينا من قبل أن ما فعله عثمان رضي الله عنه من ذلك صواب ، وأنه قد اجتهد وبذل وسعه لما رآه من المصلحة وحمم مادة الفتنة وأنه فرضه ، وما رآه فهو دين الله عز وجل قائم مقام النص عند تعذره . فزال ما تعلقوا به . ويدل على جواز ما فعله أيضا أن الله تعالى حرم قراءة القرآن بجميع القراءات عند حيض أو جنابة وغير ذلك ، فإذا ساغ ذلك ساغ أن يحرم بعض القراءات لما في ذلك من دخول الفساد على الدين وعلى الناس .

فان قالوا : الجنابة والحيض والخوف إنما تحرم القراءة في وقت دون وقت على التأييد ، فأنتم تفعلون إن بالبهرج والفساد حرم بعض القراءات على التأييد .

قيل لهم : عن هذا جوابان ، أحدهما أن الجنابة والحيض والخوف ترتفع والفساد والبهرج لا يرتفع بل يزيد فافتترق الأمران .

والجواب الثاني أنا نقول إذا أمننا الخلاف وارتفع تبرئ الناس بعضهم من بعض ساغت القراءات كلها وكانت حالتها عند ذلك كحالتها في زمن النبي ﷺ ، فإن قالوا : فهل يسوغ للأمة المنع من التطوع ببعض الصلوات والتخيير في الكفارات وأخذ الناس بواجب منها ؟ قيل لهم : ذلك جائز إن عرض ما يمنع صلاة التطوع والتخيير في الكفارات كالذي عرض في القرآن من الخلاف .

والجوابُ السديدُ أن ذلك لا يجوز ، لأننا نعلم ضرورة من دين
الرسول ﷺ بقاء التخيير في الكمارات إلى الأبد ، وليس كذلك التخيير
في القراءات لما وصفناه من الخلاف .

قالوا : ويدل على ذلك علمنا بأن الله تعالى قد خير في القتل والمن ، وأن
أوجب أن يفعل الإمام ما غلب على ظنه أنه الأصلاح ، ثم يرتفع عندئذ
التخيير ويترك فعل ما كان مباحا . وكذلك إذا حدث من الخلاف ما ذكرناه
كان له أن يحظر من القراءات ما كان مباحا .

فإن قالوا : ذلك مفترق لأن الله تعالى أنزل القراءات ولم يتكئسها إلى
رأى الإمام ووكل المن والقتل إلى رأى الإمام .

قيل لهم : ليس فيما ذكرتموه قدحٌ فيما ذكرناه . لأن الله تعالى وإن
وكل المن والقتل إلى رأى الإمام فقد نصَّ على التخيير فيهما ، فلما كان للإمام
أن يحظر أحدهما كان له أن يحظر بعض القراءات ، فإن قيل : فهل كسأن
يجوز عندكم أن يكمل الله عز وجل أمر الصلوات والزكوات إلى الإمام فيأمر
بفعلها في وقت وينهى عنها في وقت آخر ؟ .

قيل : ذلك جائز لو ورد التعبد به ، غير أنه لم يرد به تعبد ، فعلم أن
الصلوات والزكوات فرض على التأيد ، وليس كذلك القراءات .

فإن قيل : كيف تدعون أنه لم يجوز في وقت منع الصلوات والزكوات ؟ .

قيل : قد ثبت أن أهل الردة منعوا الزكاة وقالوا إنما كانت واجبة في
زمن النبي ﷺ وقد سقطت . فيل قد ثبت بقول الأمة والشيعة معا أن فرض

الصلوات والزكوات على التأييد ، وأنه هو أصلح عند الله ، فلو سقط فرض الزكاة عند تأويل من تأول لسقط فرض الصلاة وجميع الدين والتوحيد والايان ، والكبر الخلاف والهرج ، وهذا باطل لا يجوز القول به وليس كذلك القرآن ، لأنه لم يرد نص بأن التحجير فيها باق إلى يوم القيامة ، وأيضا فإنه لا يجب على الله تعالى أن يسقط فرض الزكاة ونحوها من العبادات ، وإن علمنا يقينا أو غلب على ظنوننا أنه أدى فرضها ونص لنا تعالى على وجوبها ، ووجوب فعلها على التأييد فيه مضرة ، وأن يجب علينا في نقل بعض القراءات وكتب المصاحف وتحريم المن المطلق ، أو علمنا أو غلب على ظنوننا كون ذلك مضرة لإثباتنا أن الله تعالى لا يجب عليه فعل الأصلح بل له أن يفعل بالمكلف ما يشاء ويتصرف فيه وفي جميع ما فعله كيف شاء ، لا يُسأل عما يفعل ، وهم يسألون فإن قالوا : فإذا كان الامام حطر شيئا من القراءات فهو يجوز أن يحملهم على وجه واحد من وجوه التأويل لعارض أو على جهك من الأحكام الشرعية لعارض قيل : عن هذا أجوبة أحدها أنه تعالى بين دليل قاطع أن الواجب على الامام وعلى علماء الأمة التمسك بما يغلب على ظنونهم أنه الحق والأولى ، ولم يدل دليل على أن تأييد القراءات يقطع به .

والجواب الآخر أن على الامام فعمل الأصلح إذا كان لا يؤدي إلى رفع نص وأمر لازم ولا يسوغ له الأخذ بما هو عنده الأولى إلى قول غيره ، وإن أدى ذلك إلى الهرج والفساد . وليس كذلك القراءات .

وجواب آخر وهو أنه إذا كان جائزا له أن يحملهم على قول واحد

فلا فرق بين ذلك وبين القراءات . وما نعرف في الشريعة دليلاً قاطعاً
يُوجب إطلاق المذاهب المختلفة مع البهرج والفساد وأن كان يُعلم
أن ذلك فرض كل واحد إذا أداهُ إليه اجتهاده وأمينت الحال ،
ويجب أن نعلم في تصحيح هذا الجواب على أنه لم يُرد توقيفاً بتأييد
وجوب تمسك الإمام ، وكل علم بقوله ، ولو كان على ذلك دليل
لوجب بحثنا عنه وفتيشنا عليه إلى أن نجد له لاسيما مع القول بأن
كل مجتهد مصيب ؛ وليس لأحد أن يحتج على ذلك لأن الصحابة
اختلفت في بيع أمهات الأولاد ، ثم التابعون على منع بيعهن ، لأن
اختلاف الصحابة إن صح في ذلك فليس برافع لإجماع التابعين ، لأنه
لا يُجمع التابعون على منعه الخلف فيما أجمع الصحابة على الخلف
فيه ، وإنما لم أن يُجمعوا على أن أحد الأقوال أولى من غيره من
غير أن يُجمعوا على الخلف في ذلك . وإنما حرّم بيع أمّ الوالد
بعد الخلاف فيه لأن الصحابة أجمعوا بعد أن اختلفوا على قول مجيز
ذلك ، أو نقول : ما اختلف الصحابة في بيع أمّ الوالد قط ، بل
أجمعت على منعه بيعهن ، ونجعل ما روى من ذلك عن علي رضي الله
عنه وعن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم من نحو قوله : أجمع رأيي
ورأي عمر على بيعهن أن ذلك من أخبار الآحاد ، فليس يجب
تحريم بعض الأقاويل المختلفة لخوف المتنة بهذه الحجّة ، بل بما قدمناه .
وليس لأحد أن يقول : جوابنا عن أصل السؤال أن تأويل الآي والخلاف
في الأحكام لا تجرى مجرى القراءات ولا نقول لأنه لا يصح أن

يُغْلَبَ عَلَى ظَنِّ الْإِمَامِ أَمْ كَانَ أَوْ يَكُونُ ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا وَضَعُوا
الْمَسْأَلَةَ عَلَى التَّجْوِيزِ لَا غَيْرَ .

فَأَمَّا دَعْوَى ذَلِكَ بِلا دَلِيلٍ يُوجِبُهُ فَلَا وَجْهَ لَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْجَوَابَ مَا قَدَّمْنَاهُ فَقَطْ . فَإِنْ قَالُوا : كَيْفَ تَدْعُونَ أَنْ
الصَّحَابَةَ رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ يَخْرُجُ مِنْهُ
التَّضَلُّلُ والتَّأْتِيمُ ، وَقَدْ ظَهَرَ عَنْهُمْ نَحْوُ قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُمْ أَنْ
يَكُونُوا اخْتَلَفُوا فَقَدْ عَشَوْكَ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اجْتَهَدُوا فَقَدْ أَحْطَوْا عَلَيْكَ
الدِّيَّةَ . وَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ اجْتِهَادَهُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ شَاءَ بِأَهْلِيهِ . وَقَوْلُهُ : أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ
زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ يَحْمِلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا وَلَا يَحْمِلُ الْجَدَّ أَبًا . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ .

قِيلَ لَهُمْ : وَجْهٌ فَصِيحٌ فَيَحْتَمِلُ قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانُوا
اجْتَهَدُوا رَأَيْتُمْ فَقَدْ أَخْطَأُوا أَوْ أَخْطَأُوا عِنْدِي ، وَفِي عِلْتِهِ ظَنُّ لَّا عَلَى وَجْهِ
الْقَطْعِ . وَقَدْ يَخْطِئُ الْمَخْطِئُ عِنْدَنَا وَفِي حَقِّنَا وَيَسُوغُهُ مَعَ ذَلِكَ الْعَمَلِ إِنَّمَا
أَدَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ ، وَكَذَلِكَ يَعْمَلُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْحَقَّ فِي وَاحِدٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا إِنْ كَانَ ظَهَرَ إِلَيْهِمْ مَا ظَهَرَ إِلَيَّ وَأَقْتُوكَ بِغَيْرِهِ ،
وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا خَطَاً مَقْطُوعاً بِهِ
غَيْرَ أَنَّهُمْ يَسُوغُ لَهُمُ الْعَمَلُ بِهِ وَالْأَثْمُ فِيهِ عَنْهُمْ مَوْضُوعٌ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
اجْتِهَاداً مِنْهُمْ وَثَبَتَ مَا كَانَ مِنَ الْخِلَافِ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَحْسَنَ
مَنْقَلَبَهُ وَمِثْوَاهُ فِي الْقَرَاءَاتِ وَأَقْعَا عَلَى هَذَا السَّبِيلِ بَلْ عَلَى وَجْهِ التَّأْيِيدِ .

وأما حديث عائشة رضی الله عنها مع زيد ، فإنها أرادت أنه كان يسمع من النبي ﷺ بتحريم البيع ثم أقدم عليه ، لعمري أن ذلك ذنب عظيم محمّطٌ للأعمال ، أو يكون عيب أنه أن ظهر له في رواية تحريم البيع ثم أفتى بجوازه ، وذلك أيضا ذنب عظيم ، فأما أن يكون عنك أنه أحبط اجتهاده من غير أن يسمع في ذلك نصا ، ولا غلب على ظنه شيء ، فأفتى بخلافه فذلك محال .

وأما قول ابن عباس رحمه الله : من شاء باهلته ، فإنه يحتمل أن يكون أراد بذلك نفي معصية قذف بها أو لعله أن قائلا قال إن ابن عباس يعلم القول في الفرائض ويفتي بخلافه ، فقال من يشاء باهلته . ويحتمل غير هذا .

وأما قوله : ألا يتقى الله زيد في مسألة الجد ، فإنه يمكن أن يكون بلغه أن زيدا ينكر كون الجد أبا أي تسميته بذلك ، فأنكر ذلك لأنه مسمى به في القرآن (ملة أبيكم إبراهيم) . ويمكن أن يكون زيد لم يقل ذلك ، وإنما ظننه المخبر عنه ، ولم يأمره أن يتقى الله أن لا يجعل الجد أبا في الميراث ، لأن المسألة تحتتمل التأويل ، ويحتمل غير ذلك . ولا تأنيب في المسائل التي جرت بين الصحابة رضی الله عنهم ، ويمكن أن يدل على أصل المسألة بأن يقول كما دل الله سبحانه بدليل قاطع على أن على الإمام وعلماء الأمة أن يفتوا بما يغلب على ظهم ، على أن ذلك هو الأصلح للأمة ، وأنهم لو أخذوا بقول واحد ومنعوا المصير إلى غيره لآدى ذلك إلى فساد كثير ولا رتدوا عن ذنبهم . ولما لم نُدلّ بدليل قاطع على تأييد القراءات المختلفة بل دُللنا

على خلاف ذلك باجماع الصحابة على منع هذا وجمعهم على قراءات محصورة ، ثبت بذلك افراق الأمرين .

والجواب الذي هو أحسن للسبب أن نقول إن عثمان رضى الله عنه إنما جمع الناس على قراءات محصورة لعله أن الأمة مأمورة بحياطة القرآن ، وأن الذى توجهه حياطة القرآن وتوفر الدواعى هو أن يجمعوا على قراءات محصورة ، لأنه لو جمعهم على قراءات محصورة لحوف الفتنة لأدى ذلك إلى ترك كثير من العقليات لشدة اختلافهم فيها وتكفير بعضهم بعضا ، بل حجة الله تعالى قائمة بذلك وان اختلفت فيه . والصحابة لم تختلف فى العقليات البتة ، فلا سؤال علينا فى هذا . ويجوز جمع للناس على شىء واحد منها لحوف الفتنة بعد أن يجمعهم على الحق والصواب . وإن حتمتكم على باطل يظن أنه حق فانه عاص ، ولا يجوز أن يقع منهم اجماع على اتباعه ، وبما يقصد به بين جمعهم على حرف واحد وبين جمعهم على حكم واحد أن الله تعالى قد وكل إلى الامام النظر فى مصالح الأمة ، فاذا كان من مصالحها عنده أنه يجمعها على حرف واحد جاز ذلك .

واتباع مذهب واحد لم يوكل إلى اجتهاد الامام لأنه مأمور بانساع الحق ، وكذلك رعيته مأمورون بانساع الحق ، فافترق الأمران .

والقراءات كلها صواب فجاز جمعهم على بعضها لعارض . والعقليات لا تكون صوابا كلها ، ولا يجوز جمعهم إلا على الحق منها .

فان قالوا : فان الله تعالى اباح جميع القراءات فكيف يجوز للامام أن

يمنع منها قيل لهم : قد كان يجوز من الله تعالى أن ينص على جميع هذا المباح ويعلم أن ذلك مصلحة لعباده ، فلا يكون ذلك منه أمراً بالجهل ولا إباحة لاعتقاد المعلوم على ما ليس هو به . وليس كذلك الاختلاف في المذاهب والأمور العقلية ، لأن الحق فيها لا يكون إلا في واحد بعينه . وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يأمرنا بالجهل ولا يجوز أن يتفق في معلومه تعلق مصلحة خلقه بالأمر باعتقاد الجهل في بعض الأمور ، بل قال كثير من الناس إن اعتقاد الحق لجواز أمره بالجهل منفر عن طاعته ومن أدعى الأمور إلى افساد المكلفين ، فلذلك لم يأمر بالجهل قط .

فان قيل : على قولنا أن عثمان رضى الله عنه إنما رغبهم في مصحفه من غير اجبار أو قتل على أنه خبرهم بخوف الفساد والخلاف لا على أن ما حضره لم يثبت أو هو مشكوك فيه ، هل يجوز لمن بعد عثمان من الأئمة أن يبيحوا للناس أن يكتبوا مصاحفهم اليوم ويقرأوا على حرف عبد الله وأبي؟ .

قيل : الذى نذهب إليه نحن أن ذلك لا يجوز ، لأننا قد بينا أنهم لم يحظروا إلا ما لم يثبت عن النبي ﷺ ، وأنهم إنما تركوا ما هو مدخول ، ولم يحظروا ما أباحه الله تعالى . فعلى هذا الجواب لا يجوز أن نقرأ ولا نكتب غير ما أثبتوه ، لأن ذلك إذا لم يجر لمن في عصر عثمان رضى الله عنه لما فيه من وجوه الفساد ، فأحرى أن لا يجوز لمن بعدهم .

وقال قوم من أهل العلم والقرآن : ذلك جائز إذا أثبت عن عبد الله وأبي وغيرهما ، وأنه يجوز للتابعين وتابعى التابعين . وأما أهل عصرنا

فلا يجوز ذلك لهم ، لأن النقل ضعف وقيل حتى لا يمكن القطع على أنه قرآن من عبد الله البتة . وقد قلنا فيها سلف أن هذا الجواب قريب غير بعيد لأجل أن عثمان رضى الله عنه والجماعة أجمعوا على ما كان الاجماع منعقدا على اباحته ، فلا يكون أحد الاجماعين مخطئا لاختلاف الاحوال . إن الأمة أجمعت على جواز الفتوى ببيع أم الولد ما لم يعثر على دليل يعين الحق ، فاذا أجمعوا جميعا على منعه حصل الاجماع وصار دليلا قاطعا على أن الحق فيما أجمعوا عليه .

وهذا الجواب باطل عندنا في القراءات ، وفي بيع أم الولد ، أشد بطلانا . ويعرف الدليل على ذلك من قرأ أصول الفقه . وحظر القراءات بعدد اباحتها أخف ، غير أنه يلزم عليه أن يكون متى ارتفع الخلاف أن يعود الأمر إلى الاباحة .

وأكثر أصحاب هذا الجواب يمنعون من ذلك .

فان قيل : ان عثمان رضى الله عنه كتب المصاحف على ما قلم والقراءات اليوم مختلفة ، فما وجه جمعهم على مصحف عثمان ؟

قيل لهم : ليس اليسير مثل الكثير ، الخلاف اليوم يسير ليس بكثير ، والخلاف القديم كثير جدا وأيضا فان الجماعة اتفقت على أن الذى أثبتته عثمان رضى الله عنه قرآن واختلف فيما سواه .

باب

ذكر اختلاف القراء السبعة

وهل خالف جميعهم أو بعضهم حرف الجماعة أم لا ، وما وجه

اختلاف المصاحف

قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب رضى الله عنه : لم يختلف القراء السبعة في أن القراءات التي صار بعضهم إليها قرآن منزل من عند الله تعالى وأنها تنقل خلفا من سلف وأنهم أخذوها من طريق الرواية . وربما تَخَرَّصَ الجاهل الضعيف من المنتسبين إلى علم القرآن بأن اختلاف القراء إنما صاروا إليه من جهة الاجتهاد واعمال الفكر في حمل الكلام على ما هو أليق بالقصة، وان حالهم في ذلك كحال الفقهاء المجتهدين في الأحكام . وهذا قول باطل مرغوب عنه لا يعرف قائله ولا يدري منتصب لنصرته ولا مصنف يرجع إليه فيه ، لأن الظاهر المتواتر المشهور أنهم إنما أخذوا القرآن رواية ، لأنهم كانوا رحمهم الله يمتنعون من القراءة بما لم يسمعهوه ، ويمتنعون أيضا من رد ما يشكون فيه خوفا أن يكون قد قرئ به ، فكيف تكون هذه حالهم وهم يستجيزون القراءة بالاختيار لولا حيرة قائل هذا وجهله .

قال الأعمش : كنت أقرأ على ابراهيم فاذا مررت بالحرف لم يقل ليس كذا ولكنه يقول اقرأ كذا وكذا وذا ذكر لإبراهيم أن أبا العالية كان يفعل ذلك فقال : أظن صاحبكم قد بلغه أنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله .

فاذا كان هذا ورع السلف فكيف يسوغ أن يدعى عليهم أنهم يستجيزون القراءة بالاجتهاد ويختارون القراءة ويقرأون بها لولا الغفلة والذهاب عن الحق ؟ . وليس يمتنع أن يسبق بعض القراء والأئمة إلى قراءة كلمة أو حرف على وجه لم ترد به الرواية ويصير إلى ذلك من طريق الاجتهاد . غير أنه لا يخفى أنه منقول بالرأى فيما هذا سبيله ، فإن كان صحيحا جازت القراءة به وان كان غير صحيح لم تسخ القراءة به . وروى أن أبا عمرو بن العلاء قال : ما قرأت حرفا في القرآن إلا سمعا وإجماعاً من الفقهاء ، وما قلت فيه برأى إلا حرفا واحدا فوجدت الناس قد سبقوني إليه .

وقال الأصمعي : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرى به لقرأت حرف كذا بكذا . فلا تظن بمن هذا دينه وضبطه وورعه أنه صار إلى حرفه بالظن وغلبه الرأى . وقد روى من طرق كثيرة أسماء الذين أقرأوا القرآن والذين نسبت إليهم الحروف فما روى قط أنهم تناظروا في حرف أو دعا بعضهم بعضا إلى القياس . ولو كان ذلك منهم لظهر ، وعدم نقله دليل على بطلان قول مدعيه .

فأما أبو عمرو بن العلاء فقد قرأ على ابن كثير وأمثاله وعلى مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ، وهؤلاء كلهم قرءوا على ابن عباس . وقرأ أبو عمرو أيضا على يحيى بن النعمان ، وقرأ ابن النعمان على أبي الأسود الدؤلي ، وقرأ أبو الأسود على علي رضي الله عنه .

وقرأ ابن كثير على ابن مجاهد وغيره من أصحاب ابن عباس . وقرأ قراءة الجماعة على أبي بن كعب .

وقرأ نافع على أبي هريرة ، والأعرج عن أبي هريرة وقد علم أن
أبا هريرة إنما كان يقرئ الناس في المدينة بحرف عثمان والجماعة .
وقرأ ابن عامر على المغيرة المخزومي ، وقرأ المغيرة على عثمان .

وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السلمي ، وقرأ السلمي على جماعة من
الصحابة بقراءة الجماعة ومصحف عثمان .

وروى عن مجاهد أنه كان يقرأ القرآن بخمسة أحرف ، وابن جبير على
حرفين ، يزيد بن الوليد على ثلاثة .

وروى أبو دجانة قال : خرجت بكتاب الليث بن سعد إلى نافع ليقرأ
عليه ، فوجدته يقرئ الناس بجميع القراءات ، فقال : سبحان الله العظيم ،
أحرم نفسي ثواب القرآن ، أنا أقرئ الناس بجميع القراءات فإذا جاء من
يطلب حرفي أقرأته به .

وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ في المحراب بقراءات كثيرة مختلفة .
وروى أبو حاتم السجستاني قال : سألت أبا زيد عن قراءة أبي عمرو وهل
كتبها ، فقال العتيبي : ما سمعت منه حتى مضيت إليه ووصلت خلفه في شهر
رمضان فرأته يقرأ ليلة بالادغام وليلة بتركه وليلة بقراءة وليلة بأخسرى
ومرة بهمزة ومرة بلا همزة ، فقلت له : أحببت قراءتك فصليت خلفك ،
فقرأت عليه فما قال لي : هذا اختياري كتبته . فقلت لأبي عمرو : كل
ما اخترته وقرأت به سمعته ؟ فقال لي : لو لم أسمعه لم أقرأ به لأن
القرآن سنة .

قال أبو بكر بن عباس : كانوا يأتون عاصما فيقرأون عليه فر بما أخذ
عليه بعضهم على قراءة عاصم فيقول لي عاصم : دعهم لا تأخذ عليهم ،
فإن هؤلاء إنما يريدون أن يقولوا قرأنا على عاصم . وإنما عني أنه لا يأخذ
عليهم أي أنه أقرأهم بخلاف حرفه ، ولو كانوا يقرءون باجتهادهم لم تأت
عنهم القراءة المختلفة الكثيرة ، لأن الغرض ما أدى إليه اجتهاده في الفروع ،
فكذلك القراءات لو كانت مثلها ، ومحال أن تنقله في اليوم الواحد مرارا
كثيرة لو كان من جهة الرأي لأن ذلك يحتاج تأملا وتدبرا ، بل الأمر في
القراءات يجب أن يكون أضيق من مسائل الاجتهاد لأن مسائل الاجتهاد
لا نص من النبي ﷺ عليها ، وما من القرآن كلمة ولا حرف إلا وعليه نص .
فحرام عندنا أن يقرأ أحد بما آداه إليه اجتهاده إذا لم تأت به رواية . وهذا
عندنا هو الذي حرم على جميع القراء الذين انفردوا بقياس رأيهم لهم في
حروف يسيرة نسبت إليهم ، ووجوه أيضا ، لأن الآيات مروية في تلك
الحروف ، وإن قلت : فلو جوزنا أن تكون أحرفا يسيرة لم تحفظ عن النبي
ﷺ ولم نعلم كيف تقرأ لجوزنا ذلك في الكثير ، وهذا يعود بالشك في
جميع القراءات .

فإن قيل : فملازمتهم لقراءة واحدة يدل على اختيارهم لها .

يقال لهم : من قال لكم أنهم كانوا يلزمون قراءة واحدة ؟ بل كانوا
يقرأون ويقرءون بحروف كثيرة ولا ينسبون إلى قراءة واحدة البتة . ثم
يقال لهم : ومن أين لكم أن القراءة المنصوص عليها إلا يجوز من أحد من
القراء ملازمتها ، وأنتم تريدون أن من الناس من يرى الكفارة بالصيام

ومن يراها بالاطعام مع العلم بأنها كلها منصوص عليها . ومن الناس من يصلي في أول الوقت دون وسطه وآخره الذي هو وقت التضيق وان لم يدل ذلك على أن الصلاة في أول الوقت ليست بفرض منصوص عليه .

قالوا: ويدل على أخذهم القراءة بالرأى وجود ياء حمزة يتوخى موافقة المصحف في الخط ويتوخى موافقة عبد الله بن مسعود ما يتبها له ، فيجتهد ويعتل بالعلل .

يقال لهم : حمزة مصيب بتوخيهِ موافقة المصحف ، ومصيب أيضا في توخي قراءة عبد الله لأن قراءته المشهورة من إحدى القراءات التي رسمها عثمان والجماعة فالملازم إنما لازم القراءة ببعض المنصوص عليه .

فان قيل قائل : لم يقصد حمزة قراءة عبد الله المشهورة ، بل قراءة الجماعة بل يتيقن أن جميع ما روى لنا من ذلك كذب موضوع وان أحسن أحواله عند قوم أن يكون لا يدري أنه مما قرأ به الرسول أولا ، فان كان حمزة رغب عما تعلم وتيقن أنه صواب إلى ما يعلم أنه كذب ولا يدري حاله فقد فارق الرأى السديد وفارق الصواب . وسبيل حمزة إن كان قد قصد ما أضافوه إليه وهو ان شاء الله برىء منه كسبيل قراءة ابن شبر وسبيل الشواذ التي لا يجوز أن يقرأ بها ، واعلموا كذلك أيضا بأن أبا عمرو بن العلاء وغيره كانوا يحتجون لقراءتهم ويعالونها ويبرهنون عليها ، فدل على اختيارهم لها بالاجتهاد .

يقال لهم : إن أعلوا لقراءتهم بالعلل فكلمهم مجمعون على أنها مروية

مرفوعة إلى النبي ﷺ ، ولا يمنع أن يدل على صحة القراءة دليلان أحدهما الرواية والآخر النظر، كما يجوز عندنا الاجتهاد في المسائل المنصوص عليها، لنعلم أن القياس يدل على ما دل عليه النص ، ولكننا لا نرفع حكم النص . وليس في القراء من يستدل على صحة قراءته وفساد قراءة غيره، وإنما يقول: هذا أظهر في اللغة وأعرّب في اللسان ، وما خلفه غامض وقليل استعماله ، وليس هو في التلاوة والفصاحة وحلاوة اللفظ مثل ما أخبر به . وليس على وجه الأرض أحد من القراء يدعى أن معنى كل قراءة تين متضاد ، وإنما يختاره لأنه عنده أسهل والقرآن أنزله الله تعالى على لسان العرب وعلى عادتهم في جملة ومفسره ، وقريبه وبعيده وجليه وخفيه، وحقيقته ومجازه، وظاهره وباطنه ، وتعميره وتصريحه ، وإطالته وإيجازه ، وعرفيه ومعتاده لكي يكون مستوعبا لسائر ضروب كلامهم .

فصل آخر في هذا الباب

فإن قال قائل إذا قلت أنه لا يجوز قراءة القرآن إلا برواية مشهورة ، فما تقولون فيمن لا يطوع إلا بقراءة غير مروية ولم يقدر على أن يلفظ بشيء مروى ، هل تجيزون له القراءة بما يتيسر له أم لا ؟

قيل : هذا السؤال محال ، لأنه ليس في المتكلمين من العرب أحد سبق عليه التكلم بغير لغته إذا تكلف ذلك ، لأن المعجمي إذا تكلف قدر عليه ، فكيف بالعربي ؟ . خير أنا نقول مع ذلك إذا وجد من هذه صفته كان جائزا له أن يقرأ كما يتيسر له ، ولا نقول إن الذي قرأه هو كلام الله ربنا

عز وجل إذ كنا متفقين على أن الله تعالى لم ينزله كذلك . فأما من خالفنا في هذا الباب من ضعفة القراء والمتكلمين فانما يقول: تعتبر اللفظة التي انفرد بها القارىء ، فان كانت لحنا وخطأ منعناها ، وان كانت جائزة في لغة بعض العرب أبحنها ، غير أنا لا نبيح ذلك إلا أن نعلم أن قراءة النبي ﷺ لذلك الحرف غير معروفة . وأما نحن فاننا نبطل هذا الجواب ونقول إن قراءة كل حرف مشهورة عن الرسول ﷺ .

فان قال قائل : أليس قد يشتهر عن الخطيب والشاعر الخطبة والقصيدة ، ويجوز مع ذلك أن تختلف الرواية في لفظه منها . ولا يخرج اختلافهم في اللفظة نقلهم عن أن يكون متواترا ، فا أنكرتم على ذلك أن يكون نقل القرآن متواترا وان اختلف في لفظه منه .

يقال لهم : لا يصح ما قلتم ، لأن الصدر الأول أجمعوا على أن ما بين اللوحين سوى الهمزة والعلامات والأعشار قرآن منزل من عند الله عز وجل ، وأن الجاحد لكلمة منه كالجاحد لجمعه ، وأن الخبر المقطوع به ورد بتعيين كل لفظه وكل حرف منه أنه من عند الله تعالى وليس كذلك القصيدة والخطبة لأننا نقطع على عينها ولا نقطع على لفظه منها بعينها .

والوجه الآخر أننا نقول كل قصيدة وخطبة وكتاب نقل جملة نقلا متواترا فإننا نعلم ضرورة أن في القصيدة والخطبة ما هو كلام لا يرى القيس وزياذ ومالك وأبي حنيفة ، ويجوز مع ذلك أن تكون فيه لقطة وانثنان

مدخولة ، أما بالاعتقاد أو بالسهر ، وما أحد يقول مثل هذا في المصحف ، فافترق الأمران .

وشيء آخر وهو أن نقول إن الله تعالى افترض على الأمة أن تؤدى جميع القرآن كما أنزل ، ولم يفسح في نقل شيء منه على المعنى ، ففى قلنا إن الأمة ذهبت عن حفظ كلمة منه قلنا بتضييعها وخطئها ، وذلك باطل ، وليس مثل ذلك فى القصيدة .

فان قيل : فاتم تقولون إن عثمان رضى الله عنه لما نصب زيداً لكتب المصحف ونصب من نصب لاملائه قال لهم : من أعرف الناس ؟ قالوا : فلان ، فكيف تقولون مع ذلك أن النبي ﷺ لم يمت حتى حفظ عنه اعراب كل كلمة ؟ . يقال لهم : نحن لا نعلم بضرورة ولا بدليل أن عثمان فعل ذلك فى رجل بعينه نفسه ، وان كنا نعلم ضرورة أن نصب جماعة لكتب المصحف ، وان كان نصب لاعرابه فمعناه أنه نصب من يرد غلطه من بلحن فيه ويتوم أن ما يقوله صواب .

فأما أن يكون اعرابه مجهولاً لا يعلم حتى يحتاج فيه إلى فلان أو غيره فان ذلك محال . ويحتمل أن يكون إن صححت الرواية أن عثمان أراد بالاعراب اصلاح الخطأ وتسييد الكتاب ، لأن أصل الاعراب إنما هو اللسان .

قال القاسم رضى الله عنه : فاعلموا رحمكم الله أن الذى مجرد القول بأن القرآن نقص منه وزيد فيه وغيره وبدل الرافضة دون غيرها ، وذلك قول

بعضهم أيضا . ولم يقل ذلك أحد من الفقهاء ولا من أصحاب الحديث ، فإن روى أحد منهم شيئا من ذلك فقد كذب عليه . وقد [رأى] خاصة أهل مكة وعامتها أن جميع أهل الاحاد والزنادقة يصفون جميع المسلمين المصدقين بالشريعة بأنهم حشوية طغام وعامة رعاع لما رغبوا عن القول بقدوم العالم ونفى الصانع وعن معرفة مذاهب الفلاسفة في الآثار العلوية والحسـ وادث الارضية . وكذلك الائمة واهل الحديث عند المعتزلة قائلين بمثل ذلك ، ولم يضرهم ما ادعوه عليهم بقصر باعهم عن الاقتداء بهم ، وليس سب المعتزلة القدرية لاهل الحق ونسبتهم اليهم القول بأن نظم القرآن وكثيرا من القراءات إنما صير اليه بالاجتهاد إلا لأجل مخالفتهم لهم في مذاهبهم الباطلة ورواياتهم ما ينكرونه من إثبات الرواية والشفاعة والميزان والصراط ، وعذاب القبر وغير ذلك مما يشهد عليهم أنهم مجوس هذه الامة وثوابت القدرية أسميت في سب أصحاب الحديث حسب عاداتهم وعادة أسلافهم في سب الصحابة رضوان الله عليهم والتبرى منهم . هكذا عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال يقولان أن عليا وطلحة والزبير إن أجمعوا في الشهادة على ناس لم يقبلوا ، لأن فيهم فاسقا ضالا لا يعرف بعينه فإذا انفرد على مع غير طلحة قبلت شهادته ، لأنه يجوز أن يكون عدلا ، وأن يكون طلحة هو الفاسق الضال وكذلك القصة في طلحة مع غير هلى .

وحكى عن عمرو بن عبيد أيضا أنه قال : لا أجزى شهادة على مع طلحة ولا مع غيره لأنى لا آمن أن يكون فاسقا لما كان منه من حرب المسلمين . وهكذا يقولون فى الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر

الطيبار ، وعبد الله بن عباس وعمار بن ياسر ، المقداد وكافة أصحاب علي رضي الله عنه .

وكذلك عندهم طلحة والزبير وعائشة رضوان الله عليهم . ومذاهم في عثمان رضي الله عنه وقتله ، وسائر الصحابة مبسوطة في الكلام في أصول الدين فأعنى عن تكرارها هاهنا . هذا وثناء الله تعالى وثناء رسوله ﷺ على الصحابة والمصدر الأول ، وقد ورد به التنزيل . وقد بسطنا ههنا في مواضع كثيرة يعلم منها ضرورة شدة تعظيم الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم .

فان لم يكن الله تعالى قصد بهذا المدح المشهور الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين ، فلعله قصد الجاحظ والنظام وأباهذين العلاف مع ما هم عليه من الفسق والخلاعة في المجون وكثرة التبسط في المحظورات ، هذا مع ما هم عليه من المذاهب التي لا يصح مع العلم بمحدث العالم واثبات محدثه وصدق رسوله ومطاعن الرافضة على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لا يتجاوز ما طعن عليهم الجاحظ والنظام .

وأما قولهم إن السلف من أصحاب الحديث حشوية ظنم ، فما هو بأول كذبهم وجرأتهم ومن وقف على مصنفات أصحاب الحديث وما عملوه من الكلام على مشكله والتدقيق في علله ومعرفة المدلسين من رواته ، وكلامهم رحمهم الله على أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ونواهيهم وآدابه وما صنّفوه من الكلام في أمرائه وسعائمه ونقبائه وكتابه وحجابه ، ونقش

خاتمته ، كل ذلك حفظا منهم لشريعة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى لا يشذ منها شيء .

فمن نظر في مثل هذا من كتبهم علم أن أجمـل البرية من نسبهم إلى الجهل والغفلة والتصحيف . وكل من تكلم في الحديث وعالله من المعتزلة على قلة عملهم به فانما يأخذون ذلك من كتب أصحابنا رحمهم الله ، لا من عند شيوخهم ومقدميهم ، لأنهم لا بصيرة لأحد منهم في ذلك وليس عند أحد منهم علم بحديث ولا فتوى ، فسقط ما قالوه وتوهموه سقوطا ظاهرا .

ثم يقال للقائلين منهم إن القراءات اختاروها باجتهادهم ، ما الفصل بينكم وبين من قال أن ذلك توقيف ، فاذكروا ما ادعيتموه ، وعن نقلتموه فلا تجدون إلى ذكر أحد ممن يرجع إليه سبيلا .

فان قالوا : لسنا نحكي هذا عن الأئمة المشهورين ، وان كنا نعلم أنه قد قيل به ، وذهب إليه قيل لهم : ومن أين علمتم ذلك . وهبوا أن الأمر على ما ادعيتموه فمن أين لزمتم حجة من قال هذا من أهل الضعف والخنول حتى أضفتموه إلى أصحاب الحديث وأهل العلم .

وذلك جهل من قائله ومرتكبه وذهاب عن التمهيل .

قال الشيخ الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصيرفي - رحمه الله -
« قد أثبت في اختصار هذا الكتاب على ما أدى اليه الاجتهاد ، ثم إن كنت
قد كررت منه مواضع فإني لم أفعل ذلك ذهاباً عما توخيت من القصد إلى
الاختصار ، ولكن حرصاً على تقرير تلك المواضع في نفس مطالعها ،
ورغبة في العلم بها لقارئها . والله عز وجل أسأل واليه أرغب في
المعافاة من سوء التأويل ، وأن يهدينا إلى سواء السبيل . وهو حسبنا
ونعم الوكيل . »

◦ ◦ ◦

نجز كتاب الاختصار لنقل القرآن على جهة الاختصار ، والله يهدي من
يشاء إلى صراط مستقيم ، والحمد لله رب العالمين .

« هذه التذكرة أملاها الشيخ أبو عبد الله الصيرفي كما تقدم ذكره ، ولما
توفي رحمه الله رتبها عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني . فالخطبة له وبعض
ألفاظ الكتاب . »



٢٨٢٠٢٨٠ - ٢٧٥٠٢٧٠ ، ٢٦٩٠٢٥٣ ، ٢٣١ ، ٢١٣ ، ١١٩

٤١٦٠٤١٣٠٤٠٢٠٤٠١

أرقم (بن) زيد : ٤١٠٠٩٩

أسامه : ٣٧٣

أسد بن خالد : ١٠٠

اسحق : ٢٢٧

اسرائيل : ٢٢٦

الاسفرائيقي : ٧٠٢

امجامل : ٢٢٧٠١٦٠٠١٢٨

الأشدق (عمرو بن سعيد) : ٢٥٨

الأشعري (أبو الحسن) : ٥٠٣٠٢ - ٧٠٧٠٨١٠٧ - ٢٧٨٠٩٦

اصمغ (ابن) : ٣٩٧٠٣٩٦

الأصمغى : ٤١٦

الأعشى : ٤١٥٠٤٠١٠٢٨٢٠٢٨٠

الأغلب : ٣٣٠

أمروه القيس : ٢٤٧٠٢٨٠٢٣٠٢٠٢٩٠٢٧

الأودى (الأفوه) : ٢٧٢٠١٦٣

أيوب (أبو) : ٦٧

(ب)

ياقسل : ٢٥٩

الباقلاني (محمد بن الطيب) : ١ - ٩ - ١٢ - ١٦ - ١٨ - ٢٠ - ٢٤ - ٢٧ - ٢٨

٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٦ - ٣٨ - ٤١ - ٤٢ - ٤٥

٤١٥٠٥٠ - ٤٤٨

الباطلي : ٢

البحري : ٤٤٠٣٨٠٣٣٠٣٠٠٢٩

بجينه (ابن) : ١٠٥

بشار (ابن) سليمان : ٣٧١٠٣٧٠

البري (الحسن) : ١٩٥

البغدادي (عبد القاهر) : ٧٤٤٤٢

بكير : ١١٧

بلال : ٨٥

بدله (بن) عاصم : ٣٨٠

(ت)

التميمي (ابراهيم) : ٢٨٢

(ث)

ثابت (ابن) خزيمة : ٢٣٥-٢٣٢٠٢٣٠

(ج)

جار : ٨٨٠٨٧

الجاحظ : ٢٠٠١٣٠٢٠١

جاريه (بن) مجمع : ٦٧

الجبائي : ٣

جبريل (عليه السلام) : ١٦٤٠١١٢٠١١٠٠٠١٠٠٠٨٣٠٧٧٠٦٦

٣٠٩٠٣٠٨٠٣٠٧٠١٦٨

جبير (بن) سعيد : ٤١٦٠٤٠١٠٣٧٨٠٨٩

المجدري (عاصم) : ٤٠١٠٣٩٧٠٣٩٦٠٥٠

الجرجاني (عبد العزيز) : ٢٢٦٣٠

جرير : ٢٠٩٠١٧٥

الجمحي (ابن أبي خلف) : ١٢٥

الجنبي (عقبة بن عامر) : ٩١

الجويقي : ٧

(ح)

حابس (ابن) الامرع : ٢٥٨

الحارث : ٣٥٤

الحارث (ابن) عبدالرحمن : ٣٥٨

الحارث (ابن) النضر : ١٤٨

حارثه (ابن) زيد : ١٧٢

حبيش (ابن) رزين : ٢٨١، ٢٨٠

حسان بن ثابت : ٢٠٩

الحسن : ٢٩٦، ٣٧٢، ١٠٠، ٧٣

الحسن (ابن) محمد : ٢٢٨، ٢٣٧

الحجاج بن يوسف : ٣٩٩-٣٩٦، ٣٨٢، ٥٠

حذيفة : ٢٨٢، ٣٥٩

حرب (ابن) عمرو : ٢٧٣

حزم (ابن) يعمر : ٢٥٦

حنيفة : ٤٠٠، ٣٥٨، ٢٢٤، ١٠١

حكيم (ابن) هشام : ٢٢٢، ١١٩

حكيم (أبو) : ٢٦١

حمزه : ٢٨٠

حنظله : ٩٩

الخيرى (يزيد بن مفرغ) : ١٧٩

(خ)

الحدري (سميد) : ٣٥٥

الخطابي : ٢٧٠، ١٥٠، ١١٠

الخطيب : ٣

الخصيري (عمود) : ٥

الخليل بن احمد : ٢٦٥

الخوارزمي (أبو بكر) : ٣

(د)

ذواد (أبو) : ٣٠

الدؤل (أبو الأسود) : ٤١٦

الدرداء (ابن أبي) : ٣٢٥

الدرداء (أبو) : ٣٨٩

الدرداء (ابن عويمر) : ٣٥٤

دينار (ابن مالك) : ٣٩٦

(ذ)

الذهبي : ٥

(ر)

رؤبه : ٢٨٠

الرماني : ٤٠، ٣٨، ٢٩، ١٨، ١٥، ١٤، ١٣

رواحه (ابن) عبد الله : ٢٧٦ ، ٢٧٥
ريده (أبو) محمد عبد الهادي : ٥٠

(ز)

الزبير : ٢٧٢

الزبير (ابن) عبد الله : ١٥٦ ، ١٥١ ، ٢٥٨

الزركشي (بدر الدين) : ٥٠

زياد (ابن) سواده : ٢٨٩

زيد بن ثابت : ٤٩ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٥٨

٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٢٧٩

٢٨١ - ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١١

زيد (أبو) : ٦٧

(س)

ساريه : ٣٢٣

سالم : ٦٧

سحبان : ٢٥٩

سرح (ابن أبي) : ٢٢٢ ، ٢٢٣

السدي : ٨٩

سعد بن أبي وقاص : ١٠١

سعيد (ابن خالد) : ٩٩ ، ١٠٠

سلام (ابن) أبو عبد الله القاسم : ١٠١

سهله (أم) : ٧٧

السلمى (أبو عبد الرحمن) : ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٤٧٠ :
سليمان (عليه السلام) : ٣٥
السيوطى : ٥٠

(ش)

الشافعى (رضى الله عنه) : ٤٠٠
الشعبي : ٧٠
شهاب (ابن) : ٣٥٨ ، ٩٠

(ص)

صالح (أبو) : ٨٩
الصابونى (أبو عبد الله) : ٤٦
الصابونى (عبد الجليل بن أبي بكر) : ٥٠
الصادق (جعفر) : ١٠٧
الصلت (ابن) جهم : ١٠٠
الصلت (أميه بن أبي) : ٢٤٥ ، ١٧٥
الصيرفى (أبو عبد الله) : ٥٠
الصيرى (عباد) : ٢٤٠

(ط)

الطائى : ٢
طه (عليه السلام) : ٣٤
طلحه : ٣٧٢

(٤)

عائشه : ٤ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ٢٠١ ، ٤١١

عازب (ابن البراء) : ٨٩

العاص (ابن) ابان بن سعيد : ٣٥٨ ، ٣٨٠

العاص (ابن) سعيد : ٣٥٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩

العاص (ابن) عبد الله بن عمرو : ٣٥٨

العاص (ابن) عمرو : ١١٦

العاص (عثمان ابن أبي) : ٦٩

عاصم (بن) نصر : ١٢٧ ، ١٣٣ ، ٣٩٦

العاليه (أبو) : ٣٩٦ ، ٤١٥

عامر (ابن) عقبه : ٦٨ ، ٩٢

عباده : ٦٧

العباس : ٣٩٩

عباس (ابن) الفضل : ١٠٥

عبد الرحمن بن هوف : ١٠٣ ، ٣٧١

عبد الله (ابن) جابر : ١٩٥

عبد الله (ابن) جرير : ٤٠٢

عبد الله بن مسعود : ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ - ٨٦ ،

٩٠ - ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١١ ،

١١٨ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ٣١٣ ، ٣٢٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ - ٣٧٠ ،

٢٧٢ - ٣٧٤ ، ٣٧٦ - ٣٨٤ ، ٤٠١ - ٤٠٢ ، ٤١٣

عبد المطلب بن هاشم : ٢٨٠

عبد الملك : ٣٩٨ ، ٣٩٩

هييد بن فضاله : ٣٢٧

عثمان بن عفان : ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ،

٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢٧ -

١٢٩ ، ١٦٣ ، ٢٤٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ،

٢٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٤٠٠ .

العجاج : ٢٨٠

المرقي (عطيه) : ٢٢٨

المسكري : ١٣ ، ٢٩

عكرمه : ٤١٦

العلاء (ابن) أبو عمر : ٤١٦

علقمه : ٩٠

علي بن أبي طالب : ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٥ - ١٠٧ ،

٢٥٩ - ٢٦١ ، ٢٧١ - ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٤٠٣

عمر (رضی الله عنه) : ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ،

١٩٥ ، ٢٠٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢١٣ ، ٢١٦ - ٢١٩ ،

٢٢٢ - ٢٢٤ ، ٢٣٠ - ٢٣٣ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ،

٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ - ٢٧٢

عمر (ابن) عند الله : ٦٧ - ٦٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠

عمر (ابن) يحيى : ١٢٧ ، ٢٧٢

عمار (ابن) حمد بن عبيد الله : ٤١

عنزة : ٢٨٠

الموام : ٩٩

هياض : ٢

عيسى (عليه السلام) : ١٤٣ ، ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٩٥

عينه (ابن) عبد الله بن عبيد الله : ٣٥٨

(غ)

الغزالي (أبو حامد) : ٧

الغافقي (هلال بن أمية) : ٣٣٣

(ف)

الفارسي (سليمان) : ١٠٥ ، ٣٥٤

فاطمة : ٣٦١ ، ٣٦٥

الفراء : ٢٠

فرعون : ١٥٩ ، ١٧٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١

فطيمه (ابن) عبد الله : ١٢٧

فتحاس : ١٩٧

فورك (ابن) : ٢ ، ٧

القوطي (هشام) : ٢٤٠ ، ٢٤٨

(ق)

قتادة : ١٢٧

القرطبي (ابن حزم) : ٦

الفزويني (أبو حاتم) : ٤

القطامي : ٢١٨

القطيعي : ٢

قيس (بن) الحارث : ٣٢٦

(ك)

الكرخي : ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٥١

الكسائي : ١٣١ ، ١٣٢

كلثوم (بن) عمرو : ٥٦

الكوثري (محمد زاهد) : ٦٠٥

(ل)

لييد : ٣٣٠

لوط : ١٦٠

ليلي (ابن أبي) : ٣٧٨ ، ٣٨٠

(م)

مامي (ابن) أبو محمد : ٢

مالك : ٤٠٠

مالك (ابن) أنس : ٦٠ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ٩٧

مالك (ابن) ثعلبه : ٣٦٣

الميرد : ١

المتنبي : ٤٤

المتروكل : ٢

مجاهد : ٤١٦

جهاهد (ابن) : ٤١٦

محمد (صلى الله عليه وسلم) : ١٠٠، ٥٥، ٧٣، ٩٦، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٨

١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٩، ١٨١

١٨٧، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٥

٢٤٥، ٢٧٤، ٢٩٣

محمد (ابن) القاسم : ٣١٩

سليم : ٤

مسيله : ١٥، ٢٤٧، ٢٦٧، ٢٦٨

معاذ : ٦٧، ٣٥٤، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧

معاوية : ١٩٥، ٢٥٨، ٤٠٢

المعلم (ابن) : ٦

معيط (عقبة بن أبي) : ١٢٥

المغيره (ابن) الوليد : ٢٧٥، ٢٧٦

المقداد : ٣٧٢، ٣٧٣

مقرن (ابن) النعمان : ١٩٥

مكحول : ٧٢

المنبال : ٣٧٨

موسى (عليه السلام) : ٣٤، ٣٧، ١٠٤، ١٤٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣

١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٢١

٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٤

ميسره (أبو) : ٨٧، ٨٨

(ن)

النابغة : ١٤٣ : ٥٧

النجاشي : ٢١٨

النخعي : ٣٨٢

النظام : ٢٩٤ ، ٢٤٠

النعمان (بن) يحيى : ٤١٦

نوح (عليه السلام) : ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٤٣

(هـ)

الهاروني (أبو سعيد) : ٦٠٥

هشام (ابن) أبو جهل : ٣٦٧

هشام (ابن) الحارث : ٢٠٩

هريره (أبو) : ٦٨

(و)

الواقدي : ٣٧٩

(ي)

ياسر (ابن) عمار : ١٠٥

يزيد (ابن) عبد الرحمن : ٩٣

يعمر (ابن) يحيى : ٣٩٨

يوسف (أبو) : ٣٣٧

فهرس الموضوعات

الصفحة	
(من ١ - ٥١)	مقدمة
١	١ - الباقلاني . ثقافته واتجاهه الفكري
٨	٢ - دراسات الباقلاني لبيان القرآن وإعجازه... ..
١٩	بين وزن القرآن ووزن الشعر
٢٠	كتاب إعجاز القرآن
٢٧	المنهج النقدي كما عرضة الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن
٢٨	الوحدة الفنية والموضوع
٢٩	تطبيق المنهج على الشعر
٣٣	تطبيق المنهج على نظم القرآن ، وأسلوبه
٣٤	تحليل سورة النمل
٣٨	ثورة الباقلاني على مذهب البديع والبلاغة
٤١	رأى الباقلاني في التعبير القرآني
٤٢	نظرية الأدب عنده ، الأثر النفسى للأدب
٤٦	٣ - كتاب د نكت الانتصار ، وعنايته بنص القرآن ونقله
٥٢	نكت الانتصار لنقل القرآن
٥٦	باب د تسمية القرآن قرآنا ، والسورة سورة ، والآية آية
٥٩	باب د ذكر جملة ما فذهب إليه في نقل القرآن ونظمه وقيام الحجة به ،
٧١	باب د القول في بسم الله الرحمن الرحيم ،
	باب د ذكر اعتراضات الرافضة وغيرهم من الملحدين وما ترويه الشيعة عن
٩٥	أهل البيت رضى الله عنهم ،

الصلحة	
١٠١	باب « تعلقهم بالشواذ المروية عن السلف رواية آحاد ، »
١٠٣	باب « تعلقهم بما روى من الآي المنسوخة »
	باب « ذكر اعتراضهم على القرآن العزيز بقول الرسول صلى الله عليه وسلم
١٠٩	أنزل القرآن على سبعة أحرف ، »
١١٤	باب « تفسير معنى السبعة الاحرف التي أنزل القرآن العزيز بها ، »
	باب « تفسير القراءات السبعة التي قيل لأنها معينة بقول النبي صلى الله عليه
١٢٠	وسلم ، أنزل القرآن على سبعة أحرف »
١٢٤	باب « السكناية ، »
١٢٧	باب « الكلام فيما نخلو القرآن العزيز من اللحن ، »
١٣٥	باب « ذكر مطاعنهم على القرآن من جهة اللغة وغيرها ، »
٢١٢	باب « الكلام في معنى التكرار وفوائده ، »
٢٣٩	باب « الكلام على من زعم من الرافضة أن القرآن نقص منه ولم يرد فيه
٢٤٢	باب « الكلام في الدلالة على أن القرآن معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم
٢٤٩	باب « الكلام على صحة مفارقة القرآن لسائر كلام العرب »
٢٥١	باب « : البلاغة ، »
٢٥٦	باب « الكلام على البيان »
٢٧٢	باب « الرد على من زعم أن القرآن العزيز شعر »
	باب « الكلام على المعتزلة القائلين بأن العرب صرفوا عن معارضته مع
٢٨٦	قدرتهم على الاتيان بمثله »
	باب « الكلام فيما روى أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من قوله
٣٠٧	تلك القرانيق العلى ، »

الصفحة	
٣١٢	باب « الكلام في جواز نسيان النبي صلى الله عليه وسلم ، باب « ذكر أول من جعل القرآن بين اللوحين والدليل على صوابه
٣١٥	تواتر الاخبار ،
٣٢١	باب « الكلام في إبطال القراءة على المعنى دون اللفظ
٣٢٧	باب « القول في إبطال جواز القراءة بالفارسية ،
٣٤٣	باب « ذكر علل المخالفين والاعتراض عليها ،
٣٥٣	باب « القول في جمع أبي بكر رضى الله عنه المصحف وفي أى شيء كتبه باب « ذكر الدليل على أن ما فعله أبو بكر رضى الله عنه من
٣٥٥	ذلك صواب ،
٣٥٨	باب « جمع عثمان رضى الله عنه المصحف والوجه في ذلك
٣٦٣	باب « قصة عبد الله بن مسعود وما كان منه في ذلك ،
٣٦٧	باب « الكلام على جواز عثمان زيد بن ثابت دون ابن مسعود باب « ذكر الأدلة على صواب عثمان رضى الله عنه في اختياره حرف
٣٧٥	زيد دون غيره ،
٣٨٥	باب « في أى لغة نزل بها القرآن العزيز ،
٣٨٩	باب « ذكر الحروف التى اختلف فيها أهل الشام، وأهل المدينة، وأهل العراق
٣٩٦	باب « ذكر ما يتعلق به عن الحجاج بن يوسف في هذا الباب ،
٤٠٠	باب « الكلام في حكم قراءة الأئمة السبعة ووجوه اختلافهم ،
٤٠٥	باب « ذكر ما يحاولون به الطعن على عثمان رضى الله عنه في حظر ما خالفه ، باب « ذكر اختلاف القراء السبعة وهل خالف جميعهم أو بعضهم
٤١٥	حرف الجماعة أم لا ، وما وجه اختلاف المصاحف

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٧١ / ٥٧٨٤
